الدكتور/ عاطف السيد

عبد الناصر وأزمة الديمقراطية

سطوة الزعامة وجنون السلطة

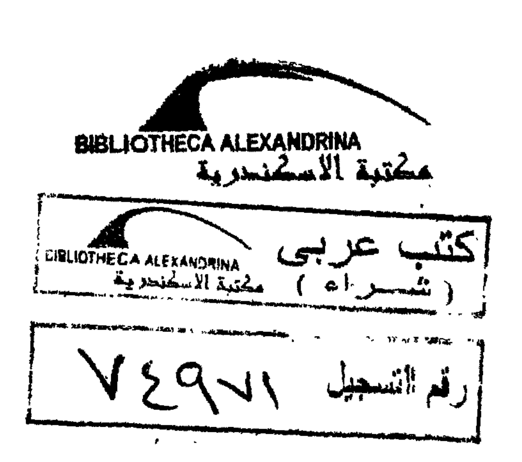


الدكتـــور

عاطـف السيـد

عبد الناصر وأزمة الديمقراطية

سطوة الزعامة وجنون السلطة





المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مقدمـــــة

لا مراء في أن ثورة يوليو ١٩٥٢ أحدثت تغييرات شاملة في مناحي الحيـــاة في مصر، وكان من إنجازاتها الكبرى التخلص من الملكية الفاســـدة وإصـــدار قـــانون الإصلاح الزراعي وإجلاء المستعمر وتأميم شركة قناة السويس وبناء السد العـــالي. وقد حددت ثورة يوليو ستة أهداف، وكان هدفها السادس إقامة حيـــاة ديمقراطيـــة سليمة. وأعلن جمال عبد الناصر في خطبه وتصريحاته عزمه على تحقيق هذا الهـــدف، كما تناول الباب الخامس من الميثاق الوطني مفهوم الديمقراطية السليمة وأهمية تحقيقها بوصفها أحد جناحي الحرية الحقيقية. فهل بادر عبد الناصر إلى إقامة نظام ديمقراطـــي سليم أم أن عشقه للسلطة وشغفه بحيازة القوة قد دفعاه إلى بناء نظام خاص نقيـــض النظام الديمقراطي؟

هذا الكتاب يُعني أساساً بدور جمال عبد الناصر في مسيرة الديمقراطية في مصـــر من يوليو ١٩٥٢ إلى سبتمبر ١٩٧٠ ومدى إسهامه في إقامة حياة ديمقراطية ســـليمة كهدف من أهداف ثورة يوليو. ولما كان جوهر الديمقراطية السياسية احترام الســـلطة السياسية للحريات المدنية والسياسية للمواطنين ومشاركة جمهرة المواطنين في صنـــع السياسة العامة للدولة وقراراتها وتحقيق العدالة القانونية والقضائية فهل احـــترم عبـــد الناصر قيم الحرية أم أنه صادر الحريات والممتلكات وتحكم في لقمة العيـــش ومـــلأ المعتقلات والسجون بآلاف المواطنين، وألغى الأحزاب وقضى على القوى السياســـية وأسرف في العزل السياسي وتحكم في الصحافة واعتدى على استقلال القضاء؟

في الواقع لم يكن في نية عبد الناصر تبني استراتيجية واضحة المعالم تضيء لـــه معالم نظام ديمقراطي حقيقي يتيح للجماهير المشاركة في صنع السياسة العامة للدولـــة وقراراتها والتعبير عن نفسها في إطار تنظيمات سياسية حقيقة، إنما كان هدف عبـــد الناصر تعبئة الجماهير في تنظيم سياسي واحد خاضع للسلطة، يدافع عنـــها ويـــروج شعاراتها ويلتف حول أهدافها. فلم يكن الاتحاد القومي ولا الاتحاد الاشتراكي العـــربي تنظيماً ديمقراطياً، بل كانا وسيلة لإقامة تنظيم شعبي يستخدمه عبد الناصر كأداة تمكنه

من اتخاذ الإجراءات السياسية التي يراها مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة إلى التنظيم الشعبي دون اتهامه بالسيطرة على وسائل توجيه الرأي العام. كما أن الدساتير المؤقتة التي صدرت في عهد عبد الناصر استهدفت تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية والدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبالتالي استيعاب السلطة القضائية واحتوائها، وقد مهد ذلك لخلق زعامة فردية مطلقة. ومن ثم لم يكن يدور بخلد عبد الناصر فكرة تداول السلطة ولا فكرة التعددية وحرية قيام الأحزاب. وذلك على خلاف ما جاء في الميثاق من أن "جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه.. إن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستقرار الدائم المتجدد". كما لم يسمح عبد الناصر بالنقد وممارسة التجربة والخطأ وتصحيح المسار. واتضح أنها كانت مجرد شعارات براقة أصبحت في التطبيق العملي هشيماً تذروه الرياح.

وعلى الرغم من أن الميثاق أكد حرية الصحافة فقد أصدر عبد الناصر قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، وبصدوره نجحت السلطة السياسية في إخضاع الصحافة لإرادتها واحتوائها مثلما استوعبت من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح رئيس الجمهورية من خلال الدستور. وفي هذا المناخ السقيم لعبت الجماهير دور التابع للزعيم، تصفق وتهتف له في سلبية واضحه بعد أن حصرها في إطار سياسي أمني لا يسمح لها بالمشاركة ولا يؤمن لها الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

وبعد أن عصف بالحريات المدنية والسياسية واستبد بالصحافة استدار عبد الناصر إلى القضاء فاعتدى على استقلاله وحصانته من خلال إجراءات استبدادية أهمها حل مجلس إدارة نادي القضاة في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٩، وإلغاء مجلس القضاء الأعلى، ومذبحة القضاء في سنة ١٩٦٩، التي أسفرت عن فصل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و١٥ مستشاراً بها وأعضاء مجلس إدارة نادي

القضاة، وجرى ذلك تحت ستار إعادة تشكيل الهيئات القضائية وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩.

وقد أتاحت الزعامة المطلقة لعبد الناصر الانفراد باتخاذ القرارات الاستراتيجية السياسية، التي كان لمعظمها آثار مدمرة على مستقبل مصر. وكان أخطر هذه القرارات قرار التدخل العسكري في اليمن وقرارات مايو ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم أن الوضع في اليمن - كما ذكر لجيفارا - غير صالح للثورة فقد اتخذ قرار التدخل العسكري في اليمن في أواخر سبتمبر ١٩٦٢. وقد شكل هذا التدخل، من وجهة نظر عبد الناصر، ضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التي وجهت إلى مصر ونجم عنها انفصال سوريا. ومن ثم لم تكن لعبد الناصر استراتيجية شاملة للحرب في اليمن. واستمرت هذه الحرب ما يربى على خمس سنوات، وعلى امتداد هذه السنوات الخمس ومسرح الحرب في اليمن يستنزف الجزء الأكبر من قدراتنا العسكرية وطاقاتنا الاقتصادية والسياسية بينما تتأهب إسرائيل لجولة فاصلة تتحين لها الوقت والظروف المواتية وتعد لها القوات المجهزة بأحدث الأسلحة. وعموماً فقد شكلت الحرب في مسرح اليمن عبئاً على الاستراتيجية المصرية لم تكن قادرة على النهوض به على المستوى المناسب مما أدى إلى عدم الاهتمام بجبهة سيناء بالإضافة إلى إهمال تدريب القوات وعدم توفير احتياجاتها نتيجة ضغط المصروفات لمواجهة الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن مما شكل أحد أسباب هزيمة يونيه ١٩٦٧.

وفي غياب الديمقراطية اتخذ عبد الناصر قرارات مايو ١٩٦٧ على الرغم من أنه كان يعلم الحقائق المرة عن القوات المسلحة المصرية بعد أن انعكست عليها الآثار الضارة لحرب اليمن وعلى الرغم من علمه بعدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. وكان أخطر تلك القرارات قرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. فقد بدأت فكرة الحرب في إسرائيل بعد صدور هذا القرار، وأعلنت المؤسسة العسكرية أن إغلاق خليج العقبة عمل من أعمال الحرب وأبلغت رئيس وزراء إسرائيل أن الإقدام على عمل فوري قد أصبح أمراً لا مفر منه. كما أعلنت إسرائيل التعبئة العامة وشنت الحرب في صباح ٥ يونيه ١٩٦٧ وتحولت المظاهرة

العسكرية المصرية إلى مأساة درامية كبرى بعد أن حققت إسرائيل نصراً خاطفاً دون قتال حقيقي. فلولا قرار إغلاق خليج العقبة لما كانت هزيمة يونيه والمهانة التي لحقت بمصر، ولا كانت حرب الاستنزاف ولا حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا كانت الخسائر المادية والبشرية الضخمة. وستظل هزيمة يونيه ١٩٦٧ تلقى بآثارها السوداء على العالم العربي لعقود قادمة. فلو كان هناك نظام ديمقراطي حقيقي لكان عاصماً من جموح الحاكم الفرد وانفراده بالقرار الذي دفعت فيه مصر ثمناً غالياً من حاضرها ومستقبلها.

لقد كانت الفرصة مواتية أمام عبد الناصر لإقامة نظام ديمقراطي سليم ولكنه لم يشأ لأنه لم يكن يريد تقديم تنازلات للشعب.. حتى بعد النكسة.

آمل أن أكون قد وفقت في بسط دور عبد الناصر في أزمة الديمقراطية.

وعلى الله قصد السبيل

د. عاطف السيد

الفصل الأول

جمال عبد الناصر: التنشئة الاجتماعية والثقافية

التنشئة الاجتماعية لجمال عبد الناصر:

شهد عام ١٨٨٨ مولد عبد الناصر حسين، والد جمال عبد الناصر، في قرية بني مر من أعمال مركز أسيوط. وكانت أسرته من طبقة صغار الملاك التي تكسب قوتها من فلاحة الأرض. تعلم عبد الناصر حسين القراءة والكتابة في كتاب بني مر، ثم انتظم في مدرسة أسيوط القبطية ليحصل منها في سنة ١٩١٣ على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية. ثم التحق بمصلحة البريد التي عينته في مكتب بريد باكوس بالإسكندرية حيث اقترن في عام ١٩١٧ بكريمة التاجر محمد حماد وأقام في المترل رقم ١٨ بشارع الدكتور قنواتي في حي باكوس.

وفي الخامس عشر من يناير سنة ١٩١٨ ولد جمال عبد الناصر لأسرة تنتمي إلى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى الحضرية[١]. وقد بدأ والده حياة التنقل عندما نقلته مصلحة البريد إلى أسيوط سنة ١٩٢١، ثم إلى الخطاطبة سنة ١٩٢٣، التي ظل بها حتى سنة ١٩٣٠. والخطاطبة قرية صغيرة تقع على حافة الصحراء وتبعد عن القاهرة نحو أربعين كيلو متراً، ولم يكن بها سوى مدرسة أولية تابعة لمصلحة السكك الحديدية يتعلم فيها أبناء الموظفين. التحق جمال بالمدرسة الأولية وقضى سنتي ١٩٢٣، ١٩٢٤ في تعلم القراءة والكتابة، ثم أرسله والده إلى القاهرة ليعيش في كنف عمه خليل حسين الموظف في وزارة الأوقاف. وقد ألحقه عمه بمدرسة النحاسين الابتدائية التي قضى بها ثلاث سنوات أنهى فيها السنة الثالثة الابتدائية في صيف عام ١٩٢٨. ويروي أن جمال عبد الناصر وهو في الثامنة من عمره كان أطول قامة من رفاقه، قوي البنية، يتحلى بالرزانة ويأنس بالوحدة كثيراً ويشرد باله أحياناً[٢].

---

(١) في مقابلة صحفية مع الصحفي البريطاني ديفيد مور ذكر جمال عبد الناصر أنه ينتمي إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

(٢) جورج فوشيه، **جمال عبد الناصر وصحبه**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠، ص ٣٥.

وفي القاهرة عاش جمال منطوياً على نفسه عزوفاً عن اللعب واللهو مع زملائه التلاميذ. وفي المدينة الرحبة الشاسعة أثارت انتباهه وحيرته الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتناقض الحاد بين حياة الجماهير الكادحة البائسة والحياة الفخمة المترفة التي تنعم بها الطبقة العليا والأجانب. وفي أبريل سنة ١٩٢٦ توفيت أمه فكانت وفاتها أول تجربة له مع الموت الذي انطبعت حقيقته على نفسه في قسوة ضارية، ويقول أنور السادات في كتابه «ثورة على النيل» «إن موت والدته كان جرحاً في نفسه، وكان دائماً يحمل هذا الحزن الذي جعله يحس مبكراً جداً بالآلام الإنسانية ويعود نفسه على تحمل غائلات الدهر بثبات».

وأثناء عمله في مكتب بريد الخطاطبة تزوج عبد الناصر حسين مرة ثانية بعد فترة قصيرة من وفاة زوجته الأولى، ولم يغفر جمال لوالده هذا التصرف المتسرع. ثم أصبح جمال الإبن الأكبر لأسرة مكونة من أحد عشر فرداً. لقد كانت وفاة الأم وحلول زوجة الأب مما أحال حياة جمال إلى ليل حالك السواد، فأرسله والده إلى الإسكندرية ليعيش في كنف جده لأمه محمد حماد حيث أنهى السنة الرابعة الابتدائية في مدرسة العطارين. وقد نشرت جريدة الوفد تحقيقاً صحفياً عن حياة جمال عبد الناصر في المدرسة الابتدائية. وكان مما نشرته أن جمال عبد الناصر كان يحاول إظهار تفرده وتميزه عن أقرانه، وكان يحلو له أن يقف في أول الصف وأن يجعل نفسه «ألفة» الفصل. كما كان يغتنم الفرص التي تتيح له إثبات تفوقه، فقد حدث أن زار مفتش اللغة العربية المدرسة وطلب إلى تلاميذ الفصل تكوين جملة فعلية تقع فيها كلمة «كتابة» فاعلاً، فعجز التلاميذ عن الإجابة إلا جمال عبد الناصر الذي انبرى للإجابة قائلاً «جاءت كتابة القرآن واضحة».

وفي خريف سنة ١٩٢٩ نقل عبد الناصر حسين إلى بلدة كوم حماده فألحق ابنه بمدرسة حلوان الثانوية جنوب القاهرة، ولكن ما لبث أن نقل الوالد إلى الإسكندرية فأقام جمال مع أسرته والتحق بمدرسة رأس التين الثانوية. ومنذ ذلك الحين بدأ اشتغاله بالسياسة حيث انتظم في المظاهرات الصاخبة التي كانت تنادي بالاستقلال، وقد كلفه ذلك تأخره عن تأدية امتحان آخر العام

تفاقمت الأوضاع السياسية في مصر بعد أن تولى إسماعيل صدقي رياسة الوزارة في ١٩/٦/١٩٣٠، حيث استصدر أمراً ملكياً بحل البرلمان وتعطيل دستور ١٩٢٣ الذي استبدل به دستور ١٩٣٠، وخرج الشباب في مظاهرات اخترقت شوارع القاهرة والإسكندرية، وانضم جمال عبد الناصر إلى مظاهرات طلاب المدارس الثانوية في الإسكندرية. وفي ميدان المنشية التقت إحدى المظاهرات بجنود الشرطة وهتف الطلاب «تحيا مصر» فتصدى لهم الجنود وانهالوا عليهم ضرباً بالعصي. وكان نصيب جمال عبد الناصر ضربة عصا غليظة أدمت وجهه، ولكنه لم يتوقف عن الهتاف بحياة مصر.

ترك جمال مدرسة رأس التين إلى المدرسة الفريدية حيث قضى بها سنتين. ولما نقل والده إلى القاهرة في سنة ١٩٣٣ ألحقه بمدرسة النهضة الثانوية بحي الظاهر. وانتقلت الأسرة إلى حي باب الشعرية القديم ذي الحارات الشعبية الضيقة المتعرجة. وكان عبد الناصر حسين معاوناً لمكتب بريد الخرنفش الكائن في حارة خميس العدس، وعلى مقربة منه كانت تقيم أسرته. أنفق عبد الناصر خمس سنوات في مكتب بريد الخرنفش، وكان يمتلك جيرانه اليهود آل شمويل منزلاً حديث البناء من ثلاثة طوابق فاستأجر شقة من غرفتين في الطابق الثاني نظير قيمة بلغت ثلث مرتبه.

في سنة ١٩٣٤ أتم جمال السنة الثانوية قبل النهائية في مدرسة النهضة الأهلية. وفي العام التالي كرس جانباً كبيراً من وقته لنشاطه السياسي حيث لم يحضر طوال العام الدراسي سوى ٤٥ يوماً مما شكل عقبة اعترضت دخوله امتحان البكالوريا. وفي مدرسة النهضة كان جمال يعقد الحلقات السياسية مع طلاب المدرسة. كما كان يدعو زملاءه إلى بيته في حارة خميس العدس، أو يجمعهم لقاء في مسجد سيد الشعراني، الذي كان يطيب له أن يستذكر فيه دروسه.

وفي العاشر من نوفمبر ١٩٣٥ صرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا بأنه ضد عودة دستور ١٩٢٣ مما أثار حفيظة واستياء المواطنين الذين خرجوا في اليوم التالي إلى شوارع القاهرة في مظاهرات حاشدة تهتف بحياة مصر وبسقوط الاستعمار.

وفي نوفمبر احتمع جمال عبد الناصر رئيس اللجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية بعبد العزيز الشوربجي مندوب اللجنة التنفيذية لطلبة الجامعة واتفقا على عقد مؤتمر بميدان الإسماعيلية (التحرير) يحضره طلبة الجامعة والمدارس الثانوية لوضع الخطوط العريضة للحركة الوطنية التي تطالب بإعادة دستور ١٩٢٣. وانعقد المؤتمر في الميدان في صباح الثاني عشر من نوفمبر، ووقف عبد العزيز الشوربجي خطيباً وسط جموع الطلبة، ولكن رجال الشرطة المصريين أوسعوا المجتمعين ضرباً بعصيهم الغليظة فانفضوا. ولكن لم تخمد روح الثورة في نفوس الطلبة ولم يهنوا، وقد تجلى ذلك في صباح ١٣ نوفمبر حيث احتمع طلاب مدرسة النهضة الثانوية في فناء المدرسة وتعالى هتافهم بحياة مصر، ثم حملوا علم المدرسة وخرجوا إلى الشارع قاصدين مدرسة فؤاد الأول الثانوية التي انضم طلابها إليهم ثم زحفوا إلى الجامعة حيث شارك بعض طلابها في المظاهرة. ثم حدث الصدام المتوقع بين الطلاب والشرطة وأصيب جمال بجرح في رأسه بعد أن تلقى ضربة من عصا غليظة، وضمد جرحه في دار جريدة «الجهاد» القريبة من مكان الحادث.

أتم جمال عبد الناصر دراسته الثانوية في القسم الأدبي وحصل على التوجيهية في عام ١٩٣٦، ثم تقدم للالتحاق بالكلية الحربية ونجح في الكشف الطبي ولكنه رسب في كشف الهيئة. وبعد أن رفضت الكلية الحربية قبوله اتجه إلى كلية البوليس ولكنه لم يكن أسعد حظاً، فالتحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة في أكتوبر ١٩٣٦. ولكن لم يداخله اليأس من الانتظام في سلك الجندية فحاول في يناير ١٩٣٧ الالتحاق بالكلية البحرية غير أن التوفيق لم يحالفه. ثم أعلن عن قبول دفعه جديدة بالكلية الحربية في مارس ١٩٣٧. وكان لابد من واسطة تزكي جمال عبد الناصر لكي ينجح في كشف الهيئة وكان عمه خليل حسين يعرف أحد باشوات مصر الكبار في بني سويف. وقد اصطحبه عمه لمقابلة الباشا في قصره ببني سويف، ووعده الباشا خيراً. ثم غادروا القصر واستقل الباشا سيارته وجلس على الكرسي الخلفي وحاول جمال أن يجلس إلى جوار الباشا، ولكنه أشار بعصاه إلى المقعد الأمامي الذي ينبغي أن يجلس عليه جمال بجوار السائق. وقد تركت تلك الواقعة جرحا غائراً في نفس الفتى لم يندمل

على مر الأيام. وبعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان من أعمالها الأولى إلغاء الالقاب، ثم أمر جمال عبد الناصر بالقبض على باشا بني سويف والزج به في السجن، وهكذا جوزي الباشا جزاء سنمار[1].

قبل جمال عبد الناصر في الكلية الحربية وأصبح طالبا بها في ١٧ مارس ١٩٣٧ مع الدفعة الثانية للضباط المستجدين. ولما كان الجيش في سنة ١٩٣٧/ ١٩٣٨ في حاجة ماسة إلى صغار الضباط لقيادة دفعات الجنود المستجدين فقد تخرج جمال عبد الناصر في أول يوليو ١٩٣٨ بعد أن أمضى ستة عشر شهرا في الكلية الحربية، وعين في سلاح المشاة برتبة ملازم ثان، ثم انضم إلى قوة الكتيبة الخامسة مشاة في منقباد، إلا أنه لم يستمر بها طويلاً حيث طلب نقله إلى السودان. وأجيب إلى طلبه ونقل إلى الكتيبة الثالثة مشاة التي كانت تستعد للتحرك إلى السودان. والتقى في معسكر المكس بالملازم عبد الحكيم عامر وتوطدت أواصر الصداقة بينهما طوال الفترة التي قضياها في السودان.

رقى جمال عبد الناصر إلى رتبة الملازم أول في أول مايو ١٩٤٠ ثم إلى رتبة اليوزباشي في التاسع من سبتمبر ١٩٤٢، وعين في نوفمبر ١٩٤٢ مدرساً في الكلية الحربية. وقد كتب الأستاذ صلاح منتصر في جريدة الأهرام نقلاً عن الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر أحب ابنة أحد الباشوات وأراد أن يتقدم لخطبتها فقصد قصر الباشا عدة مرات حتى سمح له بدخول القصر لمقابلة الباشا، وعندما أفصح جمال عن رغبته رفض الباشا طلبه بإصرار وصرفه من القصر. وقد أثرت تلك الحادثة تأثيراً عميقاً في نفس جمال عبد الناصر، انعكس على موقفه من الطبقة العليا والأغنياء بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وبعد أن تجاوز محنة حبه الأول، تعرف جمال - عن طريق عمه خليل - بتاجر ميسور الحال من رعايا إيران اسمه محمد كاظم، وكان يدير تجارته في حي الأعمال بالغورية واقترن جمال بإحدى بناته «تحية» التي أنجبت له بنتين وثلاثة أولاد. ثم التحق

---

(١) بنّاء رومي شيد قصراً للنعمان اللخمي فأجاد فكافأه بأن ألقاه من فوقه حتى لا يبني مثله لغيره.

جمال بكلية أركان الحرب وتخرج فيها سنة ١٩٤٨ برتبة «صاغ أركان حرب». وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن دافيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل، وفي ليلة ١٥/١٤ مايو ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية فلسطين، وعين جمال أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة التي تحركت يوم ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى فلسطين. وفي ٩ يوليو ١٩٤٨ أصيب جمال في معركة نجبا بجرح في صدره.

احتلت الكتيبة السادسة مشاة مواقع دفاعية في عراق المنشية في صحراء النقب ضمن الوحدات الفرعية للواء الرابع مشاة «لواء الفالوجا» بقيادة الأميرالاي (العميد) سيد طه الملقب بالضبع الأسود. وقد حاصرت قوات البالماخ اليهودية بقيادة إيجال ألون لواء الفالوجا. وأثناء الحصار أنشأ ضباط اللواء المحاصر مجلة حائط وطلب إلى كل ضابط أن يكتب أعز أمانيه فكتب أحد الضباط «أتمنى أن يكون لي فيلا ملك في الإسكندرية» أما أمنية جمال عبد الناصر فكانت «أحقق مبادئي وأرى مصر قد بلغت كل ما أرجوه لها».

وفي السابع من يناير ١٩٤٩ أتمت القوات الإسرائيلية «العملية حوريب» التي أتاحت لها السيطرة على صحراء النقب. وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية الهدنة، وبمقتضاها تم سحب القوات المصرية من فلسطين فيما عدا قطاع غزة الساحلي.

وبعد فك حصار لواء الفالوجا وانسحابه من فلسطين استقر الصاغ جمال عبد الناصر في معسكر الإسماعيلية في مارس ١٩٤٩. وفي ٢٥ مايو بدأ جمال إجازته في القاهرة، وما إن بلغت الساعة الواحدة بعد الظهر حتى جاءه ضابط يبلغه أن القائد العام يطلبه فوراً. وقد اصطحب القائد العام جمال عبد الناصر إلى إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الذي أخذ يستجوبه بحضور اللواء أحمد طلعت رئيس «الشرطة السرية». وجه رئيس الوزراء اتهاماً إلى جمال عبد الناصر فحواه أنه شكل تنظيماً سرياً وأنه كان يدرب أعضاءه على استخدام الأسلحة. وقد رد جمال بأنه كان يحارب في فلسطين من ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى ٦ مارس ١٩٤٩ وأنه عاد لتوه إلى مصر. فكيف

يتاح له العمل في تنظيم سري؟ ودعم إبراهيم عبد الهادي اتهامه بتأكيده أن لديه أكثر من تقرير يقول إن جمال عبد الناصر درب أعضاء منظمة سرية. ثم استطرد رئيس الوزراء قائلاً إنه يريد أن يعرف أسماء الضباط الذين تعاونوا مع جمال في هذا النشاط[1].

كان جمال عبد الناصر صلباً رابط الجأش فلم يظفر رئيس الوزراء بأية معلومات منه. وهنا لم يجد إبراهيم عبد الهادي إلا أن يصدر أمراً إلى الفريق عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش بتفتيش بيت جمال.. و لم يجدوا فيه سوى صندوق يحوي ٢٠٠ طلقة فاستولوا عليها.

ويذكر خالد محي الدين رواية أخرى عن سبب استدعاء جمال عبد الناصر ومعه الفريق عثمان المهدي لمقابلة رئيس الوزراء. وتتلخص الرواية في أنه قد ضبط لدى الجهاز السري للإخوان كتاب عسكري محظور تداوله على المدنيين بعنوان «القنابل اليدوية»، ومدون في أعلى الصفحة الأولى من الكتاب اسم «اليوزباشي جمال عبد الناصر». ولما كان النظام الحاكم يخشى أن يكون للإخوان امتداد داخل القوات المسلحة فقد تولى التحقيق فيه إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء بنفسه. وأخذ يهدد جمال عبد الناصر مبنياً له مدى خطورة تورط ضابط الجيش في العمل مع الإخوان، ونبهه إلى أن يتفرغ لعمله كضابط جيش وألا يرتبط بعلاقة مع أحد[2].

ثم انتدب جمال عبد الناصر مدرساً في مدرسة الشئون الإدارية لفترة قصيرة، نقل بعدها إلى كلية أركان الحرب حيث عمل مدرساً بها حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وفي أواخر عام ١٩٤٩ بدأ جمال عبد الناصر تكوين تنظيم الضباط الأحرار في سرية تامة بنظام الخلايا، وكل خلية لا تعرف أسماء أعضاء الخلية الأخرى. وكان على كل عضو منها أن يتصل بخمسة أعضاء، ولا يقبل أي عضو جديد إلا بعد التحري الدقيق عن شخصيته وأخلاقه واتجاهه الفكري والسياسي. وبذلك يمكننا

---

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٢) خالد محي الدين، والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٥٨.

القول إن تنظيم الضباط الأحرار كان تنظيماً سياسياً عسكرياً. وشكلت لجنة تأسيسية من عشرة أعضاء هم: جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وعبد الحكيم عامر، وحسن إبراهيم، وعبد المنعم عبد الرءوف، وصلاح سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وخالد محي الدين، وجمال سالم، وأنور السادات. وحاول عبد المنعم عبد الرؤوف ربط تنظيم الضباط الأحرار بجماعة الإخوان المسلمين ولكنه أخفق واستبعد من التنظيم في سنة ١٩٥١، وبذلك أصبح عدد أعضاء اللجنة التأسيسية تسعة فقط. وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢ تم ضم محمد نجيب وزكريا محي الدين وحسين الشافعي ويوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين إلى مجلس القيادة. وقد انتخب جمال عبد الناصر في اقتراع سري لرياسة اللجنة التأسيسية التي أصبحت تمثل القيادة العليا للتنظيم[1].

عرضت اللجنة التأسيسية من خلال صلاح سالم رياسة الحركة على اللواء أحمد فؤاد صادق – قائد القوات المصرية في المرحلة الثانية من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ – ولكنه اعتذر خوفاً على منصبه – حسب رواية محمد نجيب – وإن كان من المرجح أنه كان يدرك أن الثوار الصغار سوف يستخدمونه قنطرة يعبرونها ثم يتركونها خلف ظهورهم. وقد تضاربت الروايات بشأن تاريخ اتصال اللجنة التأسيسية باللواء محمد نجيب. ويذكر عبد اللطيف البغدادي أن قرار الاتصال بمحمد نجيب كان يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ لأنه كان معروفاً للرأي العام أثناء معركة انتخاب مجلس إدارة نادي الضباط كما كان معروفاً أيضاً لضباط الجيش ببسالته وجسارته حيث قاتل بشجاعة فائقة في حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح ثلاث مرات ومنح نجمة فؤاد الأول الذهبية.

التكوين الثقافي لجمال عبد الناصر:

يمكننا القول إن التكوين الثقافي لجمال عبد الناصر مر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي مرحلة الدراسة الثانوية، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الدراسة في الكلية

---

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي. جـ١، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ص ص ٣٥-٣٦.

الحربية، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الخدمة بالقوات المسلحة. ففي مرحلة الدراسة الثانوية بدأ جمال بعد الناصر مطالعاته الحرة خارج نطاق المنهج الدراسي، حيث كان يختلف إلى مكتبة المدرسة وإلى دار الكتب ليقرأ فيها ما يطيب له من النتاج الفكري فضلاً عن الكتب التي كان يستعيرها من مدرسيه. وكان يطالع الكتب باللغتين العربية والإنجليزية بتعمق ونهم شديد، يفكر في فحواها ويتدبر أفكارها ويتأمل معانيها فيتفتح عقله ويتغذى ذهنه بما لم يكن يخطر على باله. ويمكن حصر أهم المؤلفين الذين أسهمت مؤلفاتهم في التكوين الفكري لجمال عبد الناصر في الكتاب العرب الذين عالجوا في مؤلفاتهم تاريخ الإسلام والعرب وفي الكتاب الفرنسيين الذين تناولوا سير أعلام فرنسا وفي الكتاب المصريين الذين زخرت كتبهم بالموضوعات الوطنية والقومية.

كانت أهم المؤلفات التي استعرضت تاريخ الإسلام والعرب كتاب «المدافعون عن الإسلام» الذين نشره وقدم له الزعيم الوطني مصطفى كامل «ليذكر الأمة المصرية بمجدها السالف وليصف روعة الحضارة العربية وليدعو معاصريه إلى إحياء هذا المجد السالف». ثم كتاب «طبائع الاستبداد» للكاتب الوطني السوري عبد الرحمن الكواكبي، الذي انتقد فيه نظام الحكم الاستبدادي التركي، يليه كتاب «أم القرى» لمؤلف مجهول، وقد تصور ذلك المؤلف «اجتماع مؤتمر في مكة مثلت فيه الشعوب الإسلامية جميعاً، وحاول الحاضرون تحديد الأسباب التي دفعت الشرق إلى التخلف وكيف يمكنه التخلص من عيوبه وأن يتحرر من نير الأجنبي». وكان من أهم المؤلفات أيضاً كتاب أحمد أمين عن مجددي الإسلام جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، كذلك كتاب «أعلام المسلمين».

وقرأ جمال كتاباً لأحد الكتاب الفرنسيين يتناول سير أعلام فرنسا، وتركز اهتمامه بصفة خاصة على «جان جاك روسو» و «فولتير»، وقد بلغ اهتمامه بفولتير شأواً كبيراً لدرجة أنه كتب مقالاً بعنوان «فولتير رجل الحرية» في مجلة مدرسة النهضة. وكان أكثر ما أعجبه في فولتير ثورته على فساد الحكم وعلى الروتين والكنسية. وكانت قصة «البؤساء» لفيكتور هوجو إحدى القصص الفرنسية التي

رأها جمال معربة حيث كانت ضمن المنهج الدراسي. كما شغف بقراءة سير نابليون بونابرت وغاندي والإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر.

أما الكتاب المصريون فكان من أهمهم علي الغاياتي مؤلف كتاب «وطنيتي»، وتوفيق الحكيم الذي أسهم بدور كبير في التكوين الفكري لجمال عبد الناصر وبخاصة من خلال روايته «عودة الروح» التي تروي قصة نهضة مصر. وقد تركت هذه الرواية أثراً عميقاً في نفس جمال عبد الناصر فلا غرو إذاً في أن ينتصر جمال عبد الناصر لتوفيق الحكيم في مواجهة قرار إسماعيل القباني - أول وزير للمعارف في عهد ثورة يوليو - القاضي بإحالة توفيق الحكيم إلى المعاش في حملة تطهير الجهاز الحكومي. لقد ألغى جمال عبد الناصر قرار الوزير الذي لم يجد بداً من الاستقالة.

يقول جورج فوشيه «لا شك في أن الطالب جمال تأمل عودة الروح طويلاً وفكر في قرارة نفسه في أن المعجزة التي حدثت عام ١٩١٩ - عندما جسد سعد زغلول باشا الإرادة القومية في مقاومة إنجلترا - هذه المعجزة لابد أن تتكرر إذا هب رجل يعرف كيف يوحد الأمة المنشقة على نفسها بأحزابها، الأمة التي خدعها رجال السياسة واستعبدتها أسرة أجنبية واحتلها الجيش الإنجليزي». [١]

وفي مرحلة الدراسة بالكلية الحربية وفي مكتبتها كان جمال مشغوفاً بقراءة الكتب الإنجليزية التي تتناول سير العظماء: نابليون بونابرت، والإسكندر الأكبر، وغار يبالدي، وبسمارك، ومصطفى كمال أتاتورك، وهندنبرج، ونستون تشرشل، والجنرال فوش. ثم تلك الكتب التي كانت تعني بدراسة شئون الشرق الأوسط والسودان، ومشكلات الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط، وكتب التاريخ العسكري والسياسي والمشكلات الاقتصادية لا سيما التي تخص الشرق الأوسط[٢]. وفي مرحلة الخدمة بالقوات المسلحة أنتدب جمال عبد الناصر - وهو برتبة اليوزباشي

---

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٢) أ. أجار بيشيف، ناصر، ترجمة سلوى أبو سعدة وأحمد شرف، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٤٠.

- مدرساً في الكلية الحربية في الفترة من ١٩٤٢-١٩٤٦، وهناك أتيح له أن يطلع على كتب أخرى في التاريخ والاستراتيجية.

النشاط السياسي لجمال عبد الناصر:

اتصل جمال عبد الناصر منذ دراسته الثانوية بمعظم الأحزاب والقوى السياسية في مصر. وقد بدأ نشاطه السياسي بالاتصال بحزب الوفد ويذكر أحمد أبو الفتح أن جمال عبد الناصر كان وفدياً متحمساً وأنه انضم إلى منظمات القمصان الزرقاء التي شكلت على غرار القمصان السود بإيطاليا[1]. كما أن جمال عبد الناصر أوفد بعض الضباط الأحرار لمقابلة سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين باشا. انضم عبد الناصر بعد ذلك إلى جماعة الإخوان المسلمين وكان على صلة وثيقة بكثير من أعضائها وعلى دراية واسعة بتنظيماتها، كما أنه انضم لفترة قصيرة إلى الجناح العسكري السري للجماعة، وأن علاقته بالجماعة استمرت إلى ما بعد قيام الثورة. وتؤكد بعض المعلومات أن جماعة الإخوان المسلمين حشدت بعض قواتها صباح يوم ٢٣ يوليو. ١٩٥٢ على طريق القاهرة - السويس لعرقلة أي تدخل بريطاني محتمل لإجهاض الثورة. كذلك انضم جمال عبد الناصر في إحدى فترات حياته إلى الحزب الوطني الذي كان يرفض أي حل وسط مع الإنجليز أو التفاوض مع بريطانيا إلا بعد جلاء قواتها عن مصر، ويقال إن جمال كان أكثر ميلاً إلى الحزب الوطني منه إلى الأحزاب الأخرى[2]. ثم استمر في التنقل بين الأحزاب حيث انضم لفترة قصيرة إلى حزب أحمد حسين الاشتراكي «مصر الفتاة» وتأثر إلى حد بعيد بأفكار زعيم الحزب.

أقنع الصاغ خالد محي الدين ذو الاتجاه الماركسي جمال عبد الناصر بأن على حركة الضابط الأحرار أن تستفيد من إمكانات الشيوعيين في طبع وتوزيع المنشورات التي كان عبد الناصر يشرف عليها. لذلك فقد عرفه بأحمد فؤاد - وكيل النائب العام حينذاك - سكرتير عام منظمة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) الشيوعية،

---

(١) أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩١، ص ٣٨٥.

(٢) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٧٠.

الذي تولى من أوائل سنة ١٩٥٠ إلى ٢٣ يوليــو ١٩٥٢ كتابــة وطبــع وتوزيــع المنشورات السرية لحركة الضباط الأحرار في مصر. ويقال إن جمال عبد الناصر اندمج في منظمة «حدتو» وأصبح أحد أعضائها، وكان اسمه الحركي «موريس» ويحمل رقــم «١١٧». وعلى الرغم من تشعب النشاط السياسي لعبد الناصر فقد حــافظ علــى استقلالية تنظيمه السري.

أبرز المؤثرات في حياة جمال عبد الناصر قبل الثورة:

١- التنشئة الاجتماعية والثقافية:

ينتمي جمال عبد الناصر إلى الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة ذات الجذور الريفية الصعيدية. وقد تأثرت شخصيته بخصائص أسرته وطبقته الاجتماعية، إذ كــان والده مستخدماً حكومياً ذا دخل محدود يعاني في حياته المعيشية ما يعانيه أبناء طبقتــه من الجماهير الكادحة، في الوقت الذي كان ينعم فيه الأغنياء من كبار ملاك الأراضي الزراعية والرأسمالية بوجه عام بالعيش الرغيد والترف المديد. وأتاح له التنقل مع والده في أرجاء مصر وسكنه في الأحياء الشعبية التعرف على أحوال الجماهــير الشــعبية المعيشية وما يقاسيه الكادحون من ضنك وفاقة وعوز. لقد ولدت الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الطبقتين العليا والدنيا روح عدم الرضا في كيان جمال عبد الناصر تجــاه الطبقة العليا في المجتمع. وقد غذى ذلك الروح تجربته مع باشا بني ســويف الــذي توسط له في دخول الكلية الحربية وباشا القاهرة الذي رفض أن يكون صهره.

كما أثرت رواية عودة الروح لتوفيق الحكيم أيما تأثير في نفس جمال الــذي تأملها طويلاً. ويعتقد أن جمال عبد الناصر كان يرى في نفسه ذلك الرجــل الــذي يمكنه توحيد مصر المنشقة على نفسها بأحزابها وأن ينهض بها. ويغذي ذلك الاعتقــاد ما كتبه الصحفي الكبير الراحل مصطفى أمين قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢. فقبــل الثورة كتب في جريدة الأخبار مقالاً عدد فيه مناقب الزعيم الوطني الذي يمثل ضمــير أمته. وبعد الثورة كتب مصطفى أمين مقالاً آخر ذكر فيه أن جمال عبد الناصر اعتقد

أنه كان يقصده بذلك المقال. يضاف إلى ذلك أمنية جمال عبد الناصر التي كتبها في مجلة الحائط أثناء حصار الفالوجا.

٢- الأوضاع السياسية المتفاقمة في مصر:

بعد صدور دستور ١٩٢٣ استمر الشعب في نضاله من أجل الاستقلال التام ومن أجل الديمقراطية السليمة. وحيث إن دستور ١٩٢٣ تعرض للانتهاكات من جانب الملك ووزارات الأقلية خاصة في الفترة من ١٩٢٥-١٩٣٥ بالإضافة إلى تدخل بريطانيا في الشئون الداخلية لمصر فقد اشتعلت المظاهرات وتأججت الإضرابات ضد الاحتلال البريطاني وضد الديمقراطية الشكلية والقهر السياسي. وشارك جمال عبد الناصر في تلك المظاهرات الصاخبة التي كانت تهتف بحياة مصر وتنادي بالاستقلال التام وعودة دستور ١٩٢٣ وجرح أكثر من مرة. كما كان يعقد الحلقات السياسية مع زملائه طلاب مدرسة النهضة الثانوية فضلاً عن رئاسته للجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية. لقد بعثت فيه تلك الأحداث والتيارات السياسية المتلاطمة روحاً وطنية ثورية تفني في حب مصر.

٣- صداقته لعبد الحكيم عامر:

في صيف سنة ١٩٤٠ وصل الملازم أول جمال عبد الناصر إلى الإسكندرية منضماً إلى قوة الكتيبة الثالثة مشاة بمعسكر المكس، وكانت الكتيبة تستعد للتحرك إلى السودان. وكان الملازم عبد الحكيم عامر يخدم في تلك الكتيبة. وفي معسكر المكس كان اللقاء الأول بين جمال وعبد الحكيم. وقد استقبل عبد الحكيم زميله الجديد بحفاوة وترحاب ومودة تركت انطباعاً حسناً في نفس جمال الذي بدأ يشعر بارتياح ومودة نحو زميله عبد الحكيم. ثم أخذت أواصر الصداقة تتوثق بين الزميلين بحكم خدمتهما في كتيبة واحدة وبفضل ارتباطهما برباط العقل والقلب والكفاح المشترك. وبعد أن وصلت الكتيبة الثالثة مشاة إلى الخرطوم عاصمة السودان أصدر قائد الكتيبة الثالثة أمراً بنقل جمال وعبد الحكيم إلى جبل الأولياء للدفاع عن الخزان ضد أي هجوم إيطالي من اتجاه إثيوبيا. وكان جمال هو القائد وعبد الحكيم هو الضابط

الوحيد الذي تحت قيادته. وقد أتاحت لهما فسحة الوقت والعزلة فرصة الاتصال المستمر والسمر حيث كانا يتبادلان الآراء ويتجاذبان أطراف الحديث في الأمور الشخصية والعائلية لكل منهما مما جعل صداقتهما تزدهر وتزداد قوة ورسوخاً، ثم تحولت تلك الصداقة الحميمة إلى أخوة حقيقية. وفي نوفمبر ١٩٤١ عادت الكتيبة الثالثة مشاة إلى مصر. وفي نوفمبر ١٩٤٢ أنتدب جمال عبد الناصر مدرساً بالكلية الحربية بينما نقل عبد الحكيم إلى مركز تدريب المشاة بمنقباد.

ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي اعتبره ضباط الجيش المصري عدواناً صارخاً على استقلال البلاد وعلى كرامة الجيش. ولدراسة كيفية الرد على هذا العدوان الأثيم فقد عقد اجتماع بنادي الضباط بالزمالك يوم ٧ فبراير. وقد التقى جمال وعبد الحكيم خلال فترة وقوع الحادث بالقاهرة واشتركا في ذلك الاجتماع. لم يمكث عبد الحكيم سوى عام واحد في منقباد نقل بعدها إلى مدرسة الكتاب العسكريين بالقاهرة. وعاش الصديقان تحت سقف بيت واحد في شقة بشارع طومان باي بالزيتون. ثم تزوج عبد الحكيم عامر وتبعه جمال. أقام عبد الحكيم في شارع غرب القشلاق في حي الوايلي على مقربة من ميدان العباسية في حين أقام جمال في شارع الجلالي بالسكاكيني. ونظراً لقرب محلي سكنهما فقد التقيا كثيراً في سنة ١٩٤٥ وقضيا معظم السهرات معاً في منزل أحدهما للاستذكار حيث كانا يستعدان لدخول امتحان القبول لكلية أركان الحرب. وبعد أن كللت جهودهما بالنجاح التحقا بالدورة التاسعة بالكلية التي بدأت في سبتمبر ١٩٤٦. وقد أتاحت فترة الدراسة بالكلية التي استمرت نحو سنتين فرصة اللقاء المنتظم وقضاء معظم أوقاتهما معاً سواء داخل الكلية أو خارجها. وبعد أن تخرجا في الكلية في أوائل مايو ١٩٤٨ سافر جمال وعبد الحكيم إلى أرض المعركة في فلسطين[1]. وبعد انتهاء الحرب عادا إلى أرض الوطن. ثم انضم عبد الحكيم عامر إلى تنظيم الضباط الأحرار وأصبح ضمن اللجنة التأسيسية برياسة جمال عبد الناصر. وفي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تولى

---

(١) جمال حماد، «كيف توطدت الصداقة بين عبد الناصر وعامر؟»، آخر ساعة، العدد ٣٢٧٧، ١٣ أغسطس ١٩٩٧، ص ص ١٤-١٥.

جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مهمة الإشراف على القوات المتحركـة للقيـام بالثورة. لقد كانت لهذه الصداقة الوثيقة أثر كبير على مجريات الأحداث في مصر على مدى خمسة عشر عاما.

٤- حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

في عام ١٩٤٢ تصاعد في مصر الشعور المعادي للإنجليز والموالي للألمان خاصة من جانب الملك فاروق لاعتقاده في قرب انتصار المحور. ولضبط الشعور الوطني المؤيد للألمان رأت بريطانيا تأليف حكومة برياسة مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبيـة. لذلك حاصرت القوات البريطانية قصر عابدين ووجه السفير البريطاني مايلز لامبسون إنذارا إلى الملك إما قبول تأليف حكومة برياسة النحاس وإما خلعه عـن العـرش.. عرض الملك على النحاس تأليف حكومة قومية برياسته غير أن مصطفـى النحـاس لم يقبل سوى تشكيل حكومة وفدية خالصة. وقد أجبر الملك على تكليف مصطفـى النحاس بتأليف الوزارة الوفدية تحت تهديد السفير البريطاني بخلعه عن العـرش. وفي أعقاب حادث ٤ فبراير كتب جمال عبد الناصر خطابا إلى أحد أصدقائه ذكر فيـه: «أما الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح المعنوية فبعد أن كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا – مـع ضعفهم الظاهر – ويردوا للبلاد كرامتها ويغسلوها بالدماء ولكن غدا لناظره قريـب. لقد حاول بعضهم بعد الحادث أن يعملوا شيئا بغية الانتقام ولكن الوقت كان قـد فات أما القلوب فكلها نار وأسى». لقد ازدادت نقمة عبد الناصر علـى الإنجليـز وتضاعفت كراهيته لهم ورأى أن خلاص مصر وعزتها وكرامتها مرهونة بجلاء القوات البريطانية عن مصر التي لن تنسحب إلا إذا أجبرت على الانسحاب.

٥- حرب فلسطين عام ١٩٤٨:

توجه الصاغ (الرائد) أ. ح جمال عبد الناصر يوم ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى ميدان القتال في فلسطين وعين أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة. وفي أول يونيـه ١٩٤٨

صدرت أوامر القيادة العامة للقوات المصرية في فلسطين وإلى الكتيبة السادسة مشاة بالهجوم على مستعمرة نجبا التي كانت تتحكم في طريق المجدل - بيت جبرين بغرض تأمين القوات المصرية في المجدل وأسدود. وتحرك جمال مع أركان حرب اللواء في حمالة مدرعة. ويروي الرائد جمال عبد الناصر في مذكراته أحداث معركة نجبا فيقول «وفي أثناء تحركنا سمعنا ضرباً قريباً منا واقترح أن نترل إلى حقل ذرة بالحمالة المدرعة لمطاردة الضاربين وهبطت الحمالة وتجولنا في حقل الذرة وإذا السكون يسود وعدنا إلى الطريق وفي نفس الثانية التي انكشف فيها سطح الحمالة وهي ترتفع إلى الطريق انطلقت المدافع الصامتة من حقل الذرة وأحسست بشعور غريب في صدري، شيء ما صدمه صدمة خفيفة والتفت فوجدت صدري كله غارقاً بالدماء وأدركت أنني أصبت... وكانت الحمالة تجري بسرعة إلى مستشفى المجدل ونظرت إلى الطبيب الذي فحصني لاستفسر عما حدث.. وكانت إصابتي أغرب إصابة شهدها الطبيب المعالج.. كان تفسيره للإصابة أن الطلقة اصطدمت بجدار الحمالة وطار الرصاص من ناحية واصطدمت الشظايا بجسمي وسألت نفسي ماذا كان يحدث لو أن الأمر جرى على العكس؟ وكان مستشفى المجدل خالياً إلا مني كنت الترِيل الوحيد... ولكني لم استطع أن أستسلم للراحة فقد امتلأ المستشفى فجأة بعد أن كنت نزيله الوحيد وأدركت أن هذه هي نتائج المعركة الدائرة حول نجبا وتركت فراشي وأسرعت ملهوفاً أطوف بعنابر المستشفى وأشهد بنفسي الحالة السيئة التي وصل إليها جنودنا. وأحسست من قلبي أنني **أكره الحرب**.. ان الإنسانية لا تستحق شرف الحياة إذا لم تعمل بقلبها من أجل السلام... **لقد عاهدت نفسي أنني لو أصبحت مسئولاً في يوم من الأيام في بلدي فسوف أفكر ألف مرة قبل أن أدفع بجنودنا إلى حرب.. لن أدفعهم إلا حيث لا يكون مفر.. حين لا تكون هناك وسيلة أخرى غيرها.. حيث يكون شرف الوطن مهدداً وكيانه في مهب العواصف وما من شيء ينقذه إلا نيران معركة.**

هنا قد يتساءل المرء: هل كانت الأسطر الأخيرة تحمل فكراً ثابتاً وعقيدة راسخة لجمال عبد الناصر أم أنها كانت وليدة الموقف الذي نشأ عن معركة نجبا ثم انمحت بمرور الزمن وتعاقب الليل والنهار؟

هل كان شرف الوطن مهدداً وكيانه في مهب العواصف عندما اتخذ عبد الناصر قرار التدخل العسكري في اليمن الذي نجم عنه آلاف القتلى والجرحى، ثم قرارات مايو ١٩٦٧ التي أدت إلى هزيمة يونيه المنكرة وما صاحبها من قتلى وجرحى وأسرى يقدرون بعشرات الآلاف فضلاً عن المهانة التي أصابت شرف الوطن في مقتل؟

وفي حديث له مع الكاتب الإنجليزي دسموند ستيورات أكد عبد الناصر أنه على الرغم من كونه جندياً وثائراً فإنه يكره العنف ولا يستحب وحشية أمثال «أتاتورك»، ثم أبدى إعجابه بأمثال جورج واشنطون لأنه رجل مطبوع على الخير وعزوف عن القسوة. وقد اعترض دسموند ستيورات على ما أدلى به عبد الناصر بقوله: «إن اختيار الحياة العسكرية يتعارض وهذه العقيدة السلمية ويناقض استنكار العنف على طريقة غاندي». ورد عبد الناصر قائلاً: «إن هذا التناقض ظاهري فحسب، ذلك أن الجيش في بلد كمصر إنما هو وسيلة من وسائل التربية. وقد يختلف دور الجيش من بلد لآخر. فهل تعلم أنني في بدء الثورة كنت شخصياً أعارض تنظيم جيش كبير؟ كنت مسالماً حتى إزاء إسرائيل»[1].

لقد تركت تجربة عبد الناصر الأليمة في حرب فلسطين ١٩٤٨ آثاراً عميقة على تفكيره وعلى قراراته بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، كما أدرك عبد الناصر الارتباط الوثيق بين الدفاع عن فلسطين والأمن القومي المصري والأمن العربي، وأنه لابد من حشد القوى العربية في مواجهة الصهيونية والاستعمار المتحالف معها، وهذا يتطلب تحرير الدول العربية وفي طليعتها مصر من الاحتلال الأجنبي ومن الفساد.

نخلص من العرض السابق إلى أن شخصية جمال عبد الناصر كانت نتاج العوامل الوراثية والاجتماعية والبيئية والثقافية. وقد اتسمت تلك الشخصية بملامح أساسية متميزة. كان جمال عبد الناصر يتمتع بقدر كبير من الذكاء وبأعصاب قوية نادرة كما كان يتحلى بضبط النفس ورباطة الجأش في المواقف الصعبة وتجلى ذلك

---

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.

عندما كان يستجوبه إبراهيم عبد الهادي. وكان معتزاً بنفسه لدرجة المغالاة، ويتملكه شعور طاغ بالتميز والتفرد. وكان يعتقد أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر والنهوض بها. وكانت تبدو عليه مخايل الزعامة وأمارات القيادة كما كان مشغوفاً بحيازة القوة وامتلاك السطوة وبأن تكون له اليد العليا، وقد ظهر ذلك واضحاً في مرحلة تشكيل تنظيم الضباط الأحرار، إذ كان هو وحده الذي يمسك بكل خيوط التنظيم ويفرض وضعه القيادي. كذلك كان بارعاً في التخطيط وذا قدرة فائقة على العمل السري وما يصاحبه من كتمان وحذر، بالإضافة إلى بصيرته النافذة التي تمكنه من فهم الأشخاص فهماً صحيحاً وحسن اختيارهم وتوظيفهم في المهام المناسبة. وقد دفعه اتجاهه العملي والواقعي إلى الاتصال بكل القوى السياسية التي تشاركه الهدف ليستفيد منها مع حرصه الدائم على الاستقلال عنها، ومثال ذلك علاقته بجماعة الإخوان المسلمين وبحركة حدتو الشيوعية. وكان عبد الناصر لا يشعر بالرضا والارتياح تجاه الطبقة العليا في المجتمع المصري، كما كان يكره الحرب بسبب تجربته المريرة في حرب فلسطين، لذلك يمكننا فهم تصريحاته النارية بتدمير إسرائيل وإلقائها في البحر في إطار المزايدة والاستهلاك المحلي والقومي واللعب بمشاعر الجماهير العربية.

الفصل الثاني

الديمقراطية السياسية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

تمهيد: تعريف مفهوم الديمقراطية:

صدرت تعريفات كثيرة لمفهوم الديمقراطية لعل أوفاها وأدقها ما حدده الدكتور علي الدين هلال من مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي في دراسته المنشورة في عام ١٩٨٣ تحت عنوان «الديمقراطية وهموم الإنسان» وهي:

١- الحرية: أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، الحريات المدنية مثل الحرية الشخصية وحرية الانتقال، والحريات السياسية مثل حرية التعبير والرأي والحق في الاجتماع والتنظيم.

٢- المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي. **السياسي** بمعنى أن كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو ثرائه أو مركزه العائلي أو ديانته أو جنسه أو لونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين. **والاجتماعي** بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطن من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية. ويقصد بالمساواة ضمان المجتمع لحد أدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين، وهو ما يعبر عنه في الفكر العربي بتعبير العدل الاجتماعي أو تكافؤ الفرص.

٣- المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو هذه السياسة. وينبني هذا على مبدأ مهم هو حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر فيه وفي حياته ومصالحه[1].

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ص ٧-٨.

يرى د. أحمد فارس عبد المنعم أن الديمقراطية ذات شقين مترابطين: الشق الأول هو الديمقراطية السياسية، وجوهرها احترام السلطة السياسية في ممارساتها اليومية لقيم الحرية (الحريات المدنية والسياسية ومشاركة أغلبية المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها)، والعدالة القانونية والقضائية (المساواة أمام القانون واستقلال القضاء)، والشق الثاني هو الديمقراطية الاجتماعية وجوهرها تحقيق العدالة الاجتماعية (العدالة في توزيع الدخل القومي والخدمات وفرص العمل، وتضييق الهوة بين الطبقات، وضمان حد أدنى من مستوى معيشي لائق لأفراد الشعب)[1].

تطور الديمقراطية في مصر (١٨٦٦-١٩٢٣):

يعد إنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ - كأول مجلس نيابي في النظام السياسي المصري - البداية الحقيقية لنظام نيابي محدود إذ كانت سلطته استشارية، ومن ثم فإن ما كان يصدر عنه لم يكن سوى توصيات غير ملزمة للخديوي. وقد كان دور الانعقاد الثالث، الذي بدأ في الثاني من يناير ١٨٧٩ وانتهى في السادس من يوليو من نفس العام، أهم دورات مجلس شورى النواب على الإطلاق، حيث وقف المجلس موقفاً حازماً من سياسات الخديو إسماعيل الذي أذعن لضغوط الدول الأوروبية. وفي أوائل عام ١٨٧٩ ناقش المجلس السياسة المالية للدولة ثم أعد عدة مقترحات بشأنها وأرسلها إلى نظارة الداخلية لإبلاغها الخديوي. وقد نجم عن هذا الموقف الوطني صدور قرار بفض دورة مجلس شورى النواب، وتم إبلاغ المجلس هذا القرار يوم ٢٧ مارس ١٨٧٩. وفي هذا اليوم رفض الأعضاء فض انعقاد المجلس وطالبوا بإعطائه سلطات حقيقية في تقرير سياسات الدولة. وتصاعد الموقف عندما عقد أعضاء مجلس شورى النواب وضباط الجيش وكبار الموظفين والتجار عدة اجتماعات انتهوا فيها إلى إصدار بيان شامل سمي «المحضر الأهلي» وقعوه بأختامهم ورفعوه إلى الخديوي في الثاني من أبريل عام ١٨٧٩. وقد تضمن هذا البيان المطالبة بمنح مجلس شورى النواب الحرية الكاملة في ممارسة جميع الحقوق وكل الأمور المالية والداخلية مثلما هو متبع في أوروبا كذلك تعديل لائحة المجلس لتطابق اللوائح

---

(١) نفس المصدر، ص ص ٨-٩.

الأوروبية، وأن يكون مجلس النظار مسئولاً أمام مجلس شورى النواب[1]. وقد أفضى ذلك إلى استقالة النظارة في السابع من أبريل ١٨٧٩ وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة وافقت على استمرار مجلس شوري النواب في عقد جلساته وألغت قرار فض دورته، بالإضافة إلى موافقتها على ما تضمنه «المحضر الأهلي» من ضرورة تعديل لائحة مجلس شورى النواب. وبعد أن انتهت النظارة من إعداد مشروع لائحة جديدة أحالته في ١٧ مايو ١٨٧٩ إلى مجلس شورى النواب. وقد ناقش المجلس اللائحة الجديدة وطورها ثم انتهى إلى إقرارها بصفة نهائية في الثامن من يونيه١٨٧٩[2]. بيد أن الخديو توفيق رفض في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ الموافقة على مشروع اللائحة فاستقالت نظارة شريف باشا.

قامت الثورة العرابية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ وكان من نتائجها إقالة نظارة رياض باشا المعادية للحركة الديمقراطية وتعيين محمد شريف باشا رئيساً لمجلس النظارة. وقد أعقب ذلك إجراء انتخابات جديدة لمجلس شورى النواب، الذي انعقدت دورته الأولى والأخيرة في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وانتهت في ٢٦ مارس ١٨٨٢، وأقر المجلس في تلك الدورة مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التي أصدرها الخديو توفيق في السابع من فبراير ١٨٨٢ في عهد نظارة محمود سامي البارودي الأولى. وتعتبر تلك اللائحة أول دستور في تاريخ مصر ينص على إنشاء مجلس نواب بالانتخاب ذي سلطات واسعة منها حق التشريع ومراقبة الحكومة. وقد أثارت تلك اللائحة وبخاصة ما تضمنته من إعطاء مجلس النواب حق إقرار الميزانية ثائرة الدول الأوروبية لاسيما إنجلترا. غير أن هذا الدستور أوقف العمل به واستبدل به القانون النظامي الصادر في أول مايو ١٨٨٣، الذي تم بمقتضاه إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، و لم تحدد لهاتين الهيئتين اختصاصات حقيقية في صنع القرار ورسم السياسة العليا للدولة، إذ لم يكن مجلس شورى القوانين سوى هيئة استشارية فيما

---

(١) محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر. جـ٤، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧، ص ٣٣.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٣٤-٣٥.

يعرض عليه من القوانين واللوائح، أما الجمعية العمومية فقد كانت أيضا هيئة استشارية إلا فيما يختص بتقرير الضرائب والرسوم.

وفي أول يوليو ١٩١٣ صدر قانون نظامي جديد ألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأنشأ هيئة جديدة أسمها الجمعية التشريعية كانت اختصاصاتها استشارية بحتة فيما عدا المسائل المتعلقة بالضرائب والرسوم. وقد جاء نظام الجمعية التشريعية تطوراً في الوسائل التشريعية المعمول بها منذ عام ١٨٨٣ وتحسينها بشكل يقوم على كثير من الاحترام في الرأي، إذ كان التطور في الشكل أكثر منه في الموضوع. وفي الواقع لم تكن الجمعية التشريعية إلا ميلاداً جديداً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، إذ تضمنت اختصاصات الجمعية التشريعية ما كان لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من اختصاصات. وما كادت الجمعية التشريعية تجتمع للنظر في نظامها الداخلي حتى أخذت عناصر المعارضة تتجمع وتعلن عن وجودها بقوة بزعامة سعد زغلول. وقد مثل ذلك بداية مرحلة جديدة من أجل الاستقلال والديمقراطية.

١- مرحلة تكوين الأحزاب في مصر:

كانت التنظيمات السرية في مصر أسبق في الظهور من التنظيمات الحزبية. وقد مثل ظهور الجمعية السرية التي نشأت في عام ١٨٧٦ بين ضباط الجيش نواة التنظيم السري في مصر. وكان هدفها الأساسي خلع الخديوي إسماعيل والقضاء على نفوذ الأتراك والشركس في الجيش. وقد كون هذه الجمعية على الروبي وأحمد عرابي وانضم إليهما على فهمي وعبد العال حلمي. وكان أول ظهور لجمعية الضباط السرية على مسرح السياسية في عام ١٨٧٨. وقد سعت إلى إشراك مجلس شورى النواب معها من أجل إضفاء الصفة الشعبية على الحركة، واستمر انعقاد جمعية الضباط السرية حتى عهد الخديو توفيق ثم تطورت في عهده إلى الحزب الوطني (الأول).

نشأت مصر الفتاة في عام ١٨٧٩ في شكل منظمة سرية قوامها مجموعة من المثقفين، وكان زعماؤها من المسلمين، غير أن شخصية الرئيس لم تكن معروفة، بينما كان معروفاً أن وكيلها هو محمد أمين رئيس كتاب محكمة أسيوط، وأن سكرتيرها هو محمود واصف المحامي. وقد نجح عبد الله النديم في إقناعهما بترك مصر الفتاة وتأسيس جمعية أخرى غير سرية هي الجمعية الخيرية الإسلامية، الذي كان هدفها العمل من أجل النضال الحزبي التعليمي ومن أجل الخير. أما مصر الفتاة فقد دأبت على انتقاد النفوذ الأجنبي ونظارة رياض باشا، غير أن وجودها انتهى بعد عام ١٨٨٠ بعد أن انضمت مجموعة منها إلى الحزب الوطني الأول.

وفي الرابع من نوفمبر عام ١٨٧٩ أعلن عن برنامج الحزب الوطني الذي وضعه مجموعة من الأعيان السابقين مثل محمد شريف ومحمد شاهين وإسماعيل راغب ومحمود سامي البارودي ومحمد سلطان. ثم تزعم الجيش الحزب الوطني من أجل الحرية ووحدة السيادة بعد أن أخفق الملاك والأعيان والمثقفون في تحقيق الحرية[1]. وفي عام ١٨٨٠ اتبع الجيش في نضاله منطق ظروف العمل العادية وعلى رأسه أحمد عرابي، وبعد أن اطمأن إلى مؤازرة الأمة قام في التاسع من سبتمبر عام ١٨٨٠ بمظاهرة عسكرية في ساحة عابدين، وقدم عرابي مطالبة السياسية وفي مقدمتها إقرار الدستور فاستجاب له الخديوي وأقال نظارة رياض باشا واستدعى شريف باشا لتأليف النظارة. آنذاك أعلن عرابي عن الحزب الوطني بالجيش وبذلك خرجت الجمعية السرية للضباط إلى حيز العلانية. وهكذا حقق الجيش أهدافه وبزغ فجر الحياة الديمقراطية البرلمانية في مصر الحديثة لأول مرة في تاريخها بصدور لائحة فبراير عام ١٨٨٢ التي تعتبر الصورة الرسمية لأهداف الثورة العرابية القومية.

بعد أن أخفقت المؤامرة التي دبرها الخديو توفيق وكبار الملاك لعرابي وأنصاره استقر رأي الوطنيين على إقصاء الخديوي بطريقة ديمقراطية. لذلك انعقد مجلس النواب يوم ١٣ مايو عام ١٨٨٢ وطلب عرابي خلع الخديوي والتخلص من أسرة محمد علي. وهنا ثار الخديوي وأعلن عدم شرعية اجتماع المجلس وطالب بحل مجلس

---

(١) عبد العزيز رفاعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة، ١٨٧٥-١٩٥٢. القاهرة دار الشروق، ١٩٧٧، ص ص ٢٥-٢٧.

النواب فأقدم محمود سامي البارودي رئيس النظار على الاستقالة. ولما لم يجد الخديوي من يجرؤ على قبول منصب رئيس النظار في مواجهة الجيش الوطني فقد اضطر إلى استبقاء البارودي رئيساً للنظار على الرغم من مطالبة النظارة بعزل توفيق والتخلص من أسرة محمد علي.

وفي ١٣ يونيه عام ١٨٨٢ هرب الخديو توفيق إلى الإسكندرية ومعه الرجعيون من أعوانه مثل نوبار باشا وسلطان ليكونوا تحت حماية الأسطول البريطاني. وهناك جرى تشكيل نظارة جديدة في حين ظلت سلطة القاهرة في يد أحمد عرابي. وعندما تفاقم الموقف وساءت الأحوال أعلن الخديوي عزل أحمد عرابي يوم ٢٢ يوليو عام ١٨٨٢، بيد أن عرابي أعلن العصيان وشكل مجلساً حربياً من العسكريين ومجلس طوارئ من القادة الوطنيين والعلماء والمشايخ والأعيان الذين ظلوا في القاهرة. وفي ١١ يوليو عام ١٨٨٢ قصف الأسطول البريطاني مدينة الإسكندرية معلناً بدء الحرب المصرية البريطانية التي انتهت بهزيمة العرابيين في التل الكبير واحتلال بريطانيا لمصر في سبتمبر ١٨٨٢.

أقام الاحتلال البريطاني في مصر مجالس نيابية صورية كما صادر حرية الكلمة والصحافة، ولكن لم تنطفئ شعلة الديمقراطية و لم تخمد روح المقاومة. ثم كان ظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الكفاح من أجل التحرر الوطني. وفي عام ١٨٩١ نجح مصطفى كامل في تكوين مجموعة من الشباب الوطني ثم سافر إلى فرنسا مدافعاً عن القضية الوطنية بعد ان استقر في يقينه أن استغلال التناقضات بين بريطانيا وفرنسا من أجل تحرير الوطن هو الأكثر تأثيراً من الاعتماد على القوى الشعبية الجماهيرية. ولكن بعد الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في سنة ١٩٠٤ أدرك مصطفى كامل خطأ سياسة الاعتماد على فرنسا، فاتجه إلى الشعب المصري ليشعل فيه جذوة الوطنية وينمي فيه روح النضال ضد المستعمر وقال: «إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديداً، أرشدنا إلى الحقيقة، التي لا قوام لشعب بدونها، ولا حياة لأمة بغيرها، ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها وهي أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها، ولا تسترد استقلالها إلا بجهودها».

وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر برزت أراء متعارضة تتراوح بين حركة إصلاح إسلامية ودعوة إلى القومية العربية ووجود حركة مقاومة سرية وبين تأييد السلطان ودعوة لتحرير مصر.

وفي أبريل عام ١٩٠٧ عين السير الدون جورست معتمداً بريطانياً في مصر خلفاً للورد كرومر. وقد بدأت معه مرحلة تشكيل الأحزاب في مصر بعد حزب الثورة العرابية وبعد الاحتلال البريطاني لمصر. وجدير بالذكر أن اللورد كرومر كان قد أيد تأسيس «حزب الأمة» في عام ١٩٠٦ الذي تكون من طبقة الأرستقراطيين والأغنياء وذوى النفوذ. وقد التف الحزب حول جريدة «الجريدة» التي كان يصدرها أحمد لطفي السيد، كما نجح في الحصول على تأييد معظم أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. لذلك اشتمل برنامجه على المطالبة بمنحهما مزيداً من السلطات. وكان الحزب يفضل الأناة والصبر والتفاهم في التعامل مع البريطانيين. أما الدون جورست فقد منح تأييده لتكوين حزب جديد في عام ١٩٠٧ عرف باسم «حزب الإصلاح». وقد تألف الحزب من كبار الملاك الذين يحبذون التعاون مع البريطانيين. وكانت صحيفة «المؤيد» الذي كان يصدرها الشيخ على يوسف هي الصوت المعبر عن الحزب، كما أيدته عدة صحف منها «المقطم» و «الأهرام»[1].

أ ـ الحزب الوطني:

لمواجهة اتجاهات حزبي الأمة والإصلاح المهادنة للبريطانيين أعلن مصطفى كامل في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ قيام الحزب الوطني، وانضوت العناصر الوطنية من المثقفين والبرجوزاية الصغيرة الديمقراطية تحت لواء الحزب. وكان الحزب الوطني أكثر الأحزاب قدرة على حشد الجماهير والتأثير فيها. وقد عقدت أول جمعية للحزب بمصر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بكلمة حدد فيها أهداف الحزب وسياسته وقال عن أهداف الحزب: «إننا لسنا حزباً سياسياً

---

(١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو: البحث عن الديمقراطية، البحث عن الاشتراكية، جـ٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٥٤.

فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها. فلا نغفل التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال أس كل سعادة، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى، وهو يرمي من قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً بأسمى معاني الكلمة، وأقصد بالمصري ليس فقط ذلك الذي نراه في المدائن يجد ويعمل، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك لحاكم ومتاع، فأسمى عمل نقوم به هو إنهاض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته، فهو ممثل النشاط المصري ومصدر كل خير ونعيم»[1].

لقد ثبت لمصطفى كامل عدم جدوى سياسة الاعتماد على فرنسا وأوروبا بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤. لذلك فقد اعتمد على جماهير الشعب المصري وأخذ يعمل على توعيتها وتعبئة شعورها الوطني ضد الإنجليز من خلال جريدة اللواء ومن خلال خطبه الوطنية الملتهبة حماسة وعاطفة. وقد كانت أكثر تأثيراً في الفئات المثقفة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وفي الطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة والبرجوازية المصرية الوطنية.

لم يكن جهاد مصطفى كامل وقفاً على الاحتلال البريطاني ومطالبته بالجلاء التام عن وادي النيل، بل شمل نشاطه النواحي الاجتماعية مثل نشر التعليم وبناء المدارس والجامعة المصرية والمطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية ووضع دستور على أسس ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب- حزب الأمة:

كانت بداية ظهور هذا الحزب في صورة شركة لتأسيس صحيفة سميت «الجريدة». وقام بعض رجال القانون بوضع قانون هذه الشركة، وأحيط القنصل البريطاني والخديوي بذلك. وقد ضمت الجمعية العمومية للشركة صفوة من الملاك

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط ٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩، ص ٢٦٨.

وأهل الرأي. وصدرت «الجريدة» في أول مارس عام ١٩٠٧ ودأبت على الدعـــوة لمبادئ حزب الأمة بفضل رئيس تحريرها أحمد لطفي السيد. وكان مفهوم الاستقلال عند الحزب هو السعي إليه في ظل سياسة المصالحة مع الاحتلال البريطـــاني بإيجـــاد الحكومة النيابية ونبذ الحكم الفردي الاستبدادي.

جـ- الأحزاب الصغرى اليمينية:

ظهر بعد الاحتلال البريطاني وخلال العقد الأول من القرن العشرين عدد مـن الأحزاب الصغرى اليمينية مثل الحزب الوطني الحر، والحـزب الوطـني[1] (حـافظ عوض)، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، والحزب المصري، وحزب النبلاء.

١- الحزب الوطني الحر:

اعتبر بعض المصريين والشوام الموالين للاحتلال البريطاني وطنيـة مصطفـى كامل تطرفا. لذلك التأم شمل عدد من المسيحيين والشوام وبعض أغنيـاء المسـلمين وكونوا الحزب الوطني الحر، بعد أن نبذ هؤلاء القيم الأخلاقية وتخلوا عن انتمائـهم للوطن من أجل المال. فكانت المادة عندهم البديل الطبيعي لعزة الوطـن وكرامتـه وللكبرياء الوطني وشرف المواطنة. وقد تجمعوا حول صحيفة المقطم التي شنت حربـاً شعواء على مصطفى كامل وأصبحت لسان حال الحزب الوطني الحر الذي ترأسـه محمد وحيد الأيوبي. ويعد الحزب الوطني الحر أول حزب تـألف بعـد الاحتـلال البريطاني لمصر.

٢- الحزب الوطني:

رأت جماعة أخرى من المصريين أن الحزب الوطني بزعامة مصطفـى كـامل يتبنى اتجاهاً متطرفاً. وقد تزعم هذه الجماعة حافظ عوض صاحب ومحـرر صحيفـة «المنبر اليومية» التي كانت تصدر في القاهرة عام ١٩٠٧. وقد أسس هؤلاء الحـزب الوطني الذي يكاد يتشابه برنامجه مع برنامج الحزب الوطني الحر. وقد اتخذت صحيفـة «المنبر اليومية» اتجاهاً معارضاً لاتجاهات جريدة اللواء الوطنية التي كـان يصدرهـا

(١) ألفه حافظ عوض وهو غير الحزب الوطني الذي شكله مصطفى كامل.

مصطفى كامل. وفي يناير عام ١٩٠٨ انضم حافظ عوض إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية[1].

٣- حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية:

نشأة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية نتيجة الصراع السياسي بين الخديوي والحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل. وقد أدرك الخديوي أن الحزب الوطني قد سلك في برنامجه ونشاطه مجالاً لا يناسب الحالة الجديدة التي قامت على سياسة الوفاق، فاهتدى إلى العمل على إيجاد حالة من التوازن في مسار الحركة القومية. لذلك أوعز إلى الشيخ علي يوسف صاحب جريدة «المؤيد» بتأسيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية طبقاً لما جاء في قانونه الأساسي[2] لتأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات العثمانية لاستقلال مصر الإداري بالإضافة إلى الاعتماد على التصريحات والوعود التي أعلنتها بريطانيا عند احتلالها لمصر ومطالبتها بتحقيقها، كذا المطالبة بمجلس نيابي ذي سلطات كاملة فيما يختص بالمصريين والمصالح المصرية. وقد عرف هذا الحزب تاريخياً بحزب القصر المنتمي إلى الخديوي. لذلك لم يحظ الحزب بتأييد الجماهير المصرية على الرغم من دخوله معترك النضال السياسي القومي والنضال الديمقراطي بقوة السلطة.

٤- الحزب المصري:

أبدت الأقلية القبطية مخاوفها من أقوال وأفعال الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل واعتبرتها اتجاهاً متطرفاً وبخاصة الدعوة الإسلامية التي تبناها الحزب. وقد واجهت الأقلية القبطية ما اعتبرته تطرفاً بالمغالاة في الاحتماء من الاتجاه الإسلامي من خلال رفعها شعار المصرية. كما رحبت بحزب الأمة وأيدت دعوته لشعار مصر للمصريين. وتمشيا مع اتجاه الأقلية القبطية أخذ أعضاء الحزب الوطني من الأقباط في الانسحاب منه في أغسطس عام ١٩٠٨، وأعقب ذلك الإعلان عن قيام الحزب المصري ممثلاً للطائفة القبطية. وقد تألف الحزب من كبار أثرياء الصعيد.

---

(١) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٢) صحيفة المؤيد، ٩ ديسمبر ١٩٠٧.

٥- حزب النبلاء:

انشق بعض أتباع الحزب الوطني عن الحزب لاتجاهه الوطني الذي لا يتفق مع مصالحهم وأسسوا حزباً يدين بالولاء للسلطان العثماني والخديوي ويتعاون مع الاحتلال البريطاني، وكان رئيسه حسين حلمي بك ذا الأصل التركي.

د ـ اليسار الحزبي:

وسط التيارات الحزبية المتعارضة نادى بعض المثقفين المصريين برؤية جديدة في الاتجاه الفكري السياسي اشتملت على جانبين: الأول ديمقراطي سياسي والثاني اجتماعي. ففي الجانب الأول طرح المثقفون بديلاً ديمقراطياً سياسياً جديداً. وفي الجانب الثاني ظهرت محاولة جديدة للحد من سيطرة أصحاب الأعمال. وقد تبلور الجانب الديمقراطي السياسي في الحزب الجمهوري برياسة محمد غانم. أما الجانب الاجتماعي فقد مثله الحزب الاشتراكي وحزب العمال[1]. ثم برزت فكرة تنظيم صفوف العمال غير أن ذلك لم يتحول إلى عمل اشتراكي مصري، إنما نجم عنه تأسيس حزب العمال على يد فئة من المثقفين تبوأوا قيادة الحركة. ثم انتخب السيد محمد أحمد الحسن رئيساً للحزب وكان صاحب جريدة. وقد ظهر جلياً الاتجاه الديمقراطي الذي اتخذه هذا الحزب في بيانه الذي نشرته جريدة الأهرام في ٢٧ مارس عام ١٩٠٩ باسم حزب العمال، والذي احتج فيه على صدور قانون الصحافة.

يتضح مما سبق أن الانقلاب الفكري في مطلع القرن العشرين تجسد في شكل تنظيمات حزبية سياسية تراوحت بين التشدد الوطني في سبيل تحقيق الديمقراطية وتحرير مصر من الاحتلال البريطاني مثل الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل وبين الاعتدال والانحياز إلى سلطات الاحتلال مثل حزب الأمة.

بعد وفاة مصطفى كامل في فبراير عام ١٩٠٨ أخذت الحركة الوطنية تذوي شيئاً فشيئاً بسبب الإرهاب والقوانين الاستثنائية وافتقاد المجالس الدستورية وانحصار الحركة الديمقراطية في المجالس الهيكلية التي فرضها الاحتلال البريطاني كأحد مظاهر

---

(١) عبدالعزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ٦٧.

الديمقراطية الخادعة. ووسط ظلمات الاستبداد والإرهاب استطاعت العناصر الوطنية القليلة في المجالس التي أنشأها الاحتلال أن تضيء شمعة من خلال صدور قانون الجمعية التشريعية في أول يوليو عام ١٩١٣، وقد حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. ثم تتابعت الأحداث بإعلان الأحكام العرفية في نوفمبر ١٩١٤ لنشوب الحرب العالمية الأولى ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر في ديسمبر من نفس العام. وفي أكتوبر ١٩١٥ صدر قرار تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى[1]. وفي ٢٩ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون بإلغاء الجمعية التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر تغيرت تسمية نظارة إلى وزارة.

٢- ثورة ١٩١٩ والديمقراطية:

في أبريل عام ١٩١٩ شبت ثورة شعبية من أجل تحقيق الاستقلال العام، إذ آمنت طليعة من المثقفين يتزعمها سعد زغلول بمبدأ سيادة الأمة فسعت إلى بلورة إرادة الأمة السياسية في إقامة نظام حكم مصري حر.

سعت بريطانيا إلى تفتيت الثورة الشعبية عن طريق كسب المعتدلين، ثم الاتفاق معهم على نظام سياسي جديد يتيح لهم حكم البلاد ووضع المتطرفين أمام الأمر الواقع. وقد استهلت بريطانيا تنفيذ خطتها بإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، تمهيداً لصدور دستور يعد أساساً للحكم الجديد. وبعد أن وافقت الحكومة البريطانية أعلن اللنبي تصريح ٢٨ فبراير، الذي رفضه سعد زغلول وهو في منفاه في سيشل ووصفه بأنه أكبر نكبة على البلاد. ثم تألفت وزارة عبد الخالق ثروت في أول مارس عام ١٩٢٢، وفي ١٥ مارس اعترفت بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها بأربعة تحفظات هي: الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء، وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات في مصر، والسودان. وفي ٣ أبريل ١٩٢٢ شكلت الوزارة لجنة برياسة حسين رشدي سميت لجنة الثلاثين لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات.

---

(١) على الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧، ص ٤٢.

كان وصول الرجعية إلى الحكم على أساس قواعد النظام الجديد وتأسيس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٢٢ خطوة في اتجاه تصفية ثورة ١٩١٩. فقد هيأت بريطانيا الظروف المواتية للرجعية - في غيبة سعد زغلول وصحبه في المنفى - لكي تقف على قدميها. وقد استجابت الرجعية للهدف البريطاني الذي توخى تفتيت الثورة، كما عملت بريطانيا بدأب على بسط سيطرتها على الثورة بغية تحقيق هدفها.

رفض حزب الوفد والحزب الوطني الاشتراك في عضوية لجنة الثلاثين لإصرارهما على أن تضع الدستور جمعية نيابية تأسيسية وليست لجنة حكومية. ثم شكلت وزارة جديدة في ١٥ مارس ١٩٢٣ برياسة يحيى إبراهيم، التي اضطرت تحت ضغط الأحداث إلى إصدار الدستور في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ على أن يبدأ تنفيذه يوم انعقاد البرلمان. وبصدور دستور عام ١٩٢٣ بزغ فجر جديد في مسار الحركة الوطنية المصرية ومسيرة التطور الديمقراطي.

يتضح مما سبق أن النظام السياسي المصري شهد لأول مرة قيام مجلس نيابي في عام ١٨٦٦ تحت اسم مجلس شورى النواب، الذي لم يكن مشكلاً عن طريق الانتخاب العام وكان مجرد هيئة استشارية. وقد أسفر نضال الحركة الوطنية المصرية من أجل الديمقراطية عن صدور دستور فبراير عام ١٨٨٢، الذي نص على تشكيل مجلس نواب بالانتخاب العام ذي سلطات واسعة منها حق التشريع ومراقبة الحكومة، ولكن أوقف العمل بهذا الدستور بعد الاحتلال البريطاني لمصر حيث استبدل به القانون النظامي الصادر في عام ١٨٨٣ الذي تضمن إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من غير أن يكون لهما اختصاصات حقيقية في صنع القرار ورسم السياسة العامة للدولة. وينطبق ذلك على الجمعية التشريعية التي حلت محلهما في عام ١٩١٣.

ولما كان النظام السياسي المصري لا يحوي مجلساً للنظار حتى عام ١٨٧٨، فقد احتكر الخديوي السلطة التنفيذية بأكملها فضلاً عن احتكاره السلطة التشريعية

حيث لم يكن لمجلس شورى النواب سلطة حقيقية. وعندما أنشيء مجلس النظار في عام ١٨٧٨ فإنه لم يكن مسئولاً أمام المجلس النيابي وإنما أمام الخديوي فقط، في حين جرى الفصل بين رياسة النظارة ورياسة الدولة. وقد شارك مجلس النظار الخديوي في السلطة التنفيذية، كما تم إقرار المسئولية الجماعية لمجلس النظار الذي كان يتخذ قراراته بالأغلبية.

ومن الملاحظ أن معظم رؤساء النظارات والوزارات كانوا من طبقة كبار الملاك والأعيان الذين لا يمثلون مصالح الأغلبية الشعبية. كما ابتعدت تلك النظارات والوزارات كثيراً عن الاتجاه الديمقراطي إلا نظارات محمد شريف باشا ومحمود سلمي البارودي باشا التي اتصفت بالديمقراطية.

تطور قضية الديمقراطية السياسية (١٩٢٣ - ١٩٥٢):

١- دستور ١٩٢٣:

كانت ثورة ١٩١٩ نقطة تحول بارزة في كفاح الشعب المصري من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني. وقد نجم عنها صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ألغى الحماية على مصر ومنحها استقلالاً اسمياً ثم صدور دستور ١٩٢٣ الذي نص على إنشاء برلمان له اختصاصات تشريعية وله حق مساءلة الحكومة إلى حد سحب الثقة منها. كما نص الدستور على أن مصر دولة ذات سيادة وأن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس، وأن عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي (م ٣٣). يتولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب (م ٢٤). كذلك نص دستور ١٩٢٣ على أن الملك من حقه اقتراح القوانين (م ٢٨)، وهو الذي يصدق عليها ويصدرها (م ٣٤)، وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يرد القانون في خلال هذا الشهر عد ذلك تصديقاً من الملك وأصدر (م ٣٥)، وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين أصبح له حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من

الثلثين أمتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخــر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (م ٣٦). وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابــير لا تحتمــل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكــون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراســيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها مــن قوة القانون (م ٤١). كما نص الدستور على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيــذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها (م ٣٧). وللملك حــق إعلان الأحكام العرفية وإن كان الدستور قد أوجب عرض ذلك على البرلمان فــوراً ليقرر استمرارها أو إلغاءها (م ٤٥).

أما فيما يختص بسلطة الملك على البرلمان فقد نص دستور ١٩٢٣ على أن من حق الملك تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ (م ٧٤)، وللملك حق حــل مجلــس النواب (م ٣٨)، على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديــد من أجل ذلك الأمر (م ٨٨)، كما أن الأمر الصادر بحل مجلس النـــواب يجــب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجــاوز شــهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمــام الانتخــاب (م ٨٩). وللملك أيضاً حق تأجيل انعقاد البرلمان، على أنه لا يجوز أن يزيد التــأجيل على مدة شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م ٣٩).

أما السلطة التنفيذية فيتولاها الملك في حدود الدستور (م ٢٩) وأقر الدســتور بأن النظام السياسي برلماني وبهذا أقر المسئولية الوزارية إذ قضى بأن الوزارة مســئولية بالتضامن أمام مجلس النواب (م ٦١). ويلاحظ أن أهم اختصاصات الملك التنفيذيــة تضمنتها المواد ٤٩ و ٤٦ و٤٤. فقد نص الدستور علــى أن الملــك يعــين وزراءه ويقيلهم، ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضــه وزيــر الخارجيــة (م ٤٩). والملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، وهو الذي يولي ويعــزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان مــتى سمحــت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان. على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة: وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقض في حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصرين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان، ولا يجوز في أية حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية (م ٤٦)، كما نص الدستور على أن الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين (م ٤٤).

وفيما يتعلق بالوزراء فقد قرر الدستور المسئولية التضامنية والفردية للوزراء، فالوزراء مسئولون متضامنين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته (م ٦١) فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل، فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (م ٦٥).

أما فيما يختص بالبرلمان فقد نص دستور ١٩٢٣ على إقامة برلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ (م ٧٣). وبالنسبة لمجلس النواب فقد نص الدستور على أنه يتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام بمقتضى قانون الانتخاب (م ٨٢). أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فقد نص على أنه يتكون من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع العام بمقتضى أحكام قانون الانتخاب (م ٧٤). ومن حيث الاختصاص فإن من حق المجلسين إقرار القوانين ما عدا القوانين الخاصة بفرض الضرائب أو زيادتها فإقرارها من حق مجلس النواب فقط (م ٢٨)، أي أنه فيما عدا هذه الحالة لكي يصدر قانون فلابد من موافقة مجلس النواب والشيوخ أولاً (م ١٣٩)، كما أن مجلس النواب هو الذي يستطيع وحده سحب الثقة من الوزارة أو أحد الوزراء (م ٦٥) وله وحده - بأغلبية ثلثي الآراء - حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم (م ٦٦)، وفي مقابل ذلك فإن مجلس النواب يمكن حله عن طريق مرسوم ملكي (م ٣٨)، ولكل عضو من

أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه المبين باللائحة الداخلية لكل مجلس.

يتضح من العرض السابق أن دستور ١٩٢٣ أعطى مجلس النواب اختصاصات أكثر وأهم من اختصاصات مجلس الشيوخ. فمجلس النواب وحده له حق إسقاط الوزارة وحق إقرار القوانين الخاصة بفرض الضرائب أو زيادتها بالإضافة إلى حق التشريع. أما مجلس الشيوخ فرأيه استشاري فيما يختص بالتشريع غير أن له حق الاعتراض على مشروع القانون وإعادته إلى مجلس النواب. وأعطى الدستور أعضاء مجلس النواب وحدهم حق الاستجواب لمحاسبة الوزارة أو أحد الوزراء. كما منح الدستور البرلمان حق الموافقة على إعلان الحرب الهجومية وحق إقرار إعلان الأحكام العرفية، فإذا لم يوافق البرلمان سقطت إرادة السلطة التنفيذية.

وعلى أية حال فقد حقق دستور ١٩٢٣ تعددية سياسية ونشأت عنه أحزاب مختلفة، وفي ظله تألفت أول حكومة شعبية ديمقراطية برياسة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤.

أما أبرز الجوانب السلبية في دستور ١٩٢٣ فتكمن في إعطاء الملك سلطة تولية وعزل الموظفين طبقاً للقانون الذي خول الملك حق إصدار مراسيم تعيين كبار الموظفين بمن فيهم قضاة المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة. كما أعطاه الحق في إصدار الأوامر الملكية بتعيين موظفي الحاشية الملكية والعسكرية وشيوخ المعاهد الدينية كذا رؤساء الطوائف الدينية – البطريرك وشيوخ الأزهر. كذلك أطلق الدستور يد الملك في إصدار اللوائح التكميلية لتنفيذ القوانين بالإضافة إلى اللوائح التي تتوخى المحافظة على الأمن أو الصحة أو الراحة العامة. أما الحكومة فقد منحها الدستور حق إصدار مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان، لا تلغي بصدور قرار من المجلس بعد انعقاده بعدم الموافقة عليها، ولكن يجب أن يصدر المجلس قانوناً آخر لإلغائها. غير أن أهم هذه السلبيات جميعاً هو أن الدستور أتاح للملك السيطرة على الديمقراطية النيابية. فطبقاً للدستور يعين الملك خمسي أعضاء مجلس الشيوخ، وبذلك يصبح الملك مسيطراً

على عملية التصديق على القوانين، بعد أن صارت موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون حيث إن نسبتهم ٦٠% فقط، كما أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك والأعضاء المعينين حيث لا تصح المناقشة في مجلس النواب والشيوخ إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويجب أن تصدر القرارات بأغلبية ثلثي الآراء ضماناً لصحة القرارات.

وقد تعاقبت على مصر في الفترة ١٩٢٣-١٩٥٢ عشر هيئات نيابية، مما يدل على عدم الاستقرار النيابي، إذ لم يكمل مجلس النواب مدته الدستورية إلا مرة واحدة هي الهيئة النيابية التاسعة (١٩٤٥/١/١٨ - ١٩٤٩/٨/٨). كما تجدر الإشارة إلى أن حزب الوفد كانت له الأغلبية في مجلس النواب في سبع هيئات نيابية[1]. بيد أن احتلال بريطانيا لمصر ووجود نظام ملكي خاضع للاستعمار البريطاني شكلا عقبة في المسيرة الديمقراطية لدستور ١٩٢٣.

٢- انتهاكات الدستور:

انتهك الملك ووزارات الأقلية دستور ١٩٢٣ في حالات كثيرة كان معظمها في الفترة ١٩٢٥-١٩٣٥.

حدث في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ أن أُغتيل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان في أحد شوارع القاهرة، واعتبرت سلطات الاحتلال حكومة سعد زغلول مسئولة عن الإغتيال. لذلك قدم اللورد اللنبي إنذاراً إلى سعد زغلول يتضمن مطالب جائرة. وبعد أن عرض الأمر على الملك والوزارة والبرلمان، رفض سعد زغلول الإنذار واستقال في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤، فقبل الملك فؤاد استقالته في نفس اليوم، وعهد إلى أحمد زيوار باشا بتشكيل الوزارة. وقد قبل زيوار باشا الإنذار البريطاني. وهكذا قضت أول وزارة دستورية مصرية نحبها وخسرت الحركة الديمقراطية برحيلها الشيء الكثير.

---

(١) انظر قائمة بنتيجة الانتخابات النيابية في الفترة ١٩٢٣-١٩٥٢ في: علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر. مصدر سابق، ص ص ٣٠١-٣٠٤.

بدأ رئيس الوزراء عهده باستصدار مرسوم ملكي في ديسمبر ١٩٢٣ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر في محاولة لتحقيق هدف الملك والاستعمار في ضرب الحياة الدستورية الوليدة وإضعاف شعبية الوفد. واجه البرلمان الموقف من خلال مائة وسبعة عشر نائباً وفدياً رفعوا عريضة إلى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل انتهاء مدة الشهر لبحث التصرفات غير الدستورية الصادرة عن الوزارة إذعاناً واستسلاما لسلطات الاحتلال. وقد كرر النواب طلبهم بعد بضعه أيام، فما كان من زيوار باشا إلا استصدار مرسوم ملكي بحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة التأجيل ودعوة الناخبين إلى انتخابات جديدة يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥.

لجأ إسماعيل صدقي وزير الداخلية في حكومة زيوار إلى العديد من المخالفات القانونية وأساليب الضغط والتزوير والتزييف ولكن الانتخابات جاءت بأغلبية وفدية. وقد انعقد مجلس النواب يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ لانتخاب رئيسه ففاز سعد زغلول بالرئاسة في مواجهة عبد الخالق ثروت باشا. وهكذا أخفق الملك في محاولته ضرب الوفد وإضعاف دوره السياسي، و لم يجد بدا سوى إصدار مرسوم بحل مجلس النواب في نفس يوم انعقاده، منتهكا بذلك نص المادة ٨٨ من الدستور، التي تنص على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر.

وجدير بالذكر أن الملك فؤاد انتهز فرصة استقالة بعض أعضاء الهيئة الوفدية خوفاً من عواقب صدام الوفد مع الملك والاستعمار وإيثاراً للسلامة وأنشأ حزباً تابعاً برياسة يحيى باشا إبراهيم. وقد لعب وكيل الديوان الملكي حسن باشا نشأت وإسماعيل صدقي دوراً بارزاً في تشكيل الحزب الجديد، الذي اتخذ اسم «حزب الاتحاد».

وفي أعقاب حل مجلس النواب لم يجد أعضاء البرلمان من أحزاب الوفد، والوطني، والأحرار الدستوريين مفراً من المواجهة مع الملك الذي انتهك الدستور وأهانه. وأعلنت الحكومة أنها ستستخدم الجيش في مقاومة أية محاولة لاقتحام البرلمان، فاشتعلت المظاهرات صباح يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ منددة بإعلان الحكومة.

لم يثن ذلك أعضاء مجلس النواب والشيوخ عن الاجتماع في فندق الكونتننتال حيث أصدروا قرارات جماعية باعتبار قانونية دور الانعقاد وبأن مسلك الوزارة مخالف للدستور. ثم أجريت انتخابات فاز فيها بالإجماع سعد زغلول رئيساً لمجلس النـــواب ومحمد محمود من الأحرار الدستوريين وعبد الحميد سعيد من الحزب الوطني وكيلـين للمجلس، وقرر المجلس سحب الثقة من وزارة أحمد زيوار باشا، ولكنها بقيت بأسـنة الرماح. ثم أجرى زيواز باشا انتخابات جديدة أسفرت عن فوز حزب الوفد، غير أن الوزارة تألفت في ٧ يونيه ١٩٢٦ برياسة عدلي باشا من حـزبي الوفـد والأحـرار الدستوريين وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ومصطفى النحـاس وويصـا واصف وكيلين للمجلس. ثم رحل سعد زغلول في ٢٣ أغسـطس ١٩٢٧ وخلفـه مصطفى النحاس في رياسة الحزب ورياسة مجلس النواب.

وفي أوائل عام ١٩٢٨ شكل مصطفى النحاس وزارة ائتلافيـة مـن الوفـد والأحرار الدستوريين بيد أن الملك أقالها في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ دون سبب ظـاهر. ثم ألف محمد محمود باشا وزارته الأولى في ٢٧ يونيه ١٩٢٨ بعناصر من حزبي الأحـرار الدستوريين والاتحاد. وفي اليوم التالي استصدر مرسوماً ملكياً بتأجيل انعقاد البرلمـان لمدة شهر. وفي ١٩ يوليو ١٩٢٨ استصدر مرسوماً آخر بحل البرلمان وتأجيل انتخاب وتعيين أعضائه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن تنتقل السـلطة التشـريعية خلال هذه المدة إلى الملك ليباشرها بمراسيم لها قوة القانون[1].

وقد تجلت انتهاكات وزارة محمد محمود للدستور في استصدار مراسيم قضت بحل مجلس الشيوخ وهو ما لا يجيزه الدستور. أما بالنسبة لحل مجلس النواب فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديـد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب». وليس أدل على انتهاك الحياة النيابة في ظل الدستور من أن انعقاد البرلمان لم يدم إلا خمسة عشر شـهراً خلال خمس سنوات.

---

(١) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٢٨.

استقال محمد محمود باشا وخلفه عدلي باشا الذي أجرى انتخابات فاز فيها حزب الوفد، فتولى مصطفى النحاس باشا رياسة الوزارة في أول يناير ١٩٣٠، إلا أنه ما لبث أن استقال في ١٧ يونيه ١٩٣٠، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة في ١٩ يونيه. وقد بدأ عهده باستصدار مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ابتداء من ٢١ يونيه ١٩٣٠، ثم استصدر في ١٢ يوليو مرسوماً آخر بفض الدورة البرلمانية. وشهد يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ مسعى إسماعيل صدقي الخبيث لوأد الديمقراطية حيث استصدر في ذلك اليوم الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الذي نص في مادته الأولى على وقف العمل بدستور ١٩٢٣ وحل مجلسي النواب والشيوخ وإعلان دستور جديد.ثم صدر دستور ١٩٣٠ الذي يعد ردة عن التطور الديمقراطي ونشأ معه حزب الشعب برياسة إسماعيل صدقي في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠.

سدد دستور ١٩٣٠ طعنة إلى الديمقراطية وإلى كفاح الشعب المصري من أجلها، إذ حد من سلطة البرلمان ودعم سلطة الملك. كان دستور ١٩٢٣ يجيز للملك في حالة إذا لم ير التصديق على قانون أن يرده إلى البرلمان في خلال شهر وإلا أعتبر ذلك تصديقاً منه على القانون، ولكن دستور ١٩٣٠ ضاعف هذه المدة إلى شهرين، فإذا انقضت هذه المدة ولم يرد القانون إلى البرلمان كان ذلك في دستور ١٩٢٣ تصديقاً ضمنياً من الملك، بيد أن دستور ١٩٣٠ جعل ذلك دليلاً على رفض التصديق. وبينما كان البرلمان طبقاً لدستور ١٩٢٣ يستطيع أن يقر هذا القانون بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين فإنه بمقتضى دستور ١٩٣٠ امتنع عليه نهائياً أن يعيد النظر في مشروع ذلك القانون في نفس دور الانعقاد، وإذا أراد إقراره فليكن ذلك في دورة أخرى لا بالأغلبية المطلقة كما في دستور ١٩٢٣ ولكن بأغلبية ثلثي الأعضاء. وفي حين كان دستور ١٩٢٣ يمنح الملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان فقط، فإن دستور ١٩٣٠ أضاف إلى ذلك فترة حل مجلس النواب طبقاً للمادة ٤١. وبينما كان دستور ١٩٢٣ يقضي في حالة حل مجلس النواب بأن تجري الانتخابات الجديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب فإن دستور ١٩٣٠ أطال مدة إجراء الانتخابات الجديدة إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل، كما أطال المدة التي

يجب أن يدعي المجلس الجديد إلى الاجتماع فيها إلى أربعة أشهر من ذلك التــــاريخ. وبينما كان دستور ١٩٢٣ ينص على أنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الانتهاء من تقرير الميزانية فإن دستور ١٩٣٠ خلا من هذا النص. وبينما كان دستور ١٩٢٣ يعطي الملك حق تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ فإن دستور ١٩٣٠ رفع نســـبة التعيين إلى ثلاثة أخماس. وقد بينت المذكرة الإيضاحية للدستور أن من حـــق الملـــك وحده دون مشاركة مجلس الوزراء تعيين ثلاثة أخماس أعضـــاء مجلــس الشــيوخ. وبالإضافة إلى ذلك فقد استحدث دستور ١٩٣٠ المادة ١٤٢ التي تنــص علــى أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منـــوط بالملك وحده.

واجه إسماعيل صدقي مقاومة شعبية وحزبية شديدة، كما قرر حزبــا الوفــد والأحرار الدستوريين والجماهير الشـــعبية مقاطعـــة الانتخابـــات، ولم يشـــارك في الانتخابات إلا أحزاب الشعب والاتحاد والحزب الوطني. ولم يصمد إسماعيل صدقـــي طويلاً أمام المقاومة خاصة بعد أن تفاقمت المشكلات الداخلية ولم يجد مفـــراً مـــن الاستقالة في سبتمبر ١٩٣٣ حيث خلفه عبد الفتاح يحيى باشا ثم توفيق نسيم باشا في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤، الذي نشأت بينه وبين الوفد علاقات طيبة تجلت في تأييد الوفــد لوزارة توفيق نسيم. وقد استصدر توفيق نسيم أمراً ملكيـــاً في ٣٠ نوفمـــبر ١٩٣٤ بوقف العمل بدستور ١٩٣٠، وتحت ضغط الشعب أصدر الملك مرســـوماً بإعـــادة العمل بدستور ١٩٢٣ وذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥. وكانت إعادة دستور ١٩٢٣ انتصاراً لكفاح الشعب وبياناً لدور حزب الوفد البارز في الحفاظ على الديمقراطيـــة واستمرار الحياة السياسية السليمة. وقد اتضح بجلاء حرص الوفد ومرونته من أجـــل استمرار الدستور وحمايته. ففي عام ١٩٢٦ قبل سعد زغلول زعيم الأغلبية الكاسحة رياسة مجلس النواب بدلاً من رياسة الوزارة، كما قبل مصطفى النحاس رياسة وزارة ائتلافية مع الأحرار الدستوريين في عام ١٩٢٨ على الرغم من أنه كان قادراً علـــى الحصول على الثقة المطلقة بوزارته[1].

---

(١) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٩٣.

وفي يناير ١٩٣٦ ألف علي ماهر الوزارة وأجرى انتخابات فاز فيها حزب الوفد الذي شكل وزارة جديدة برياسة مصطفى النحاس. وفي ظل المصالحة الوطنية أصبحت الفرصة مواتية أمام مصطفى النحاس لتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦. وقد تضمنت المعاهدة بعض المزايا حيث حققت مزيداً من الاستقلال في الإدارة الداخلية منها سحب جميع الضباط البريطانيين من الجيش المصري وإلغاء نظام المفتش العام وإدارة الأمن العام، كما حققت خروج الأوروبيين من الشرطة في مدى خمس سنوات. كما قضت المعاهدة بإلغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ومنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة، كذلك أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية. غير أن أهم المزايا والمكاسب الداخلية وأعظمها هو إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة إذ أطلقت يد مصر في التشريع وغيره. وبمقتضى المعاهدة أصبحت مصر تتمتع بالاستقلال الداخلي إلى الحد الذي سمح به الكفاح القومي في مصر فيما بعد في ظل دستور ١٩٢٣. وقد مهدت سيادة مصر الداخلية السبيل أمام العناصر اليسارية الديمقراطية لممارسة مزيد من العمل السياسي، فتشكل الحزب الاشتراكي وحزب العمال وحزب مصر الفتاة. كما أصبحت مصر عضواً في عصبة الأمم في مايو ١٩٣٧ وعاد الجيش المصري إلى السودان بعد سحبه في عام ١٩٢٤. وبالإضافة إلى ذلك حددت المعاهدة عشرين عاماً لبقاء القوات البريطانية في مصر شريطة أن تكون مصر قادرة على حماية القناة.

شكل أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي حزب الهيئة السعدية بعد فصلهما من حزب الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٣. وقد مهد انشقاق الوفد الطريق أمام الملك فاروق لكي يصدر قراراً بإقالة وزارة مصطفى النحاس في ديسمبر ١٩٣٧ وتعيين محمد محمود رئيساً للوزراء في وزارة شكلت من الأحرار الدستوريين والسعديين، ثم صدر مرسوم ملكي بحل مجلس النواب في ٢ فبراير ١٩٣٨. وأجريت في نفس العام انتخابات جديدة شابها التدخل السافر المباشر من جانب البوليس والجيش لإنجاح مرشحي السلطة. وقد بلغ التدخل غايته بسقوط مصطفى النحاس في بلده سمنود

وسقوط مكرم عبيد في دائرة قنا، و لم ينجح إلا ستة عشر نائباً وفدياً. ووقف الشعب موقفاً سلبياً تجاه العدوان على حرية الانتخاب حيث لم يصدر عنه رد فعل ثوري أو انتفاضة شعبية.

٣- أحزاب الأقلية وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

نشأت عن تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين مرحلة جديدة من حكم أحزاب الأقلية المستند إلى دستور ١٩٢٣. وقد أصبح جلياً أن الدستور لم يعد ضمانك للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يتطلب تحقيقها نضالاً شعبياً مستمراً وحسوراً تستطيع من خلاله الجماهير الكادحة أن توقظ بمديرها أصحاب النفوذ وأرباب السلطة ليعودوا إلى صوابهم ويضعوا حقوق الجماهير في حسابهم. شكلت أحزاب الأقلية ائتلافاً استمر في الحكم مع تعاقب رؤساء الوزارة، فقد خلف علي ماهر باشا محمد محمود باشا في أغسطس ١٩٣٩. وفي الشهر التالي نشبت الحرب العالمية الثانية فأعلن علي ماهر الأحكام العرفية في نفس الشهر. وقد بدأت بها فترة من الاستبداد والقهر السياسي ومصادرة الحريات والصحف بالإضافة إلى موجات متلاحقة من الاعتقالات وفي يوم ٢٨ يونيه ١٩٤٠ استقال علي ماهر وخلفه حسن صبري. وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي واجهها الوفد فإنه لم يركن إلى الصمت والقبول بالأمر الواقع، حيث بادر مصطفى النحاس إلى إلقاء الخطب مهاجماً فيها الأوضاع السائدة آنذاك ومطالباً بعودة الديمقراطية السليبة ومندداً بالاستعمار البريطاني، كما قدم مذكرة طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية.

أصبح ظاهراً للعيان أن أحزاب الأقلية عاجزة عن قيادة الدولة وتوجيه السياسات أثناء الحرب. وكان الاستعمار يخشى قيام ثورة شعبية في مصر تستهدف خطوطه الخلفية بينما كان يواجه قوات المحور. هذا بالإضافة إلى أن الملك وبعض المحيطين به كانوا يحبذون التعاون مع قوات المحور الغازية. فقد اعتقد الملك فاروق في تفوق قوى المحور وتوقع انتصارها في الحرب. لذلك فقد أخذ يعمل على تأمين عرشه من خلال الاتصال بالألمان وإظهار ولائه لألمانيا بالإضافة إلى اعتزامه تشكيل حكومة موالية للمحور برياسة علي ماهر وبث الدعاية للمحور في الجماهير المصرية. وفي

٢ فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات التي دبرها علي ماهر بمباركة الملك وهي تهتف «إلى الأمام يا روميل». وكان الغرض من تلك المظاهرات إزاحة حسين سرى من الحكم وإيجاد ضغط شعبي صناعي يهيئ الظروف المواتية لفاروق لكي يعهد إلى علي ماهر بتشكيل الوزارة. وهنا أحس البريطانيون بخطر سقوط مصر في قبضة قوى موالية للمحور وتبين لهم أن الحكم الدستوري أقل خطراً على مصالحهم من حكم القصر فتحركوا لفرض الحكم الدستوري على الملك. لذلك فقد قابل السفير البريطاني لامبسون الملك فاروق لمطالبته باستدعاء مصطفى النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية للتشاور معه في تشكيل وزارة قومية تدين بالولاء للمعاهدة. وإزاء إصرار النحاس على تأليف حكومة وفدية بحتة لم يبق إلا رفض الإنذار البريطاني وهو ما وافق عليه النحاس وزعماء الأحزاب في اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢. وهنا اتخذت بريطانيا قرار خلع الملك فاروق من العرش وحاصرت دباباتها وعرباتها المدرعة قصر عابدين لإجبار الملك على التنازل عن العرش. وقد قدم السفير البريطاني لامبسون إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش، فطلب فاروق من لامبسون أن يمنحه فرصة أخرى ثم اقترح فاروق أنه سوف يستدعي النحاس ليكلفه بتأليف الوزارة وفقاً لما يراه. وحيث إن لامبسون وجد في هذا الاقتراح استجابة لمطلب السفارة البريطانية بإنهاء الحكم الديكتاتوري واستعادة الحكم الدستوري فقد وافق لامبسون و لم يعد يصر على تنازل الملك فاروق عن العرش.

استغلت أحزاب الأقلية محاصرة القوات البريطانية للقصر الملكي وقرنتها بدعايتها السوداء المعادية للوفد للنيل منه والإساءة إليه زاعمة أن حكومة الوفد جاءت على أسنة رماح الإنجليز، أي بأمر الحكومة البريطانية. وقد انصف التاريخ مصطفى النحاس، إذ أثبت أن زعيم الوفد رفض أن يشكل الوزارة إلا إذا صدر له توجيه بذلك من الملك، السلطة الشرعية في مصر، ثم جاءت مذكرات لورد كيلرن التي نشرت في بداية السبعينيات لتثبت «أن مصطفى النحاس لم يكن يعلم مطلقاً بنية الإنجليز»[1].

---

(١) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٠٢.

استمرت حكومة الوفد في الحكم سنتين وثمانية أشهر. وقد أتاحت تلك الفترة الطويلة نسبياً والتي لم يحظ الوفد بمثلها فرصة تحقيق إنجازات اجتماعية بالغة التأثير والأهمية مثل إصدار قانون مجانية التعليم الابتدائي وإنشاء جامعة الإسكندرية وديوان المحاسبة، وإصدار قانون استقلال القضاء، واستخدام اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ووضع مشروع المجموعات الصحية وإصدار قانون العمل الفردي ونقابات العمال. وعلى المستوى القومي وقعت حكومة الوفد في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ بروتوكول الإسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية.

ولما أصبح انتصار الحلفاء في الحرب وشيكاً لم تعد بريطانيا في حاجة إلى وزارة الوفد فتخلت عنها. وقد أتاح موقف بريطانيا الفرصة للملك لكي يصدر مرسوماً بإقالة الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤. وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام أحزاب الأقلية بما فيها حزب الكتلة الوفدية الذي انشق عن حزب الوفد برياسة مكرم عبيد للعودة إلى سدة الحكم. وقد تشكلت وزارة من أحزاب الأقلية برياسة أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الذي استصدر مرسوماً بحل البرلمان لإجراء انتخابات جديدة. وقاطع حزب الوفد الانتخابات تجنبا لتكرار مأساة عام ١٩٣٨التي نجمت عن تزوير وتزييف الانتخابات والاعتداء على الدستور.

٤- حزب الوفد وائتلاف أحزاب الأقلية:

في ١٨ يناير ١٩٤٥ انعقد البرلمان الجديد، وفي ٢٤ فبراير جري اغتيال أحمد ماهر لجره مصر إلى الحرب العالمية، ثم تشكلت وزارة برياسة محمود فهمي النقراشي نائب رئيس الهيئة السعدية، أعقبها إلغاء الرقابة على الصحف في ٩ يونيه ثم الأحكام العرفية في ٤ أكتوبر ١٩٤٥. ومن ثم فقد احتلت القضية الوطنية مركز الصدارة وتجلت في المطالبة بالجلاء التام عن مصر وبوحدتها مع السودان. اتبع محمود فهمي النقراشي سياسة عنيفة ضد العناصر الوطنية التي خرجت في مظاهرات مطالبة بالجلاء، كان أبرزها إطلاق الرصاص على مظاهرات الطلبة فوق كوبري عباس يوم ٩ فبراير

١٩٤٦. ولم يجد النقراشي مفرا من الاستقالة، فشكل إسماعيل صدقي يوم ١٥ فبراير وزارة جديدة من السعديين والأحرار الدستوريين. بدأ إسماعيل صدقي عهدا من الإرهاب، إذ شن حملة شعواء على جميع الوطنيين وصادر جميع الصحف والمجلات الوطنية التقدمية، ثم وقع اتفاقا بالأحرف الأولى مع بيفن وزير خارجية بريطانيا في نوفمبر ١٩٤٦ لاقي معارضة شديدة ورفضا من جماهير الشعب وهجوما عنيفا من مصطفى النحاس في عيد الجهاد. ونظرا لتفاقم الموقف وضغط الرفض الشعبي فقد أضطر إسماعيل صدقي إلى الاستقالة. وخلفه محمود فهمي النقراشي. ولم يجد الملك فاروق مخرجا من الأزمة الناجمة عن سوء الأحوال الداخلية وتعثر القضية الوطنية وما صاحبها من إضرابات ومظاهرات إلا بدفع الجيش المصري إلى فلسطين لمقاومة قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. وقد دخلت القوات المصرية حرب فلسطين بأمر ملكي مباشر على الرغم من عدم استعدادها لدخول الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨، فمنيت بهزيمة منكرة مع باقي الجيوش العربية.

استمر ائتلاف أحزاب الأقلية ليحكم مصر خمس سنوات كاملة لم يحل فيها مجلس النواب على الرغم من اغتيال محمود فهمي النقراشي. ثم جاء إبراهيم عبد الهادي كرئيس للوزراء الذي ما لبث أن استقال في يوليو ١٩٤٩، فتشكلت وزارة ائتلافية برياسة حسين سري شارك فيها حزب الوفد. لم تستمر الوزارة الائتلافية طويلا، إذ تألفت وزارة أخرى محايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩، أجرت انتخابات في يناير ١٩٥٠ أسفرت عن فوز ساحق للوفد تمثل في حصوله على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣١٩ مقعدا.

اتخذت حكومة الوفد سلسلة من القرارات والإجراءات الوطنية التقدمية استهدفت دعم الحياة الديمقراطية وتحرير الوطن والمواطن واحترام الحريات، حيث ألغت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف وأغلقت المعتقلات وسمحت بالمظاهرات التي كانت تجوب الشوارع وتزحف إلى قصر عابدين وهي تهتف بسقوط الملك. وفي مجال النضال من أجل حرية الوطن ألغي مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ في يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١، كما شجعت الحكومة الوفدية حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة

وزودت الفدائيين بالسلاح وشجعت العمال المصريين العاملين في المعسكرات البريطانية على تركها مع توفير العمل لهم.

لم ينظر الملك والاستعمار بعين الرضا إلى حكومة الوفد ذات الشعبية الكبيرة والإنجازات العظيمة في مجال الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى تشجيعها حركة الكفاح المسلح التي أقضت مضاجع الإنجليز وأرهقت أعصابهم. وخلال أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٥١ حدث مواجهات عنيفة ومعارك في مدن القناة الثلاث بين الجماهير والقوات البريطانية، ثم امتدت إلى مدينة التل الكبير يومي ١٢، ١٣ يناير ١٩٥٢. وفي ٢٥ يناير هاجمت القوات البريطانية محافظة الإسماعيلية فتصدى لها جنود بلوكات النظام ودارت معركة غير متكافئة بين الجانبين استشهد فيها عدد كبير من جنود البوليس الذين قاتلوا ببسالة فائقة أثارت إعجاب القائد البريطاني.

وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقع حريق القاهرة، ويلقي المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي المسئولية على الاحتلال البريطاني والحكومة المصرية بإهمالها المحافظة على الأمن والنظام، ثم يقول إنه «لم يتبين من أية وثيقة أو رواية أو شاهد عيان أن في الأمر تدبيراً من الإنجليز أو من القصر»[1]. وفي ٢٧ يناير دعت الحكومة البرلمان للانعقاد لكي تطلب الموافقة على إعلان الأحكام العرفية وعلى تعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً، وتمت الموافقة على ذلك. وأعلن النحاس حظر التجول على جميع المصريين دون استثناء من غروب الشمس حتى شروقها. اغتنم الملك فاروق الفرصة وأقال الوزارة الوفدية، وعهد إلى على ماهر بتشكيل الحكومة الجديدة في نفس اليوم وفرضت الرقابة على الصحف وأصبح قانون الأحكام العرفية سلاحاً موجهاً إلى الشعب. استقال على ماهر في أول مارس ١٩٥٢ وخلفه أحمد نجيب الهلالي في نفس اليوم. واستصدر الهلالي في ٢٤ مارس ١٩٥٢ مرسوماً بحل مجلس النواب وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات وأن يجتمع المجلس المنتخب يوم ٣١ مايو، ثم صدر في ١٢ أبريل ١٩٥٢ مرسوم بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. غير أن الهلالي

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ط ٢، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ١١٩-١٢٣.

ما لبث أن استقال في يوم ٢٨ يونيه ١٩٥٢، ثم ألف حسين سري الوزارة في ٢ يوليو ١٩٥٢. لم تستمر الوزارة سوى ثمانية عشر يوماً حيث استقال حسين سري في ٢٠ يوليو بسبب اشتداد الخلاف بين الوزارة والملك فيما يتعلق بأزمة الجيش. كلف الملك في ٢٢ يوليو أحمد نجيب الهلالي بتأليف الوزارة من جديد. وقد تألفت الوزارة التي أطاحت بها حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إيذاناً ببدء مرحلة ثورية جديدة تختلف عما سبقها.

كانت أهم السلبيات التي عاقت مسيرة الديمقراطية السياسية في الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ تتمثل في افتقاد التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث سيطرت السلطة التنفيذية سيما الملك على البرلمان من خلال الإسراف في استخدام حق حل مجلس النواب، بينما لم يستخدم مجلس النواب مطلقاً، حقه الدستوري في سحب الثقة من مجلس الوزراء أو أحد الوزراء، ويلاحظ أن الملك حل مجلس النواب تسع مرات طوال الفترة ١٩٤٢-١٩٥٢. كما أن تعدد الأحزاب السياسية لم يكن يعني وجود ديمقراطية سياسية، ومثال ذلك أن حزب الوفد صاحب الأغلبية لم يسمح له بتأليف الحكومة بمفرده خلال الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ سوى سبع سنوات وسبعة أشهر وأربعة وعشرين يوماً فقط من خلال سبع وزارات[1]. كما شارك حزب الأحرار الدستوريين في الحكم من خلال ثلاث وزارات لمدة سنتين، و٢٨ يوماً.

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، المصدر السابق، ص ٥٩.



الفصل الثالث

ثورة يوليو وانفراد عبد الناصر بالسلطة

تمهيد:

تضافرت مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فعلي المستوى السياسي أخفقت الحكومات المتعاقبة في مواجهة المسألة الوطنية سواء بالمفاوضات أو بالتحكيم الدولي. ومن ثم فقد عم السخط الجماهير وهي ترى الاحتلال البريطاني جاثما على أرض الوطن، والنظام السياسي عاجزاً عن قيادة النضال والكفاح المسلح ضد المحتلين في الوقت الذي تجلي فيه فساد الحكم وانتهاك الدستور من جانب حكومات الأقلية وفساد الملك فاروق، واتضحت فيه سياسة بريطانيا والملك السلبية تجاه الجيش مما حد من كفاءته القتالية وأدى إلى هزيمته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. كما كان واضحا تردي الحالة الاقتصادية وتفاقم مشكلات الاقتصاد والتنمية وعجز النظام السياسي عن مواجهتها فزادت حدة الفقر مما حفز النفوس إلى الثورة والسعي إلى القضاء على عوامل الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي كان سوء الحالة الاجتماعية، الذي ظهر أساسا في فقدان العدالة الاجتماعية، بين طبقات الشعب داعيا إلى التمرد والثورة. وإجمالا فقد كان النظام السياسي المصري عاجزاً عن استيعاب الأزمات وفاقدا القدرة على مواجهتها والتغلب عليها.

وكان الضباط الأحرار يرقبون الموقف من كثب ويصدرون المنشورات التي تحض على الثورة ويكثفون اتصالاتهم بالقوى السياسية الداخلية والخارجية. ويروى أحمد حمروش أن اتصالات الضباط الأحرار لم تكن مقصورة على القوى والتنظيمات السياسية في مصر فحسب بل شملت أيضا مندوبي وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية حيث استثارتهم منشورات الضباط الأحرار وانتصارهم على الملك في انتخابات نادى الضباط فسعوا حثيثا إلى التعرف إليهم وتعرف آرائهم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واحتذائهم.وكانت حلقة الاتصال ضابطا في المخابرات المصرية. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة تتوقع إجراء عنيفا من الضباط الأحرار، كما كانت تقديرات السفارة الأمريكية في القاهرة والخارجية الأمريكية في واشنطن ترجح احتمالات التمرد أو الانقلاب العسكري، حيث كان المسرح السياسي معدا لهذا العمل بعد أزمة المواجهة بين الملك والضباط الأحرار.

وقد اجتمعت عدة عوامل عجلت بقيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدلا من عام ١٩٥٥ كما كان مقررا في الأصل وأهم هذه العوامل أحداث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وما أسفرت عنه من نتائج، وظهور رأي عام قوى للضباط أثناء انتخابات نادى الضباط، ثم قرار حل مجلس إدارة نادى الضباط في ١٦ يوليو ردا على تحدى الضباط للملك، وتوصل أجهزة الأمن الخاصة بالملك إلى معرفة أسماء بعض الضباط الأحرار ومن بينهم بعض أعضاء لجنة القيادة،ثم نواتر الشائعات عن اعتزام الملك تعيين اللواء حسين سرى عامر، مدير سلاح الحدود ورجل الملك وعدو الضباط الأحرار، وزيرا للحربية مما يعني إتاحة الفرصة له للانتقام منهم، هذا بالإضافة إلى تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر لأقصي درجة. وبعد تقدير لجنة القيادة للموقف الدقيق استقر الرأي على ضرورة التحرك السريع والقيام بحركة عسكرية شاملة تتوخى تغيير الأوضاع جذرياً.

قيام حركة الجيش وبداية الانحراف:

تحركت قوات حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للاستيلاء على السلطة مستهدفة التغيير الجذري للأوضاع الفاسدة السائدة آنذاك. ويعزى نجاح حركة الجيش إلى خطأ في تحديد ساعة الصفر. فقد سمع البكباشى (المقدم) أ.ح يوسف منصور صديق من رسول قيادة الحركة أن ساعة الصفر منتصف الليل بينما كانت في خطة التحرك التي وضعتها القيادة الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وفي منتصف الليل كان البكباشى أ.ح يوسف صديق قائد ثان الكتيبة الأولي مدافع ماكينة جاهزاً للتحرك من معسكر الهايكستب بمقدمة الكتيبة التي بلغت قوتها إثنى

عشر ضابطا ونحو ستين جنديا من العناصر الإدارية المسلحة بالبنادق[1]، أي قبل ساعة الصفر الحقيقية بساعة كاملة. وفور مغادرته المعسكر قبض البكباشي أ.ح يوسف صديق على اللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة الثانية مشاه أمام بوابة معسكر الهايكستيب. وبعد دخول القوة مصر الجديدة قبض على الأمير ألاى عبد الرءوف عابدين قائد ثان الفرقة الذي كان في طريقة إلى الهايكستب حيث تعسكر الفرقة الثانية مشاة. ثم تقدم يوسف صديق واقتحم القيادة العامة بكوبري القبة بقوته المحدودة وقبض على الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش ومعه بعض القادة حتى تم له الاستيلاء الكامل على القيادة، وبذلك سقط أخطر مركز للسلطة، ثم تدفقت قوات الحركة وأحكمت سيطرتها على المنطقة العسكرية المركزية، وتوالت بعدها قرارات تأييد ومساندة من قوات منطقة القناة ورفح والعريش والإسكندرية والقوات البحرية.

وقد اتخذت السفارة الأمريكية في القاهرة موقفا إيجابياً من حركة الجيش، تمثل في المشاورات التي أجرتها وزارة الخارجية الأمريكية مع المسئولين البريطانيين في واشنطن بشأن احتمالات التدخل العسكري ضد حركة الجيش. هذا بالإضافة إلى رفض مساعي الملك فاروق ومرتضي المراغى وزير الداخلية لحث الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري. كما أن جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة في القاهرة لم يأبه باستغاثة الملك فاروق الملحة صباح يوم ٢٣ يوليو، ونقل رأيه إلى وزارة الخارجية الأمريكية بأن الموقف في القاهرة أصبح خارجا تماما عن سيطرة الملك وأنه استقر في يد محمد نجيب قائد الحركة دون منازع[2]. ومما لا شك فيه أن عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لتوسلات الملك فاروق ومرتضي المراغي للتدخل البريطاني كان نتيجة الاتصالات المبكرة للسفارة الأمريكية في القاهرة ببعض ضباط حركة الجيش وتقويمها الخاص لها. ومنذ الساعات الأولي للثورة نصحت الولايات

---

(١) يوسف صديق، أوراق يوسف صديق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢) Incoming telegram to Dept. of State, Top Secret, Security Information, from Alexandria to Secretary of State no. 14,July 23, 774, 00/72352

المتحدة بريطانيا بعدم التدخل عسكريا ضد حركة الجيش حيث اعتبرتها أمرا داخليا وأقنعت بريطانيا بذلك. وبذلك أسهم الموقف الأمريكي في نجاح حركة الجيش وبقائها بالإضافة إلى تأكيد الملحق العسكري البريطاني للمتحدث الرسمي لمحمد نجيب في ٢٤ يوليو" أن بريطانيا لن تتدخل عسكرياً بشرط المحافظة على القانون والنظام".

وفي يوم ٢٦ يوليو أجبرت الحركة الملك على توقيع وثيقة التنازل عن العرش لأبنه الأمير أحمد فؤاد الثاني، ثم غادر الملك البلاد في الساعة السادسة من مساء نفس اليوم. وهكذا حققت حركة الجيش أهم هدفين خلال أربعة أيام وهما السيطرة على القوات المسلحة وعزل الملك ونفيه خارج مصر. وكان من المفترض أن يعود الجيش إلى ثكناته وأن يسلم مسئولية الحكم إلى الشعب، إذ لم يكن في مخطط حركة الجيش البقاء في الحكم كما لم يكن في برنامج تنظيم الضباط الأحرار منذ إنشائه في أواخر عام ١٩٤٩ تولي مسئولية الحكم وإدارة شئون البلاد، حيث لم يطرح هذا الموضوع على بساط البحث في اجتماعات الضباط الأحرار قبل القيام بالحركة. فقد كان اتجاه ضباط حركة الجيش تسليم مقاليد الحكم إلى حكومة وطنية يختارها الشعب، ولذلك اتصلت الحركة برجال الأحزاب وفي طليعتها حزب الوفد.غير أن ذلك لم يحدث حيث حالت دون تحقيقه أسباب متعددة أولها تمزق أحزاب الأقلية وتزلف رؤسائها إلى ضباط الحركة الشبان ومنافقتهم. فقد هوت بعض الأسماء الكبيرة نتيجة تصرفات صغيرة، إذ انصرفت تلك الأحزاب إلى تعرية بعضها البعض أمام رجال أصغر منهم سنا وأقل منهم خبرة وعلما وثقافة. وثانيها موقف العداء للوفد الذي اتخذه علي ماهر رئيس الوزراء وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وفتحي رضوان رئيس الحزب الوطني الجديد ووزير الدولة، حيث أفسدوا العلاقة بين الحركة والوفد الذي اعتبروه خطرا شديداً على سلطتهم الوليدة.

وفي خطاب له في شبرا الخيمة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ عبر عبد الناصر عن موقف الحركة من البقاء في الحكم حيث قال: "إننا لم نقم بهذه الثورة لكي نحكم، بل كان من أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة، وبعد خروج الملك بدأنا أول خطوة وهي إعادة البرلمان الذي كان منحلا، وبدأنا نتصل برجال الأحزاب

ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع. كان الواحد منهم يجيئ ويجلس معنا ثم يخرج فيقول: أنا حطيتهم في جيبي.. دول شوية عيال.. حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية". وثالث هذه الأسباب تشجيع علي ماهر وسليمان حافظ، مؤيدا من د. عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، لضباط الحركة على السير في طريق السلطة مع الاستهانة بالدستور. كما كان تأييد القوى الوطنية التقدمية لحركة الجيش دافعا لها على المضي بخطى حثيثة نحو السلطة. كذلك لا يمكننا إغفال تأييد الإخوان المسلمين لضباط الحركة بالإضافة إلى استقبال الجماهير الحار لحركة الجيش، بعد معاناة فساد الملك وسطوة وإرهاب أحزاب الأقلية، الذي اعتبرته الحركة بادرة تأييد لها ودافعا يشجعها على مواصلة السير في طريق الحكم. ومن ثم لم تقابل الحركة معارضة حادة وصلبة أو عقبات على طريق السلطة خاصة بعد أن شجع سليمان حافظ ضباط الحركة على الاستهانة بالقوى الوطنية والأحزاب والدستور. وهكذا أخذ مجلس قيادة الثورة يمارس سلطات السيادة ويفرض هيمنته على القرارات التشريعية والتنفيذية الصادرة من مجلس الوزراء. وبذلك أصبح اختصاص مجلس الوزراء لا يعدو إصدار القرارات من الناحية الشكلية فقط. ويسجل خالد محي الدين للتاريخ أن "د. عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وعلى ماهر كانوا جميعا يحرضون الضباط على تجاهل البرلمان والدستور. وطبعا كانت هناك الكثرة الغالبة من الضباط الذين يستجيبون لذلك ويتقبلونه بحماس بحكم أنهم يستشعرون مصلحتهم في الاستمرار في حكم البلاد بأنفسهم [1]". ولهذه الأسباب مجتمعة غير ضباط الحركة تفكيرهم وقرروا البقاء في الحكم من غير تفويض شعبي ودون برنامج معد مسبقا للحكم. ولما كان ضباط الحركة يفتقدون الثقافة والخبرة السياسية وأساليب إدارة الحكم فقد لجأوا إلى أهل الخبرة ليستعينوا بهم على حكم مصر، غير أنهم كانوا ممن استخدموا معاولهم في هدم الديمقراطية قبل حركة الجيش. لقد وجدوا في علي ماهر وسليمان حافظ وفتحي رضوان العون الأكبر على تقويض صرح الديمقراطية. كان لعلي ماهر تاريخ طويل أسود لطخ به وجه الحكم

(١) خالد محي الدين، والآن أتكلم. مرجع سابق، ص١٨٠.

الدستوري. فقد عمد إلى إصدار فتوى قانونية تسببت في إقالة الملك فؤاد لمصطفي النحاس في يونيو عام ١٩٢٨، ثم استخدام فتوى قانونية أخرى أدت إلى إقالة الملك فاروق لمصطفي النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، كما أنه أرسي قواعد الجفاء بين الملك فاروق والوفد. أما سليمان حافظ فقد كان محركا عنيفا ضد الديمقراطية والوفد والمهندس المنفذ لجميع العمليات غير الديمقراطية والقوانين المعادية للديمقراطية، وكان فتحي رضوان رئيس الحزب الوطني الجديد ممن يضمرون العداء للوفد وللديمقراطية، وكان كلاهما من العمد الأساسية التي استندت إليها حركة الجيش لخوض معركتها القانونية والدستورية ضد الوفد ونقل السلطة إلى ضباط الحركة.

وقد برزت مسألة تعيين "مجلس الوصاية على العرش" بعد طرد الملك فاقترحت الآراء القانونية والدستورية آنذاك عودة البرلمان الوفدي المنحل، بيد أن فتحي رضوان أعلن اعتراضه على هذا الاقتراح بدعوى أن نواب الوفد تخاذلوا في الدفاع عن سلطتهم فكيف يتسنى لهم أن يطلبوا إلى النظام الجديد رد سلطتهم إليهم التي تهاونوا وفرطوا في الدفاع عنها. ويقرر خالد محي الدين أن "أكثر من حذرنا من دعوة البرلمان الوفدي أو إجراء انتخابات جديدة كان د. عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة كما كان على ماهر رئيس الوزراء ضد دعوة البرلمان الوفدي أو إجراء انتخابات جديدة"[١]

وعلى الرغم من تاريخه الملطخ بدماء الديمقراطية الذبيحة فقد اختارته حركة الجيش ليتولى رياسة أول وزارة في عهدها. وحيث جمعتهما مشاعر واحدة هي مشاعر العداء الشديد لحزب الوفد، فقد استعان على ماهر بسليمان حافظ لمنع عودة البرلمان الوفدي المنحل.وانتهي رأي سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة إلى عرض الأمر على قسم الرأي بمجلس الدولة ودعا د. عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس، الذي لم يسلم هو الآخر من عدائه للوفد، إلى حضور الاجتماع لتأييده في عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد. وانتهي الاجتماع في ٣١ يوليو بأغلبية تسعة أصوات

---

(١) نفس المصدر، ص١٧٧.

ضد صوت واحد هو صوت د. وحيد رأفت إلى أن دعوة مجلس النواب الوفـدي إلى الانعقاد غير صحيحة من الوجهة القانونية ومخالفة أيضا للدستور. وقضت الفتوى التي أصدرها قسم الرأي بامتداد فترة الحكم بدون برلمان إلى المدى الذي تراه الحكومـة القائمة مناسبا لإجراء الانتخابات. غير أن هذه الفتوى لم تحظ باقتناع أعضاء مجلـس قيادة الثورة، إذ اعترض عليها جمال عبد الناصر نفسه وكذلك محمد نجيـب الـذي صرح في مذكراته بأنه" لم يكن في أعماقه مستريحا لصحة هذه الفتوى دستوريا ولكنه لم يشأ أن يتخذ موقفا مخالفا عندما وجد أن أغلبية قسم الرأي أيدت هذا الاتجاه، وأن الحكومة وافقت عليه وأغلبية أعضاء مجلس الثورة رحبوابه".

وقد أعقب ذلك اتخاذ مجلس القيادة عدة إجراءات هدفها تحقيق شـيء مـن الاستقرار والعدالة الاجتماعية. ومن هذه الإجراءات صدور قانون الإصلاح الزراعـي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ الذي كان يهدف إلى عـلاج سـوء توزيع الثروة ورفع مستوى معيشة الفلاحين في الريف المصري والعمل علـى نشـر التعاون الزراعي فيه، كما أستهدف أيضا كسر شوكة طبقة ملاك الأراضي الزراعيـة وتقويض قوتها السياسية.

ويؤكد د. عبد العظيم رمضان أن فكرة الإصلاح الزراعي نبعـت خـارج الثورة وقبل قيام الثورة، إذ أثارها ممثلو الطبقة البرجوازية الصغيرة من أمثال "جماعـة" النهضة القومية "التي شكلت في عام ١٩٤٤ من كل من محمد زكي عبد القـادر، د. إبراهيم بيومي مدكور ومريت غالي. وحظيت قضية الإصلاح الزراعي في عام ١٩٤٦ باهتمام الرأسمالية المصرية. وكان من الطبيعي أن تشغل فكرة الإصلاح الزراعي بـال ممثلي طبقة الفلاحين والعمال من المثقفين الماركسيين بالإضافة إلى عناصر برجوازيـة أخرى مثل إبراهيم شكري، د. أحمد حسين ومصطفي نصـرت وفي رأي د. عبـد العظيم رمضان أن " إصدار ضباط ثورة يوليو قانون الإصلاح الزراعي لم يكن نابعـا من عاطفة اجتماعية أو فكر اجتماعي ينحاز بهم إلى جانب الطبقات الجماهيرية وإنمـا لإيجاد سند لبقائهم في الحكم بدليل أنهم لم يتعاطفوا أبدا مع أصحاب الفكر التقدمـي

بل زجوا بهم في المعتقلات"،[1] أي أن قانون الإصلاح الزراعي كان ذريعتهم للبقاء في الحكم بدعوى حماية مكاسب الثورة.

وقد استخدم د. عبد الرزاق السنهوري قانون الإصلاح الزراعي كذريعة لضرب التوجه الديمقراطي، ووجد آذانا صاغية من بعض ضباط مجلس قيادة الثورة. ولما أعلن مجلس قيادة الثورة عن إجراء الانتخابات في فبراير ١٩٥٣ قال السنهوري: "إذا كنتم تريدون كسب الشعب من خلال قانون الإصلاح الزراعي فإن آثار هذا القانون لن تظهر قبل خمس أو ست سنوات، فكيف تسارعون بإجراء الانتخابات في فبراير". وأخذ السنهوري يستحث أعضاء مجلس القيادة على ضرورة تأجيل الانتخابات لفترة مناسبة تكفي لضمان اكتساب شعبية جماهيرية حقيقية.[2] وعلى الرغم من عدم استناده إلى جذور تاريخية أو تنظيمات حزبية فقد أخذ الجيش يظهر كقوة سياسية معتمدا على الأثر الضخم لعزل الملك وإصدار قانون الإصلاح الزراعي وعلى شعبية محمد نجيب.

وفي ٧ سبتمبر ١٩٥٢ استقالت وزارة على ماهر، وصدر في نفس اليوم المرسوم رقم ٧١ باسم هيئة الوصاية المؤقتة بتشكيل وزارة جديدة برياسة اللواء محمد نجيب وتعيينه وزيرا للحربية والبحرية واحتفاظه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة. وقد كان تعيين اللواء محمد نجيب في تلك المناصب دليلا على أن حركة الجيش قد شرعت في الاستيلاء على السلطة الفعلية بعد فترة وجيزة من قيامها. وقد صاحب تشكيل الوزارة حملة إعتقالات شملت مختلف القوى والتنظيمات السياسية، إذ أصدر اللواء محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قرارا باعتقال ٦٤ من الزعماء السياسيين دون سند من الدستور أو القانون مما جعل الجيش في جانب وجميع القوى السياسية في جانب آخر. وكانت القوة السياسية الوحيدة التي لم تشملها حركة الإعتقالات هي حركة الإخوان المسلمين، إذ كانت تهدف حركة الجيش إلى ضرب جميع التنظيمات

(١) عبد العظيم رمضان " من المشنقة إلى قانون الإصلاح الزراعي " مجلة أكتوبر، العدد ٤٧٧، ١٥ ديسمبر ١٩٨٥، ص٢٨.

(٢) خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٨٢.

السياسية في مرحلة فيما عدا حركة الأخوان المسلمين كسبا لتأييدهـــا ثم ضربهـــا في مرحلة تالية.

وفحوى القول إن حركة الجيش لم تكن تمثل أيديولوجية موحـــدة أو تربـــط القائمين بها عقيدة سياسية واحدة، إذ لم يكن لها من دليل سوى بعض الأهداف العامـة التي وردت في منشورات الضباط الأحرار وتبلورت فيما بعد في الأهداف الستة.

خطة عبد الناصر للقضاء على الأحزاب السياسية:

قبل قيام حركة الجيش مباشرة سعي عبد الناصر إلى كسب ومساندة حـزب الوفد والإخوان المسلمين للحركة، لذلك اتصل بشباب الوفد وبعض أقطاب الإخوان المسلمين. وبعد نجاح الحركة وممارسته الحكم أغرى عبد الناصر بريق الســـلطة الـــتي شاركه فيها زملاؤه وإن كان له نصيب الأسد فيها. ولما كان عبد النـــاصر مولعـــا بالقوة ومغرما بالسلطة مع التمسك بها والقتال في سبيلها، وهي مفتاح شخصيته، فقد أخذ يخطط لإزاحة القوى المنافسة حتى يخلو له المسرح السياسي وينفرد بالسلطة. وقد اهتدى إلى أن تنفيذ خطته لابد أن يتم في مراحل حتى لا تتكتل القـــوى السياسـية المنافسة وتفسد عليه خطته، وقد رأى أن يبدأ بالقضاء على الأحزاب السياسية.

بعد نجاح حركة الجيش أعلنت الحركة عن فترة انتقال مدها ســـتة أشـــهر تمهيداً لإقامة حياة ديمقراطية سليمة كما تم الإعلان عن إجراء انتخابات حرة نزيهة في فبراير ١٩٥٣، يختار من خلالها الشعب ممثليه في البرلمان. وقد رأي عبد النـــاصر في الفترة الانتقالية فرصة تتيح له تنفيذ خطته في القضاء على الأحزاب، ولكن كيـــف تم له إنفاذ خطته؟

استغل عبد الناصر ضعف شخصيته محمد نجيب وسهولة التأثير عليه كمـــا استغل بغض صفاته الشخصية كقدرته على الإقناع وجاذبيته الشـــخصية ومهارتـــه في التخطيط والمناورة في تسخير محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثـــورة لتحقيـــق أهدافه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان عبد الناصر يعرف مدى ضعف وتهافت الأحزاب السياسية فأعد لها خطة خبيثة ماكرة تستهدف محاصرتها وكشفها وتعريتها وبث الوقيعة بين صفوفها. وقد نفذ هذه الخطة في ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولي وترفع شعار التطهير والمرحلة الثانية وتقضي بتنظيم الأحزاب السياسية ، والمرحلة الأخيرة وتنتهي بحل الأحزاب السياسية.

ففي المرحلة الأولي صدر بيان من القيادة العامة في ٣١ يوليو ١٩٥٢ جاء فيه: "والجيش وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه على أن يكون التطهير كاملا يتناول الأداة الحكومية والأحزاب والهيئات دون أي تأخير أو تسويف". كان هذا البيان يجعل من تطهير الأحزاب شرطا لوجودها وبالتالي فإن بقاءها مرهون بإرادة حركة الجيش. وقد أصبح واضحا أن الغرض من دعوة التطهير هو إيقاع الانقسام والخلاف في صفوف الأحزاب وتعريتها أمام الرأي العام. كانت دعوة التطهير طعما ابتلعه بسهولة كل من حزب الوفد والحزب السعدي في حين تنبه له حزب الأحرار الدستوريين، إذ أعلن د. محمد حسين هيكل رئيس الحزب أن التطهير يجب أن تجريه سلطات لها قوة قضائية دفعا لمظنة الاعتبارات الشخصية. بيد أن حزب الوفد آثر جانب السلامة و لم يشأ أن يصطدم بحركة الجيش على أمل أن تعود الحياة النيابية ويعود إلى الحكم. لذلك لجأ الحزب إلى إجراء تطهير شكلي في هيئته أسفر عن التخلص من بعض المتمردين والمعارضين. وقد أعلن الحزب يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ فصل بعض الأعضاء، الذين لم يركنوا إلى الاستسلام بل شنوا هجوما ضاريا على الحزب مع التشهير به مما أضعف مركز الحزب أمام حركة الجيش وجعله يركز جهوده على الدفاع عن نفسه والقيام بالهجوم المضاد. وفي غمرة انشغال الوفد بالدفاع والهجوم المضاد ومعاناة وطأة الخلافات أعلن اللواء محمد نجيب أنه "غير راض عن الطريقة التي اتبعها الوفد في تطهير صفوفه، وأن عناصر الفساد في الوفد لا تزال موجودة في القيادة وأنها لم تمس".

وهكذا بجحت حركة الجيش في كشف الأحزاب وتعريتها وإذكاء نار الفرقة والخلاف بين صفوفها بدعوة التطهير التي صدرت في بيان ٣١ يوليو ١٩٥٢. وعلاوة على ذلك فقد تسابقت الأحزاب في تعرية بعضها البعض.

أما حركة الجيش فقد أبدت حرصها على إجراء تطهير الحكومة والأحزاب تمهيداً للانتخابات التي حدد ميعادها في فبراير ١٩٥٣ وأصدرت بذلك بيانا في ١١ أغسطس ١٩٥٢ مع احتفاظها بورقة التطهير. ومما لاشك فيه أن شعار التطهير كان شركا وقعت فيه الأحزاب السياسية التي تحركت بطريقة عشوائية تفتقر إلى الحكمة وبعد النظر إذ انصرفت إلى إرضاء ضباط الحركة من خلال الاستجابة لمطالبهم وقرارالهم كما انشغلت بالصراعات والخلافات التي شقت صفوفها وزلزلت أركانها بعد وقوعها في فخ التطهير الذي نصبه لها عبد الناصر بإحكام ومهارة فائقة.

وبعد أن تأكد عبد الناصر من تصدع أركان الأحزاب السياسية من جراء دعوة التطهير عاجلها في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بإصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية، الذي يعد خطوة مهمة على طريق هدم النظام القديم والتصدي لمسئولية الحكم. ويقضي القانون بأن كل من يرغب في تكوين حزب سياسي فإن عليه أن يخطر بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول.. ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ إخطاره وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري لتفصل فيه في جلسة تحدد بعد أسبوعين من تاريخ تقديم الاعتراض. ويلزم القانون الأحزاب بإعادة تكوينها وفقا لأحكامه، وبإيداع أموالها في مصارف للصرف منها كما يقضي بمعاقبة الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا ما تخلفوا. لذلك تم اعتبار الأحزاب منحلة منذ صدور القانون وأن يعاد تأسيسها من جديد وفقاً لأحكامه.

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن تؤلف حزبا سياسيا وأن جمال عبد الناصر كان ينشد مساندهّا آنذاك فقد احتاطت وقدمت إخطارا عن تأسيسها. ويقول سليمان حافظ في مذكراته:

"إن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها وذلك على وجه الاحتياط في حالة اعتبارها بمقتضى القانون حزبا في حين أنها برأيها ليست كذلك.. واتصل بي جمال عبد الناصر في هذا الخصوص فذكر لي أن الجماعة كانت من أكبر أعوان الحركة قبل قيامها وأنها ساهمت بنصيب كبير فيها، وما زالت تقدم لها العون المستمر.. فقلت له إن ما ورد في إخطارها يجعلها في نظر القانون حزبا فلا يسعني إلا أن أطبق عليها أحكامه ما لم تدخل من التعديل على الإخطار ما يخرجها من نطاق الأحزاب السياسية... فزارني الأستاذ الهضيبي مرشد الجماعة في وزارة الداخلية وأدخل التعديل اللازم الذي نأى بجماعته عن مجال الأحزاب" [1].

لقد كان الهدف من قانون تنظيم الأحزاب إخضاع الأحزاب لسلطة الجيش ممثلة في وزير الداخلية. كذلك كان بداية الصدام بين الأحزاب والقوى السياسية بوجه عام وحركة الجيش. ووفقاً لقانون تنظيم الأحزاب - الذي لا نظير له في الدول الديمقراطية - اعتبرت الأحزاب منحلة ولا يمكن لها ممارسة العمل السياسي إلا عن طريق الجيش. وللقضاء على البقية من قوة الأحزاب لجأت حركة الجيش - طبقا لتخطيط عبد الناصر - إلى القبض على زعماء الأحزاب وفي مقدمتهم إبراهيم عبد الهادي رئيس الحزب السعدي وفؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد. كما قرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ استبعاد رشاد مهنا [2] من عضوية مجلس الوصاية مع تحديد إقامته.

ولدعم سلطة حركة الجيش من الناحية القانونية فقد صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ مرسوم ينص على اعتبار التدابير الصادرة لحماية الجيش والنظام القائم عليها من أعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة القضاء. ثم صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرار

---

(١) سليمان حافظ، مذكرات شخصية غير منشورة، ص٧٣.

(٢) كان القائم مقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية المشهود لهم بالكفاءة والذكاء وقوة الشخصية وكانت له شعبية بين زملائه من ضباط سلاحه. وفي صباح ٢٣ يوليو أسهم في السيطرة على قوات الجيش في منطقة العريش. وكان عبد الناصر يخشاه فأبعده عن الجيش بتعيينه وصيا على العرش، ثم استبعده وحكم عليه بالسجن المؤبد.

إلغاء العمل بدستور ١٩٢٣ في شكل إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة.

أما بالنسبة لحزب الوفد الذي كانت المعركة الرئيسية تدار ضده فإنه لم يقف موقفا متشددا من قانون تنظيم الأحزاب خاصة من الناحية الدستورية، إذ انتهى إلى تنفيذ القانون حيث أصدر برنامجه الوطني التقدمي في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ باعتباره "هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك". غير أن هذا البرنامج الوطني التقدمي لم يشفع لمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، إذ لاحقه سليمان حافظ محاولا إبعاده من موقعه حتى تنازل النحاس عن رياسة الوفد وأصبح رئيسا شرفيا. ومما يثير الجدل أن الوفد نصير الديمقراطية لم يصمد طويلا في دفاعه عن الديمقراطية، بل أخذ يتراجع فكشف عن هشاشته وعجزه عن تحريك جماهيره. وقد أغرى ذلك سليمان حافظ الذي أخذ يصدر تشريعات تمهد للحركة حيازة سلطة مطلقة. وبانشقاق وتخاذل الأحزاب وجد عبد الناصر الفرصة مواتية لتنفيذ المرحلة الثالثة من خطته للقضاء على الأحزاب السياسية فصدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ إعلان حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وحظر تكوين أحزاب جديدة وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.

لقد أصبح واضحا للعيان أن مصر أصبحت تحكم، بعد حل الأحزاب السياسية، بمجموعة عسكرية ديكتاتورية حيث أعيدت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات وأصبحت عمليات الفصل تجرى أحيانا بلا محاكمة. كما سلك الحكم الديكتاتوري طريق القمع والقهر مع التلويح بممارسة الإرهاب ضد كل من يجرؤ على التصدي ومناوأة حركة الجيش، وقد بلغ الأمر ذروته بتشكيل محكمة الثورة في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣. وهكذا انفرد ضباط الحركة وحدهم بمسئولية الحكم دون أن يحاولوا إيجاد نظام يحقق المشاركة والرقابة الشعبية.

حاولت حركة الجيش ملء الفراغ السياسي الذي نشا عن حل الأحزاب السياسية، فبينما كانت الحركة تملك جهاز الدولة فإنها لم تكن تملك حزبا. ولذلك أعلنت في ١٥ يناير ١٩٥٣ عن تشكيل هيئة التحرير كتنظيم سياسي يجسد فكرة التحالف بين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة: العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. وقد جاء في بيان ميثاق هيئة التحرير " أنها ليست حزبا ولا جمعية ولا ناديا، بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب.. وأيا كان المصري، وأيا كانت نزعاته وميوله، فهو واجد في هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والإنتاج ". وكان على تلك القوى الاجتماعية ذات الأيديولوجية الواحدة أن تعمل في مواجهة القوى المعادية للثورة من كبار الملاك والرأسماليين. ويقرر على صبري أن " الهدف الرئيسى الذي تأسست من أجله هيئة التحرير كان مقاومة القيادات الرجعية التي كانت تخطط ليل نهار لضرب الثورة الوليدة، وذلك بالتقاط وتجميع رجل الشارع غير المنتمي لا لجهة اليمين ولا لجهة اليسار.ومن هنا كانت هيئة التحرير أقرب إلى تجمع منها إلى تنظيم سياسي..."[1]. وفي ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلن ميلاد هيئة التحرير رسميا، وانتخب عبد الناصر أمينا عاما للهيئة ؛ وفي خلال عام ١٩٥٣ بلغ عدد فروع الهيئة حوالي ١٢٠٠ فرع في أنحاء البلاد.

غير أن هيئة التحرير لم تستطع أن تملأ الفراغ السياسي في مصر، إذ لم تتمكن من ضم سوى قلة قليلة ممن مارسوا العمل السياسي من قبل كما كانت خاضعة لسطوة الجيش، وأداة من أدوات حركة الجيش لاكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى الحزبية المعادية و لم تتحرك لاكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى المعادية لها. وقد عجزت عن أن تكون قناة للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، بينما استطاعت أن تكون أداة للتعبئة. وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٧ تقرر إلغاء هيئة التحرير وتصفيتها ونقل ملكية فروعها في المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومي. وقد عبر عبد الناصر عن إخفاق التجربة الأولى للثورة في مجال التنظيمات السياسية عندما قال:

---

(١) صلاح نصر: ثورة يوليو بين المسير والمصير، ج١، القاهرة: مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ص١٢١-١٢٢.

أو جرت محاولات لإقامتها بعد الثورة عجزت عن تحقيق دورها وقصــرت دونــه". ويمكننا القول إن أحد الأهداف الأساسية لهيئة التحرير كان الدعاية لجمــال عبــد الناصر.

وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستوري الذي نص في مادته الثامنة على أن "يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابــير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحــق تعيــين الوزراء وعزلهم". وعلى الرغم من أن الإعلان الدستوري سالف الذكر نص في مادتــه التاسعة على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ونص في مادته العاشرة على أن يتولي مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية فقد كان مجلــس قيادة الثورة مسيطراً على عملية صنع القرارات التشريعية والتنفيذية. وغني عن القــول إن عبد الناصر كان الشخصية المسيطرة على مجلس قيادة الثورة، ومن ثم فإن عمليــة صنع القرارات كانت تخضع لرغبته أو على الأقل تحظى بموافقته شخصياً.

انعقدت لجنة الخمسين برياسة على ماهر لإعداد الدســتور وفجــأة نشــرت الصحف أن اللجنة الخماسية المنبثقة عن لجنة الدستور قد استقر رأيها بالإجماع علــى أن يكون نظام الحكم جمهورياً وأن يتقرر ذلك من خلال استفتاء شــعبي. وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ ألغي النظام الملكي في مصر وأعلنت الجمهورية في نفس اليوم وكــان محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر.

وفي ١٣ سبتمبر ١٩٥٣ صدر قرار تشكيل محكمة الثورة التي كانت موجهــة أساسا ضد الوفد وبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية. وقد شملت المحاكمات كــل أعضاء حزب الوفد الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمــر. وكــان المتــهمون يواجهون المحاكمة دون تحقيق، وكان الإدعاء يوجه التهم إليهم كنوع من المفاجــأة. وقد بدأت جلسات محكمة الثورة في أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في أبريــل ١٩٥٤، وبانتهائها كان معظم قيادات الوفد في غياهب السجون[1]. وهكذا نجح عبد النــاصر

---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢، الجيش في السلطة. دار الموقف العربي، ص١١٣.

في تصفية الأحزاب وفي مقدمتها حزب الوفد.. أقوى الأحزاب جميعا وأكثرها شعبية. ثم حان الوقت ليعصف بالتنظيم الثاني القوى.. الذي اعتبره عبد الناصر جمعية لا حزبا، وأخذ يتقرب إليه ثم يهادنه حتى يفرغ من القضاء على الأحزاب السياسية. لقد أراد عبد الناصر أن يكسب إلى صفه جماعة الأخوان المسلمين في معركة تصفية الأحزاب السياسية دون أن يمنحها أي نفوذ.

حل جماعة الأخوان المسلمين:

قبل قيام حركة الجيش كان للضباط الأحرار صلة قوية بجماعة الإخوان المسلمين، وقد انتمي عدد كبير منهم إلى الجماعة في فترات متعددة. غير أن تنظيم الضباط الأحرار لم ينضو تحت راية حزب أو تنظيم سياسي وآثر أن يكون حركة وطنية مستقلة لها أهدافها الخاصة مع الانفتاح على الأحزاب السياسية للاستفادة منها دون السير على نهجها. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أسهمت الجماعة في تأمين الأهداف الحيوية بالقاهرة وفي تأمين حركة الجيش ضد أي تدخل محتمل للقوات البريطانية من اتجاه السويس من خلال السيطرة على المشارف الشرقية لمدينة القاهرة.

وعندما نجحت حركة الجيش دخل في روع الجماعة أن نجاح الحركة يمثل نجاحا لها. ولم تفطن الجماعة إلى الدور الذي كان يلعبه عبد الناصر أثناء صدامه مع الأحزاب السياسية، إذ سعي إلى استقطاب بعض العناصر القوية إلى صفه فأحدث انقساما كبيرا في صفوف الجماعة مما شجعه على المضي في تصفية القوى الحزبية عامة. فقد رأى عبد الناصر أن الجماعة تحاول الضغط بأيديولوجيتها كما استشعر تضخم قوة الجماعة التي أخذت تلوح بها فضلا عن التصريح بدورها في مساندة الحركة ليلة ٢٣ يوليو والإفصاح عن تاريخ العلاقة الخاصة التي كانت تربطها بضباط الحركة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد اعتبر عبد الناصر هذه الضغوط تمهيدا من الإخوان للاستيلاء على السلطة. لذلك ابتعد عن جماعة الإخوان ابتداء من منتصف أغسطس ١٩٥٢، وأخذ يضع القيود والحواجز أمام حركتها السياسية للحد من قوتها وللحجر على مستقبلها السياسي.

وآذن تشكيل وزارة محمد نجيب الأولى ببدء الخلاف مع جماعة الإخوان. وبناء على اقتراح عبد الناصر بتمثيل الإخوان في الوزارة الجديدة اقترح المرشد العام للإخوان تعيين الشيخ أحمد حسن الباقورى وأحمد حسني اللذين حظيا بموافقة مجلس القيادة، بيد أن مكتب الإرشاد رأي تعديل اقتراح المرشد العام للإخوان مما أظهر عمق الخلاف داخل الجماعة. وتحدى الشيخ الباقورى أوامر الجماعة وقبل الوزارة ونشأ عن ذلك أول شرخ في العلاقة بين مجلس القيادة والإخوان. وأدت هذه الأزمة إلى طرد الشيخ الباقورى من مكتب الإرشاد وزيادة حدة الانقسام بين فريق الإخوان الذي كان يؤيد الضباط والفريق الآخر الذي كان يعارضهم.

بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أخذت جماعة الإخوان تتحفظ في تأييدها للضباط حيث لم تصدر كلمة تأييد واضحة منهم. فقد كانت حركة الجيش تريد الحصول على هذا التأييد دون مقابل[1] كما استقبلت الجماعة إقالة رشاد مهنا من مجلس الوصاية بفتور شديد حيث كان على اتصال بها.

أما بالنسبة للنظام السري لجماعة الإخوان فقد كان هناك رأى ينادى باستمراره لحماية الجماعة وتحقيق أهدافها، ورأى آخر ينادي بإلغائه بدعوى أن النظام العسكري آنذاك سوف يستفزه وجود جهاز سري فيتخذه ذريعة لضرب الإخوان. واستكمالا للعبة التسرب إلى صفوف الإخوان وتعميق الخلافات في صفوفهم بغية تفجيرهم من الداخل، فقد نجح عبد الناصر في أن يجذب إليه عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السري الذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان والشيخ سيد سابق منشئ الجهاز السري. وقد نجم عن ذلك حدوث انقسام في تنظيم الجهاز وشكلت له قيادة جديدة تزعمها المعارضون للتعاون مع حركة الجيش. واجتذب هذا الجناح عددا من ضباط الجيش الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين كما شرع في ضم عدد من ضباط البوليس.

---

(١) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، جـ١، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٧، ص٢٣٩.

لم تأبه جماعة الإخوان بإنشاء هيئة التحرير فحسب بل إنها أيضا لم تبد حماسا لظهورها واستقبلتها استقبالا فاترا، حيث أدركت الجماعة أن هيئة التحرير تمثل بديلا عن تشكيلاتهم. وقد سعت حركة الجيش طوال سنة ١٩٥٣ إلى الحد من الدور السياسي للجماعة وتمييشه تمهيدا لإلغائه، كما قيدت حركة الإخوان السياسية. وتكشف المصادر الموثوق بها عن أن عبد الناصر كان المحرك الحقيقي للعلاقات بين جماعة الإخوان والنظام وأنه استطاع التسلل إلى صفوف الجماعة واختراق مكتب الإرشاد وجذب بعض أعضاء الجماعة إلى صفه، كذا بعض أعضاء الجهاز السري.

وفي أوائل عام ١٩٥٤ أصبح الصدام حتميا بين حركة الجيش وجماعة الإخوان، إذ كان ضباط الحركة يتوجسون خيفة من موقف الجبهة المعادية لهم في جماعة الإخوان وما يتصل بها من تنظيم وجهاز سرى مسلح بالإضافة إلى التناقضات داخل صفوف الجماعة التي أفضت إلى الانفصال والمواجهة، كما كانت حركة القوى السياسية آنذاك تستحث ضباط الحركة على الدخول في مواجهة عنيفة مع الجماعة. وفي ١٥ يناير ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد مضي سنة على حل الأحزاب السياسية. وقد كان محمد نجيب الصوت الوحيد الذي عارض قرار الحل على الرغم ممن عدم سعيه إلى خلق جبهة مع الإخوان حيث لم يكن له صلة بهم. وقد أصدر مجلس القيادة بيانا يتضمن توجيه اتهامات شديدة إلى الإخوان كان أبرزها عدم تأييد الثورة والاتصال بجهات أجنبية وتشكيل أجهزة سرية. وقد أقترن صدور هذا البيان باعتقال حسن الهضيبي المرشد العام، و٤٥٠ عضوا بالجماعة في القاهرة والأقاليم. غير عبد الناصر لم يشأ أن يقطع الصلة نهائيا مع الإخوان، إذ حرص على اجتذاب جماهير الإخوان من خلال الجناح المتعاون مع الحركة.

وعلى الرغم من تلك المواجهة العنيفة وصدور قرار الحل فإن نشاط الجماعة لم يتوقف، حيث وزعت الجماعة منشورات عنيفة تهاجم عبد الناصر بضراوة وتصف نظامه بأنه "نظام علماني كافر"..وأثناء أزمة فبراير ١٩٥٤ اتخذ الإخوان جانب محمد نجيب رئيس الجمهورية وقادوا المظاهرات التي هتفت "بسقوط عبد الناصر والخونة

المتآمرين أعضاء مجلس قيادة الثورة"، على أمل التقدم خطوة نحو مركز السلطة، ولكن أثبتت الأحداث — فيما بعد — ضعف وتردد محمد نجيب. فكانت أزمة فبراير درسا تعلمت منه جماعة الإخوان مبدأ الحرص، مما دفعها إلى الوقوف موقف الحياد في أزمة مارس ١٩٥٤. وقد شكل وقوف الإخوان على الحياد في أزمة مارس أكبر ضربة وجهت إلى محمد نجيب وأكبر دعم حصل عليه عبد الناصر في صراعه مع محمد نجيب. وأعتقد أن الإخوان أخطاوا عندما اتخذوا موقف الحياد، إذ ساعد هذا الموقف عبد الناصر على الانتصار على محمد نجيب ثم عزله — فيما بعد- واعتقاله، ثم الانفراد بالإخوان والقضاء عليهم.

على أن الخلاف عاد من جديد بين مجلس قيادة الثورة وجماعة الإخوان، وقد بلغ هذا الخلاف أشده بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ، فقد أصرت الجماعة على معارضة اتفاقية الجلاء وشنت هجوما عنيفا على عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس قيادة الثورة من خلال منشورات عاصفة ومثيرة تناولت بالنقد الموضوعي نصوص الاتفاقية وبالنقد المرير شخص عبد الناصر. وقد استغل النظام موقف جماعة الإخوان من اتفاقية الجلاء وصعد ضغوطه العنيفة عليها وكثف حملات الاعتقال لأعضائها، كما أخفقت مساعي التوفيق بين الطرفين وازدادت حدة الخلافات والتناقضات في صفوف الإخوان مما شكل أزمة داخلية، وقد وفرت تلك الأمور مجتمعة مناخا مناسبا لظهور خطط الثأر والانتقام من عبد الناصر لمواقفه وأعماله المعادية للجماعة. وقد وضعت خطة لاغتيال عبد الناصر وهو يلقي خطابا في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، ولكن الطلقات الثمانية، التي أطلقها محمود عبد اللطيف، أخطأت عبد الناصر، الذي وجد فيها فرصة سانحة ليوجه ضربة ساحقة إلى جماعة الإخوان.

ونخلص مما سبق إلى أن جمال عبد الناصر اكتشف أن الطريق إلى الإنفراد بالسلطة ليس وعرا. فخطط للقضاء على القوى السياسية فيما عدا الإخوان في مرحلة كان يسعى فيها إلى كسب تأييدهم ثم مهادنتهم. كما كان عبد الناصر خلال هذه المرحلة يحاول تفتيت قوى الإخوان وإشاعة الانقسام والفرقة في صفوفهم مع

استقطاب بعض العناصر البارزة في الجماعة وفي الجهاز السري. وبعد أن فرغ من حل الأحزاب السياسية وتصفيتها كذا تفتيت الإخوان من الداخل أقدم على حل الجماعة ثم وجد في محاولة اغتياله الفاشلة فرصة ذهبية لتوجيه ضربة ماحقة إلى الجماعة. وهكذا خطا عبد الناصر خطوة ثانية على طريق الانفراد بالسلطة.

عبد الناصر يدعم مركزة على طريق الانفراد بالسلطة:

ولكي يحكم قبضته على مفاتيح القوة، رشح عبد الناصر صديقه الحميم محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحة رتبة اللواء. فقد انتهز عبد الناصر فرصة قيام محمد نجيب بإعادة تشكيل وزارته في ١٨ يونيه ١٩٥٣ وتزعم معظم مجلس قيادة الثورة في الضغط على محمد نجيب لكي يقبل ترقية الصاغ (الرائد) عبد الحكيم إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من محمد نجيب الذي رئي أن يكتفي برياسة الجمهورية والوزارة بالإضافة إلى رياسة مجلس قيادة الثورة. وقد رفض نجيب أولاً ثم أذعن في النهاية وقبل أن يتخلى عن موقعه كقائد عام للقوات المسلحة. وقد اعترف محمد نجيب فيما بعد بأن ذلك كان خطأه الأكبر الذي وقع فيه إذ شعر بعد وقت قصير أنه أصبح في مركز أقل قوة من ذي قبل. ويعتقد عبد اللطيف البغدادي أن "جمال عبد الناصر لم يرشح عبد الحكيم لتولى قيادة الجيش إلا لغرض سياسي وأنه يهدف إلى أن تصبح له السيطرة السياسية دون باقي المجلس وذلك عن طريق مساندة الجيش له".[1] كذلك سعي عبد الناصر إلى إبعاد باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحداتهم العسكرية بدعوى إتاحة حرية العمل لعبد الحكيم عامر حتى لا يتسبب باقي أعضاء المجلس في إحداث سوء تفاهم بينهم وبين عبد الحكيم عامر لو استمرت علاقتهم بزملائهم الضابط. كما عمل عبد الناصر. على إبعاد زملائهم عنهم من خلال مكتب عبد الحكيم عامر. وبمرور الوقت أصبحت القوات المسلحة أداة قوة في يد عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وانعزل باقي أعضاء المجلس عن القوات المسلحة بصفة نهائية. وهكذا ضمن عبد الناصر ولاء القوات المسلحة له مما دعم

---

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكراته، جـ١،ص٧٧.

مركزه في أي صراع مع كل من يعترض سبيل انفراده بالسلطة. وفي الواقع أنهي تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة قوة مجلس القيادة كأفراد.

عين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء في وزارة محمد نجيب وهذا ما كـــان يخطط له حتى يمكنه من خلال هذا النصب أن يسلب محمد نجيب سلطاته تدريجيـــا. وعمد عبد الناصر إلى إظهار انفصاله عن محمد نجيب، فبدلا من أن يذهب إلى مكتبـه برياسة مجلس الوزراء اتخذ له مكتبا في قيادة قصر النيل حيث كان يبحث مع الـوزراء شئون الحكم دون أن يحيط محمد نجيب علما بها. وكان يهدف من وراء ذلـــك إلى إخضاع الوزراء لسيطرته ونزع سلطات محمد نجيب تدريجيا حتى يتسنى له عزله عـــن مجلس الوزراء. ونجح عبد الناصر إلى حد بعيد في تحقيق هذه الأهداف.

عبد الناصر يتخلص من تنظيم الضباط الأحرار:

أنشأ عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٤٩ وكان يبلغ عـــدد أفراده نحو مائة ضابط، وهو الذي وقع عليه عبء القيام بحركة الجيش. وانبثق مجلـس القيادة من خلال هذا التنظيم، الذي كان يمثل أداة حساب ومراقبة لمجلس القيادة. وفي بداية الحركة كان عبد الناصر يحرص على أن يعقد للتنظيم اجتماعات دورية يستمع فيها إلى آراء أفراده.وقد رآه البعض برلمانا صغيرا لمجلس القيـــادة. ولكـــن بـــدأت حساسيات كثيرة بين الضباط الأحرار وبعض أعضاء مجلس القيادة، وبخاصة جمـــال عبد الناصر، مؤسس التنظيم، الذين استشعروا ثقل الرقابة ومن هنا نشأ الاتجـــاه إلى رفع رقابة هذا البرلمان الصغير، حيث أخذ عبد الناصر يعقد له الاجتماعـــات علـــى فترات متباعدة ثم أوقفها. وقبل نهاية ديسمبر ١٩٥٢ أبدى عبـــد النـــاصر رأيـــه في الضباط الأحرار فقال "لن ينسوا أنهم ثوار، وأنهم قاموا بثورة ونجحوا، وكل منـــهم يريد أن يحكم وأن تكون كلمته مسموعة، ولن يتركوني إذا تركتهم كما يشـــاءون ، إنهم صداع كبير بالنسبة لي، ولابد من وقفه".[١]

(١) حمدى لطفي، ثوار يوليو: الوجه الآخر. كتاب الهلال، العدد ٣١٩، يوليو ١٩٧٧، ص٨٤.

رأى الكثير من الضباط الأحرار الهم أسهموا في الإعـــداد للحركـــة وتحملـــوا المخاطر في سبيلها ولعبوا الدور الرئيسي في إنجاحها بينما يتجاهلهم مجلـــس القيـــادة الذي استولي على السلطة وانفرد بها. وعمد بعض الضباط الأحرار إلى ترصد ومراقبة تصرفات وسلوك أعضاء مجلس القيادة بل والتعريض بمظاهر الاستئثار بالغنائم، ومنـــها انتقال صلاح سالم إلى السكن في الزمالك وارتباطه بعلاقة عاطفية مع الأميرة فـــايزة شقيقة الملك الذي ثاروا عليه. ونصحوا ضباط مجلس القيادة بـــأن يحـــافظوا علـــى المكاسب التي حققها التنظيم وبأن يعملوا على تحقيق الأهداف التي خرجوا من أجلـــها ليلة ٢٣ يوليو.

وقد أفضي ذلك إلى حدوث الانقسام الأول بين قاعدة تنظيم الضباط الأحـــرار وقمة التنظيم التي يمثلها مجلس القيادة. ولمواجهة أي رد فعل محتمل، سعي عبد النـــاصر إلى إحكام سيطرته على القوات المسلحة من خلال تشكيل تنظيم ســـري تكونـــت خلاياه تحت رياسته شخصيا ثم انتقلت إلى عبد الحكيم عامر ثم أصبح صلاح نصـــر مشرفا على التنظيم بعد ذلك[1] وقد أعد التنظيم السري وحدات عسكرية تتبع مجلس القيادة تبعية مطلقة.

وجه مجلس القيادة ضربته الأولي إلى تنظيم الضباط الأحرار في ينـــاير ١٩٥٣، عندما بدأت حركة في سلاح المدفعية تنتقد مجلس القيادة وتطالب بأن ينتخب ضبـــاط كل سلاح ممثليهم في المجلس وبأن يكون تمثيل الجيش فيه بالانتخاب كحل لمشـــكلة استئثار مجلس القيادة بالسلطة. ثم اتصل ضباط المدفعية برشاد مهنا الذي كان ثـــائرا ضد مجلس القيادة. وتم القبض على ٣٥ ضابطا من صفوة ضابط المدفعية بتهمة أنهـــم يعلون اتجاههم على مجلس القيادة وأنهم كانوا يعملون من اجل القبض علـــى أفـــراد القيادة جميعا أثناء اجتماعهم في مقر القيادة بقصر النيل. واعترض البكباشي حســـني الدمنهورى على اعتقال ضباط المدفعية، وطلب إلى رئيس أركان الجيش اللواء محمـــد إبراهيم تفسيرا للقبض عليهم. فقبض على حسني الدمنهورى وضرب ضربا مبرحـــا

---

(1) صلاح نصر، ثورة يوليو بين المسير والمصير، جـ١، ص١٤١.

وعذب عذابا شديدا حتى سال الدم من جسده. وكانت التهمة الموجهة إليه هي سعيه بإغراء عسكري بخروجه عن الطاعة وذلك أنه بجهة القاهرة حول تاريخ ١٤ من يناير عام ١٩٥٣ سعي مع آخرين إلى إحداث فتنة بين القوات العسكرية. وجرت محاكمة البكباشي محمد حسني الدمنهوري أمام محكمة عسكرية مشكلة من مجلس القيادة برياسة عبد الناصر و لم يحضرها خالد محي الدين ويوسف صديق وأنور السادات فضلا عن محمد نجيب، وصدر الحكم بإعدام حسني الدمنهوري ولكنه لم ينفذ. كما حوكم النقيب حسن رفعت الدمنهوري من سلاح الفرسان على جناية: علمه بوجود تصميم على فتنة وتأخره في الإبلاغ عنها في الحال لقائدة وصدر الحكم بطرد اليوزباشي حسن رفعت الدمنهوري من الخدمة. أما ضباط المدفعية فقد حوكموا وصدر الحكم بالسجن المؤبد على محمد رشاد مهنا وسجن تسعة ضباط بمدد مختلفة. ووضع الضباط أثناء التحقيق معهم بملابسهم العسكرية في سجن الأجانب، وكانت أول سابقة في تاريخ الجيش المصري.

كان اعتقال ضباط المدفعية لمجرد إبداء آرائهم ثم محاكمتهم أمام محكمة عسكرية مشكلة من أعضاء القيادة بداية النهاية لتنظيم الضباط الأحرار، حيث ما لبث مجلس القيادة أن استبدل بالتنظيم القديم تنظيمات خاصة تعتمد على الضباط المقربين منهم والحائزين على رضاهم أما الضربة الثانية فقد سددت إلى سلاح الفرسان في مارس ١٩٥٤ كما سيأتي ذكره عندما نتناول خطة عبد الناصر للتخلص من محمد نجيب.

ويصف حمدى لطفي من كتابة ثوار يوليو: **الوجه الأخر** النكبة التي حلت بعدد من الضباط الأحرار وما حق بهم من ظلم وعسف فيقول إن عددا من الضباط الأحرار قد تشرد وأصبح بلا عمل ولا يتقاضى مرتبا أو معاشا. وأخذت أجهزة السلطة تتعقبهم كالمباحث العامة أو رياسة الجمهورية أو مكتب عبد الحكيم عامر حتى إذا ما حصلوا على وظائف مدنية طالبت تلك الأجهزة بفصلهم فورا ، و لم يجرؤ أحد على الاعتراض أو الرفض حتى هام كثير منهم على وجوههم ولكنهم صمدوا و لم يستكينوا. ولما لم يجدوا ما يدفع غائلة الجوع عنهم وعن أسرهم أضطر قليل من الضباط الأحرار إلى كتابة الالتماسات إلى جمال عبد الناصر الذي أمر بصرف معاش

ما بين خمسين وتسعين جنيها لكل ضابط. وفي بعض الحالات كان يصر ضباط مكتب عبد الحكيم عامر على أن يتسلم الضباط المعونة من إدارة المخابرات في بداية كل شهر. وقد كان هذا الأسلوب المهين سبا لامتناع بعض الضباط من أصحاب الالتماسات عن تسلم هذه الهبة، بينما استمر البعض الآخر في الحصول على هذه المعونات من إدارة المخابرات حتى تولى أنور السادات الحكم وأمر بإلغاء هذا النظام في منصف سنة ١٩٧١ وقرر لهم معاشات رسمية.

كيف تخلص عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة؟

بعد أن ضمن عبد الناصر ولاء القوات المسلحة له من خلال صديق عمره عبد الحكيم عامر أخذ يقتنص الفرص السانحة للتخلص من أعضاء مجلس الثورة واحدا بعد الآخر في سبيل حيازة السلطة المطلقة. وقد انتهز عبد الناصر أزمة يناير ١٩٥٣، التي هزت المجلس بعنف مما أفقده توازنه، ليتخلص من البكباشي عبد المنعم أمين عضو مجلس القيادة ، الذي قبل أن يقود المدفعية قبل قيام حركة الجيش بـ ٤٨ ساعة بعدما رفض البكباشي محمد فوزى الاشتراك فيها وانسحب من التنظيم. لقد فعل ذلك على الرغم من أنه لم يعاصر تنظيم الضباط الأحرار و لم يكن يعرف مدى كفاءته وفرصته في النجاح، وهو موقف يشهد له بالوطنية والشجاعة. لذلك ضم عبد المنعم أمين إلى مجلس القيادة بعد إعلان تشكيلة الأول. وخلال أزمة يناير ١٩٥٣ أطلقت الشائعات ضد عبد المنعم أمين وزوجته التي اتهمت باستغلال النفوذ وبالتورط في الوساطات للتوظيف والمضاربات في بورصة القطن. و لم تكن تلك إلا أسبابا شكلية، أما الأسباب الحقيقية فتمكن في أنه كان ذا اتجاه يميني يختلف اجتماعيا وفكريا عن باقي أعضاء مجلس القيادة، وأنه لم يكن قد وطد مركزه أو تحرك في مجال المناورات، كما أنه أرسل برقيتين إلى القائمقام محمد رشاد مهنا، بعد نجاح حركة الجيش، يدعوه فيهما إلى سرعة حضوره من العريش إلى القاهرة. وقد كان لهاتين البرقيتين اثر سئ في نفس عبد الناصر ، الذي أعتقد انه ائتلاف مصالح بين عبد المنعم أمين ورشاد مهنا. ومن ثم فقد عبد المنعم أمين رضاء جمال عبد الناصر الذي تخلص منه بإقالته ثم قرر إرساله إلى لندن.

بعد أن تخلص عبد الناصر من عبد المنعم أمين الذي كان يقف على يمين المجلس اتجه إلى يوسف صديق الذي كان يقف على أقصي يساره، و لم يشفع له أنه قام بالدور الأول والأهم في نجاح حركة الجيش. كان يوسف صديق صريحا لا مناورا، راهدا في السلطة من أجل رفع راية الديمقراطية وإعلاء كلمة الحق، ولذلك فإنه لم يساير مجلس القيادة أو يداهنه ضمانا لعلو المنصب. كان دستوري التوجه ومن الماركسيين الصادقين، حيث كان يعبر عن أفكاره الاشتراكية ويحرص على تنفيذها مضحيا بالمنصب في سبيلها. كما انبري لمعارضة بعض قرارات مجلس القيادة التي تنافي الديمقراطية فقد اصطدم بمجلس القيادة عندما ناقش قانون تنظيم الأحزاب السياسية واعتقال السياسيين دون اتهام، كما أعلن معارضته الشديدة لإلغاء دستور ١٩٢٣ وتشبث بضرورة دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد؛ كذلك رفض الرقابة على الصحف، وطالب بإنشاء اتحاد عام للعمال. ولإخلاصه الشديد لقضية الديمقراطية وافق على اقتراح ضباط المدفعية وطالب بان يكون تشكيل مجلس القيادة بالانتخاب. وعندما اعتقل هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير ١٩٥٣، قدم يوسف صديق استقالته محتجا على ما أسماه بالممارسات الديكتاتورية لمجلس القيادة، كما أعلن أن ضميره لا يمكن أن يستريح وهو عضو في مجلس يصدر قرارات تخالف أفكاره وعقيدته. وعندما نشرت الصحف في ١٧ يناير ١٩٥٣ نبأ اعتقال ١٠١ مواطنا منهم ٤٨ شيوعيا أصر يوسف صديق على الاستقالة وزاد إصراره بعد عودة الرقابة على الصحف وصدور قانون حل الأحزاب السياسية. و لم يعلن مجلس القيادة استقالته في فبراير ١٩٥٣، وتم إبعاده إلى سويسرا في مارس ١٩٥٣ تحت ستار العلاج.

ثم جاء خالد محي الدين الذي كان عضوا باللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ثم عضوا بمجلس القيادة. وقد أسهم في نجاح ثورة ٢٣ يوليو من خلال قيادته لكتيبة مشاة ميكانيكية شاركت في الاستيلاء على المنطقة المركزية العسكرية. وبعد أن استولت حركة الجيش على السلطة ووزعت المناصب الوزارية لم يحظ خالد بإحداها. كان ذا اتجاه ماركسي، وكان يدعو دائما إلى تطبيق الديمقراطية وانسحاب العسكريين إلى ثكناتهم وإجراء انتخابات عامة، من خلال تشكيل جمعية تأسيسية،

تأتي بحكومة مدنية تعبر عن إرادة الشعب.كان صريحا لا يعرف المناورة ولا يعمـــل على خلق المحاور: تضامن مع يوسف صديق في الدعوة إلى إرساء قواعد الديمقراطيــة ومنع احتكار العسكريين للسلطة والعبث بالديمقراطية.وانحاز خالد إلى محمد نجيـــب عندما قدم استقالته الأولى، وتحرك ضباط سلاح الفرسان بتأثير خالد لإعادة محمـــد نجيب إلى موقعة رئيسا للجمهورية، كما وقف إلى جانب محمد نجيب في أزمة مـارس ١٩٥٤. ثم قدم خالد استقالته عندما رأي الأمور تسير في اتجـــاه مخـالف لفكـره الديمقراطي. وبعد أن حدد خالد موقفة من مجلس قيادة الثـــورة بدعوتــه المناهضــة لاتجاههم وبدعوته المستمرة لحل المجلس، أصر جمال عبد الناصر على ألا يبقي خالد في مصر، وأجبر على الرحيل إلى سويسرا. وهنا يتضح موقف عبـــد النـــاصر المعـــادي للديمقراطية ولكل رأي حر يخالف راية.

ثم أفل نجم جديد هو الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة الذي شارك يوم ٢٣ يوليو في السيطرة على منطقة العريش. ومنذ الأيام الأولي للثورة كان صـلاح سالم ضمن فريق عمل شكل للاهتمام بموضوع الجلاء، وانبثق من هذا الفريق فريـــق مصغر مكون من محمد نجيب وصلاح سالم للاهتمام بموضوع السودان. كان منـاصرا قويا لجمال عبد الناصر ومؤيدا لمواقفه دون أي تحفظ لا سيما في مواقف تعنيف محمد نجيب، كما اتخذ مواقف عنيفة ضد القائمين بحركة المدفعية والفرسان. وكان ســليط اللسان، وتجلت بذاءته في سب وشتم البكباشي حسني الدمنهورى المتهم بـــانقلاب سلاح المدفعية. كذلك ظهرت قسوته في ضرب ضابط المخابرات أحمـــد وصفـــي بالحذاء أثناء محاكمته حتى نزف الدم منه وتوفي بعد ذلك. عين وزيرا للإرشاد القومي ووزيرا الشئون السودان، وبزغ نجمه وتألق في سماء الشهرة فداخله الزهو والخيـــلاء، فكثرت أخطاؤه مما عجل بسقوطه. لعب دور كبيرا في أزمة مارس ١٩٥٤ أسـهم في تثبيت العسكريين وانتصار جمال عبد الناصر على محمد نجيب. وعلى الرغم من ذلك لم يكن عبد الناصر راضيا عن تصرفات صلاح سالم حتى قبل قيام حركـــة الجيـــش وكان يري فيه إنسانا يجيد فن الكلام ولا يقوى على العمل أو يطيقه. وفشل صـــلاح سالم في معركة تقرير مصير السودان، الذي فضل الاستقلال على الاتحاد مع مصر، مما

راد من حنق عبد الناصر عليه. وكان صلاح سالم ذا شخصية تصادمية حيث تصادم مع أعضاء مجلس قيادة الثورة إبان أزمة السودان وأخذ على عبد الناصر تدخله في وزارة الإرشاد القومي بهدف تجميع كل السلطات في يده، وإدارة المناصب بنفسه بالطرق الخلفية. وقبل مجلس القيادة الثورة استقالة صلاح سالم من المجلس ومن السلطة التنفيذية في ٣١ أغسطس ١٩٥٥.

ثم تبعه أخوه قائد الجناح جمال سالم على طريق السقوط. سيطر جمال سالم على مطار العريش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة. كان جمال سالم عصبي المزاج يفجر في كل خطوة موقفا. ويقول عنه سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الأسبق أن جمال سالم كان يجمع بين "منتهي العنف ومنتهي الرقة .. وأقصي الانفعال وأقصي الهدوء ... ومنتهي الإخلاص ومنتهي التمرد، انفعالات متتابعة في شخصية واحدة". كان جمال سالم من أنصار تحديد الملكية الزراعية، كما كان يعتبر الإصلاح الزراعي مسألة حيوية، لذلك أوقف عليها كل جهده وتفكيره. كان صريحا وواضحا كل الوضوح. وقد قادته صراحته المطلقة إلى الصدام مع جمال عبد الناصر. تولى جمال سالم وزارة المواصلات وشئون الإصلاح الزراعي. وفي تلك الأثناء أجرى جمال سالم التحقيق مع خليل حسين، عم جمال عبد الناصر، لتدخله لصالح إحدى الشركات فأثار ذلك غضب عبد الناصر مما دفع جمال سالم بأن يقول له: إنك بذلك تحميه، وقد أسرها عبد الناصر في نفسه. كان جمال سالم يختلف مع عبد الناصر في المبادئ، لذلك استبعده في التعديل الوزاري. وهنا أيقن أن "عبد الناصر يريد الانفراد بالسلطة، ويعمل على تصفية مجلس قيادة الثورة". وفي أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ زار جمال سالم عبد الحكيم عامر في منزله وعاتبه لأنه لم يعترض عندما استبعد عبد الناصر زملاءه، فاستدار ليفترس الباقين. ثم استطرد قائلا لعبد الحكيم عامر "أين ذهبت مروءتك وشهامتك فتركت صاحبك عبد الناصر يأكلنا واحدا وراء الآخر، وقد حذرتك بأنه سيأكلك إن عاجلا أو آجلا، فكيف رضيت وكيف تأمن لمن لا يترفع عن أسلوب الإذلال لزملائه ورفاق السلاح والنضال، الذين

رفعوه وكرموه، وقد كنت أقوى من ساعده ضد كل المستبعدين، وإنك لو كنت قد وقفت معنا لما كان قد حدث لنا كل ذلك ".

ثم دارت دائرة الاستبعاد على الصاغ كمال الدين حسين، الذي كان يفيض وطنية وإخلاصا. تطوع للقتال في فلسطين ضمن القوة الخفيفة تحت قيادة البطل المقدم أحمد عبد العزيز قبل الحرب الرسمية التي بدأت في ١٥ مايو ١٩٤٨. ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان من أوائل المنضمين إلى تنظيم الضباط الأحرار. تميز كمال الدين حسين بالخلال الطيبة والخصال الحميدة، وكان صريحا لا يعرف أساليب المناورات والمحاور. تولى وزارة التعليم والجامعات ثم وزارة الشئون الاجتماعية والمجلس التنفيذي، كما أشرف على الاتحاد. القومي. كانت تصفية الأخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ أول احتجاج صامت له على سياسة عبد الناصر، فقد راع كمال الدين حسين إعدام الدعاة المسلمين. ثم اعترض على الوحدة المفاجئة مع سوريا، إذ كان يري أن تتم الوحدة بالتدريج كما كان لا يثق بالبعثيين لأنهم — حسب رأيه— انفصاليون. بيد أن عبد الناصر لم يأبه برأيه لأنه كان تواقا إلى الزعامة العربية. ولما تبين له أن مجلس الرياسة أصبح صورة شكلية للحكم الجماعي تضامن مع عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم واستقالوا من عضوية المجلس. وأعلن احتجاجه على التدخل العسكري المصري في اليمن معترضا على أن يريق العربي دم أخيه العربي. وحينما وجه عبد الناصر ضربته الساحقة الثانية إلى الأخوان المسلمين في عام ١٩٦٤ رفض بشدة سياسة سفك دماء الدعاة، وتصدي بقوة لأساليب الهلاك الجماعي التي نفذت ضد جماعة الإخوان. لم يجد كمال الدين حسين بدا من الاستقالة بعد أن لطخت الثورة يدها بدماء الأبرياء.

وجاهر برأيه المخالف لرأي عبد الناصر. وفي ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ سجل رأيه في خطاب أرسله إلى عبد الناصر بعنوان " اتق الله " يعترض فيه على القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل محاكم استثنائية عسكرية لمحاكمة المدنيين وعلى تعذيب الإخوان المسلمين. وثارت ثائرة عبدة الناصر وفقد أعصابه وأمر باعتقال كمال الدين حسين ونقله من منزله إلى استراحة الآثار بمنطقة الأهرام وحدد إقامته فيه ومعه زوجته

وأولاده. وتبدو قسوة عبد الناصر في أن قراره تم تنفيذه في نفس الساعة التي كان يحتفل فيها بزواج ابنته هدى. وامتدت يد البطش إلى التنكيل بزوج شقيقته وتحديد إقامة والده في مترله في مدينة بنها وإلى فصل بعض أقاربه من وظائفهم وفصل ابنه مصطفى من الجيش. واستمر تحديد إقامة كمال الدين حسين حتى توفيت زوجته وهي معه يوم ٩ يناير ١٩٦٦ ولم يجد طبيبا يسعفها. إن كل ما حل بكمال الدين وذويه كان تصفية لحساب قديم، إذ لم ينس عبد الناصر أن كمال الدين عارض الميثاق والتطبيق الاشتراكي والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وتأميم المصانع والمشروعات الصغيرة.

ولم يكن قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي أسعد حظا من سابقيه. بدأ البغدادي نشاطه الثوري بتكوين خلية من الضباط الوطنيين في سلاح الطيران، ثم انضم بخليته إلى تنظيم الضباط الأحرار. وبعد نجاح حركة الجيش وتوزيع المناصب تولى البغدادي وزارة الشئون البلدية والقروية، ووزارة الحربية ورياسة مجلس الأمة في فترات مختلفة. دفعه اعتزازه برأيه إلى الصدام مع الرأي المخالف الذي تتبناه رياسته. وتكررت مواقفه المعارضة لمواقف عبد الناصر. ولما أحس عبد الناصر بأن البغدادي يكون مع كمال الدين حسين جبهة معارضة له وأنهما يعترضان سبيل تحقيق أغراضه، ويدليان بتصريحات للصحف، أصدر خطابا دوريا يحث على عدم الجري وراء الصحف وتوزيع النشرات عليها من أجل الدعاية الشخصية. ولما أعلنا أنهما المقصودان بذلك وأبديا استياءهما سحب عبد الناصر ملاحظاته. ولما اتضح للبغدادي أن مجلس الرياسة ليس إلا مجلسا صوريا لا يحظى بسلطات حقيقية وأن قرارات المجلس يصدرها عبد الناصر بمفرده استقال البغدادي من المجلس ورغب في الانسحاب من الحياة العامة لعدم المشاركة في إصدار القرارات ولافتقاد المسئولية التضامنية.

واعترض البغدادي على تدخل مصر في حرب اليمن مما أثار غضب عبد الناصر. وفي ١٦ مارس ١٩٦٤ أرسل البغدادي خطاب استقالته إلى عبد الناصر. ثم أعقب خطابه بمذكرة قال فيها: " لابد من تحقيق الشورى في الرأي، إن الرأي المنفرد يؤدي إلى هلاك الأمة ". وكانت الاستقالة الأولى لعبد اللطيف البغدادي من مجلس قيادة

الثورة في ١٤ أبريل ١٩٥٤ احتجاجا على انفراد عبد الناصر برأيه، وأملا في تحقيق الديمقراطية إلا أنها لم تقبل. وبعد الاستقالة الثانية أصدر عبد الناصر قرارا بوضع شقيق البغدادي تحت الحراسة، كما خفض معاش البغدادي. واستغل عبد الناصر فرصة حضور المهندس محمد محمود نصير إلى القاهرة مع زوجته ابنة البغدادي في إجازة لمدة أسبوع في نوفمبر ١٩٦٦ ومنعه من السفر عندما أراد العودة إلى مقر إقامته في لندن ووضع اسمه في القائمة السوداء. واستمر عبد الناصر في حصار البغدادي حيث أمر بوقف إجراءات سفره للحج مع والديه، ومنع الزوار من زيارته.

أما النجم الأخير الذي هوى فقد استبعده عبد الناصر من سماء السلطة إلى جوف الثرى كان عبد الحكيم عامر صديق عمر عبد الناصر وصفيه ونجيه ورفيق كفاحه. وكان عبد الناصر وراء تعيين عامر قائد عاما للقوات المسلحة لكي يحكم قبضته على مفاتيح القوة وليضمن ولاء القوات المسلحة ومساندتها له في صراعه مع محمد نجيب وباقي أعضاء مجلس الثورة من أجل الانفراد بالسلطة. ووقف عبد الحكيم عامر إلى جانب عبد الناصر في جميع صراعاته حتى تخلص من منافسيه وممن لم يرض عنهم. وفي أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر بدأ عامر يعمل لحسابه الشخصي وتضخمت سلطاته واتسع نفوذه من خلال انتشار أعوانه في قطاعات الدولة المختلفة. وحاول عبد الناصر أن يحد من اختصاصات عامر ولكنه أخفق، وأصبح عبد الحكيم عامر المنافس الوحيد لعبد الناصر، وكان هناك صراع صامت على السلطة. ونجحت السياسة في فصم عري الصداقة الوطيدة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فقد كان عبد الناصر الزعيم الأوحد ومركز القوة الوحيد الذي لا يباري ثم ظهر له منافس جديد يمثل مركز قوة يدانيه هو عبد الحكيم عامر. ولم يكن عبد الناصر عاشق السلطة ليقبل أن يكون عامر منافسا ينازعه السلطة. وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ فرصة اغتنمها عبد الناصر ليتخلص من عبد الحكيم عامر.

واتفق عبد الناصر وعامر على التنحي، وأعلن بعد الناصر في خطابه الشهير تنحيه عن أي منصب رسمي ثم عدل عن التنحي وعاد إلى منصبه رئيسا للجمهورية. وحاول عبد الحكيم عامر أن يعود إلى موقعه في القوات المسلحة ورفض عبد الناصر ،

ومن ثم كان الصدام. ورأي عبد الناصر أن ينهي حياة عبد الحكيم عامر في استراحة المريوطية مساء يوم ١٤/٩/١٩٦٧.

خطة عبد الناصر للتخلص من محمد نجيب

صدر البيان الأول لحركة الجيش باسم اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة وأصبح رمزا للحركة وتركزت كل الأضواء عليه مما أثار غيرة عبد الناصر الذي لم يهيئ له وضعه في الجيش أو الشعب الدخول في منافسة متكافئة مع محمد نجيب الذي كان يحظى بشعبية جارفة بين صفوف الجيش وجماهير الشعب. وقد تجمعت له في فترة وجيزة أهم ثلاثة مناصب في مصر وهي رياسة مجلس قيادة الثورة ورياسة الوزارة والقيادة العامة للقوات المسلحة. وكان عبد الناصر قد تنازل عن رياسة مجلس قيادة الثورة لمحمد نجيب ولكن عبد الناصر، مؤسس تنظيم الضباط الأحرار، أراد أن يكون هذا التنازل شكليا. واستغل عبد الناصر طيبة قلب محمد نجيب وسماحته وسهولة التأثير عليه وسخره لتحقيق أهدافه، وكان يسعى – في نفس الوقت – إلى السيطرة على جميع أجهزة الدولة.

اكتشف عبد الناصر بعد أيام قليلة من قيام حركة الجيش أن طريق الانفراد بالسلطة ليس وعرا، فالأحزاب لم تكن بالصلابة التي كان يتوقعها كما أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن تفتيتها ثم القضاء عليها. فدفع عبد الناصر بدهائه محمد نجيب إلى الموافقة والمشاركة الإيجابية في جميع القرارات المناوئة للحرية والديمقراطية والتي مهدت الطريق أمام عبد الناصر للانفراد بالسلطة من خلال إزاحة الخصوم والمنافسين الأقوياء. فقد أصدر محمد نجيب قوانين إلغاء الدستور وحل الأحزاب وتشكيل محكمة الثورة، كما وقع قرارات الاعتقال وأبرزها حركة الاعتقالات الضخمة التي صاحبت تشكيل محكمة الثورة. وبعد استنفد محمد نجيب أغراضه خطط عبد الناصر للتخلص منه، خاصة وأن محمد نجيب لم يكن خصما عنيدا ولا مناورا، ولم يرتبط بتنظيم داخل الجيش أو يعقد اتفاقات خاصة مع القوى والأحزاب السياسية، بل كان يعتمد على سحر شخصيته وشعبيته الكاسحة في الجيش وخارجه. وفي نفس الوقت كان عبد

الناصر على اتصال دائم بالضباط من جميع الاتجاهات مدركا تماما انه يستمد قوته من صلته الوثيقة بزملائه من الأسلحة المختلفة. وقبل أن يدخل الصراع مرحلة الصدام كانت الأجهزة الحساسة: قيادة القوات المسلحة، وزارة الداخلية، وزارة الإرشاد القومي وهيئة التحرير في قبضة مجلس قيادة الثورة الذي كان يسيطر عليه عبد الناصر.

وقبل صدور قانون حل الأحزاب السياسية، اكتسبت وجهة نظر خالد محي الدين التي كانت ترفض الضغط على الأحزاب السياسية تمهيدا لحلها وتجاهل الديمقراطية السياسية مساحة كبيرة في سلاح الفرسان. ولمواجهة هذا الموقف جرى طرح اقتراح بتشكيل لجنة مصغرة من مجلس القيادة قوامها خمسة أعضاء ومهمتها دراسة الأمور وعرض مقترحاتها على المجلس بكامل هيئته. غير أن "سير الأمور ركز السلطة في يد الخمسة. وهكذا تركزت السلطة في يد أربعة عشر، ثم في يد خمسة، وانتهي الأمر بتركيزها في يد عبد الناصر وحده" [1].

وفي النصف الثاني من عام ١٩٥٣ ظهرت بوادر الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر. وفي الأشهر الأخيرة من ذلك العام تصاعد الخلاف بينهما، واستمر عبد الناصر في إذكاء نار الخلاف معتمدا على تأييد معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ومن أبرز مظاهر هذا الخلاف التعديل الوزاري الذي أجراه مجلس قيادة الثورة في وزارة محمد نجيب على الرغم من تغيبه عن الاجتماع بسبب وجوده في الإسكندرية.فقد أصدر المجلس قرارا بان يتفرغ عبد الناصر لعمله نائبا لرئيس الوزراء فقط وأن يتنحى عن وزارة الداخلية، وأعقب ذلك قرار بتعيين زكريا محي الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا لمواصلات. وعاد نجيب من الإسكندرية وفجر مشكلة مشروعية القرارات التي أصدرها مجلس الثورة في غيابه، مؤكدا أن المجلس تعدي على اختصاصه كرئيس للوزراء. ثم نقل عبد الناصر دائرة الخلاف إلى محيط الإعلام حيث كان الإعلام والخطب أهم ما يملكه نجيب. لذلك ضرب عبد الناصر

([1]) خالد محي الدين، والأن أتكلم، مرجع سابق، ص١٩٨.

حول نجيب حصارا إعلاميا مستهدفا تقويض نفوذ نجيب. فقد اصدر عبد الناصر توجيهات إلى رؤساء تحرير الصحف بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب في صحفهم إلا في أضيق الحدود، كما تعهد صلاح سالم، بتوجيه من عبد الناصر، بعدم إذاعة الكثير من أحاديث وخطب محمد نجيب.

ركز عبد الناصر جهوده على استقطاب أعضاء مجلس قيادة الثورة منذ الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٥٣، وذلك بأن طلب إليهم يوم ٦ ديسمبر الاجتماع بمنزله مرة كل أسبوع قبل الاجتماع الأسبوعي الذي كان يعقد يوم الأحد في مقر قيادة الثورة بالجزيرة. وكان لاجتماع يوم الأحد جدول أعمال يعد مسبقا ويبلغ به أعضاء المجلس. وكان الغرض من الاجتماع المبكر هو الاتفاق المسبق على جميع الموضوعات، ومن ثم يصبح الاجتماع الأسبوعي برياسة محمد نجيب عديم الجدوى، ويشعر بأنه وحده في جانب وباقي أعضاء المجلس في جانب أخر، وبذلك يتسنى عزله وشله. وقد كان انحياز جمال سالم المطلق لجمال عبد الناصر مما ساعده في تنفيذ خطته، إذ اقترح جمال سالم أن يفوض المجلس جمال عبد الناصر في اتخاذ القرارات بعد استطلاع رأى زملائه هاتفيا دون الحاجة إلى اجتماع المجلس. وقد وافق معظم أعضاء المجلس على هذا الاقتراح الذي صار قرارا ملزما لجميع الأعضاء. وقد أدى هذا القرار إلى إضعاف كيان مجلس قيادة الثورة ونقل سلطته بكاملها إلى عبد الناصر. وبذلك استطاع عبد الناصر تنفيذ خطته الرامية إلى تجميع كل السلطات في يده.

ووقف محمد نجيب موقفا سلبيا ومهادنا لمجلس قيادة الثورة إذ لم يحاول عمل تنظيم من الضباط الذين يؤيدونه لمجابهة أعضاء مجلس القيادة ولا من القوى السياسية التي يمكن أن تناصره، إنما اعتمد على شعبيته بين الجماهير وعلى مناداته بالديمقراطية وعودة الجيش إلى الثكنات. وقد دفع موقفه المتخاذل أعضاء المجلس إلى مهاجمته والإساءة إليه وتشويه صورته إعلاميا وإجهاض دورة في قيادة الثورة. ولم يستطع محمد نجيب أن يواجه وحده حرب الكراهية التي شنها عليه أعضاء المجلس، وهو الرجل الطيب الصريح الذي لا يدبر شيئا في الخفاء ويأبى الانزلاق إلى المؤامرات.

وبعد أن أيقن أن استمراره رئيسا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة قد أصبح في حكم المستحيل أقدم على تقديم استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤.

كانت لاستقالة محمد نجيب وقع الصاعقة على أعضاء المجلس، وبعد جلسة طويلة ومثيرة قبل مجلس الثورة استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها اعتبارا من ٢٥ فبراير ١٩٥٤ وأصبح محمد نجيب معتقلا في منزلة. وكان خالد محي الدين المعترض الوحيد على قرار المجلس. كما قرر المجلس تعيين عبد الناصر رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء على أن يبقي منصب رئيس الجمهورية شاغرا لحين عودة الحياة النيابية إلى البلاد، وصدر بيان من مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة محمد نجيب. وعلى أثر صدور هذا البيان بدأت سلسلة من ردود الفعل الغاضبة داخل القوات المسلحة وفي مصر والسودان، وانفجرت المظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب ومنددة بمجلس قيادة الثورة، وكان أخطر ردود الفعل وأسرعها ما حدث داخل سلاح الفرسان.

استخدم عبد الناصر دهاءه وقدرته الفائقة على المناورة وتفتق ذهنه عن اقتراح ينطوي على خدعة ماكرة. ويتضمن اقتراحه عودة محمد نجيب واستقالة مجلس قيادة الثورة ، وتشكيل حكومة مدنية برياسة خالد محي الدين تعمل على إعادة الحياة النيابية خلال فترة أقصاها ستة اشهر. وقد عرف ذلك باسم "قرارات ٢٦-٢٧ فبراير"[١] وانطلت الخدعة على ضباط الفرسان الذين تعاملوا بشرف مع جمال عبد الناصر. وتحت ضغط المظاهرات الشعبية الضخمة التي كانت تهتف بحياة محمد نجيب وبالموت لجمال وصلاح، فقد اضطر صلاح سالم إلى إذاعة بيان من الإذاعة في السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ جاء فيه "حفاظا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك ". وهكذا انتهت أزمة فبراير ١٩٥٤ بانتصار محمد نجب وعودة مظفرا.

---

(١) خالد محي الدين، نفس المرجع، ص٢٥٩.

لم يستفد محمد نجيب من أزمة فبراير، حيث إنه استمر فى عدم إقامة صلات تنظيمية مع الضباط الموالين له من أجل التخطيط لمواجهة احتمـــالات المســتقبل أو الارتباط بقوة سياسية تسانده إنما اعتمد أساسا على تأييد جماهير الشعب، في حـــين أعتمد مجلس قيادة الثورة على القوات المسلحة وعلى هيئة التحرير. ولما كانت القوى السياسية تعادى مجلس قيادة الثورة وتتربص به على الرغم من اعتقال زعمائها فقـــد رأى عبد الناصر أن يعلن قرارات ٥ مارس تنفيسا عن نفسه ولإتاحة فرصة لالتقـــاط الأنفاس قبل أن يشن هجومه الكاسح. وقد جاء في بيان ٥ مارس ١٩٥٤ ما يلي:-

قرر مجلس قيادة الثورة اتخاذ الإجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبـــة بطريقة الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان:

١- مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره.

٢- القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكـــام الدستور فيما عدا سلطة إسقاط الوزارة.

وقرر المجلس أيضا إلغاء الرقابة على الصحف وإلغاء الأحكام العرفية قبـــل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، على أن يكون لمجلس الثورة السيادة لحين انعقـــاد الجمعية التأسيسية، وأن ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب.

لم يكن أعضاء مجلس قيادة الثورة وبخاصة عبد الناصر جـــادين في تنفيـــذ قرارات ٥ مارس. " فقد أدرك، عبد الناصر أن خطة ٥ مارس لا يمكن تنفيذها مـــع استمرار احتفاظه بالسلطة، وبدأ الالتفاف على هذه الخطة، وترتيب الأمر للاتجـــاه في مسار مضاد"، لا سيما بعد أن شعر أعضاء مجلس قيادة الثورة أن الأمور تسير في غير صالحهم، وان قبضتهم على السلطة قد أصابها الكثير من الضعف. لذلك فقد أجتمـــع أعضاء مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ وانتهوا إلى إصدار قرارات ٢٥ مـــارس في مناورة بارعة من عبد الناصر لكسب الجولة الأخيرة في الصراع مع محمـــد نجيـــب. وهذه القرارات هي:

١- يسمح بقيام الأحزاب.
٢- مجلس الثورة لا يؤلف حزبا.
٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات.
٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابات مباشرا دون تعيين أي فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة.
٥- حل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلي الأمة.
٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

ويلاحظ أن عبد الناصر وضع استمرار الثورة في مواجهة الديمقراطية، أي إما الثورة وإما الديمقراطية. وقد أثبت واقع الأحداث أن أعضاء مجلس الثورة لم يكونوا خالصى النية فيما يختص بتنفيذ قرارات ٢٥ مارس.

أشعلت تلك القرارات الموقف كله، فقد رفض ضباط الصف الثاني في هيئة التحرير هذه القرارات ، بينما طالبت نقابة الصحفيين بإلغاء الأحكام العرفية وتشكيل وزارة قومية، وأعلنت نقابة المحامين الإضراب. كذلك طالبت هيئات التدريس وطلبة الجامعات بعودة الحياة النيابية.

وقد نجح جمال عبد الناصر في تهيئة المناخ لانتصاره على محمد نجيب، إذ أنه أعد للأمر عدته وحشد المظاهرات وعمال النقل العام للقيام بإضراب عام، كما انتقلت قوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب إلى القاهرة. واتصل عبد الناصر بزعماء الإخوان المسلمين، وأسفرت الاتصالات عن وقوف جماعة الإخوان المسلمين على الحياد في الصراع بين الجانبين وعن تخليها عن تأييد الديمقراطية وعودة الحياة النيابية، كما تم الاتفاق على ألا يشترك الإخوان المسلمون في أية مظاهرة معادية للمجلس. وهتفت المظاهرات يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤ بسقوط الحرية والديمقراطية. ويصف احمد حمروش أحداث يوم ٢٨ مارس بأنها "كانت خطة مدبرة لإشعال المظاهرات... اشتركت فيها قوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب وهيئة التحرير

وعمال النقل ومديرية التحرير، الذين وضعت العربات تحت تصرفهم". وحيث جرى اعتقال زعماء الأحزاب المناوئة للثورة فإن الجماهير لم تجد القيادات التي تحركها وتوجهها لاتخاذ موقف سياسي محدد من الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر.

وجدير بالذكر أنه قبل صدور قرارات ٢٥ مارس ببضعة أيام وقعت ستة انفجارات دفعة واحدة في مدينة القاهرة. وقد اعترف عبد الناصر لكل من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم بأنه "هو الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود"[1] كما اعترف عبد الناصر صراحة لخالد محيي الدين بأنه انفق أربعة آلاف جنية على ترتيبات إضراب عمال النقل العام.

وهكذا فإن جمال عبد الناصر نفذ خطته في ضرب محمد نجيب والقوى السياسية المناوئة لثورة في ثلاث مراحل هي: قرارات ٥ مارس، وقرارات ٢٥ مارس وحشد الضباط والعمال والجماهير المؤيدة للثورة للقيام بالمظاهرات التي هتفت بسقوط الديمقراطية والحزبية في ٢٧- ٢٩مارس ١٩٥٤.

وفي جلسة ٢٨ مارس ١٩٥٤سلم محمد نجيب لمجلس قيادة الثورة بعد أن خذلته جماهير الشعب وتجنبا لإثارة صدام مسلح أو حرب أهلية. وكان محمد نجيب قد خذل نفسه سلفا بسلبيته وتردده، خاصة بعد أن طالبه بعض الضباط المؤيدين له بإعلان تشكيل وزارة جديدة مدنية برياسة الدكتور وحيد رأفت، وباتخاذ إجراء ضد أعضاء مجلس الثورة. وفي السادسة والنصف من مساء يوم ٢٩، مارس ١٩٥٤ أذاع صلاح سالم القرارات التالية:

١- إرجاء تنفيذ قرارات ٥، و٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

٢- يشكل فورا مجلس وطني استشاري يراعي فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون.

---

[1] نفس المرجع، ص٣٠٥.

وبعد استقرار الأمور في قبضة مجلس الثورة تم استبعاد خالد محي الدين من سلاح الفرسان ونفيه إلى سويسرا. أما الضباط الذين طالبوا في فبراير ١٩٥٤ بعودة محمد نجيب فقد جرى اعتقالهم ومحاكمتهم ثم صدرت ضدهم أحكام بالسجن. وهكذا وضعت أزمة مارس ١٩٥٤ نهاية حزينة لتنظيم الضباط الأحرار، وأسفرت عن انفراد مجلس الثورة بالسلطة في غياب مجلس نيابي يقوم بالرقابة والتشريع. ومن ثم شكلت أزمة مارس حدا فاصلا بين الديمقراطية والحكم الشمولي.

وفي ١٧ أبريل ١٩٥٤ عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء وألف وزارته الأولى وشغل ثمانية من أعضاء مجلس قيادة الثورة منصب الوزير. ويعد اعتلاء عبد الناصر قمة الوزارة "بداية رسمية للتحول في مسار الثورة ونهاية علنية للصراع بين محمد نجيب وأعضاء المجلس". وقد استغل مجلس قيادة الثورة محاولة اغتيال عبد الناصر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وأصدر قرارا بإعفاء محمد نجيب من جميع المناصب التي كان يشغلها بدعوى تورط محمد نجيب مع جماعة الإخوان.كما قرر المجلس أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي جميع سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر.وقد أصبح مجلس قيادة الثورة مسيطرا على شئون البلاد سيطرة تامة بعد عزل محمد نجيب وحل الأحزاب والتنظيمات السياسية وامتلاء المعتقلات والسجون بمئات السياسيين ذوى الاتجاهات المختلفة، وبعد حل نقابتي المحامين والصحفيين وتعيين لجان مؤقتة موالية لمجلس الثورة لإدارتهما. وهكذا اختزلت أزمة مارس ١٩٥٤ جميع القوى المعارضة لديكتاتورية مجلس قيادة الثورة ، في حين استقرت الأوضاع السياسية لصالح جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة.

دفع ولع عبد الناصر بالسلطة وحيازتها والمحافظة عليها إلى تكريس كل جهوده في الفترة السابقة على يناير ١٩٥٦ لتجميع السلطة في يده. وقد بدأ بحل التنظيمات السياسية، وضمان ولاء القوات المسلحة له من خلال تعيين صديقه المخلص عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة، وبتفويضه سلطة مجلس قيادة الثورة، وانتهي بالعمل على إبعاد أعضاء المجلس الواحد بعد الأخر وتهميش أدوار من بقي منهم والسيطرة على أجهزة الدولة. وفي السابع من أغسطس ١٩٥٥ اجتمع

بجلس قيادة الثورة واتفق الأعضاء على ضرورة تحويل السلطة إلى جمال عبد النـــاصر وإعطائه حق اختيار نظام الحكم والأساليب والوسائل التي تمكنه من السيطرة الكاملـة على النظام الجديد، كما اتفقت الأغلبية على حل بجلس قيادة الثورة لاستحالة القيادة الجماعية.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ أعلن عن صدور الدستور الجديد الذي جرى طرحــه للاستفتاء الشعبي وعن الاستفتاء على رياسة جمال عبد الناصر للجمهوريـــة في ٢٥ يونيه ١٩٥٦. وتم حل بجلس قيادة الثورة الذي انتقلت سلطاته إلى جمال عبد النـاصر رئيس الجمهورية، الذي أصبح من حقه كرئيس للسلطة التنفيذية اختيـــار وتعيـين الوزراء لمساعدته في أعمال السلطة التنفيذية. وابتداء من ٢٥ يونيو ١٩٥٦ أصبـــح جمال عبد الناصر الحاكم المطلق لمصر، يفعل ما يشاء دون حسيب أو رقيب.



الفصل الرابع

قرار عبد الناصر الفردي . تأميم شركة قناة السويس

الخلفية السياسية

أولاً : علاقات مصر بالغرب

١ - العلاقات المصرية البريطانية :

تضافرت في خمسينيات القرن العشرين عدة أسباب جعلت الصدام محتما بين مصر وبريطانيا وذلك للتناقض الشديد بين السياستين المصرية والبريطانية . وأول هذه الأسباب الاحتلال البريطاني لمصر الذي استمر نحو أربع وسبعين سنة وتصميم الثورة المصرية على تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد اتبعت حكومة الثورة أسلوبا مختلفا عما سبق في التفاوض مع بريطانيا ، فرأت أولا أن تحل مشكلة السودان . ولذلك بدأت المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني التي انتهت بتوقيع اتفاقية السودان مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ . وعلى الجانب الآخر شجعت حكومة الثورة المقاومة المسلحة المصرية في منطقة القناة . وفي نفس الوقت أقنعت حكومة الثورة الولايات المتحدة بأن النظام الجديد يقف سدا أمام الشيوعية ، فمارست الولايات المتحدة ضغطا على بريطانيا على أساس أن الجلاء البريطاني عن مصر يفتح الباب أمام مصر للدخول في اتفاق دفاع مشترك عن الشرق الأوسط . وقد اقتنعت بريطانيا تمشيا مع سياستها العامة التي ترى أن القاعدة العسكرية لا قيمة لها طالما أنها تقع على أرض معادية، وأنها تفضل عليها نظاما يمكن التعامل معه . ومن ثم دارت مباحثات بين الجانبين المصري والبريطاني ثم التوصل فيها إلى اتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية عن مصر في مدى عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، إلا أن العلاقات بين الدولتين لم تبتعد عن احتمالات الصدام.

ثم كان السبب الثاني قيام حلف بغداد ورفض جمال عبد الناصر الانضمام إلى الحلف . وقد دأب عبد الناصر على مهاجمة الحلف وشن حرب شعواء عليه ، ولم يستطع

إيـــدن أثناء لقائه بجمال عبد الناصر في ٢٠ فبراير ١٩٥٥ أن يغير موقف عبد الناصر من الحلـــف . غير أن الصراع بسبب حلف بغداد انفجر ليصبح صراعاً على مستقبل الشرق الأوســـط كلـــه . وبدأت بريطانيا تساعد إسرائيل ضد مصر ، وتحاول أيضا الاحتفاظ بعلاقاتها التقليدية مع باقي دول العالم العربي . ثم جاء طرد الجنرال جلوب — قائد الفيلق الأردني — من الأردن في أول مارس ١٩٥٦ ليزيد أوار الصراع الملتهب . واعتبر أنطوني إيدن — رئيس الوزارة البريطانية — أن ما حدث في عمان والقاهرة ليس إلا مؤامرة ضده خطط لها ونفذها جمال عبد الناصر ، وكان ذلك يمثل ثالث الأسباب أما رابع الأسباب فكـــان التـــناقض الشديد بين شخصيتي جمال عبد الناصر وأنطوني إيدن مما حتم الصدام بيـــنهما ، لدرجـــة أن إيدن عقد العزم على تدمير جمال عبد الناصر بعد طرد جلوب . ويـــروي أنتوني ناتنج-وكان وزيرا للدولة في وزارة الخارجية البريطانية — في مذكراته أنه مـــنذ ذلـــك اليوم " لم يعد إيدن يتصل بالخارجية وإنما تحولت اتصالاته كلها إلى وزارة الحربية وهيئة أركان الحرب ، والمخابرات البريطانية ، وكان تفكيره يتأرجح بين الغزو ، والـــتآمر لإحداث انقلاب في مصر ، أو الاكتفاء بعملية اغتيال لجمال عبد الناصر " (١) وبعـــد طرد جلوب سيطر على إيدن حلم واحد هو " تحطيم جمال عبد الناصر". وهكذا اندفع أنطوني إيدن على طريق السويس ...

٣ – العلاقات المصرية الأمريكية :

في ١١ مـــايو ١٩٥٣ قام جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، بزيارة القاهرة ، وكانت أهدافه،كما ذكر في أوراقه الخاصة ، ثلاثة:

(أ) أن مـــنطقة الشرق الأوسط أصبحت منطقة فراغ مفتوحة لمن يريد أن يعمل ويعيد ترتيب أوضاعها ، ولا بد للولايات المتحدة أن تسبق غيرها إليها.

(ب) أنه يريد إقناع المنطقة بإقامة حلف دفاعي يستكمل سلسلة القواعد الأمريكية التي تطوق الاتحاد السوفيتي .

---

(١) محمد حسنين هيكل ، قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٣ .

(ج) إن تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل يعني إعادة السلام إلى الأراضي المقدسة ، وهو حلم كل سياسي مسيحي .

غير أن جون فوستر دالاس غادر القاهرة حائرا ، كما أن هذه الحيرة لم تصل بأصحابها إلى قرار في موضوع السلام .

واتخذت مصر سياسة عدم الانحياز ، واعتبرها دالاس سابقة خطيرة في الشرق الأوسط تحطم آماله في إقامة حلف عسكري . ومن ثم أصبح الخلاف الأساسي بين مصـــر والولايــات المتحدة هو انتماء مصر إلى كتلة عدم الانحياز. وقد مثل ذلك شـــوكة في جنب الولايات المتحدة وعائقا قويا أمام تطور العلاقات بين الدولتين . وإزاء تعنت الولايات المتحدة ، طرح عبد الناصر على شواين لاي — رئيس وزراء الصـــين — إمكانية حصول مصر على سلاح من الاتحاد السوفيتي . ولما جاءه الرد بالإيجـــاب ، قـــال بعدها للسفير الأمريكي في القاهرة هنري بايرود : " إنه إذا لم يحصل من أمريكا على ما طلب من السلاح فسوف يحصل على ما يريد من الاتحاد السوفيتي " (1) غير أن دالاس لم يصدق تقرير هنري بايرود بهذا الشأن .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر على العالم أجمع أنه قد أبرم صفقة أسلحة مع الكتلة السوفيتية ، وحاولت الولايات المتحدة أن تمارس ضغطاً يثني عبد الناصر عن قراره ، ولكن دون جدوى . وراجع دالاس نفسه ثم انتهي إلي قرارين لخصهما فيما بعد في مذكراته بقوله : " لقد أردت أن أقول لجمال عبد الناصر أن موسكو تستطيع أن تعطيه أسلحة الحرب ، أما نحن فنستطيع أن نعطيه السلام " ثم رأى أن يعرض على جمال عبد الناصر مساهمة الولايات المتحدة في بناء السد العالي، وأن يوفد إلى القاهرة بعثة على مستوى عالٍ لبحث احتمالات عقد صلح بين مصر وإسرائيل . كانت خطة دالاس شراء صلح بين مصر وإسرائيـــل بتمويل بناء السد العـــالي . وقـــد نشرت جريدة " نيويورك تيمز " تقريراً قالت فيه : " إن حكومة

(١) نفس المرجع ، ص ٧٤ .

الولايات المتحدة تربط مساعداتها لمصر في بناء السد العالي في أسوان بالتوصل إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل ... " .

وعندما أخفقت مهمة السلام التي قام بها روبرت أندرسون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي أيزنهاور ، وانهارت صفقة شراء السلام في الأرض المقدسة ، استقر رأي دالاس على سحب العرض الأمريكي بالمساهمة في بناء السد العالي ، غير أنه ترك مفاوضات السد العالي مستمرة لمجرد الحفاظ على الشكل ، وحتى تحين الفرصة المناسبة لإعلان قراره . ثم تأزمت الأمور أكثر عندما أعلن عبد الناصر في ١٦ مايو ١٩٥٦ اعترافه بالصين الشعبية . وقد صدم هذا الاعتراف الإدارة الأمريكية بشدة فضلا عن الرأي العام الأمريكي، كما كان له أثر شيء على العلاقات المصرية الأمريكية . وقد أدى ذلك إلى زيادة الشكوك في سياسة عبد الناصر . ورد دالاس على قرار مصر بأن صرح لفرنسا بأن تعطي إسرائيل ثلاثة أسراب من طائرات " المستير " على نفقة الولايات المتحدة ، كما أدلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتصريح قال فيه " أن الولايات المتحدة تعيد النظر في علاقاتها مع مصر . " ثم أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ بيانا رسمياً بسحب العرض الأمريكي بالمساهمة في تمويل السد العالي بسبب سوء موقف مصر الاقتصادي الذي لم يعد يمكنها من بناء هذا المشروع الضخم ذي التكاليف الباهظة . كما صرح دالاس بأن " الوضع الاقتصادي لأمريكا لا يمكنها من تقديم المساعدة المطلوبة . ومن ثم فإننا ننسحب من تمويل المشروع . " وأعلنت بريطانيا يوم ٢٠ يوليو انسحابها من تمويل السد العالي ، ثم أعقب ذلك إعلان البنك الدولي يوم ٢٣ يوليو الانسحاب من تمويل المشروع .

وتكشف أحاديث دالاس الصحفية عن أن أهم دوافع الولايات المتحدة للانسحاب من المساهمة في مشروع السد العالي هو رفض مصر تقليص علاقاتها بدول الكتلة الشرقية ثم اعترافها بالصين الشعبية وهجوم عبد الناصر العنيف على حلف بغداد . بيد أن عبد الناصر كان يتوقع قرار انسحاب الولايات المتحدة من

وتمخضت الجهود عن حضور وفد جزائري إلى القاهرة لإجراء محادثات غير رسمية مع وفد فرنسي في إطار من السرية التامة . وحدث الاجتماع في القاهرة ، ولكـــن لجلسة واحدة ثم اختفى الوفد الفرنسي من القاهرة بحجة العودة إلى باريس لتلقي تعليمات جديدة .

غـــير أن فرنسا اشترطت إيقاف مصر مساعداتها للثورة الجزائرية حتى تعيد النظر في قرار سحب الوفد . وإزاء هذا الموقف اعتبرت القاهرة الموضوع منتهيا إلا أنـــه لم ينته من وجهة نظر فرنسا التي زادت شحنات الأسلحة إلى إسرائيل ، وفي المقابل ازدادت مساعدات مصر للثورة الجزائرية .

ويقول شيمون بيريز في مذكراته " في ربيع سنة ١٩٥٦ كانت المشاعر معبأة بشدة ضد جمال عبد الناصر في باريس ، وذات يوم أخرج لي جي موليه من درج مكتبه نسخة من كتاب " فلسفة الثورة " لجمال عبد الناصر ، وقال لي : نحن وأنتم أمـــام هتلر جديد في العالم العربي والإسلامي ، ولا بد أن نضرب مخططاته ، وإلا فاتتنا الفرصـــة ، كما فاتتنا من قبل حين لم نفهم مقاصد هتلر في كتابه كفاحي . " كما يذكر الجنرال بوفر " كنت في ذلك الوقت قائدا للقوات البرية الفرنسية في الجزائـــر ، ويومـــا بعد يوم كان الجنرال شال ، القائد العام الفرنسي في الجزائر ، وقيادته كلها تحت اقتناع كامل بأن " ما نواجهه في الجزائر هو ذنب الأفعى ، وأما رأس الأفعى فكانت في القاهرة . " ثم كانت استراتيجية فرنسا الجديدة ضرب مصر لإخماد ثورة الجزائر .

٤ - التعاون الفرنسي الإسرائيلي :

بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين بريطانيا ومصر في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ أصبحت فرنســـا عـــلى علاقة وثيقة بإسرائيل التي سعت إليها طالبة العون لمواجهة الخطر المصري الذي نجم عن الجلاء . وكان الشعور الفرنسي معبأ ضد العرب بوجه عام وضـــد مصر بوجه خاص بسبب فقدان فرنسا لمراكزها في سوريا ولبنان وتعرضها



لمصير مماثل في شمال أفريقيا . واستجابت فرنسا لإسرائيل وعقدت معها صفقات سرية لتزويدها بالأسلحة ، ولم تبد فرنسا أي اهتمام برد فعل مصر .

ومنذ أوائل أغسطس ١٩٥٦ كانت إسرائيل تحصل على كل ما تطلبه من أسلحة من فرنسا ن وكانت فرنسا تطلع إسرائيل على خططها العسكرية مع بريطانيا .(١) وهكذا علم موشى ديان ، رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي ، بتفاصيل الخطة " موسكتير " التي تنص على إنزال قوات الغزو البحري الأنجلو فرنسية في الإسكندرية في أوائل سبتمبر ١٩٥٦ . وكان الجنرال " شال " ، رئيس أركان حرب السلاح الجوي الفرنسي ، هو الذي رسم الخطة الاستراتيجية للتعاون الفرنسي الإسرائيلي .

ثانياً : الظروف السياسية السائدة بعد تأميم شركة قناة السويس

بعد أن أعلنت مصر قرار تأميم شركة قناة السويس عقدت بريطانيا العزم على العدوان على مصر وإعادة احتلال منطقة القناة ، وحظيت بتأييد فرنسا . فقد عثرت الدولتان على ذريعة مناسبة للتدخل العسكري من أجل تحطيم قوة مصر والخلاص من حكومتها ، التي أصبحت سياستها الحيادية قوية وضرباتها السياسية المضادة ذات خطر داهم على الغرب في منطقة الشرق الأوسط . ومنذ البداية اقترح جي موليه ، رئيس الحكومة الفرنسية ، على أنطوني إيدن ، رئيس الحكومة البريطانية ، إشراك إسرائيل في العدوان على مصر ، ولكن بريطانيا رفضت هذه الفكرة أول الأمر لحرصها على أن تظهر امام العرب بأنها صديقتهم التقليدية ، إلا أنه مع تطور الأحداث وافقت بريطانيا على إشراك إسرائيل وإتخاذها ذريعة للعدوان.

وقد كانت كل الأحداث السياسية العالمية في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ تغري المتآمرين بالإسراع في تنفيذ مخطط العدوان وأول هذه الأحداث ثورة

---

(١) توماس هيو ، " خبايا السويس " ، الأهرام ، ٧ /١٩٦٦/٩ ، ص ٢ .

المجـر والهماك الاتحاد السوفيتي – إلى حد كبير – في أحداثها التي نشبت في ٢٣ أكـتوبر ١٩٥٦ ، واعتـبر المتآمرون أن هذه الأحداث سوف تشغله . كما كان مقرراً عقد جلسة استثنائية في مجلس الأمن يوم ٢٨ أكتوبر للنظر في أحداث المجر . وثـاني هـذه الأحداث انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بمعركتها الداخلية في انـتخابات الرئاسة . وكانت هناك أزمة الجزائر حيث كانت أنظار العالم متجهة إليها إذ كان ٢٨ أكتوبر اليوم المحدد للإضراب العام في كل البلاد العربية استنكارا لاعتقال فرنسا لزعماء الجزائر الخمسة . وأخيرا اعتقاد المراقبين السياسيين يوم ٢٩ أكتوبر أن مسألة تأميم شركة قناة السويس قد وضعت على الرف .

تفكير عبد الناصر في تأميم شركة قناة السويس :

تباينت الآراء واختلفت حول تاريخ تفكير جمال عبد الناصر في تأميم شركة قناة السويس . ومن تلك الآراء ما ذكره كنيت لاف Kennett love من أن عبد الناصر صرح له في عام ١٩٦٦ بأنه فكر في تأميم شركة قناة السويس لتمويل مشروع السد العالي حينما أيقن قبل الحدث بفترة وجيزة أن العرض الغربي أصبح ميتاً ، وأنه من خلال تقديره للظروف السائدة آنذاك أحس بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي تمويل المشروع . وقد صارح الدكتور احمد حسين ، سفير مصر في الولايـات المتحدة حينذاك ، بإحساسه وبفكره تأميم شركة قناة السويس لكي يمـول مشروع السد العالي إذ الزم الأمر غير أن السفير لم يشاركه إحساسه كما رفض مبدأ التأميم حتى ولو سحبت الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالي .

أمـا الدكتور مراد غالب ، وزير الدولة للشئون الخارجية السابق ، فيروي رواية أخرى فحواها أن السفير أحمد حسين لم يعلم قرار التأميم قبل صدوره ، كما لم يعلم به إلا بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قبل صدوره بأيام قليلة .

ويذكـر ثروت عكاشة ، وكان ملحقا عسكريا لمصر في باريس ، أن جمال عبد الناصر أفضى إليه بأنه اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس وأنه شكل لجنة من الخـبراء لتزويده بكل ما من شأنه أن يحقق هدفه ، إلا أنه لم يستقر بعد على رأي

فـيما يختص بالتوقيت تاركاً ذلك للظـروف . وأنه طلب إلى ثروت عكاشة أن يتـبين مـن موقعـه في باريس كل ما يحيط أو يرتبط أو يفيد في هذا الأمر ذي الحساسية البالغة والخطورة .([1])

وتكشف مذكرات البغدادي عن أنه سمع بنبأ التأميم من على صبري يوم ٢١ يولـيو ١٩٥٦ عندما ذهب لمقابلة عبد الناصر في منزلـه . وأثناء اللقاء أكد عبد الناصـر للبغدادي هذا الاتجاه وأبلغه بأن مصر سوف تقوم بتشييد السد العالي من دخل قناة السويس الذي سيؤول إليها بالتأميم .([2])

ويذكر روبرتسون في كتابه " الأزمة " أن عبد الناصر اتخذ قراره بتأميم قناة السويس يوم السبت الموافق ٢١ يوليو ١٩٥٦ .

وهـناك آراء أخرى تفصح عن أن قرار تأميم شركة قناة السويس كان رداً سـريعا مباشـرا على قرار الولايات المتحدة بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، بل يعتقد أصحاب تلك الآراء أنه لولا سحب عرض التمويل لما كان عبد الناصـر قد أتخذ تلك الخطوة الجريئة والخطيرة معا . ومن هذه الآراء رأى محمود رياض ([3]) ورأى فتحي رضوان ([4]) . ويقرر محمود رياض أن عبد الناصر لم يفكر في تأميم شركة قناة السويس إلا بعد أن تأكد من موقف الولايات المتحدة ، وكان هدفه بناء السد العالي وليس تأميم شركة القناة ، والتي جاء تأميمها وسيلة لتحقيق الغاية الكبرى وهي بناء السد العالي . كذلك يذكر فتحي رضوان أن عبد الناصر لم يؤمم شركة قناة السويس إلا لأنه أحس "بطعنة موجهة" إلى كبريائه عندما سحب جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، عرض تمويل مشروع السد العالي .

(١) ثروت عكاشة ، مذكراته ، جـ١ ، ص ٢٠٧ .
(٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكراته ، جـ١ ، ص ٣١٣ .
(٣) محمود رياض ، مذكراته ، جـ٢ ، ص ١٤١ .
(٤) فتحي رضوان ، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، كتاب الحرية . القاهرة : دار الحرية للطباعة والنشر ، العدد الثاني ، ١٩٨٥ ، ص ٨١ .

ويروي جمال عبد الناصر قصة تأميم شركة قناة السويس في البيان الذي ألقاه في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ في افتتاح الدورة الأولى للفصل التشريعي الأول فيقول : " تقدمت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا لمساعدتنا تطوعا وإظهارا لحسن النية .. ولكن الشروط توالت ثم اتضح لنا أن علينا أن نسلم طواعية كل ما ربحناه في معاركنا السابقة لتثبيت استقلالنا إذا كنا نريد أن نرى أملنا في بناء السد العالي يتحقق .. وكانت الضربية التي فرضت علينا هي سحب عرض المساعدة في تمويل مشروع السد العالي والضغط على البنك الدولي كي يسحب في نفس الوقت قرضا كان قد اتفق مع مصر على كل شروطه .. ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت نتلقى اللطمة صاغرين ثم ننتظر الجوع والبطالة تلاحقنا أشباحها الكئيبة في المستقبل القريب . وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس .. حتى يستطيع دخلها أن يساهم في تمويل مشروع السد العالي ، دون ما مساعدة خارجية مشروطة أو قرض دولي مقيد . " (1)

يتضح من هذا البيان أن قرار التأميم كان ردا مباشرا على القرار الأمريكي بسحب عرض تمويل السد العالي ، وهو ما يتفق مع شخصية جمال عبد الناصر التي كانت تغالي في تقدير قيمتها وتعتبر أن أي عمل يتعارض مع هيبتها وكبريائها يمثل إهانة لها مما يدفعها إلى الرد السريع الحاسم دون تقدير سليم للعواقب .

وبعد أن اتخذ عبد الناصر قراره بتأميم شركة قناة السويس كلف يوم٢٤ يوليو ١٩٥٦ المهندس محمود يونس — وكان ضابطا برتبة مقدم — بمهمة الاستيلاء على منشآت شركة قناة السويس والعمل على إدارتها بعد إعلان قرار التأميم ، وترك له عبد الناصر حرية العمل مع مراعاة السرية التامة . وقد تطلب ذلك أن يقوم محمود يونس بدراسة وعمل الخطة التنفيذية التي تكفل نجاح مهمته .

---

(١) جمال عبد الناصر ، الديمقراطية ، من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ص ٨٥ — ٨٦ .

وقبـــيل إعلان قرار التأميم أجرى عبد الناصر مع محمود يونس وعلى صبري دراسة لتفاصيل خطة التنفيذ وإدارة القناة بعد التأميم وبخاصة الأفراد العاملون مع محمود يونس وموقف المرشدين وكيفية سد العجز فيهم ، إذ أدرك عبد الناصر أن المرشدين الإنجليز والفرنسيين سوف يرحلون بعد إعلان قرار التأميم.، كما أن هناك مرشـــدين مشـــكوك في أمرهم . لذلك وضع عبد الناصر مع محمود يونس وعلى صبري خطة للإحلال تعتمد على المرشدين من البحرية المصرية بالإضافة إلى طلب مرشدين من الدول الصديقة مثل اليونان والدول الاشتراكية .

وقـــد شهد ظهر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ توقيع عبد الناصر على مرسوم تأميم شـــركة قناة السويس ... وغادر عبد الناصر القاهرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة القـــديم – الذي حله عبد الناصر منذ أيام قليلة – إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٦ يوليو استعداداً لإعلان قرار التأميم في ذكرى رحيل الملك فاروق . (١) وفي نفس الـــيوم دعـــا عبد الناصر إلى احتماع مشترك لمجلس الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الـــثورة . وعقـــد الاجتماع في بيت جمال عبد الناصر في الإسكندرية في الساعة الخامسة بعد الظهر . وفي هذا اللقاء صارح عبد الناصر الحضور بقرار التأميـــم ، وأنه سوف يعلنه مساء اليوم في خطاب إلى الشعب . (٢) ويؤكد ذلك عبد اللطيف البغدادي حين يقول " لم يكن الوزراء المدنيون يعلمون بهذا القرار إلا بعد ظهر يوم ٢٦ يوليو بعد أن وصلنا إلى الإسكندرية . وقد علموا به بعد أن استدعاهم جمال إلى منزلـــه ، وقبل أن نتوجه مباشرة إلى ميدان المنشية الذي كان جمال سيلقى منه خطابه " !

وانـــتهى الاجـــتماع بأن قال عبد الناصر للحضور . " إنني أريد أن أكون منصفاً لكم جميعاً فأسجل هنا أنني أتحمل مسئولية قرار تأميم شركة قناة السويس ،

(١) محمد حسنين هيكل ، قصة السويس ، أخر المعارك في عصر العمالقة ، ص ١٣٠ – ١٣١ .
(٢) فتحي رضوان ، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

وللشـــعب المصري وللتاريخ أن يحاسبوني عليه فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل مسئولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانه بوقت قصير . " ([1])

إن قول عبد الناصر سالف الذكر يحمل معنى الاستخفاف بعقول الحاضرين والحط من أقدارهم حيث دعاهم عبد الناصر للإحاطة بالقرار وليس للمشاركة في صنع القرار . أن سكوت مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء على انفراد عبد الناصر بالسلطة وبصنع القرار دليل ناصع علي سلبيتهم واستكانتهم مما أغرى عبد الناصر بتجاهـــلهم طوال فترة حكمه . كما أنه ليس من حق عبد الناصر أن يتخذ منفردا قـــراراً تاريخيا مصيرياً تدفع فيه مصر ثمناً غالياً من استقلالها وحريتها ومن إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية ومن مواردها البشرية على نحو يؤثر تأثيراً خطيراً في حاضرها ومستقبلها ، ويبذل فيه أبناء مصر حياتهم ومصايرهم.لقد مضى عهد إقطاع القرون الوســـطى الذي كان يملك فيه الإقطاعي الأرض ومن عليها وما عليها . ثم من ذا الـــذي كان سوف يحاسب عبد الناصر بعد أن قام بتصفية الأحزاب القديمة ونزع شوكتها ومصادرة ممتلكاتها ، وبالقضاء على القوة السياسية التي يمكنها أن تحاسبه حيـــث زج بقياداتها في السجون والمعتقلات وعقد لمعارضيه السياسيين محاكمات صوريه ظالمة .

مظاهر انفراد عبد الناصر بقرار تأميم شركة قناة السويس :

بعـــد إعفاء محمد نجيب من مناصبه أصبح عبد الناصر يجلس على قمة النظام ويســـيطر على جميع أجهزة الدولة ، الوزارات خاصة وزارات الداخلية والخارجية والإرشاد القومي ، والقوات المسلحة والمخابرات العامة ، فضلا عن سيطرته على العمـــال من خلال إبراهيم الطحاوي وعبد الله طعيمة في هيئة التحرير . ([2]) كما تمكـــن عبد الناصر من أن ينحي جانباً أعضاء مجلس قيادة الثورة وألا يشركهم في

---

(١) هيكل ، ملفات السويس ، ص ص ٣٦٤ — ٣٦٥ .
(٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكراته ، جـــ١ ، ص ٢١٧ — ٢٢٦ .

قـــراراته . بل أن الواقع يقول أن عبد الناصر لم يأخذ رأيهم في أي موضوع كما أنفرد باتخاذ القرارات مثل قرار تأميم شركة قنـــاة السويس .

أتضـــح لنا من العرض السابق أن فكرة تأميم شركة قناة السويس وتنفيذها كانت من عمل عبد الناصر وحده دون أن تشاركه الحكومة أو مجلس قيادة الثورة. كمـــا أن مجلس الوزراء لم يعلم قرار تأميم شركة قناة السويس إلا قبيل أن يتوجه جمال عبد الناصر إلى ميدان المنشية لإلقاء خطابه مساء يوم ٢٦ يوليو .

ولما كان عبد الناصر يعلم مقدما اعتراض عبد الحكيم عامر على فكرة التأميم فقد أخفى عنه الخبر ، إذا كان عبد الحكيم عامر يرى أن تعمل مصر بالضغط على شركة قناة السويس حتى تزيد من نسبة حصة مصر من دخلها السنوي . لذلك لم يخـــبر عـــبد الناصر عبد الحكيم عامر بقرار تأميم شركة قناة السويس إلا وهما في طـــريقهما إلى الإسكندرية بالقطار صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ . ويذكر صلاح نصر– مدير المخابرات العامة الأسبق – أن عبد الحكيم عامر قال لعبد الناصر إنه كان ينبغي عليه أن يبلغه أولاً قبل اتخاذه هذا القرار السياسي الاستراتيجي لأنه قائد عام القوات المسلحة ، " وينبغي أن تستشيرني لتعرف ما إذا كانت القوات المسلحة قـــادرة عـــلى حماية هذا القرار . " (1) لقد اتخذ عبد الناصر قراره الفردي بتأميم شـــركة قناة السويس في الوقت الذي لم تكن فيه الدولة معدة للحرب ولا القوات المسلحة مستعدة لتأمين القرار السياسي كما سيتضح فيما بعد .

سوء تقدير عبد الناصر للموقف :

درس عبد الناصر في تقديره للموقف احتمالات التدخل العسكري من جانب دول الغـــرب ، وانتهى في تقديره للموقف إلى أن الطرف الذي يخشى تدخله هو بريطانـــيا . وكان عليه أن يعرف حجم القوات البريطانية في الشرق الأوسط وفي الـــبحرين المتوســـط والأحمر ودرجة استعدادها للتدخل العسكري ، فكلف عبد

(١) عبد العظيم رمضان ، الحقيقة التاريخية حول تأميم شركة قناة السويس ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ٢٢ – ٢٣ .

الناصـــر عـــدة جهات بالبحث والتقصي . ثم جاءته المعلومات الكاملة لأوضاع القـــوات الـــبريطانية في قـــبرص بصفة خاصة وفي البحر المتوسط بصفة عامة من الأسقف مكاريوس زعيم قبرص ، ومن الجنرال جريفاس قائده العسكري آنذاك . غـــير أن صدور قرار نهائي بتنفيذ عملية التأميم كان يتطلب معرفة حجم القوات الـــبريطانية الموجـــودة في منطقة الشرق الأوسط . وقد اكتملت أمام عبد الناصر صـــورة شـــاملة عن اوضاع القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ودرجة اســـتعدادها . وبعد دراستها توصل إلى استنتاجات اتخذ على أساسها قراره بتأميم شركة قناة السويس . وكان من ضمن استنتاجاته استحالة لجوء " بريطانيا وحدها أو بريطانـــيا بالتنسيق مع فرنسا إلى الاستعانة بإسرائيل في أية عملية ضد مصر لأن ذلـــك " يقلـــب الدنيا " في العالم العربي ضدهما . ولا يمكن لإيدن أن يفعل ذلك بسبب المصالح البريطانية مع الملوك والشيوخ العرب . " (١)

وقـــد ذكر البغدادي في مذكراته أنه كان ضروريا أن نناقش مدى رد فعل بريطانـــيا وفرنســـا والولايات المتحدة بعد إعلان قرار التأميم وذلك للأضرار التي ستحيق بمصالحهم في المنطقة . واستبعد عبد الناصر استخدام الغرب القوة العسكرية ضـــد مصـــر لاعتقاده أن فرنسا مشغولة بمعركتها مع ثوار الجزائر ، وأن بريطانيا تخشى تدمير مصالحها في العالم العربي لا سيما المنتجة منها للنفط لو قامت بالعدوان على مصر . أما الولايات المتحدة فليس لها مصلحة في شن الحرب على مصر خاصة أن انـــتخابات الرئاسة الأمريكية كانت على الأبواب . وعلى الجانب الآخر فقد كـــان هناك من يعتقد أن بريطانيا تخشى ضياع هيبتها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط لو سكتت على تأميم شركة القناة لأن هذه الخطوة سوف تغرى وتشجع دولا أخـــرى عـــلى اتباع نفس السياسة . أما فرنسا فقد تحاول العمل على حل مشـــكلتها داخل الجزائر من خلال ضرب مصر وإسقاط نظام الحكم الذي يساعد ثوار الجزائر ويمدهم بالأسلحة والعتاد . (٢) كان عبد الناصر يرى أن كل ما يمكن

---

(١) هيكل ، قصة السويس ، ص ١٣٠ .
(٢) البغدادي ، مذكراته ، جـ١ ، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

الغرب أن يفعله هو الضغط الاقتصادي على مصر ومحاولة تجميد أرصدتها من النقد الأجنبي في البنوك الغربية . لذلك طلب إلى د. عبد المنعم القيسوني ، وزير الاقتصاد، أن يسرع بتحويل القدر الأعظم من أرصدة مصر في بنوك كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى دول أخرى كسويسرا ، مع مراعاة الحيطة وتجنب إثارة الشبهات حول مسلك مصر . ولكن ضيق الوقت لم يمكن القيسوني من تحويل كل أرصدة مصر في تلك البنوك ... ومن ثم فقد تم تجميد الجزء الأكبر من الأرصدة المصرية بعد أن أعلن عبد الناصر قرار التأميم في ٢٦ يوليو ١٩٥٦(١)

كذلك فإن عبد الناصر استبعد اشتراك إسرائيل في العدوان على مصر ، حيث أورد هيكل أن عبد الناصر استبعد احتمال اشتراك إسرائيل في عملية عسكرية ضد مصر على أساس أن " إيدن لن يقبل ، وإن إسرائيل قد تحاول ولكن إيدن لن يقبل " ! ثم كان تقدير عبد الناصر — حينما اشتد خطر التدخل البريطاني الفرنسي — " أن إسرائيل سوف تتردد حفاظا على صورتها العامة في أسيا وأفريقيا وأمام الرأي العام العالمي عموما في القيام بدور التابع لإثنتين من الدول الاستعمارية الكبرى . " كما كان تقدير عبد الناصر- بعد أن تراجع خطر التدخل البريطاني الفرنسي في أعقاب انتهاء مناقشات مجلس الأمن - " أن إسرائيل لن تسارع بالعمل المسلح وإلا فإنها تظهر نفسها في صورة من يعيد تأزيم الموقف في الشرق الأوسط بعد أن بدت احتمالات انفراجه وأن ذلك سوف يعرضها للوم شديد ويضعها في موقف سياسي صعب قد تفضل تجنبه . "

وفي الواقع لم يفطن عبد الناصر إلى وضع إسرائيل اليائس ومعاناتها من جراء الحصار المصري المضروب عليها في البحر الأحمر ، وفي سبيل إنهاء هذا الحصار لم تكن لتتورع عن المغامرة بأي شيء ، إذ كان هذا الحصار يحرمها من الاستفادة من موقعها على البحرين المتوسط والأحمر ، ويمنع التواصل بينها وبين الدول الأسيوية والأفريقية وإقامة علاقات اقتصادية معها ، بالإضافة إلى قطع الواردات عنها بصفة

---

(١) نفس المصدر . ص ٣٢٠ — هيكل ، **ملفات السويس** ، ص ص ٤٦٠ ، ٤٦٣

عامة والنفط الإيراني بصفة خاصة . ووفقا لذلك كانت دوافع إسرائيل للاشتراك في حــرب ضد مصر أقوى من دوافع إحجامها عن الاشتراك في هذه الحرب ، فقد تؤدي نتائجها إلى رفع الحصار البحري على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة .

ومما يثير العجب أن عبد الناصر لم يتبادر إلى ذهنه احتمال التواطؤ بعد أن قرأ نــص البــيان الإســرائيلي عن إسقاط كتيبة مظلات إسرائيلية في صدر الحيطان (المدخل الشرقي لممر متلا) في آخر ضوء يوم ٢٩ أكتوبر على مسافة ٦٥ كم من قــناة الســويس ، كذا اختراق مجموعة اللواء ٢٠٢ المظلي الميكانيكي عدا كتيبة الحــدود المصرية ومهاجمتها الكونتلا . لم يخطر التواطؤ لعبد الناصر حيث دخل في روعــه أن شبهة التواطؤ كفيلة وحدها بأن تسقط نظم الحكم الموالية لبريطانيا في المــنطقة وبــأن تزيد النقمة على فرنسا في شمال أفريقيا . كما اعتقد أن من الخير لبريطانيا وفرنسا إذا أرادتا غزو مصر أن تقوما بهذا العمل جهارا نهارا اعتمادا على قوائمهما العسكرية . كذلك إذا قررت إسرائيل أن تهاجم فما عليها إلا أن تستخدم الأسلحة الكثيرة التي تدفقت عليها في عمل محدود ومحصور . لم يكن عبد الناصر يتصــور أن تتعاون بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في خطة سرية . لذلك استبعد ذلك تماما وظل يستبعده لساعات طويلة .

لقد حدث ذلك على الرغم من أن مصادر المعلومات في مصر وفرت قدرا لا بأس به من المعلومات عن الاتصالات التي تمت بين المسئولين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين وعن الحشد البريطاني في مالطة وقبرص ، إلا أن عبد الناصر لم يأخذ الأمــور مأخذ الجد ، واستبعد تماما احتمالات عملية حربية كبرى تديرها بريطانيا وفرنسا ضد مصر ، كما استبعد تماما احتمالات التواطؤ ، إذ كان يعتقد أن مشكلة قــناة الســويس — بعد موافقته على النقاط الست — في طريقها إلى حل سياسي عندما ينعقد الاجتماع بين د. محمود فوزي — وزير الخارجية المصري — وكل مــن سلوين لويد — وزير الخارجية البريطاني — وكرستيان بينو — وزير خارجية فرنسا — في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بحضور السكرتير العام للأمم المتحدة .

وهكـــذا أدت حسابات عبد الناصر الخاطئة وسوء تقديره للموقف إلى أن مصر - عندما تعرضت للعدوان الثلاثي - كانت غير مستعدة لمواجهة هذا العدوان سواء من جانب الشعب أومن جانب القوات المسلحة .

وعـــلى الرغم من استبعاد عبد الناصر احتمال قيام بريطانيا وفرنسا بعمليات حربـــية فإن إذاعة التهديدات الأنجلو فرنسية وورود أنباء عن تجمع لواء المظلات البريطاني السادس عشر في قبرص قد زادت من احتمال القيام بعمليات إبرار جوي في الإســـكندرية أو بورســـعيد . وقد ترتب على ذلك قيام القيادة العامة للقوات المســـلحة بإجراء تعديلات جوهرية في الخطة الدفاعية الاستراتيجية للدولة . بهدف نقل المجهود الرئيسي للدفاع من منطقتي القناة وسيناء إلى منطقتي القاهرة والقناة . وقد ترتب على ذلك تخفيف القوات المتمركزة في سيناء وتعديل أوضاع الاحتياطي العـــام للقيادة العامة للقوات المسلحة مع زيادة قواته بما يحقق أهداف الدفاع ، مع تعزيز جهود القوات المسلحة بالمقاومة الشعبية للدفاع عن الدلتا والقاهرة . وكانت القوات المصرية التي تدافع عن سيناء في اكتوبر ١٩٥٦ تتكون من :

١ - مجموعـــة اللواء السادس المشاه في منطقة أبو عجيلة (٢ كتيبة مشاة ، كتيبة حـــرس وطني ، قيادة كتيبة مشاة احتياط ومعها سريتان احتياط ، أورطة ســـيارات حـــدود ، وأورطة دبابات ، وألاى مدفعية ميدان ، ٢ بطارية مدفعية مضادة للدبابات ذاتية الحركة ، وعناصر دعم) .

٢ - مجموعة اللواء الخامس المشاة في منطقة رفح (٢ كتيبة مشاة ، كتيبة حرس حـــدود فلســـطين ، كتيبة حرس وطني ، أورطة دبابات ، ألاى مدفعية ميدان، وعناصر دعم) .

٣ - مجموعـــة اللواء الرابع المشاة في منطقة العريش (٣ كتائب مشاه ، ٢ سرية مشاة احتياط ، وألاى دبابات عد أورطة ، وعناصر دعم) .

٤ – قوات منطقة خليج العقبة وتتكون من : كتيبة مشاة ، كتيبة حرس وطني ، وبطارية مدفعية ساحلية ، وعناصر دعم ، قطعة بحرية واحدة هي الفرطاقة ترشيد .

٥ – ألاي سيارات حدود لتأمين المحور الجنوبي من سيناء بدءا بمنطقة الكونتلا .

لقد أدى سوء تقدير عبد الناصر للموقف إلى ترك هذه القوات على مقربة من الحدود الشرقية ، وكان يتعين على القيادة المصرية – بناء على المعلومات التي تجمعت لديها – أن تسحب هذه الوحدات إلى خط الدفاع الاستراتيجي عن الدولة وهو خط المضايق ، الذي يوفر خطا دفاعيا مثاليا ، ولا تترك على الاتجاهات التعبوية الثلاثة لسيناء سوى نطاق أمن محدود وعناصر إنذار واستطلاع خفيفة الحركة ، حيث يركز المجهود الرئيسي للدفاع عن منطقة القناة – الهدف المتحمل لقوات الغزو الأنجلو فرنسية . إن التخلي عن الأرض الصحراوية شرق المضايق ليس بذي أهمية استراتيجية ، فقد أثبتت نتائج الحرب العالمية الثانية أن الأرض الصحراوية لا أهمية لها إلا فيما ندر وأن الهدف الاستراتيجي هو تدمير قوات العدو الرئيسية . فلو كان قد تم ذلك لأفسدت خطة العدوان الثلاثي ، إذ لن يكون ممكنا إسقاط كتيبة المظلات الإسرائيلية في صدر الحيطان حيث تدافع القوات المصرية . ثم إنه عندما تتكشف نية العدوان الثلاثي يكون من السهل سحب هذه القوات في ليلة واحدة إلى غرب القناة لقربها منها ، مما كان يوفر عليها الخسائر التي تكبدتها أثناء انسحابها لمسافة ٢٠٠ كم في صحراء مكشوفة تحت السيطرة الجوية المعادية ، وكان يتيح لها الوقت الكافي لتنظيم دفاع قوي عن منطقة بورسعيد بدلا من كتائب الحرس الوطني وعناصر المقاومة الشعبية الضعيفة .

كما أفضى سوء تقدير عبد الناصر للموقف إلى عدم تجهيز دفاعات قوية عن مدن القناة وبخاصة مدينة بور سعيد ، وعدم تدريب القوات على مقاومة قوات الإبرار الجوي والبحري . هذا بالإضافة إلى عدم تجهيز مسرح العمليات وعدم إعداد الشعب لمتطلبات الحرب الشعبية . كما أن القوات المصرية لم تكن قد أتمت

تدريبها على الأسلحة الروسية الجديدة وبخاصة الطيارون الذين لم يكونوا قد استوعبوا بعد طائرات القتال الروسية . واعتقد أن عبد الناصر لو كان قدر الموقف تقديرا سليما وانتهى إلى حتمية التدخل العسكري الأنجلو فرنسي لما كان قد اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس .

لقد فوجئ عبد الناصر بالهجوم الإسرائيلي مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر وكان يعتقد أن القوات المصرية الموجودة في سيناء تكفي للتصدي للهجوم الإسرائيلي العام ، وأن بإمكانها صده وإتاحة الفرصة للاحتياطي الاستراتيجي للتدخل وحسم المعركة لصالحه . لم يكن يدور بخلده ذلك الهجوم الإسرائيلي ، الذي حققت القوات القائمة به تفوقا عاما على القوات المصرية — التي كانت تدافع على الاتجاهين الأوسط والشمالي من سيناء — بلغ ٨ ألوية مشاة ، ٣ ألوية مدرعة ، بينما كان مجموع القوات المصرية على هذين الاتجاهين ٧ كتائب مشاة مدعمة وبذلك بلغت نسبة التفوق الإسرائيلي ٤ : ١ في المشاة ، ١٣,٥ : ١ في الدبابات .

وبوجه عام كانت القوات الإسرائيلية المهاجمة في سيناء تتألف من :

(١) المجموعة ٣٨ عمليات — للهجوم على المحور الأوسط .

(٢) المجموعة ٧٧ عمليات — للهجوم على المحور الشمالي .

(٣) مجموعة اللواء ٢٠٢ مظلات ميكانيكي — للهجوم على المحور الجنوبي .

(٤) مجموعة اللواء ١١ المشاة — للهجوم على قطاع غزة .

(٥) مجموعة اللواء ٩ المشاة — للهجوم على قطاع خليج العقبة وكان الاحتياطي القريب يتكون من مجموعة اللواء العاشر المشاة لصالح المحور الأوسط (المجهود الرئيسي) ، ومجموعة اللواء الثاني عشر المشاة لصالح المحور الشمالي ، بينما كان يتمركز احتياطي القيادة الجنوبية في منطقة بيرسبع — العوجة ويتكون من مجموعات الألوية ٨ ، ١٦ ، ١٧ المشاة

وأصـــبحت القـــوات الجوية الإسرائيلية – بعد الدعم الجوي – تتكون من عشرين سربا من طائرات القتال أي حوالي ٢٤٠ طائرة قتال كما كانت إسرائيل تمـــتلك قوة بحرية تتكون من مدمرتين ، ٥ فرقاطات ، ٢٢ زورق طوربيد ، ٢٦ سفينة أخرى .

وحيث إن عبد الناصر استبعد احتمال قيام بريطانيا وفرنسا بعمليات حربية ، فـــإن تقديـــره للموقف لم يشمل حجم قوات هاتين الدولتين المحتمل اشتراكه في العدوان . لقد حشدت بريطانيا وفرنسا قوات بلغ حجمها ١٧ لواء مشاة ومدرع ومظـــلي ، ٥٠٠ دبابـــة ،٦٠٠ طائرة قتال ، بارجة ، ٧ حاملات طائرات ، ٨ طـــرادات ، ١٨ فـــرقاطة ، ٩ غواصات، ١٠٨ سفن أخرى . وكان إجمالي عدد القوات البريطانية نحو ٤٥ ألف مقاتل ، في حين بلغ عدد القوات الفرنسية حوالي ٣٤ ألف مقاتل . وكانت قوات العدوان تتميز بالتفوق النوعي في القيادة والتدريب والأسلحة إلى جانب التفوق العددي .

أمـــا القوات المسلحة المصرية فقد كانت تتكون عموما من ١٢ لواء مشاة ومدرع ، ٣٠٠ دبابة ، ١٢٠ طائرة قتال ، ٢ مدمرة ، ٧ فرقاطات ، ٢٤ زورق طوربـــيد ، ٤٠ سفينة أخرى . هذا بالإضافة إلى كتائب الاحتياط والحرس الوطني والمقاومة الشعبية.

ومـــع أن عبد الناصر علم بإسقاط كتيبة مظلات إسرائيلية في صدر الحيطان عـــلى مسافة نحو ١٥٠ كيلو مترا من حدود مصر الشرقية فإنه لم يستشف مغزى ودلالة هذا العمل . إن قدرة كتيبة المظلات على القتال منفردة من ٦ –٨ ساعات ولا بـــد أن تلحق بها قوة برية وإلا تعرضت للإبادة . لقد أسقطت كتيبة المظلات الإسرائيلية في منطقة خالية من القوات المصرية وعلى اتجاه ثانوي ، وهي بذلك لم تكن تؤثر على سير أعمال القوات المهاجمة على الاتجاه الرئيسي ، كما أن القوات الـــتي كانت سوف تهاجم من الأمام لم تكن تستفيد من النجاح الذي حققته هذه الكتيـــبة . لذلك فإنه ليس من المستصوب إسقاط المظلات في عمق دفاعات العدو

عـــند بـــدء الهجـــوم ، إذ أن مهمتها الأساسية هي تسهيل عمل القوات المهاجمة ومساعدتها عندما تظهر بواكير النجاح .

ولما كانت كتيبة المظلات الإسرائيلية قد أسقطت بعيدا عن القوات المصرية الرئيســية فقد توقعت القيادة الإسرائيلية ألا يتم التدخل البري المصري ضدها قبل منتصف نهار ٣٠ أكتوبر ، ويمكن استغلال الفترة السابقة في تجهيز دفاع عاجل في ممـر متلا حيث تساعد طبيعة أرضه الجبلية على الدفاع وتحد من عمل الدبابات . ولما كان الطريق البري إلى كتيبة المظلات لا يقع عليه سوى نقط للإنذار والتعطيل، فقد قدرت القيادة الإسرائيلية وصول القوة البرية إلى كتيبة المظلات قبل أن تتعرض لخطر شديد . وهذه العملية كلها — بعد نجاحها — لا تحقق أي هدف عسكري ، كما أن اللواء ٢٠٢ المظلي الميكانيكي لا يستطيع أن يستمر دون أن تلحق به قوات إسرائيلية رئيسية عمادها المدرعات ، وهذا يصعب تحقيقه مع وجود قوات مصرية في أبو عجيلة ورفح .

ألم تستشــف القيادة المصرية أن الذي حدث هو مجرد عمل سياسي وليس عمــلاً عســكريا يستند إلى أسس القتال السليمة ؟ لقد علم جمال عبد الناصر أن طائــرة بريطانــية من طار كانبيرا شوهدت حوالي الحادية عشرة من صباح ٣٠ أكتوبر فوق منطقة بحيرة البردويل تستطلع أرض المعركة ، كما علم أن أمرا صدر إلى السفير الأمريكي من واشنطن بترحيل كل الرعايا الأمريكيين من مصر حفاظا على سلامتهم . ألم يثر ذلك الشكوك في نفسه فيقترب فكره من احتمال التواطؤ ؟ بل الأعجب أن الإنذار البريطاني الفرنسي الذي جاء مساء ٣٠ أكتوبر لم يحرك فيه ذلــك الاحــتمال فيتدارك الموقف . لقد اعتقد عبد الناصر أن الغرض من الإنذار " احــتجاز الجـــزء الأكبر من القوات المصرية غرب القناة دون تحريكها لمواجهة إسرائيل لتمكين إسرائيل من النصر . " (١) وقد تضمن الإنذار البريطاني الفرنسي طلب إيقاف القتال في البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات المصرية إلى مسافة

---

(١) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ٣٩

١٠ أميال إلى الغرب من القناة ، والإسرائيلية إلى مسافة ١٠ أميال شرقي القناة ، وأن تقبل مصر بصفة مؤقتة احتلال القوات البريطانية والفرنسية المراكز الرئيسية في منطقة قناة السويس حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية تتضمن حرية الملاحة لجميع الدول . وقد حدد الإنذار مدة اثنتي عشرة ساعة لقبوله أو رفضه ، وفي حالة رفضه، فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضروريا لضمان إجابة مطالبهما ... ورفضت مصر الإنذار .

وقد جرت محاولات لإقناع عبد الناصر بجدية الإنذار دون نتيجة . ويروي عبد اللطيف البغدادي أنه ذهب إلى قيادة القوات المسلحة في صباح يوم ٣١ أكتوبر، ثم حضر زكريا محي الدين وكمال الدين حسين وجمال عبد الناصر . وفي أثناء مراجعة هؤلاء لسير المعركة على الخرائط أبدوا تخوفهم من احتمال إنزال القوات الأنجلو فرنسية في منطقة القناة بهدف عزل القوات المصرية في سيناء . " ولكن جمال عبد الناصر استبعد هذا الاحتمال ، ولم يقتنع بهذا الرأي " ومن ثم لم تصدر الأوامر بسحب القوات المصرية من سيناء إلى منطقة القناة .

الهجوم الإسرائيلي في سيناء والتدخل العسكري الأنجلو فرنسي :

قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم الرئيسي على القوات المصرية المدافعة في القصيمة وأبو عجيلة ابتداء من صباح ٣٠ أكتوبر ثم على رفح مساء يوم ٣١ أكتوبر ، ثم على شرم الشيخ يوم ٤ نوفمبر . أما اللواء ٢٠٢ المظلي الإسرائيلي على الاتجاه الجنوبي لسيناء فقد تمكن من الاتصال بكتيبة المظلات ليلة ٣٠ / ٣١ اكتوبر ثم شرع في الاستيلاء على ممر متلا وأرسل قوة لتأمين المدخل الغربي له تحت حماية الطائرات الفرنسية والإسرائيلية .

دافعت القوات المصرية عن مواقعها دفاع المستميت في أبو عجيلة وشرم الشيخ وكبدت القوات الإسرائيلية خسائر فادحة في الأفراد والمعدات . وقد اعترف موشي ديان في كتابه " يوميات معركة سيناء " ببسالة وشجاعة قوات أبو عجيلة وبالخسائر التي منيت بها القوات الإسرائيلية التي فشلت في اختراق الدفاعات المصرية

قبل انسحابها . كما اعترف بن جوريون بالبسالة النادرة والشجاعة الفائقة للقوة المصرية في شرم الشيخ في خطاب ألقاه أمام الكنيست يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ حيث قال : " أبدى المصريون شجاعة قوية عجيبة حتى كان من الصعب علينا أن نتصور أو نصدق أنه في إمكاننا القضاء عليها ... لقد كانت أيامنا في هذه المعركة أيام فزع وذعر أمام هول القوة المصرية ".

وفي نحو الساعة السابعة من مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت قاذفات القنابل البريطانية من طراز " كانبيرا " قذف المطارات المصرية حول القاهرة . وقد شاهد عبد الناصر بنفسه من على سطح منزله القذف الجوي البريطاني على مطار ألماظه . وهنا فقد أدرك عبد لناصر " أنه أمام تواطؤ صريح " . ثم خرج عبد الناصر من منزله متوجهاً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث عقد اجتماعا عاجلاً استقر الرأي فيه على ضرورة الانسحاب السريع من سيناء . وقد صدر هذا القرار في العاشرة مساء ، ونص على أن يتم انسحاب القوات في ليلتين متتاليتين .

وقد نجم عن الضربة الجوية البريطانية على المطارات المصرية ليلة ٣١ أكتوبر / ١ نوفمبر تدمير عدد كبير من الطائرات المصرية وهي رابضة على الأرض ، كما صدرت الأوامر للطيارين المصريين بالابتعاد عن سماء المعركة أمام سيطرة جوية كاملة . وقد مهد هذا الموقف للإنزال البحري في بورسعيد .

أفضى التدخل العسكري الأنجلو فرنسي إلى إحساس القيادتين السياسية والعسكرية بالهزيمة . ويصور عبد اللطيف البغدادي هذا الإحساس حين يقول : " كان موقفا عصيبا حقا ، لأن نتيجة المعركة معروفة مسبقا ، ولأنه ليس من المعقول أن ننتصر عليهما وعلى ربيبتهما إسرائيل ، وكان السؤال الذي يدور في ذهن كل منا في تلك اللحظة : هل نستمر في المعركة ، ونتحمل نتائج التخريب والتدمير ، أو نجنب البلاد هذا الدمار ، بالاستسلام والاختفاء لمقاومة هذا الاحتلال الذي سيفرض علينا ، وذلك عن طريق المقاومة السرية ؟ " .

وقـد انقسم مجلس قيادة الثورة إلى قسمين : قسم يصر على المقاومة وقسم يطلب الاستسلام . وكان عبد الحكيم عامر يحبذ الاستسلام إذ صارح عبد الناصر بـأن الاستمرار في القـتال سيؤدي إلى تدمير مصر وقتل المدنيين وإثارة كراهية الشـعب لنظام الحكم وأنه يفضل طلب إيقاف القتال تفاديا للتدمير . أما صلاح سالم فقد اقترح على جمال عبد الناصر أن يطلب وقف القتال والاستسلام . غير أن عـبد الناصر رفض رأي صلاح سالم الداعي إلى الاستسلام وأصر على القتال في خطابه في جموع المصلين في الجامع الأزهر .

وعلى الرغم من أن عبد الناصر استمد قوة وصمودا من الجماهير المصرية بعد أن ألهب حماسها وأجج في نفوسهما نار العزة القومية فقد كان يشعر بمرارة ومغبة خطأ حساباته التي بنى عليها قراره بتأميم شركة قناة السويس وبمسئوليته عنها . وفي ذلـك يروي عبد اللطيف البغدادي أنه في يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ توجه إلى حجرة عبد الناصر ليتناول طعام الإفطار معه ، وعندما دخل الحجرة ربت على ظهره وهو جالس إلى مائدة الإفطار ثم يقول سألته : " كيف الحال اليوم . فرد علي بأنه لم ينم طـوال اللـيل ! وصرح بأنه قد بكى ، وأنه — على ما يظهر — قد أضاع البلد " فتأثر البغدادي لحال عبد الناصر وجلس ليتناول الطعام معه وهو شارد اللب ، ولا يـدري مـاذا يفعـل ليسـاعده ويساعد نفسه أيضا في الموقف العصيب الذي أحاط بهما .

وفي المسـاء أفضى عبد الناصر إلى البغدادي بقراره الذهاب إلى بورسعيد في نفس الليلة حتى يقف على رد فعل الجيش " عندما يعلم أن رئيسهم قد ذهب إلى بـور سـعيد ليقاتل بنفسه " . وقد رافقه البغدادي في رحلته . ويصف البغدادي رحلتهما إلى الإسماعيلية في طريقهما إلى بورسعيد بالعبارات التالية :

" اتخذنا طريق الكورنيش بعد مغادرتنا مبنى مجلس قيادة الثورة ، ومنه اتجهنا إلى الإسماعيلـية . وعـلى هذا الطريق شاهدنا عربات عسكرية كثيرة مدمرة أو مقلوبة ، ودبابات متروكة ، منها المحروق ، ومنها ما يظهر أنه سليم أو ربما يكون

معطـــلا نتيجة إصابته من الطائرات المغيرة التي ظلت تهاجم القوات المتحركة على هذا الطريق بعد الانسحاب " .

وبعد أن رأي عبد الناصر العربات والدبابات المحطمة على جانبي اطريق قال لي بأســـي : " إنهـــا بقايـــا جـــيش محطـــم " " كما قال بالإنجليزية " I was defeated by my army أي " هـــزمني جيشـــي " . غير أن الرحلة لم تكتمل إلى بورسعيد، إذ نصحهما كمال الدين حسين ، القائد المسئول عن الدفاع عن الإسماعيلية، بالبقاء في الإسماعيلية حتى مساء اليوم التالي ، وقد قبلا النصيحة .

وفي يـــوم ٥ نوفمبر١٩٥٦ تم إسقاط ٦٠٠ جندي بريطاني ، ٤٨٧ جنديا فرنســـيا من قوات المظلات في بورسعيد . وقد نجحوا – بعد مقاومة شديدة – في الاستيلاء على رأس شاطيء وتأمينه في ظل سيطرة جوية على سماء بورسعيد . وفي صـــباح ٦ نوفمـــبر بـــدأ الإنزال البحري البريطاني الفرنسي ، وتقدمت القوات الـــبريطانية والفرنســـية للاستيلاء على مدينة بورسعيد في وجه مقاومة عنيفة من القوات المدافعة النظامية والحرس الوطني والمقاومة الشعبية ، إلا أنها تمكنت من هزيمة القوات المدافعة والاستيلاء على بورسعيد وبور فؤاد .

الإنذار السوفيتي ووقف القتال

وجـــه الاتحاد السوفيتي في الساعة الأولى من صباح يوم ٦ نوفمبر إنذارا إلى بريطانـــيا وفرنسا وإنذارا آخر إلى إسرائيل بتوقيع المارشال بولجانين رئيس وزراء الاتحـــاد السوفيتي – على أساس استمرار المقاومة المصرية – لإيقاف القتال وقبول الانســـحاب من مصر . وقد شكل الإنذار السوفيتي والتحفظ الأمريكي من عملية غزو مصر السبب الرئيسي لوقف القتال ، وإعلان دول العدوان الثلاثي استعدادها لسحب قواتها من الأراضي المصرية .

وهكـــذا اضـــطرت قوات بريطانيا وفرنسا بعد أقل من أسبوع من تنفيذ المؤامرة إلى وقف القتال وقبول الانسحاب . وفي نفس الوقت لم يكن للبريطانيين

والفرنسيين خارج مدينة بور سعيد سوى رتل مدرع بريطاني ، وصل إلى قرية الكاب على بعد ٢٥ ميلا جنوبي بورسعيد . وبحلول يوم إيقاف القتال ، كان البريطانيون والفرنسيون فقد فقدوا عددا كبيرا من القتلى ، كما أسقطت لهم عشر طائرات في ذلك اليوم . (١)

لقد ادعت بريطانيا وفرنسا أنهما قامتا بالحرب حماية للقناة وضمانا لاستمرار الملاحة فيها ... ولكن سدت القناة ونسفت ثلاث محطات للضخ على خط أنابيب البترول العراقي في سوريا . وهكذا تسبب العدوان في حدوث ما حاولت الحكومتان تحاشيه ، وهو وقف تدفق البترول .

كان لوقوف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر أكبر الأثر في انسحاب القوات المعتدية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٥٦ طبقا لقرارات الأمم المتحدة . وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشكيل قوات طوارئ دولية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية .

أخذت إسرائيل في الانسحاب من سيناء على عدة مراحل ، فأتمت المرحلة الأولى إلى ممرات سيناء في ٢٢ ديسمبر بينما انسحبت في المرحلة الثانية إلى شرق العريش في ٢٢ يناير ١٩٥٧ . ثم اتخذت موقفا متشددا إزاء القسم الجنوبي من سيناء الموازي لخليج العقبة بالإضافة إلى قطاع غزة . أما بالنسبة لشرم الشيخ فقد أعلن بن جوريون أن تأمين الملاحة في خليج العقبة يتحقق أساسا بتعهد السعودية ومصر والأردن وإسرائيل بضمان حرية الملاحة ، وفي حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الجماعي يتحتم أن ترابط قوات الطوارئ على طول الشريط الساحلي وبعمق ٢٥ كم إلى أن يتم الاتفاق مع مصر .

في ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ قدم دالاس وزير الخارجية الأمريكية إلى أبا إيبان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة مذكرة جاء فيها " من الواضح أن تمتع إسرائيل

---

(١) توماس هيو ، مرجع سابق ، ص ٩ .

بحق المرور البريء يتوقف على انسحابها أولا طبقا لقرارات الأمم المتحدة " . وفى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ كرر أيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة ، علانية أن خليج العقبة يشكل مياها دولية وليس لأية دولة الحق في منع المرور الحر البريء في الخليج .

وقـــد تم الاتفاق يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٧ بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تأكيد حق إسرائيل في المرور في خليج العقبة . وقد أدى اتجاه الجمعية العامة المتزايد نحـــو مساندة مصر في طلب انسحاب إسرائيل فضلا عن ضمان الولايات المتحدة لحرية الملاحة في مضيق تيران إلى إصدار إسرائيل تصريحا بإتمام الانسحاب من العقبة وغـــزة على لسان وزيرة خارجيتها جولدامائير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول مـــارس ١٩٥٧ . وقـــد وافق جمال عبد الناصر على إحلال قوات الطوارئ الدولـــية محل القوات الإسرائيلية في شرم الشيخ وهو مدرك تمام الإدراك أن ذلك معناه انتهاء حصار إيلات وأن إصراره على استعادة مصر السيطرة على شرم الشيخ سوف يؤدي إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي .

وقـــد صرح السكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ مارس ١٩٥٧ بأن قوات إســـرائيل انســـحبت من شرم الشيخ وحلت محلها قوات الطوارئ الدولية . وقد اكتسبت إسرائيل بذلك حرية المرور عبر مضيق تيران مع نزع سلاح تيران وشرم الشيخ ورأس نصراني ومراقبة هذه المواقع بمعرفة قوات الطوارئ الدولية .

وهكـــذا أتاح قرار عبد الناصر الفردي والمتسرع بتأميم شركة قناة السويس لإســـرائيل الاستفادة بمزايا موقعها على بحرين : البحر المتوسط والأحمر . وقد نجم عـــن فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية زيادة النشاط الإسرائيلي عبر البحر الأحمـــر إنطلاقـــا نحو المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع بعض الدول الأفريقية والأسيوية . وقد كتب شلو أرئيل — القائد الأسبق للبحرية الإسرائيلية — في ســـنة ١٩٧٤ موضحا الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل فقال " لا مـــبرر للإسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة الـــبحر الأحمـــر والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والأسمدة وتجارتنا الخارجية مع

الشرق الأقصى واستراليا وشرق أفريقيا . " وقد سارعت إسرائيل إلى تبني حركة تصدير واسعة للسلع والخبرات الفنية والبشرية علاوة على حركة استيراد المواد الخام الأفريقية رخيصة الثمن والتي يسهل نقلها عبر البحر الأحمر . كما عملت إسرائيل عــلى تحقيق وجود عسكري فعال ومسيطر في البحر الأحمر لأهميته الحيوية لوجود إســرائيل والحفــاظ على أمنها وكذلك أصبح البحر الأحمر يمثل الشريان الحيوي لإمدادات البترول الإيراني لإسرائيل .

كمــا دخلت حرية الملاحة في خليج العقبة ضمن التقديرات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلية حيث أعلن إيجال ألون في كتابه عن بناء الجيش الإسرائيلي " أن الأمم المتحدة والدول الكبرى لم تقدم أية ضمانات واضحة وفعالة بأن مصر سوف تلتزم بهذه الترتيبات إلى أجل غير مسمى . وقد يمكن القول إن الضمان الوحيد قد تمــثل في إعلان حكومة إسرائيل من جانب واحد أنها سوف تعتبر إغلاق مضايق تــيران سببا لقيام حالة الحرب . وفي هذه الحالة فإنها تعتبر نفسها حرة في أن ترد على ذلك بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر . "

ومن هنا تبدو مصالح إسرائيل الحيوية في ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران من وإلى ميناء إيلات الذي تحول إلى ميناء عالمي . فإلى جانب أهدافها سالفة الذكر فإنها تستخدمه كمنفذ لصادراتها البترولية من خط الأنابيب الواصل من إيلات إلى عسقلان وكذلك في إنشاء الخط البري بين إيلات وشمال إسرائيل .(١)

وقــد أخفــى جهاز عبد الناصر الإعلامي حقيقة فتح مضيق تيران للملاحة الإســرائيلية ، كمــا ظلت القيادة السياسية المصرية ممثلة في شخص عبد الناصر تتجاهل الهزيمة العسكرية التي حاقت بالوطن في عام ١٩٥٦ وامتلأت زهوا بالنصر الزائف ، واستبد بها خداع النفس لدرجة أنها أفردت يوم ٢٣ ديسمبر من كل عام

---

(١) نبيل احمد على ، " الحدود الدولية وتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية " ، القاهرة : السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .

لـيكون عيدا للنصـر . وقد شكل هذا الاعتقاد مع التباطؤ في تحليل نتائج حرب سنة ١٩٥٦ أحد أسباب هزيمة يونيه ١٩٦٧ .

كادت مصر تفقد استقلالها نتيجة خطأ حسابات عبد الناصر التي بنى عليها قـراره بتأميم شركة قناة السويس لولا رعاية الله وحفظه مصر إذ اجتمعت عدة عناصر أجبرت المعتدين على إيقاف القتال والانسحاب وبالتالي إنقاذ مصر . وأول هذه العناصر هو صلابة الشعب المصري وصموده وإصراره على مقاومة العدوان ، ثم ثـاني هـذه العناصر معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الذي شنته بريطانـيا وفرنسا بالتواطؤ مع إسرائيل دون استشارتها . وقد تجلى ذلك في وقوف أيزنهاور ضد دول العدوان الثلاثي منذ البداية وإدانته الصريحة لعدوان إسرائيل على مصـر . لقد أذاع أيزنهاور بيانا في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ مستنكرا فيه العدوان على مصـر بقولـه : " أن الولايات المتحدة لم تستشر بأية طريقة وعلى أي وجه من الوجـوه في القيام بمثل هذا العمل ، ولم نعلم مسبقا بأي شيء عن مثل هذا العمل ... وإن كان هذا من حق أية دولة أن تقرر ما تشاء من أعمال أو قرارات فهذا أمر يخصها وحدها ... وأن دستورنا إذ ينص على أننا لا بد أن نقف موقف المعارضة مـن مثل هذا العدوان ، فإننا نؤكد أن مثل هذه الأعمال تعد عملاً إجرامياً لأننا نعارض استخدام القوة المسلحة كأسلوب غير سوي وغير صحيح لحل المشاكل في العـالم . " (١) وعـندما تقرر عرض مشكلة العدوان على مصر على هيئة الأمم المـتحدة في جلسـة طارئة ساندت الولايات المتحدة كتلة الشعوب الأسيوية — الأفريقية في مناقشات الأمم المتحدة الخاصة بالعدوان الثلاثي على مصر . كما أن الولايـات المتحدة قدمت إلى مجلس الأمن اقتراحا في ٣٠ أكتوبر يطالب إسرائيل بسحب قواتها فورا إلى ما وراء خط الهدنـة ، ولكن بريطانيا وفرنسا صوتتا ضد الاقـتراح كمـا سبق لهما الاعتراض على الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفيتي . وبالإضـافة إلى ذلـك فقد وقفت الولايات المتحدة بجانب الاتحاد السوفيتي تؤيده بالموافقـة عـلى الاقتراح المقدم من يوغسلافيا بعرض المشكلة على الجمعية العامة

---

(1) U.S. Department of State, **Bulletin**, 12 November 1956.

للأمـــم المـــتحدة حيث لا تستطيع بريطانيا وفرنسا استخدام حق الفيتو . وقدمت الولايـــات المـــتحدة مشروع اقتراح يتضمن الآتي : " وقف إطلاق النار فورا ثم الســـماح بالانســـحاب فورا لكل القوات المسلحة الموجودة داخل الحدود الرسمية لمصر". وقد تم التصويت على المشروع الأمريكي يوم ٢ نوفمبر ، ونال أغلبية ٦٤ صـــوتا ضد ٦ أصوات . كذلك كان للولايات المتحدة دور بارز في صدور قرار تشكيل قوة الطوارئ الدولية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ .

اما العنصر الثالث فهو موقف الاتحاد السوفيتي الذي شجب العدوان الثلاثي على مصر ، كما مارس ضغوطه السياسية والقانونية في اطار الأمم المتحدة لوقف هـــذا العـــدوان . وعـــندما أخفقت أرسل المارشال بولجانين رئيس وزراء الاتحاد الســـوفيتي إنـــذارا إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإنذارا إلى إسرائيل طالب الإنذار الموجه إلى بريطانيا وفرنسا بوقف العمليات الحربية فورا وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطـــاء ، ويشـــير بصـــراحة إلى " أن لندن وباريس ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية " . وقد ظهرت الصحف البريطانية والفرنسية يوم ٦ نوفمبر وهي تحمـــل عناوين مخيفة عن احتمال ضرب لندن بالصواريخ . وفي مساء نفس اليوم كان أنتوني إيدن يعلن في مجلس العموم قرار وقف إطلاق النار .

وتمثل العنصر الرابع في الأمم المتحدة التي كانت تشكل — آنذاك — قوة ذات تأثير عالمي، فقد تعرضت لضغوط شديدة من الدول الأعضاء جعلها تمارس ضغطا مؤثـــرا على بريطانيا وفرنسا أجبرهما على وقف إطلاق النار في ٧ نوفمبر . وكان هـــناك عنصر آخر هو مساندة حركة التضامن الأسيوية والأفريقية التي كانت قوة فعالة داخل الأمم المتحدة ، وقامت الهند بدور بارز في التنديد بالعداون وإدانته.

أما العنصر السادس فكان تضامن الشعوب العربية مع مصر ، حيث اشتعلت المظاهرات في أرجاء العالم العربي احتجاجا على العدوان وتضامنا مع مصر . كما قطعـــت كـــل من السعودية وسوريا علاقاتها بكل من بريطانيا وفرنسا ، في حين قطعـــت الأردن والعـــراق علاقاتهما بفرنسا . ونسف الضباط القوميون في سوريا

محطــة ضخ تابعة لخط أنابيب شركة بترول العراق للتأثير في إمدادات الغرب من النفط . هذا إلى جانب تأثير الرأي العام العالمي ومعارضة دول الكومنولث وبخاصة الهند وباكستان وسيلان .

نتائج العدوان الثلاثي الناجم عن قرار تأميم شركة قناة السويس

لــولا تدخــل العناصر سالفة الذكر لكانت النتائج كلها سلبية على جانب مصر. لقد أدى تأثير تلك العناصر الفاعلة إلى إيقاف العدوان وانسحاب المعتدين ، ومــن ثم أصبحنا نتحدث عن المكاسب والخسائر في حرب السويس . ولما كانت جميع هذه العناصر – فيما عدا صمود الشعب المصري – عناصر خارجية فإنني أبدأ بالحديث عن خسائر مصر الناشئة عن العدوان الثلاثي .

على المستوى الاستراتيجي منيت مصر بهزيمة عسكرية ساحقة كانت في غنى عنها لو كان عبد الناصر قد أحسن تقدير الموقف واتخذ قرارا مبينا على حسابات صحيحة . لقد كانت القوات المسلحة المصرية هي الضحية الأولى لقرار عبد الناصر غير المحسوب ، إذ تم تدمير الطائرات المصرية وهي رابضة على الأرض بالإضافة إلى تدمــير معظــم الأسلحة الشرقية التي حصلت عليها مصر بموجب صفقة الأسلحة التشــيكية في ســبتمبر ١٩٥٥ ، والتي كلفت مصر زهاء مائة وثلاثة ملايين من الجنيهات . أما خسائر مصر في الأرواح فقد بلغت قرابة ألف قتيل وألفي جريح من الضباط والجنود بالإضافة إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة أسير من العسكريين والمدنيين المصريين ، الذين تم إعادتهم إلى مصر بعد وقف إطلاق النار ، بينما قتل نحو ستمائة مــدني أثــناء القتال الذي دار في بور سعيد ونتيجة الغارات الجوية على الأهداف الحيوية المصرية .

كما أعطى فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ميزات كثيرة لإسرائيل ، " وكان وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر هو الثمن الباهظ الذي دفعته مصر لقرار تأمــيم شركة قناة السويس " . (١) وقد ترتب على ذلك نجاح إسرائيل في تحويل

(١) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

الجـــزء الأكبر من حركة الملاحة المتجهة إلى ميناء العقبة الأردني إلى ميناء إيلات . وقد أدي وجود قوات الطوارئ الدولية على حدود مصر الشرقية إلى تأمين حدود إسرائيل وتحييد القوات المسلحة المصرية لمدة عشر سنوات .

وعلى الرغم من خسائر مصر فقد حققت مكاسب اقتصادية وسياسية كثيرة، حيـــث استردت مصر قناة السويس وأسهمت إيرادالها في دعم الاقتصاد المصري . كذلك أتاح اشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي الفرصة لعبد الناصر لإلغاء اتفاقية الجـــلاء الـــتي وقعت بين مصر وبريطانيا في ١٩ اكتوبر١٩٥٤ . ففي أول يناير ١٩٥٧ صـــدر قرار جمهوري يقضي بإلهاء اتفاق اكتوبر١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكـــن مـــنذ يـــوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ . وقد نص هذا القرار على أن " الحكومة الـــبريطانية بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها على الأراضي المصرية مشتركة مع القوات الفرنسية والإسرائيلية ومحاولتها غزو قناة السويس ابتداء من يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ قد تصرفت على أساس أن الاتفاق المذكور كأن لم يكن." وقد أكدت الحكومة المصرية بإلغائها اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ الاستقلال الحقيقي الذي ظفرت به مصر بجـــلاء القوات البريطانية من منطقة القناة ، وصار لمصر الحق في مصادرة ما تحتويه القـــاعدة من منشآت ومعدات بريطانية بصفتها ممتلكات للعدو ، كما أصبح لها سيادة كاملة على منطقة القناة وفي ٢٩ مارس ١٩٥٧ تم تطهير قناة السويس ، ثم افتتحـــت مـــن جديد في أواخر أبريل سنة ١٩٥٧ شريانا للملاحة الدولية طبقا لاتفاقية الأستانة .

أما بريطانيا فقد منيت بخسائر اقتصادية واستراتيجية وأدبية . فعلى المستوى الاقتصادي أدى إغلاق قناة السويس إلى خسائر مادية كبيرة لبريطانيا ، وذلك لألها اضطرت إلى شراء البترول من الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار بعد أن كانت تصدره لأمريكا بالدولار . كما أن بريطانيا أسست منذ عام ١٩٥٤ مصفاة كبيرة لـــتكرير النفط في عدن ، ولا شك في أن هذه المصفاة ما كانت لتخدم أوروبا إلا عن طريق نقل النفط المكرر من عدن عبر قناة السويس . كذلك أنه عندما سدت

القـــناة وحطمت أنابيب البترول في سوريا لم يكن هناك مفر من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح فزادت المسافة بين لندن والخليج العربي بما يقدر بخمسة آلاف مـــيل . وقـــد كانـــت بريطانيا إلى جانب استخدامها القناة في نقل النفط إليها تســـتخدمها كذلـــك في حركة التجارة مع الدول شرقي السويس . وقد قدرت تجارتها مع تلك الدول بما نسبته ٢٥% من مجموع تجارتها الكلية .

لقد كان إخفاق بريطانيا الضخم في حرب السويس عام ١٩٥٦ بداية مرحلة جديدة للسياسة البريطانية ، إذ لم تغامر منذ ذلك الحين ، في انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة ، كما أثبتت حرب السويس عدم قدرة بريطانيا على القـــيام بعمـــل حربي بدون الولايات المتحدة الأمريكية . وبذلك تضاءلت مصالح بريطانـــيا الاســـتراتيجية في الشرق الأوسط وتراجع مركزها السياسي . وعموما كانت حرب السويس إذلالا لبريطانيا ونهاية للجمهورية الفرنسية الرابعـــة . لقد تدهـــورت مكانـــة بريطانيا وفرنسا كنتيجة حتمية لمغامرتهما بالعدوان على مصر بالـــتواطؤ مع إسرائيل ، وأصبحتا في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية . وقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لكي ترث بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار مراكزها الاستعمارية فيه .



الفصل الخامس

قرار عبد الناصر التدخل العسكري في اليمن

تمهيد:

في تقديمه للترجمة العربية لكتاب إسرائيل كوهين: **الحركة الصهيونية**، التي نشرت في مارس ١٩٥٤، كتب عبد الناصر عن الصهيونية: «إن المعركة بيننا وبين الصهيونية لم تنته بعد، بل لعلها لم تبدأ بعد، فإن لنا ولها غداً قريباً أو غداً بعيداً نغسل فيه عاراً، ونحقق أمنية، ونسترد حقا»[1].

عبارة لها جرس يشنف الآذان، وبريق يخلب الألباب، ألفاظها تنطق بالتحدي، وتشحذ العزائم وتستنهض الهمم، وتؤجج في النفس جمرة الكفاح، وتذكي في القلب جذوة الحماس، وتفتح أبواب الأمل في غد نمحو فيه عاراً حاق بنا، ونحقق فيه أمنية طال انتظارها ونسترد فيه حقنا السليب.

ولنا أن نتساءل: هل انبثقت تلك الكلمات من عقيدة راسخة في قلب قائلها أم أنها كانت مجرد خطرات جرت على لسانه؟ وهل استعد عبد الناصر بأسباب القوة للغد القريب أو للغد البعيد أم أنه بدد طاقات مصر العسكرية والاقتصادية في اتجاهات ثانوية لا طائل من ورائها؟ الواقع يقول إن عبد الناصر أرسل قوة من المظليين بلغت نحو ٦٠٠ جندي إلى الكونغو في سنة ١٩٦٠ لحفظ السلام وتأمين حكومة باتريس لومومبا، ثم أرسل قوة مدرعة إلى الجزائر في خريف سنة ١٩٦٣ لدعمها في حربها مع المغرب، ثم دفع بمجموعة مدرعة إلى العراق فيما بين عامي ١٩٦٤، ١٩٦٦ لحماية نظام عبد السلام عارف، إلا أن أخطر قرارات عبد الناصر جميعاً، التي أفضت إلى استنزاف طاقات مصر، هو قرار التدخل العسكري في اليمن في أواخر سبتمبر ١٩٦٢. لقد كان لهذا القرار تأثير كبير في مستقبل مصر السياسي والاقتصادي

---

[1] عبد الناصر، **تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٦٤.

والعسكري لحقبه من الزمن، كما أنه شكل ملامح العلاقات العربية خلال تلك الحقبة في صورة جديدة غير مسبوقة.

الأوضاع السائدة في اليمن ١٩٤٨-١٩٦٢:

ظهرت الإمامة في اليمن كنظام سياسي حوالي سنة ٢٨٥ هجرية وكان أول إمام لها هو يحيى بن الحسين، واستمر حكم الأئمة نحو أحد عشر قرنا حتى ألغيت الإمامة في سنة ١٩٦٢ بعد الثورة مباشرة وقيام النظام الجمهوري. وقد حاولت بعض القوى الإسلامية والعربية والأوروبية، خلال العقود الأربعة السابقة على ثورة اليمن، السيطرة عليه أو التأثير فيه ولكن لم تكلل محاولاتها بالنجاح، وظل اليمن محافظا على تماسك وقوة مجتمعه القديم في إطار حكم ديني مستبد.

اتخذ الإمام يحيى موقفا متشددا من حركة التحديث والتغيير لأنه وجد فيها تهديدا لسلطته المطلقة، غير أنه لم يكن قادرا على منع بصيص من التنوير السياسي الذي كان ينفذ إلى اليمن. فقد تلقى نفر من الشباب اليمني قدرا من التعليم في الخارج وتأثر بالتغييرات الحادثة في العالم واتصل بالأفكار الثورية وتملكه إحساس عميق بحاجة بلده الملحة إلى حركة بعث وتنوير. وقد بدأت جماعة «الأحرار اليمنيون» تنشد بحذر تنفيذ إصلاحات معتدلة مأمونة الجانب في اليمن، وبمرور الزمن ارتفع صوتها تدريجيا واكتسب قوة متزايدة جاذبا إلى أفكارها بعض اليمنيين الذين يشاطرونها نفس الأفكار. ثم أودت حركة عبد الله بن الوزير في سنة ١٩٤٨ بحياة الإمام يحيى. وتعد هذه الحركة إحدى حلقات الصراع على السلطة وإن كانت لا تخلو كلية من فكرة التغيير، إذ تقربت الحركة من جماعة «الأحرار اليمنيون» اللاجئون في عدن واستدعت عددا منهم للمشاركة في الحكم، وكان أحمد النعمان، أحد أعضاء ثورة اليمن سنة ١٩٦٢، وزير الزراعة في حكومة ابن الوزير. كما أن محاولة إقامة مجلس وطني ولو بطريق التعيين تعتبر تغييرا مهما في ظل ظروف اليمن وبيئته في ذلك العهد. وقد استطاع الأمير أحمد ولي العهد أن يجمع حوله جيشا قبليا كبيرا وأن يهزم أنصار الحركة ويقضي على الحركة تماما.

سيطر مبدأ العزلة على سياسة الإمام يحيى الخارجية خلال فترة حكمه إلا من قدر ضئيل من الاتصال بالدول الأجنبية، وعلى كره منه انضم إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة، غير أنه لم يسمح بإقامة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية في اليمن. وفي إطار سياسة العزلة يمكننا القول إن حياة المجتمع اليمني لم تتغير كثيراً عما كانت عليه خلال العصور الوسطى. وكان الإمام يحكم باسم السيادة الروحية لكونه زعيم الطائفة الزيدية، إلا أن العلاقة القبلية كانت أقوى كثيراً من العلاقة المذهبية. واتبع الإمام أحمد نفس سياسة العزلة لأنه رأي فيها وسيلة ناجحة للمحافظة على استقلال اليمن، وهكذا فإنه فضل الاستقلال على الفقر.

وفي أواخر أبريل سنة ١٩٥٥ وقع انقلاب عسكري في اليمن بقيادة المقدم أحمد يحيى الثلايا، وتمكن الأمير محمد البدر من حشد ثمانية آلاف رجل من قبيلة بكيل ونجح في القضاء على الانقلاب واستعادة والده للإمامة. وتقديراً للدور الكبير الذي قام به محمد البدر فقد عين ولياً للعهد. وعندما أخذت صحة الإمام أحمد في التدهور أعطى البدر دوراً نشطاً ومتزايداً في حكم اليمن وعين في مناصب: وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة. وفي أبريل سنة ١٩٥٦ عقد لقاء في جدة بين عبد الناصر والملك سعود والإمام أحمد. واقنع عبد الناصر الملك سعود بأن يمنح الإمام أحمد المال اللازم لشراء أسلحة من الكتلة الشرقية.

وقد استطاع الأمير البدر، ولي العهد، أن يحصل على الأسلحة السوفيتية، التي وصلت أول شحنة منها إلى ميناء الصليف في نوفمبر ١٩٥٦. كما صاحب وصول هذه الأسلحة فريق من المدربين السوفييت لتدريب اليمنيين على أساليب استخدامها وصيانتها، غير أن الإمام أحمد أصدر أوامره بعدم لمس هذه الأسلحة. ويرجع ذلك إلى إدراك الإمام أحمد مدى الأخطار الفادحة التي تسببها هذه الأسلحة إذا ما وقعت في أيدي عناصر مناوئة لحكمه، ومن ثم فقد تعمد إهمال هذه الأسلحة. وإزاء رفض

الإمام دفع ثمن تلك الأسلحة أو تقديم مساعدات للسوفييت في مقابلها فقد توقف تدفق الأسلحة في أغسطس سنة ١٩٥٧[١].

وفي يناير سنة ١٩٥٩ كشفت مطبوعات صادرة في اليمن عن وجود حركة للضباط اليمنيين هدفها قلب نظام الحكم، وكان أعضاء الحركة من خريجي الكلية الحربية الصغيرة في صنعاء التي كانت تحت إشراف المصريين. وقد ألقي القبض على كثير منهم، وطرد البعض من الخدمة وجرى تفريق عدد منهم على وحدات مختلفة. كما جرى ترحيل المجموعة المصرية المشرفة على الكلية الحربية وصاحب ذلك حركة تطهير محدودة لبعض الأجانب العاملين في اليمن وبخاصة المصريون.

وفي عام ١٩٥٩ وقع اليمن اتفاقاً اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت بإنشاء طريق من المخا إلى تعز وصنعاء، كما أنشئت مفوضية أمريكية في تعز أدارها قائم بالأعمال. ولما كان اليمن يمر بعام قحط آخر فقد قبل الإمام حوالي ١٥ ألف طن من القمح الأمريكي من أجل موازنة الوجود السوفييتي والصيني في اليمن. و لم يكد يحل شهر أبريل ١٩٥٩ حتى غادر الإمام البلاد فجأة إلى روما لتلقي العلاج الطبي، وانتهز الأمير البدر الفرصة لكي يطبق أفكاره التحررية متأثراً بشخصية جمال عبد الناصر. وقد دفعه هذا التأثر إلى تبني الكثير من الأفكار المصرية واستقدام بعض المصريين لتنفيذها. ووصلت بعثة عسكرية صغيرة من الجمهورية العربية المتحدة لتدريب الجيش اليمني على الأسلحة السوفيتية. كذلك أنشئت المؤسسات التعليمية المصرية في كل من صنعاء والحديدة وأعيد تعيين المصريين في هيئة الإشراف على الكلية الحربية بصنعاء.

وفي أغسطس ١٩٥٩ عاد الإمام أحمد فجأة إلى اليمن في حالة صحية جيدة، وبادر إلى تخفيض حجم البعثة العسكرية المصرية مع السماح لها بالبقاء في اليمن، وإلى إغلاق قاعدة جوية كان الخبراء المصريون قد شرعوا في إنشائها بموافقة الأمير البدر.

---

[١] ادجار أوبلانس، اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق لاشين القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

كان المجتمع اليمني يتألف من عدة قوى اجتماعية مختلفة. ويجلس على قمة المجتمع الإمام وأسرته وأتباعه، وفي مقدمة القوى الاجتماعية تأتي الطبقة العليا، وتتكون من السادة وهم ينتمون إلى الطبقة الزيدية وهم أهل الحل والعقد ويشغلون الوظائف المرموقة في النظام، ويدخل القضاة والعلماء ضمن الطبقة العليا وإن كانوا في مرتبة تالية للسادة، ويمكن ضم شيوخ القبائل وبخاصة القوية منها إلى الطبقة العليا، وهم يتمتعون بامتيازات ضخمة، ولذا أيدوا بقاء الإمامة، ولكن لم يمنع ذلك تمرد شيوخ القبائل عندما تصطدم مصالحهم بمصالح الإمام أو يحاول الأخير التدخل في شئوهم الخاصة. وليست كل القبائل بدوا بل إن قسماً كبيراً منها مستقر للزراعة وتأتي بعد ذلك الطبقة الوسطى التي تتكون بصفة أساسية من التجار فيما عدا قلة من أثريائهم، والمثقفين، والعسكريين من الضباط ذوى الرتب المتوسطة والصغيرة وصغار الملاك والموظفين. وعلى الرغم من اختلافهم من حيث الدخل فإنهم يشتركون في سكنى المدن والتطلع إلى العالم الخارجي ويشكلون عاملاً مهماً في تأييد الثورة. وتتألف الطبقة الدنيا من العمال والفلاحين، ويشكل الفلاحون نحو ٨٠% من سكان اليمن. وفي أسفل هذه الطبقة يجئ الجنود والعبيد والخدم. وقد استمر نظام الرق حتى عهد الثورة. وجدير بالذكر أن السادة يملكون معظم الأراضي الزراعية بينما يحصل الإمام لحسابه الخاص غلة الأراضي الموقوفة.

وتنقسم اليمن إلى شمال قبلي وجنوب حضري. وقد خضع الجنوب لبيروقراطية متقدمة، وعلى مر العصور فقد الكثير من خصائصه القبلية بينما ظلت التقاليد والعادات والتماسك القبلي في الشمال دون تغيير. كذلك لم تقل كراهية معظم رجال القبائل لسكان المدن إلا قليلاً. ونظراً لتاريخها الطويل من الاستقلال، فإن القبائل تتصدى بعنف لأية محاولة لتأسيس سلطة عليا عليها[1]. وقد اتبع أئمة اليمن وسائل متنوعة للسيطرة على القبائل أهمها نظام الرهن، ويعني أخذ رهينة ذات أهمية من شيخ القبيلة التي يريد الإمام إخضاعه، وتحول الرهينة دون قيام شيخ القبيلة بأية أعمال عدائية ضد الإمام خوفاً من انتقام الإمام من هذه الرهينة، ثم رشوة شيوخ

---

[1] أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ص ٦٤-٦٥.

القبائل أو تأليب القبائل بعضها على البعض الآخر أو اللجوء إلى الإكراه بالسلاح. ويوجد باليمن نحو عشرين قبيلة كبيرة أهمها قبيلتا حاشد وبكيل.

أما بالنسبة للبنية الطائفية فتنقسم اليمن مذهبيا إلى زيود وشوافع. وتميل معظم المصادر إلى وجود توازن عددي تقريبي بين المذهبين. ولا يعترف الشوافع بحصر الإمامة في أهل البيت وفقا للمذهب الزيدي. وقد نشأ التعارض بين الشوافع ونظام الإمامة بسبب استبعاد الشوافع بوجه عام من الأدوار المهمة في بنية السلطة السياسية بالإضافة إلى انتمائهم غالبا إلى طبقة التجار وفئة المثقفين ويتخذ الصراع الداخلي في اليمن في بعض أبعاده شكلا طائفيا. وفحوى القول إن البناء الاجتماعي في اليمن كانت تكتنفه الخلافات القبلية والطائفية والإقليمية.

والجيش النظامي في عهد الإمام يحيى كان مكونا في معظمه من المتطوعين والباقي من المجندين تجنيدا إجباريا. ولم يكن للجيش النظامي اليمني زي رسمي، وكان مسلحا بأسلحة قديمة، ولا يتلقى تدريبا مناسبا مما أدى إلى تدني كفاءته القتالية كما كان يعمل تحت قيادة ضعيفة ويتقاضى مرتبات منخفضة. وكان كل رجال الجيش يعكفون على مضغ القات بانتظام ومن الشائع أن يبيع الجنود سلاحهم وذخيرتهم وملابسهم لشراء المكيفات بل ويتعاملون حتى مع الأعداء للحصول على ذلك[1]. وبالإضافة إلى الجيش النظامي فقد كان يوجد الحرس الأهلي، وهو ذو كفاءة قتالية منخفضة للغاية. وكان بإمكان رجل الحرس الأهلي شراء حق البدل النقدي.

ويعتبر الجيش ذا أغراض متعددة، فإلى جانب واجباته العسكرية العادية كإخماد الثورات وحراسة الإمام وحفظ الأمن والنظام فإنه كان يمارس أعمالا كثيرة أخرى تدخل بدرجة أكبر في اختصاص الحكومة المحلية والمصالح والهيئات مثل القيام بجمع الضرائب وأعمال الشرطة والجمارك وتوصيل الرسائل الحكومية أو القيام بقيادة وسائل النقل الحكومية في البلاد. ولم تكن لدى الإمام رغبة صادقة في تكوين جيش نظامي قوي كفء خشية أن يتحول إلى العمل ضده على الرغم من أهمية إقامة

---

[1] ادجار أوبلانس، مرجع سابق، ص ٧٥.

جيش وطني عالي الكفاءة من منظور الأمن القومي. وقد لجأ الإمام يحيى إلى الاعتماد أساساً على القبائل المحلية ذات القطاعات الصغيرة شبه المدربة من «الحرس الأهلي» عندما كانت الحاجة تستدعي المزيد من القوات الإضافية لفرض سيطرته المحكمة على بعض قطاعات الشعب. وقد قصد الإمام من وراء استخدام عناصر «الحرس الأهلي» التابعة للقبائل أن يحقق توازناً في القوى مع الجيش النظامي حتى يضمن السيطرة التامة. فقد دخل في روعه أن الاعتماد الكامل على جيشه النظامي قد يتسبب في مخاطر وصعاب جمة، فربما يتفتت الجيش بسبب الولاءات القبلية المختلفة داخله أو إذا ما وقع تحت سيطرة معادية. ويمكننا القول إن الإمام كان يتوجس خيفة من الجيش النظامي، لذلك تألفت أغلبية الجند من أبناء القبائل وأطلق على الجيش القبلي اسم «البراني»، واعتمد الإمام على هذا الجيش في حراسة الحدود كما اعتمد على المرتزقة في حراسة قصره وأفراد أسرته وظل الجيش النظامي متخلفاً ولا ينمو طبقاً لحاجات اليمن[1].

وقد كان الجيش القبلي الذي قاتل القوات المصرية يرتدي ملابس بالية و لم يكن له زي رسمي خاص، وكان مسلحاً في أول الأمر بالبنادق الألمانية (الجرمان) التي استخدمت في الحرب العالمية الأولى. كما كان لا يتبع في قتاله أبسط تكتيكات ومبادئ الحرب، وكان يفتقد أبسط قواعد الانضباط ولا يخضع لسلسلة القيادة التقليدية التي تضع خطط الحرب وتصدر أوامر وتعليمات القتال. وكان رجال القبائل يقومون بأعمال حرب العصابات، وكانت أهم أعمالهم التحكم في الطرق ومنع المرور عليها، وقد ساعدتهم في ذلك طبيعة الأرض الجبلية الوعرة، وبذا كانوا يوقعون أفدح الخسائر بالأفراد والمركبات التي تستخدم الطريق. وكانوا يحسنون الاستفادة من طبيعة الأرض في التسلل والاختفاء. فقد تميز مسرح عمليات اليمن جغرافيا بالجبال الشاهقة ذات المسالك الوعرة وبالمرتفعات والأودية. و لم يكن باليمن سوى مطارين على مقربة من صنعاء أحدهما حربي والآخر مدني، وكانا يفتقران إلى الخدمات

---

[1] صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩، ص ٥٤٩.

الأرضية، هذا بالإضافة إلى أرض هبوط في الشمال في حالة سيئة[1]. وتفتقر اليمن إلى وسائل مواصلات جيدة وكافية، بينما توجد مسالك ودروب ومدقات قديمة تستخدمها قوافل الجمال والبغال والحمير. كما كانت تفتقد الخرائط الطبوغرافية التي تستخدمها القوات في التحرك والتعرف على المعالم الأرضية، فضلاً عن عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأرض وعن موقف القبائل وأساليب التعامل معها.

سياسة مصر تجاه اليمن:

بدأت تطورات الأحداث في اليمن تشغل حيزاً من اهتمام مصر. ففي سنة ١٩٥٥ أرسلت مصر بعثة عسكرية، بناء على طلب الإمام، لتدريب الجيش اليمني إلا أنها لم تستطع أن تؤدي واجبها لأسباب كثيرة، كما أرسلت بعثة عسكرية أخرى في سنة ١٩٥٧ ولم يحالفها النجاح أيضاً. وقد شهد عام ١٩٥٥ تخرج أول دفعة من الضباط اليمنيين في الكلية الحربية المصرية.

لم ينظر الإمام بعين الرضا إلى مصر لأنها كانت تؤوي بعض اليمنيين الأحرار في القاهرة، كما أنه لم يمر وقت طويل على فشل الانقلاب العسكري ضد الإمام في سنة ١٩٥٥ حتى سمحت مصر للأحرار اليمنيين باستخدام إذاعة صوت العرب. وكان العداء للإنجليز هو العامل المشترك الذي جمع أهداف مصر واليمن والمملكة العربية السعودية على الرغم من اختلاف دوافع العداء. فكانت دوافع اليمن والسعودية تتمثل في الخلاف على بعض مناطق الحدود. وقد تصورتا أن تحالفا عسكرياً مع مصر سوف يساعد في تحقيق مطالبهما الإقليمية. ومن ثم فقد تم في جده في ٢١ أبريل ١٩٥٦ توقيع ميثاق أمن متبادل بين الدول الثلاث عرف باسم «ميثاق جدة»، وقد انبثقت منه قيادة عسكرية مشتركة. وكان هدف مصر من هذا الميثاق مناهضة حلف بغداد عن طريق اجتذاب أكبر عدد من الدول العربية إلى معاهدات ثنائية أو جماعية تكون مصر محورها، كما حاول عبد الناصر أن يبين لإسرائيل أنه يسيطر على البحر الأحمر بواسطة تحالفات عربية، وكان ذلك من بين الدوافع التي

---

[1] صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤، ص ص ٤٧-٤٨.

عجلت بتوقيع الميثاق بين الدول الثلاث. أما السعودية فكانت لا تريد أكثر من تهديد الإنجليز في واحة البوريمي بينما كان يريد إمام اليمن الضغط على بريطانيا في الجنوب العربي. وفي حقيقة الأمر كان هذا الميثاق ذا أهداف سياسية بحتة وأنه لم يكن يساوي شيئا من الناحية العسكرية العملية. وعندما أعلن عبد الناصر في فبراير سنة ١٩٥٨ نبأ قيام الجمهورية العربية المتحدة فطن الإمام إلى أهمية هذا الحدث التاريخي، فتم الاتحاد الفيدرالي بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وفي ١٩٥٨/٣/٨ عقد ميثاق اتحاد الدول العربية.

وفي السنتين الأخيرتين من حكم الإمام أحمد تعرض حكمه لكثير من الاضطرابات الداخلية، وكان يعتقد أن الجمهورية العربية المتحدة ضالعة فيها، وأسر ذلك في نفسه ولم يفصح عن مكنون صدره ويجاهر بالعداء إلا بعد انفصال سوريا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١. وقد بدأ الإمام مجاهرته بالعداء بنشر قصيدة هاجم فيها عبد الناصر شخصيا ونظام عبد الناصر وأسلوبه في الحكم. وأذيعت القصيدة في أول ديسمبر ١٩٦١ من راديو صنعاء، فرد عبد الناصر بحديث إذاعي في ٢٣ ديسمبر هاجم فيه الإمام بعنف، ثم صدر عن القاهرة بيان في ٢٦ ديسمبر من نفس الشهر بحل اتحاد الدول العربية.

وفي أعقاب انفصال سوريا عن مصر غير النظام المصري سياسته تجاه اليمن سواء بسبب انتهاج سياسة أكثر ثورية حيال الشئون العربية بعد الانفصال، أو بسبب الهجوم الذي شنه الإمام أحمد على عبد الناصر ونظامه، وقد ظهر نهج أكثر تشددا من جانب مصر استهدف تغيير الإمامة بالثورة. ولتحقيق هذا الهدف استخدم النظام المصري الدعاية الخارجية والنشاطات السرية. وفي الاتجاه الأول أتاح النظام المصري لعبد الرحمن البيضاني محطة إذاعة صوت العرب ليذيع منها أحاديث تدعو صراحة إلى الثورة ضد الإمامة، وكانت تلك الأحاديث تنشر في مجلة روز اليوسف في صورة سلسلة من المقالات بتوقيع د. عبد الرحمن البيضاني، ينتقد فيها نظام الحكم في اليمن ويصرح بأنه على رأس تنظيم سري يمني على اتصال ببعض الشخصيات المهمة داخل اليمن من شيوخ القبائل والضباط. وفي ١٣ مايو سنة ١٩٦٢ أعلن البيضاني من إذاعة

صوت العرب خطة تفصيلية لإقامة حكومة جمهورية في اليمن على أساس الوحدة وتطبيق النظام الاشتراكي، وانضم أحمد النعمان إلى حركة الأحرار اليمنيين. وجدير بالذكر أن عبد الرحمن البيضاني كان يمثل مثقفي الطبقة الوسطى التجارية خارج اليمن. كما انتقل نشاط الأحرار اليمنيين إلى مصر قبل الثورة اليمنية بسنوات قليلة، بينما ارتكزت حركة الأحرار اليمنيين من قبل على عدن. وكان مما سهل حركة عبد الرحمن البيضاني صلته بالرئيس الراحل أنور السادات، الذي كان آنذاك رئيسا لمجلس الأمة، لذلك لم تحاول الرقابة منع مقالاته التي كانت مفروضة على الصحافة. بل إن البيضاني جاهر بأن تنظيمه السري على صلة وثيقة بتنظيمات داخل اليمن، وأنه يتوقع قيام الثورة بعد وفاة الإمام أحمد، ووقتها يذهب هو ورفاقه إلى اليمن للمشاركة في الثورة وتوجيه دفة الأمور. أما عن النشاطات السرية فقد تعددت قنواتها، وكان البيضاني إحدى هذه القنوات. وقد طلب البيضاني تدريبه وتدريب مجموعته على استخدام السلاح وإجادة الرمي به بالإضافة إلى إرسال بعض الأسلحة إلى معاونيه في اليمن مع تجهيز كمية محدودة منها يصطحبونها عند سفرهم إلى اليمن جوا فور نشوب الثورة. وقد وضعت السلطات المصرية طلبات البيضاني موضع التنفيذ. كذلك كانت مصر على اتصال بالثوار داخل اليمن عن طريق عبد الرحيم عبد الله طيار الأسرة المالكة الذي كان له دور بارز في نقل الأسلحة إلى الثوار، وعن طريق بعض أفراد البعثة العسكرية المصرية في اليمن. وبعد رحيل البعثة العسكرية المصرية من اليمن استمر الاتصال بالثوار اليمنيين عن طريق محمد عبد الواحد المسئول الوحيد في السفارة المصرية في اليمن. وكان عبد الحكيم عامر مسئولا عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة في حين كان السادات مسئولا سياسيا. وقد استمرت الدعاية والنشاطات السرية حتى توفى الإمام أحمد وتولى البدر الإمامة. وقد ظهرت منه بوادر طيبة لتحسين العلاقات بين مصر واليمن، كما طالب بعض قادة الأحرار اليمنيين في القاهرة المسئولين المصريين بالتعاون مع البدر. وقد نجم عن ذلك صدور قرار من عبد الناصر بوقف الإذاعة والنشر ضد البدر أو معه. غير أن البيضاني حصل، عن طريق اتصال السادات بعبد الناصر، على إذاعة أخيرة كان ميعادها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

يتضح مما سبق أن المسئولين في مصر كانوا على علم بمقدمات الثورة وعلى اتصال مستمر بالثوار، لذلك فإنهم لم يفاجئوا بقيام الثورة أو بطلب التدخل.

الأوضاع السياسية العربية قبل قرار التدخل:

كان الانفصال السوري الذي وقع في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ضربة شديدة لنظام عبد الناصر. فقد أظهرت واقعة انفصال لخصوم هذا النظام أنه ليس بعيدا عن النكسات أو معصوما من الأخطاء. وبعد أن استوعبت القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة بدأت تشن أشرس حملاتها ضد نظام عبد الناصر، وأصبح النظام المصري في شبه عزلة عربية، وكان العنصر الوحيد الإيجابي في وضع النظام المصري عربيا هو إعلان استقلال الجزائر في يوليو سنة ١٩٦٢.

وتفاقمت العناصر السلبية المحيطة بوضع النظام المصري حتى بلغت ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في شتورا بلبنان في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ للنظر في شكوى الحكومة السورية ضد الحكومة المصرية من تدخل الأخيرة في شئونها الداخلية. وازداد الأمر سوءا بهروب الملحق العسكري المصري في بيروت المقدم زغلول عبد الرحمن إلى سوريا في ٢٧ أغسطس. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى صدور تعليمات جمال عبد الناصر للوفد المصري بالانسحاب من الاجتماعات.

وفي الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٦٢ عقد مجلس الجامعة اجتماعه الثامن في إطار دورته الاستثنائية حيث أدلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة ببيان جاء فيه إنه «ما لم يقم مجلس الجامعة العربية في دورته الحالية بالنظر صراحة في أمر الأكاذيب والإهانات التي سمعت في أرجائه فإن الجمهورية العربية المتحدة سوف تقرر الانسحاب من جامعة الدول العربية»[1]. وأعقب ذلك انسحاب الوفد المصري من الجلسة.

---

[1] محاضر مجلس الجامعة العربية، الدورة السابعة والثلاثون، الاجتماع الثامن، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢، ص٩.

لم تسفر اجتماعات الجامعة عن نتيجة ذات قيمة، وهنا شعر النظام المصري بأنه بدأ يفقد الأرض الصلبة التي يقف عليها وأن معظم الدول العربية على أهبة الوقوف في الجانب الآخر وأن ما بناه النظام صار مهددا بالانهيار. وقد رأي النظام أن الحل الأمثل والوحيد هو القيام بعمل بارز يعيد الثقة بمصر وبقدرة النظام الحاكم. لقد مثل انفصال سوريا عن مصر طعنة نجلاء لكبرياء عبد الناصر أفضت إلى جرح غائر في هيبته الشخصية وفي زعامته للعالم العربي، فقد كانت الوحدة مع سوريا أعز أمانيه وأجمل أحلامه فلما تبخرت الأماني وانتهى الحلم أفاق عبد الناصر على الحقيقة المؤلمة التي تبدت في إخفاقه الكبير في المجال الخارجي وفي سقوط إنجازه الضخم في طريق بعث القومية العربية.

لم ينظر عبد الناصر إلى الانفصال كنتيجة نشأت ولو جزئيا عن أخطاء في ممارسات الحكم في سوريا في عهد الوحدة، إنما دخل في روعه أن الانفصال مؤامرة استعمارية رجعية لعبت فيها المملكة العربية السعودية دورا كبيرا، وأنها خطوة أولى على طريق ثورة مضادة تستهدف النظام المصري نفسه. وفي الاحتفال بعيد الوحدة في ١٩٦٢/٢/٢٢ أفصح عبد الناصر عن دور الاستعمار والنظم العربية المحافظة سيما السعودية والعناصر الحليفة داخل سوريا في التدبير للانفصال وتمويله. ثم أسهب في الحديث عن الحرب الدعائية التي أشعلتها قوى الاستعمار والرجعية ضده وضد مصر وحركة القومية العربية مبينا الآثار النفسية لهذه الحرب عليه[1].

ونجد لعبد الحكيم عامر إدراكا مماثلا فيما يختص بالضغوط الخارجية التي نشأت في أعقاب انفصال سوريا، فقد لخص الموقف العربي في فترة ما بعد الانفصال كما يلي: «حصار سياسي لمصر وحملة مضادة عليها بلغت ذروتها في شتوار – هجوم دعائي من جميع الإذاعات العربية والأجنبية ومن جميع الجهات الاستعمارية يركز على هدم النظام – تحين الاستعمار الفرصة لضرب النظام في مصر – خضوع سوريا لحكم

---

[1] خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (١٩٦٢/١٢/٢٣)، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع، القاهرة: مصلحة الاستعلامات د.ت، ص ص ٢٦٦-٢٧٢.

انفصالي رجعي متعاون مع الاستعمار تعاوناً صريحاً - خضوع العراق لحكم قاسم الدموي الانفصالي - تمتع الملك سعود بعنفوان السيطرة والقوة»[1]. وعموماً كانت مصر في توصيف عامر في ذلك الوقت تقف موقف الدفاع والاستعمار والرجعية يقفان موقف الهجوم.

وفي أعقاب الانفصال لم تكن علاقات مصر بالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية جيدة بدرجة يمكنها تخفيف آثار العزلة التي تعرض لها النظام المصري حينذاك. وربما أفضى ذلك إلى زيادة شعور النظام الحاكم في مصر بالعزلة السياسية. ويذهب أحد الباحثين إلى أن النخبة المصرية الحاكمة قد سادها اعتقاد بأن العناصر الرجعية التي تهاجمها بعد الانفصال قد اشتد عودها وقويت شوكتها بدرجة معتبرة أثناء سياسة المهادنة التي اتبعتها النخبة المصرية في السنتين السابقتين على الانفصال مما وفر مناخاً هادئاً أعتبر مسئولاً جزئياً عن الانفصال. وقد حفز هذا الاعتقاد النخبة الحاكمة إلى تحديد أهدافها في إطار أكثر قدرة وتشددا[2]. وهكذا يعتبر التماثل في إدراك النخبة الحاكمة في مصر أحد ملامح صنع القرار المصري بوجه عام. وقد دفع تطور السياسات العربية عبد الناصر إلى البحث عن أرض جديدة عوضاً عن الأرض التي فقدها في سوريا.

ثورة اليمن (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢):

في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكري في اليمن أطاح بنظام الإمامة. وفي ٢٨ سبتمبر اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن، وأعلنت عن استعدادها لمساعدة اليمن بما يتيح له دخول العصر الحديث. وفي ٢٩ سبتمبر أصدرت مصر بياناً حذرت فيه القوى الأجنبية من التدخل ضد نظام الحكم الجديد في اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الإمامة وإقامة

---

[1] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٧.

[2] A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, the Elements of Foreign Policy. London: The Macmillan Press, 1976, p. 145.

الجمهورية لا يمثل في حد ذاته تغييرا عميقا، إنما التغيير الحقيقي والعميـــق يــتركز في الأوضاع الاجتماعية ومفهوم الزعامة الروحية الذي يجب أن يســتبدل بــه الــولاء لحكومة مدنية مما ألقى على النظام الجديد عبء إقناع الشعب بذلك. وبسبب رسوخ فكرة الزعامة الروحية في أذهان عامة الشعب فقد افتقدت الحكومة الجمهورية في أول عهدها التأييد الشعبي الكافي، وأصبحت في حاجة ملحة إلى مساندة خارجية، وبخاصة عندما أعلن أن البدر مازال حيا وأنه يقيم في المملكة العربيـــة الســعودية ويتمتــع بتأييدها. كما أن الأمير الحسن، عم الإمام المخلوع، أعلن ولاءه الكامل للبدر وأنــه وأبن أخيه يعتزمان شن الحرب على النظام الجديد.

قامت ثورة الثمن على أكتاف عناصر من الطبقة المتوســطة تتكــون مــن العسكريين والتجار والمثقفين، وهي تشكل المجموعة التقدمية مــن قــوى المعارضــة اليمنية، وقد تأكدت قبل قيام الثورة من الدعم المــادي والمعنــوي المصــري فــور نجاحها[1]. وقد شكل حرص الثوار الشديد على ضمان حدوث هذا التدخــل قبــل قيامهم بالثورة أحد دوافع قرار التدخل العسكري المصري في اليمن.

قرار التدخل العسكري في اليمن

مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية المصرية:

يمكن تقسيم نخبة صنع القرار في السياسية الخارجية المصرية في عــهد عبــد الناصر إلى ثلاثة مستويات مرتبة تصاعديا حسب القوة والتأثير وهي المســتوى الأول الذي يشتمل على مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي، والمستوى الثاني ويشمل مجلــس الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والمستوى الثالث ويضم جمال عبد الناصر – صانع القرار الرئيسي.

---

[1] عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦–١٩٦٢، بــيروت: دار العــودة، ١٩٧٧، ص ص ١٠٨–١٠٩.

كان المستوى الأول فاقد التأثير لأنه كان غائبا، إذ لم يكن هناك مجلس أمة بالإضافة إلى عدم استكمال بناء الاتحاد الاشتراكي. ثم يأتي المستوى الثاني بدءا بمجلس الرئاسة الذي كان يتكون من أحد عشر عضوا - بخلاف عبد الناصر - اختارهم عبد الناصر، تسعة من العسكريين واثنان من المدنيين الموالين للنظام، وكانوا جميعا يدينون بالولاء المطلق لعبد الناصر ولا يعارضون سياسته. وكانت دورات انعقاد المجلس تخضع لمبادرات رئيس الجمهورية حيث لم يتضمن الإعلان الدستوري لتشكيله نصا يتعلق بدورات انعقاد المجلس. وقد خصص الاجتماع الأول للمجلس يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ لموضوع اليمن. ويذكر زكريا محي الدين - عضو مجلس الرئاسة - أنه لم تكن هناك مناقشة على الإطلاق حول إرسال قوات وإنما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط في اليمن. وخلاصة القول إن مجلس الرئاسة لم يكن له دور أساسي في عملية صنع القرار. أما مجلس الوزراء فكان يسمى في ذلك الوقت المجلس التنفيذي، ولم يكن يمثل قيدا على عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية. وكان عبد الناصر لا يشرك الوزراء في صنع القرار، إنما كان يحيطهم علما بالقرار قبل إعلانه للشعب مباشرة كما حدث في اتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس. وكان دور وزارة الخارجية بصفة أساسية مقصورا على التعامل الدبلوماسي والتنفيذ اليومي لقرارات الرياسة. وقد خسف دور عبد الناصر أي دور أو تأثير لوزارة الخارجية ثم ينتهي المستوى الثاني بالمؤسسة العسكرية التي كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر. وكان هناك صراع على السلطة بين عبد الناصر وعامر. وقد حاول عبد الناصر مرتين تقييد سلطات عامر ولكنه أخفق. ويمكننا القول إن المؤسسة العسكرية كانت المؤسسة الوحيدة التي تملك سلطة حقيقية في بنية صنع القرار في مصر. وتشير الدلائل، ومنها خطاب عبد الناصر في بورسعيد في ١٩٦٣/٩/٤ وخطابه في ١٩٦٢/١٢/٢٣، إلى أن عبد الناصر كان يتوقع موافقة قيادة المؤسسة العسكرية على التدخل العسكري في اليمن. وعموما فإن المؤسسة العسكرية لم تمارس قيدا على دور عبد الناصر في صنع قرار التدخل العسكري على الرغم من أنها كانت المؤسسة الوحيدة القادرة على ممارسة ذلك الدور.

يمثل جمال عبد الناصر وحده المستوى الثالث، وهو صانع القرار الرئيسـي. وكان يملك القوة والتأثير لأنه كان يمثل السلطة التنفيذية المركزية المتركزة في شخصه فقط. كان دور عبد الناصر محوريا في صنع القرار في كل المجالات وبخاصة مجال السياسة الخارجية. وقد تأكد دور عبد الناصر المسيطر دستوريا بتقنين دستوري ١٩٥٦، ١٩٥٨ لوضعه المهيمن داخل النظام السياسي، وسياسيا أيضا باعتبار طبيعة النظام الذي تشكل مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد كان دور عبد الناصر أكثر بروزا وقوة في السياسة الخارجية، التي كانت المجال الذي لم ينازعه فيه أحد لأنه لم يعط فرصة المشاركة لأحد. وكان عبد الناصر يعتقد في قدرته على صنع القرار منفردا، كما أنه تصور أن الظروف التي كانت تواجه مصر آنذاك تعطيه حق الانفراد في عملية صنع القرار من أجل السرعة والحسم.

يوضح التحليل السابق مدى سيادة عبد الناصر على عملية صنع القرار في السياسية الخارجية المصرية، وأن مشاركة الآخرين كانت هامشية، إذ أن عبد الناصر كان هو الذي يحدد مدى المشاركة ودرجة التفاعل مع المؤسسات الأخرى لصنع القرار. لقد كانت عملية صنع القرار بين يدي عبد الناصر، تخضع لفكره وإرادته، وكان حر التصرف فيها، معتمدا على مجموعة صغيرة من اختياره قوامها عسكريون سابقون[1].

دور عبد الناصر في صنع قرار التدخل العسكري في اليمن:

لما كانت هناك اتصالات بين كبار المسئولين المصريين وبعض أحرار اليمن في القاهرة قبل قيام الثورة فإن دوائر صنع القرار المصرية لم تفاجأ بقيام الثورة أو بطلب التدخل المباشر. فعندما قامت الثورة يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ طلب العميد عبد الله السلال، قائد الثورة، مساعدة مصر العسكرية والسياسية، واغتنم عبد الناصر الفرصة وقرر التدخل المباشر لمساندة ثورة اليمن ومن المرجح أن عبد الناصر اتخذ قراره يوم ٢٧ سبتمبر. ويذكر عبد الرحمن البيضاني أنه قابل عبد الناصر ليلة ٢٦

---

[1] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ص ٩٦-١٠٥.

سبتمبر وطلبت إليه ٥٠٠ جندي وثلاث طائرات وخبير عسكري. وبدأت الاستعدادات لنقل البيضاني ورفاقه إلى صنعاء. وفي يوم ٢٨ سبتمبر وصلت إلى صنعاء طائرة ركاب عسكرية تحمل لجنة مكونة من البيضاني والقاضي الزبيري ومجموعة تمثل القيادة المصرية العسكرية العليا، وتضم العميد على عبد الخبير والعميد طيار مهندس أحمد نوح ومقدم من الصاعقة. وبعد عودة اللجنة من اليمن اقترحت تقديم دعم سريع للثورة قوامه كتائب صاعقة وسرب طائرات معاونة لقذف قنابل وصواريخ واستطلاع جوي[1].

أمر عبد الحكيم عامر بتجهيز سفينة مدنية للإبحار إلى ميناء الحديدة، حاملة معدات معينة أهمها طائرتان من طراز «الياك»[2]، كذا تجهيز سرية صاعقة يرتدي أفرادها الملابس المدنية. وقد أبحرت الباخرة السودان من ميناء الأدبية جنوب السويس ليلة ٣/٢ أكتوبر ووصلت إلى ميناء الحديدة صباح يوم ٥ أكتوبر وكان حجم التدخل حتى الآن محدودا لا يزيد على مائة ضابط وجندي يحملون الأسلحة الخفيفة فقط. وقد اتخذ عبد الناصر بسرعة قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن معتقدا أن التدخل بقوات رمزية من شأنه أن يسقط احتمالات التدخل المضاد. ويروي محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر ذكر للثائر جيفارا في نقاش معه في سنة ١٩٦٥ أنه وجد نفسه يهب لمساعدة الثورة اليمنية عندما نشبت «ومع أنني تلقيت من التقارير ما يفيد أن الوضع هناك غير صالح للثورة فقد قلت مثلك إنه بجرد أن الثورة قامت فإن ذلك يؤلف عنصرا وضعيا في حد ذاته وبالتالي يجب مساعدتها»[3].

ويعترف عبد الناصر بأن الوضع في اليمن حينذاك لم يكن صالحا للثورة، ومرد ذلك إلى التعقيد الذي يكتنف البنية الاجتماعية - السياسية الخاصة لليمن. ولا اعتقد أن عبد الناصر كان يدرك طبيعة هذه البنية الاجتماعية - السياسية، فليس هناك ما

---

[1] محمد فوزي، مرجع سابق، ص ٢٢

[2] طائرة قتال خفيفة سوفيتية الصنع كانت تستخدم في مصر للتدريب.

[3] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٤٧

يشير إلى أن عبد الناصر ومعاونيه كانوا يتوقعون تلك الضراوة التي انتهى إليها التدخل المضاد للثورة أو ذلك العبء الضخم الذي نجم عن التدخل العسكري عندما تقـــرر دفع قوات مصرية إلى اليمن. لذلك أعلن عبد الناصر موافقته السريعة على توصيـــة أنور السادات بأن الواجب القومي يحتم على مصر أن تتدخل عسكريا لدعم الثـورة. ومما لا شك فيه أن عبد الناصر ومعاونيه قد أخطأوا في إدراكهم لواقع الثورة اليمنيـة. فعبد الناصر ومعاونوه لم يكونوا على بينة من الظروف الواقعية في اليمن. ويؤيد ذلـك ما ذكره صلاح نصر – مدير المخابرات العامة الأسبق – من أن اليمـــن «كـــانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها». كما جاء تصريح الفريق صلاح الحديـــدي – مدير المخابرات الحربية آنذاك – يؤكد أن مصر لم تتوافر لها أية معلومات عن اليمـن من «أي نوع لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التي قدمت إليها في تلك الفترة من مصادر يمنية». وكان عبد الرحمن البيضـاني مصـدر المعلومـات الرئيسي، وكان يتصور أنه يمكن القضاء بسهولة على الحكم الإمامي، وقد قاده هـذا التصور إلى الاعتقاد بأن قوات مصرية رمزية تكفي لدعم الثورة. وقد انساق عبـد الناصر وراء ذلك الاعتقاد حيث صرح لأعضاء مجلس الرياسة بوجهة نظره المؤيـدة لرأي البيضاني.

ويوضح أحد الباحثين الصورة عندما يذكر أنـه حـتى بـافتراض وصـول معلومات صحيحة إلى عبد الناصر ومساعديه عن واقع الثورة اليمنيـة، وبـافتراض إدراكهم الكامل لأبعاد التدخل المصري كما تطورت في السـنوات التاليـة، وفقـا لحسابات سليمة للتدخل المضاد، فما كان عبد الناصر ليغير رأيه وأن «القرار كـان ليتخذ مع كل التكاليف الواضحة فيه»[1]. لقد وجـد عبـد النـاصر في التدخـل العسكري في اليمن علاجا ناجعا يستعيد به توازنه ويرد إليه اعتباره بعد الانفصـال. وقد يؤكد هذا التصور ما ذكره هيكل من أنه أدلى برأي مخالف للتوصية بـالتدخل العسكري المباشر معتمدا على عدم معرفته بمدى توافر الظروف الموضوعية في اليمـن لنجاح الثورة، وبمدى تحمل الثورة لثقل التدخل العسكري المصري المباشر. ثم يفصح

---

[1] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق. ص ١١٧

هـيكل عن أن عبد الناصر سأله سؤالاً مباشر «هل معنى ذلك أن نترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها؟ وماذا يحدث للحركة العربية العامة إذن؟». وهذا يؤكد أن عبد الناصر كان يعاني بشدة نتائج انفصال سوريا الذي سدد ضربة عنيفة إلى وضع القيادة المصرية للعالم العربي وسعيها إلى تحريره وتحقيق الوحدة العربية. وكانت الظروف الصعبة التي ألمت بعبد الناصر في أعقاب الانفصال مما دفعه إلى اتخاذ أيديولوجية عربية متشددة وكان من المستحيل أن يرفض طلب ثوار اليمن بالتدخل لإصراره على رد ضربة الانفصال بضربة مضادة في أسرع وقت ممكن ثم لالتزامه العميق بالعروبة ولمكانته القيادية في العالم العربي.

مواقف القوى من ثورة اليمن:

اختلفت المواقف التي اتخذتها دول العالم تجاه ثورة اليمن. وكان الاختلاف أكثر وضوحاً بين الدول العربية، حيث بدت مشكلة اليمن كمحور انقسام بينها. واعترفت معظم الحكومات الجمهورية بالنظام الجديد. وعلى الجانب المضاد اتفقت المملكة العربية السعودية مع المملكة الأردنية الهاشمية على معارضة النظام الجديد، كما أعلنت قبول الإمام البدر لاجئاً في أراضيها ومعه كبار معاونيه، بعد أن سمحت للأمير الحسن عم الإمام البدر باللجوء إليها. وصرحت السعودية بتصميمها القاطع على مساعدة الإمام البدر في استرداد الإمامة، كما تضامنت الأردن مع السعودية في سبيل تحقيق هذا الهدف. فقد تولد لدى الأسرة المالكة السعودية خوف من امتداد تأثير ثورة اليمن إلى النظام السعودي وأصبح سقوط الإمامة في نظر السعودية نذيراً بسقوطها هي مما ينبغي التحرك لإجهاضه. كما كان حكام السعودية مقتنعين بأن هدف عبد الناصر من مساندة ثورة اليمن هو الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية يطيح منه بالنظام السعودي. وقد انتهى النظام السعودي إلى اتخاذ سياسة دعم الملكيين مقتصراً تدخله العسكري غير المباشر على توفير القاعدة الخارجية في نجران وجيزان وعلى تقديم الأموال والسلاح. كذلك ساعدت السعودية في تجنيد اليمنيين العاملين فيها بالقوة أو بالإغراء المادي للعمل في صفوف الملكيين. كما ظهرت المساندة الدبلوماسية في اتخاذ السعودية خطاً ثابتاً يقوم على المطالبة بوقف أي تدخل في

الشئون اليمنية الداخلية وترك اليمنيين ليقرروا مصيرهم بحرية. ثم كانت المساندة الدعائية حيث قامت السعودية، نيابة عن الملكيين، بكل المجهود الدعائي لجذب الاهتمام والتعاطف الخارجيين مع قضيتهم. وفي ٦ نوفمبر ١٩٦٢ قطعت حكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية العربية المتحدة بعد أن اتهمتها بشن الغارات الجوية على القرى السعودية المتاخمة لحدود اليمن.

أما عن الأردن فقد تدخل أيضا لصالح الملكيين وإن كان أهمية التدخل الأردني أقل بحكم فائض الموارد الأردنية، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت له قيمة كبيرة في أسابيع القتال الأولى. كان الملك حسين حينذاك مناوئا لجمال عبد الناصر، وكانت سياسته تعبيرا عن ذلك العداء. فعندما وصل الأمير الحسن إلى جدة قادما من نيويورك أرسل الملك حسين مبعوثا إلى الأمير ليعبر له عن صداقة الملك وتأييده وتعاطفه معه. كما أرسل نحو ستين ضابطا أردنيا لمساعدة الملكيين من خلال القيام بتقديم الخبرة العسكرية والمشورة الفنية والمعاونة في تدريب الملكيين في معسكرات كان يجري إقامتها على مقربة من الحدود اليمنية، هذا بالإضافة إلى إرسال بعض المساعدات المادية إليهم.

وقد تطور الموقف في اليمن – بعد أن استخدم السلال سرية الصاعقة المصرية – تطورا أظهر للعالم أن مصر تساند ثورة اليمن عسكريا. ونتيجة لذلك أنشأت السعودية والأردن قيادة عسكرية مشتركة انتقلت إلى منطقة نجران في جنوب السعودية. ثم تطور الموقف بسرعة إثر وصول خبراء أجانب إلى الأراضي اليمنية وتسلل الرجال وتسرب الأسلحة والمعدات إلى الملكيين فاتخذت القيادة المصرية قرار إرسال وحدات عسكرية متكاملة إلى اليمن للدفاع عن الثورة بعد أن ثبت رسميا وصول كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر إلى الملكيين. وقد كان للتدخل السعودي – الأردني – إلى صفوف الملكيين – أثره الكبير في دعم موقفهم مما أفضى إلى تصعيد المقاومة الملكية ضد القوات المصرية فاضطرت قيادة القوات المصرية في



اليمن إلى تخصيص جزء من مجهودها الجوي لمهاجمة قواعد الملكيين في السعودية في سلسلة من الغارات تمت في الفترة من نوفمبر ١٩٦٢ - يناير ١٩٦٣.

موقف بريطانيا من ثورة اليمن:

انتهت دوائر صنع السياسية البريطانية إلى عدم الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، وإن استمر موضوع الاعتراف مطروحا للنقاش حتى نهاية يناير ١٩٦٣ على الرغم من تصويت مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ في جانب عدم الاعتراف. وقد كان واضحا أن نقطة الاستقرار النهائي في الموقف البريطاني على قرار عدم الاعتراف قد أتت مع نهاية يناير ١٩٦٣. ففي الرابع من فبراير سنة ١٩٦٣ صرح مصدر مسئول في الحكومة البريطانية بأن الموقف في اليمن «غير واضح بما يكفي لتبرير الاعتراف». وبعدها بيومين صرح لورد دوجلاس هيوم وزير الخارجية بأن الممارسة المعتادة للحكومة البريطانية هي الاعتراف بالحكومة حين تملك السيطرة الفعالة على البلاد. وعلى الرغم من حرص الحكومة البريطانية على تأكيد اتباعها سياسة عدم التدخل في الشئون اليمنية فإنه لم يكن هناك ثمة شك في تقديم الدعم البريطاني غير المباشر وغير الرسمي - ولكنه يحظى بموافقة رسمية - إلى الملكيين. وقد تمثل هذا الدعم في إمداد القبائل الملكية بالمعدات والأسلحة والخبراء الذين شاركوا في تخطيط وتوجيه العمليات الملكية بالإضافة إلى قيام البريطانيين بأعمال الاستطلاع الجوي والبحري لصالح الملكيين[1].

وقد كان هذا الموقف البريطاني راجعا إلى حرصه على استمرار المصالح البريطانية فضلا عن تطور الموقف اليمني في الشمال من حركة التحرير في الجنوب سياسيا وعسكريا ابتداء من يونيه سنة ١٩٦٣- وبصفة خاصة في أبريل سنة ١٩٦٤. وقد دفعت المصالح المشتركة لكل من بريطانيا والسعودية إلى نوع من التنسيق العسكري بين الدولتين كان حده الأدنى هو دعوة بعثة عسكرية بريطانية إلى السعودية لإعادة تنظيم جزء من القوات المسلحة السعودية. كما يجب ألا يغيب عنا

---

(1) Fred Halliday, Arabia Without Sultans. London: 1975, p. 189

دور المرتزقة في دعم الملكيين، ذلك الدور الذي لا يمكن فصلـــه عـــن السياســتين السعودية والبريطانية لأنه بدون المال السعودي لم يكن تجنيدهم ممكنا ولأن البريطانيين منهم كانوا أدوات غير رسمية لتنفيذ السياسة البريطانية. وتشير بعـــض المصـــادر إلى استعانة الملكيين بهم في نوفمبر سنة ١٩٦٣ وقد أقدمت بريطانيا على ما سبق بعـد أن تحددت السياسية البريطانية بمجموعة من المصالح في الشرق الأوسط التي كان يحكمها البترول والمرور عبر الشرق الأوسط لكي تستطيع تقديم الدعـــم العســكري لبـــلاد الكومنولث في شرق أفريقيا أو في جنوب شرق آسيا أو للحفاظ على قدرتها علـــى القيام بعمل عسكري سريع ومحدود في المنطقة شرقي السويس. ولتحقيق هذا الهـدف كانت لبريطانيا قوات في عدن وسنغافورة.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورة اليمن:

تحددت السياسة الأمريكية من الثورة اليمنية والتدخل المصري بتفاعل عـاملين أساسيين، أولهما: المصالح الأمريكية وثانيهما: السياسية الأمريكية في عـــهد الرئيـــس جون كنيدي الذي تولى الحكم في يناير سنة ١٩٦١. وقد تمثلت المصالح الأمريكيـــة أولا في بترول الشرق الأوسط حيث بلغ نصيب الشركات الأمريكية مـــن إنتـــاج البترول في المنطقة - حينذاك - نحو ٣٠ بالمائة. وثانيا في المرور الاســتراتيجي عـــبر الشرق الأوسط لدعم وجودها العسكري في منطقة المحيط الهادي حيث تقدم قنـــاة السويس صلة ذات قيمة بين الأسطول السابع في المحيط الهندي والأسطول السادس في البحر المتوسط بالإضافة إلى منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط.

وبناء على طلب السعودية بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تصـــل إلى ميناء جدة صباح يوم ٢ أكتوبر ١٩٦٢، ثم يجرى نقلها إلى نجران لاســـتخدامها في القضاء على ثورة اليمن في مهدها. وفي نجران قام الأمير الحسن بتوزيـــع الســـلاح والذهب على بعض القبائل، التي قامت بالهجوم على مدينة صعدة في شمال اليمـــن. وقد دفع ذلك الموقف قائد الثورة اليمنية إلى طلب المساعدة العسكرية من الجمهوريـة العربية المتحدة.

وفي ضوء تطورات الأحداث المتسارعة بعث الرئيس جون كينيدي يـوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ بخطاب إلى جمال عبد الناصر عبر فيه عن قلقه البالغ مـن أن يـؤدي الصراع على اليمن إلى تعرض استقرار المنطقة للخطر. واقترح كنيدي خطة لحل أزمة اليمن تتضمن انسحاب القوات الأجنبية من اليمن على مراحل متسارعة مع إيقـاف المساعدة الخارجية للملكيين، وسحب القوات التي دخلت بعد ثورة اليمن إلى المنطقـة المتاخمة للحدود السعودية اليمنية، كذا إنشاء نظام للرقابة أو الإشراف على عملية فك الاشتباك بواسطة الأمم المتحدة مع استعداد ممثلي الولايات المتحدة في المنطقة لبحـث الخطط تفصيليا. كما اقترح الرئيس كينيدي إصدار بيان من الجمهورية العربية المتحدة تعلن فيه استعدادها للقيام بفك الاشتباك على أساس المعاملة بالمثل وسـحب قواتهـا بسرعة وعلى مراحل إذا سحبت القوات السعودية والأردنية من الحدود وتم إيقـاف المساعدات السعودية والأردنية للملكيين. كما طلب كينيدي أن تؤكـد الجمهوريـة اليمنية علنا عزمها على احترام التعهدات، والالتزامات الدولية وأن تسعى إلى إعـادة العلاقات الودية مع جيرانها إلى مجراها الطبيعي. وقد ذكـر كينـدي في خطابـه أن الولايات المتحدة ستعترف بجمهورية اليمن العربية عند إتاحة ظروف طبيعية لعمـل بعثة المساعدة الأمريكية في اليمن. وقد رد عبد الناصر على كينيدي يوم ١٨ نوفمـبر ١٩٦٢ مبديا استعداده للموافقة على مقترحات كينيدي بعد التشاور مـع الحكومـة اليمنية.

ولما كانت سياسة كينيدي الجديدة في الشرق الأوسط انطلقـت إلى تـأييد الوطنيين غير الشيوعيين اعتقادا منها أنها أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تـأييد النظم المحافظة التي لا تتصف بالكفاءة، فقد اعترفت الولايات المتحدة يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ بالنظام الجمهوري في اليمن، إلا أن ذلك لم يكن يعني أنها أيـدت التدخـل العسكري المصري في اليمن، بل على العكس حيث درج المتخصصون الغربيـون في الشئون العربية على إفهام الغرب بأن التدخل المصري ليس جزءا مـن تيـار وطـني تقدمي، إنما يمثل نزعة توسعية لعبد الناصر تستهدف في نهاية الأمر الاسـتيلاء علـى منابع البترول. وقد تمثلت أبعاد السياسة الأمريكية في ثلاثة عناصر. أولا الاعـتراف

بالنظام الجمهوري، وثانيا نية الدفاع عن السعودية، وثالثا جهود فض الاشتباك. وقد تم التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك نتيجة جهود رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للشئون السياسية الخاصة. غير أن هذه الاتفاقية لم يقدر لها النجاح في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، إذ أنه أمام النجاح النسبي الذي حققه الملكيون في اليمن لم يكن أمام مصر إلا تصعيد الحرب بدرجة تؤدي إلى سيطرة الجمهوريين الكاملة على اليمن قبل تنفيذ اتفاقية فض الأشتباك. وهكذا استمرت القوات المصرية في مواقعها كما واصلت السعودية مساعدالها للملكيين.

السياسة السوفيتية تجاه حرب اليمن:

كان الاتحاد السوفييتي أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية اليمنية في أول أكتوبر سنة ١٩٦٢. وقد أعلن على لسان خروشوف أن أي تدخل أجنبي من أي نوع في شئون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به. أما بشأن موقف السوفييت من التدخل المصري فإلهم لم يعطوا تأييدهم السياسي الصريح له وإن كانت التعقيبات السوفييتية قد تحدثت عنه بما يفيد التأييد الضمني. بيد أن الموقف السوفييتي لم يقف عند حد التأييد الضمني بل إنه قدم مساعدات للثورة اليمنية أبرزها تعزيز التدخل المصري المتمثل في تقديم الأسلحة والعتاد والمشورة الفنية. وقد كان هدف السوفييت من تأييد ثورة اليمن هو استبعاد السيطرة والنفوذ الغربيين من الشرق الأوسط وتقوية الوضع السوفييتي فيه بأقوى ما يمكن كما ألهم كانوا يعتقدون في إمكانية قيام نفوذ سوفييتي، عن طريق الوجود المصري في اليمن، يصبح له دور مؤثر في مناطق البترول في الشرق الأوسط وفي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأيضا في دول شرق أفريقيا والعديد من الدول النامية.

تأثير تطور الموقف في اليمن في إدراك القيادة المصرية:

تصورت القيادة السياسية المصرية في بادئ الأمر أن دعم الثورة اليمنية بقوات مصرية رمزية سوف يؤمن الثورة ويحبط احتمالات التدخل المضاد، وتوقعت أن يتم تنفيذ هذه المهمة في فترة زمنية محدودة. وقد ساد هذا التصور فكر القيادة المصرية

حتى نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٦٢. وفي ضوء هـــذا التصـــور حـــددت توجيهات العمليات مهمة القوات المصرية في اليمن كالتالي:

١- تأمين ثورة اليمن عن طريق تأمين قاعدة الثورة في صنعاء.

٢- تأمين سلامة القوات المصرية بالدفاع عن ميناء الحديدة الـــذي كـــان قـــاعدة متقدمة في مسرح الحرب يستقبل القوات والإمدادات القادمة من مصر بحرا.

كان من المخطط استخدام لواءين من المشاة في تحقيق هذه المهمة. لذا تم دفـــع لواء مشاة وصل ميناء الحديدة يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ ثم تبعه لواء مشاه آخـــر. وفي خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ فسر عبد الناصر تطور حجم القـــوات المصريـــة في اليمن حينما قال: «يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بـــس اللـــي بعتناهم، يوم ٩ أكتوبر بقوا ٥٠٠، يوم ١٦ أكتوبر بقوا ألفين، يوم ١٠ أكتوبر بعتنـــا أول قوة من سلاح الطيران. طيارتين، وقعدنا تقريبا لغاية آخر أكتوبر بنشتغل ومعانـــا الألفين وهي القوة اللي بتساند السلال، بعد كده طبعا بعتنا قوات ثانيـــة..»[1] وفي نفس الاتجاه يذكر عبد الرحمن البيضاني، نائب قائد الثورة اليمنية، أن عدد القـــوات المصرية في اليمن حتى ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ بلغ ألفي رجل تحت قيادة اللـــواء أنـــور القاضي[2].

وعلى الرغم من تصاعد عدد القوات المصرية في أعقاب زيارة عبد الحكيـــم عامر الأولى لليمن في أواخر أكتوبر ١٩٦٢ فإن تصور القضاء السريع على مقاومـــة الملكيين ظل مسيطرا على تفكير القيادة المصرية. وقد صدرت تصريحات من بعـــض المسئولين المصريين عبرت عن إدراكهم العسكري والسياسي للموقف اليمن. ودلـــت تلك التصريحات على استمرار تصور إمكانية السحق السريع لمقاومة الملكيين. غـير أن إدراك القيادة المصرية للموقف في اليمن قد تغير بوضوح في أعقـــاب زيـــارة عبـــد الحكيم عامر الثانية لليمن في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢، فقد أخذت تلك القيادة تتفـــهم

---

[1] أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت، ص ٢٢٩.

[2] عبد الرحمن البيضاني، مصر وثورة اليمن، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٨.

الأبعاد الحقيقية للموقف، وتدرك أن المعركة ليست قصيرة وأن حجم القوات اللازم لتثبيت دعائم النظام الجمهوري والقضاء على مقاومة الملكيين ليس محدوداً. ونشرت الصحف المصرية أخباراً وتحقيقات تؤكد هذا المعنى، ومنها ما نشره الأهرام في ١٨ ديسمبر ١٩٦٢. فقد جاء فيه أن النظام الجمهوري يحظى بتأييد شعبي واضح وأن مناطق الحدود يسودها الهدوء، إلا أن «الاعتقاد السائد في القيادة العليا هو أن هناك جولة قادمة في اليمن يتأهب لها فيصل»، الذي استعان بخبير بريطاني في حرب العصابات. وقد كانت الإشارة إلى استمرار العمليات الحربية أول حديث من نوعه يصرح به مصدر مصري. كما أوضح محمد حسنين هيكل أنه ليس صحيحاً «أن نتصور العملية كلها وقد أوشكت على نهايتها.. وأقرب شيء إلى الحقيقة.. أن يقال الآن إن قواتنا في اليمن أحرزت نصراً كبيراً بخسائر قليلة لكنه مازال هناك الآن من يحاولون تغيير الميزان، يسرقون النصر لو استطاعوا فإذا عجزوا فعلى الأقل يرفعون تكاليفه لكي لا يكون ما حدث في اليمن قابلاً للتكرار في غير اليمن.. وإذن فإن الذي انتهى في اليمن هو فصل ويوشك فصل جديد أن يبدأ حواره الآن».

تصعيد الموقف العسكري:

تصاعدت عمليات المقاومة الملكية في آخر ديسمبر ١٩٦٢ وخلال شهر يناير ١٩٦٣، ومع ذلك ظل إدراك القيادة المصرية مركزاً على إمكان تحقيق نصر حاسم. ولكن حدث تغيير أساسي في إدراك القيادة المصرية تمثل في التحول عن تصور إمكان سحق المقاومة الملكية بقوات محدودة وفي وقت محدود إلى تصور إمكان القضاء عليها بعمليات هجومية شاملة تنفذها قوات كبيرة في وقت قصير نسبياً، وكان هجوم رمضان بداية هذا النوع من العمليات الهجومية.

ولتنفيذ خطة الهجوم قرر المشير عبد الحكيم عامر أن يصل حجم القوات المصرية إلى عشرين ألف مقاتل، ووصلت أول التعزيزات في مطلع فبراير ١٩٦٣. وكان الهدف من هجوم رمضان الكبير هو تحقيق نصر نهائي على الملكيين قبل نهاية الجهود الدولية المبذولة لفض الاشتباك. وقد بدأ الهجوم في ١٦ فبراير واستمر لمدة

ثلاثة أسابيع وانتهى بنصر عسكري ضخم للقوات المصرية التي سيطرت على كـــل مدينة ذات أهمية في البلاد وطهرت كل الطرق الرئيسية وقطعت الطريق الرئيسي على إمدادات الملكيين الحيوية عبر بيحان. واعتبرت القيادة المصرية هذا النصر هو النصـــر النهائي. وقد صرح اللواء أنور القاضي، قائد القوات المصرية في اليمن، بعد انتــــهاء الهجوم بأن قواته «تسيطر الآن سيطرة نهائية على أبواب اليمن، وأبواب اليمـــن الآن أكثر من موصدة في وجه الرجعية بكل سبلها».

غير أن تطور الأحداث أثبت أن النصر لم يكن نهائيا، فقد جرت محـــاولات للتسلل اعتبارا من ٢٠ مارس، كما واصل الملكيون المقاومة مستفيدين مـــن الدعـــم السعودي. وكان هدف الملكيين والسعوديين محاولة إثبات الذات قبل عقد اتفاقيـــة فض الاشتباك.

وجدير بالذكر أن القيادة العسكرية المصرية نجحت بنهاية عـــام ١٩٦٢ في تأمين مثلث صنعاء - تعز - الحديدة. ثم وضعت خطة هجومية لتأمين جميع منـــاطق اليمن مما تطلب استدعاء قوات مصرية جديدة. وانطلقت القوات المصرية إلى الجبـــال وأصبح من الصعب إيقاف تقدمها. وكان خطأ جسيما وقعت فيه القيادة العســـكرية حيث لم تستفد تلك القيادة من الخطأ الذي وقعت فيه القوات العثمانية عندما بعثرت قواتها فوق جبال اليمن. لقد كلف هذا الخطأ مصر الكثير من الخســـائر في الأرواح والمعدات فضلا عن زيادة النفقات مما شكل عبئا اقتصاديا إضافيا على مصر.

بعد أن تلقى يوثانت، سكرتير عام الأمم المتحدة ، تأكيدا رسميا من السلطات المصرية واليمنية والسعودية بقبولهم صيغة اتفاق فض الاشتباك أعلـــن في ٢٩ أبريـــل ١٩٦٣ مضمون هذه الاتفاقية في تقريره إلى مجلس الأمن. وقد وضعـــت الاتفاقيـــة التزامات على كل من السعودية ومصر. فكان على السعودية أن توقـــف مســـاندتها للملكيين وأن تمنعهم من استخدام أراضيها. أما مصر فتلتزم بالبدء في الانسحاب مـــن اليمن على مراحل وفي أسرع وقت مستطاع، وأن تتوقف القوات المصرية عن القيـــام بأية عمليات عسكرية على أراضي السعودية، مع قبول مصر عدم اتخـــاذ إجـــراءات

عقابية ضد الملكيين بسبب أية مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك. كما نصت الاتفاقية على إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية لمسافة ٢٠ كم على كل جانب يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من تنفيذ شروط فض الاشتباك. غير أن بعثة الأمم المتحدة للرقابة والتأكد من الالتزام بتنفيذ الاتفاقية أخفقت في عملها لأسباب مختلفة.

وفي المدة من ٢٣-٢٩ أبريل ١٩٦٤ زار عبد الناصر اليمن وسعى إلى التقريب بين الفئات المتصارعة داخل الحكومة الجمهورية. وفي ٢٩ أبريل صدر بيان رسمي أعلن التنسيق بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وفي نفس اليوم صرح عبد الناصر بأنه ينبغي إقامة مجلس للتنسيق بين سياسات كل من الجمهورية العربية المتحدة واليمن. وقد استكمل ذلك في ١٣ يوليو ١٩٦٤ من خلال اتفاقية تم التوقيع عليها في القاهرة بين كل من عبد الناصر والسلال للتنسيق بين البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كخطوة في طريق استكمال الوحدة. وطبقا لهذا الاتفاق كان أي اعتداء يقع على أي من الدولتين يعد اعتداء عليهما معا.

وفي أعقاب زيارة عبد الناصر بدأ تدفق القوات على اليمن حتى وصل عددها في بداية أغسطس ١٩٦٥ إلى سبعين ألف مقاتل. وفي الفترة من يونيه إلى أغسطس ١٩٦٤ شنت القوات المصرية والجمهورية عمليات هجومية واسعة النطاق اعتبرت أكبر عمليات من نوعها بعد هجوم رمضان، إلا أنها لم تؤد إلى انتصار نهائي على المقاومة الملكية على الرغم من النجاح الذي أحرزه الهجوم. فقد قام الملكيون بإعادة تنظيم قواتهم، ثم نفذت تلك القوات أعمالا قتالية ناجحة في الفترة من يناير – أغسطس ١٩٦٥.

واعتبارا من أول يوليو ١٩٦٥ قررت القيادة المصرية إخلاء الأجزاء المتطرفة من الأراضي اليمنية وتجميع القوات في مناطق رئيسية بحيث تعتمد كل منطقة على نفسها اعتمادا تماما، بينما تتولى القوات اليمنية والقبائل تأمين تلك المناطق المتطرفة.

وفي يونيه ١٩٦٥ بذلت جهود وساطة عربية مكثفة أدت إلى نقاط اتفاق معنية فيما يختص بإنهاء النزاع في اليمن. كما أن عبد الناصر قام، ابتداء من ٢٠ يوليو ١٩٦٥، بحملة دبلوماسية مطالبا السعودية بالاستجابة لجهود السلام. وقد أفضى هجوم السلام الذي قاده عبد الناصر إلى دفع الملك فيصل إلى عقد اجتماع معه. وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٥ وصل عبد الناصر إلى جدة حيث أجرى مباحثات لمدة ثلاثة أيام مع الملك فيصل انتهت بتوقيع اتفاقية جدة التي تمثل إلى حد بعيد انتصارا لوجهة النظر السعودية التي تضمنت – منذ البداية – أن حل الصراع يكمن في انسحاب القوات المصرية ثم تقرير الشعب اليمني لمصيره متحررا من أي نفوذ خارجي. وفي نفس الوقت حققت الدبلوماسية المصرية نجاحا في أمرين: الأول الإصرار على أن يكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي وليس عن طريق أهل الحل والعقد، أما الأمر الثاني فهو أن الاتفاقية تفتح المجال لإمكان إتمام الاستفتاء في وجود القوات المصرية. غير أن اتفاقية جدة لم يحالفها النجاح.

استراتيجية النفس الطويل:

أخذت التكاليف الاقتصادية للتدخل العسكري المصري في اليمن تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصري وتؤثر بشدة في خطط التنمية وفي حياة الشعب المصري بوجه عام. كما كان التجمد العسكري هو الحالة السائدة في اليمن بعد توقيع اتفاقية جدة وأنه لم يكن يبرر الحجم الكبير للوجود العسكري المصري. لذلك كان ضروريا اتخاذ استراتيجية جديدة توائم بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات العسكرية. وقد أطلق على هذه الاستراتيجية استراتيجية النفس الطويل. وفي خطاب له في مارس ١٩٦٦، أعلن عبد الناصر لأول مرة عن استراتيجية النفس الطويل، وتتلخص أبعاد هذه الاستراتيجية فيما يلي:

١- هدف استراتيجية النفس الطويل الإعداد لاحتمال بقاء القوات المصرية في اليمن في المدى البعيد. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من خفض تكاليف التدخل المصري عن طريق خفض عدد القوات المصرية في اليمن إلى أقل عدد ممكن.

٢- تجميع القوات المصرية في مراكز قوية تؤمنها ضد الآثار الضارة لحرب العصابات التي يشنها الملكيون، وتوفر لها القدرة على توجيه ضربات مؤثرة ضد أهدافهم.

٣- يقوم الجيش الجمهوري اليمني والقبائل اليمنية بمهمة الدفاع عن المواقع التي تخليها القوات المصرية، مع إمداد قادة المناطق اليمنية باحتياجاتهم بما في ذلك الغطاء الجوي عند الطلب.

٤- تهديد السعودية بضرب القواعد التي تنطلق منها أية هجمات من وراء الحدود، بل والاستيلاء على هذه القواعد. وفي هذا الصدد ذكر عبد الناصر في مايو ١٩٦٦ أن احتلال هذه القواعد في جيزان ونجران سوف يعزل السعودية عن اليمن كلية. وتمشيا مع هذا الاتجاه تم تعزيز القوات المصرية القريبة من هاتين المنطقتين.

وتنفيذا لاستراتيجية النفس الطويل تم إعادة تجميع القوات المصرية وتحركها إلى مواقعها الجديدة في خلال شهري مارس وأبريل ١٩٦٦. ثم بدأت بعض الوحدات المصرية تعود إلى مصر، وقد أسفر ذلك عن حدوث تخفيض كبير في حجم القوات المصرية في اليمن بلغ نحو ٤٠ ألف مقاتل حتى مايو ١٩٦٧. وبذلك أصبح حجم القوات المصرية في اليمن قبيل حرب يونيه ١٩٦٧ حوالي ٣٠ ألف مقاتل. وقد أعقب تنفيذ استراتيجية النفس الطويل هدوء تام في ميدان القتال. وقد حققت استراتيجية النفس الطويل أهدافها وكانت ناجحة بصفة عامة.

ثم وقعت هزيمة يونيه ١٩٦٧، واتخذ عبد الناصر قرار الانسحاب من اليمن. وفي يوليو ١٩٦٧ تقدمت مصر بمبادرة لتسوية المسألة اليمنية في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم. ثم عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم في الفترة من ٢٩ أغسطس - ٢ سبتمبر ١٩٦٧. وفي أول أيام مؤتمر القمة عقد اجتماع ثنائي بين عبد الناصر وفيصل انتهى بالموافقة على اتفاقية وضعها محمد أحمد محجوب - رئيس وزراء ووزير خارجية السودان - التي أصبحت تعرف باتفاقية الخرطوم والتي انسحبت بموجبها القوات المصرية من اليمن.

آثار قرار التدخل العسكري على الأمن القومي المصري:

إن السؤال الذي ينبغي طرحة في هذا الصدد هو هل كان للتدخل العسكري المصري في اليمن مزايا استراتيجية أدت إلى تقوية دعائم الأمن الوطني المصري وبالتالي الأمن القومي العربي أم أنه كان عامل إضعاف أتاح مزيدا من الصراع الدولي وأفاد إسرائيل في صراعها مع العرب؟

في الواقع لم يكن للقيادة المصرية استراتيجية شاملة للحرب في اليمن إذ شكلت حملة اليمن ضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التي وجهت إلى مصر وأدت إلى الانفصال.

سدد الانفصال السوري طعنة نجلاء إلى أحلام عبد الناصر في تحقيق الوحدة العربية وإلى زعامته العربية، وتملكه شعور جارف بأن ما حدث كان مؤامرة استعمارية رجعية. وقد وجد عبد الناصر في التدخل العسكري المصري في اليمن علاجا ناجعا لكبريائه الدامي ولزعامته الجريحة على الرغم من أنه كان يعلم - كما ذكر لجيفارا - أن الوضع هناك غير صالح للثورة. لقد كان العامل الشخصي محركة الأول كما حدث في قرار تأميم شركة قناة السويس حيث أحس بإهانة شخصية من الأسلوب التي تم به سحب عرض تمويل السد العالي. وبذلك حمل عبد الناصر مصر أعباء ثقالا أثرت في حاضرها ومستقبلها، وبخاصة على المستوى الاقتصادي ومستوى الأمن القومي، من أجل إبراء هيبته وزعامته.

وقد أتاح التدخل العسكري المصري في اليمن مزيدا من الصراع الدولي. فقد وقفت السعودية والأردن ضد التدخل المصري، وأنشأت الدولتان قيادة عسكرية مشتركة لمساعدة الملكيين. وطلب الأمير فيصل من الولايات المتحدة استعمال نفوذها الذي حققته مع عبد الناصر لكي يكف عن التهجم على السعودية. كما طلب الأمير فيصل في أوائل أكتوبر ١٩٦٢ مساندة الولايات المتحدة من أجل قيام تعاون بريطاني - سعودي مشترك للعمل في اليمن. وعلى الجانب الآخر فقد أكد عبد الناصر في خطابه إلى جون كيندي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ أن عددا من الطيارين السعوديين

كلفوا بأعمال عدائية ضد ثورة اليمن ولكنهم لم ينفذوا الأوامر ولجأوا إلى القاهرة بطائراتهم الأمريكية الصنع والمحملة بأسلحة وذخيرة أمريكية. وفي نوفمبر ١٩٦٢ قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية العربية المتحدة ووصلت العلاقات المصرية السعودية إلى حد القتال وإلى حد التهديد بالغزو، وقد وضعت الخطط الحربية اللازمة لذلك. كما أن التدخل العسكري المصري أساء إلى سمعة مصر في كثير من دول العالم.

أما عن بريطانيا فقد غذت الصراع الدولي عن طريق الدعم غير المباشر للمقاومة الملكية من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات والخبراء وتنفيذ أعمال الاستطلاع الجوي والبحري لصالحها. كما أن بريطانيا لم تكن راضية عن سياسة الولايات المتحدة تجاه تدخل عبد الناصر في اليمن، واتهمت إدارة كيندي بأنها زادت من تهديد مركز بريطانيا في عدن. وعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن فإنها، منذ البداية، لم تنظر بعين الرضا إلى التدخل العسكري المصري في اليمن. ويدل على ذلك خطاب كيندي إلى عبد الناصر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢، الذي أبدى فيه قلقه من الصراع على اليمن. كما كان كيندي يضغط باستمرار على عبد الناصر لكي يسحب القوات المصرية من اليمن. وبعد اعترافها بالنظام الجمهوري سعت الولايات المتحدة إلى حصر الصراع في حدود اليمن ومنع تهديده للنظامين السعودي والأردني.

وكان للتدخل العسكري المصري في اليمن آثار سلبية ضارة بالأمن القومي المصري وآثار أخرى إيجابية. ولعل أهم الأبعاد المرتبطة بآثار التدخل هي الأبعاد العسكرية حيث إن التدخل كان في بدايته عملا عسكريا استهدف مناصرة النظام الجمهوري الجديد وتقديم المساعدة العسكرية له، إلا أنه تورط فيما بعد في الخلافات بين الزعماء الجمهوريين، ثم إنه انتهى من ناحية أخرى نتيجة الهزيمة العسكرية النكراء في حرب يونيه ١٩٦٧ مما أثار تساؤلات حول دور حرب اليمن في هذه الهزيمة.

انعكست الآثار الضارة للتدخل على القوات المسلحة المصرية. فقد بدأ التدخل العسكري بسرية صاعقة ثم توالى تدفق القوات على اليمن إلى أن وصل حجمها نحو سبعين ألف مقاتل في أغسطس ١٩٦٥. ويمثل هذا في المفهوم العسكري أن القيادة السياسية العسكرية اعتبرت مسرح اليمن الاتجاه الرئيسي للقوات المسلحة على مدى نحو خمس سنوات، في حين تعتبر العقيدة السياسية العسكرية لمصر سيناء هي الأساس. وقد أفضى هذا التعارض بين العقيدة والمفهوم إلى إغفال التخطيط العلمي للجولة الحتمية مع إسرائيل. وبوجه عام شكل مسرح اليمن عبئا ثقيلا على الاستراتيجية المصرية أدى إلى عدم الاهتمام بجبهة سيناء ولا بتجهيز مسرح العمليات للحرب. وقد كان تزايد حجم القوات المصرية في اليمن على حساب جبهة سيناء التي لم تتوافر لها القوات للدفاع عنها. وبذلك قامر عبد الناصر بالأمن القومي المصري إذ لم يكن يقف في سيناء أمام الجيش الإسرائيلي سوى فرقة مشاة واحدة[1]، لا توليها القيادة العليا إلا قدرا يسيرا من العناية والاهتمام وتعاني كل المؤثرات المترتبة على ضغط المصروفات لمقابلة الاستنزاف الذي سببه مسرح اليمن. وكانت فرقة المشاة المصرية لا تستطيع الصمود أمام هجوم إسرائيلي عام وكان مصيرها التدمير والأسر.

وفي الفترة التحضيرية لحرب يونيه ١٩٦٧ أدى نقص القوات العاملة إلى استدعاء وتعبئة ١٣٠٩ ضابطا، و ٨٠٦٥٠ من الصف والجنود الاحتياط، وبلغ حجم قوات الاحتياط نسبة ٦٢% من إجمالي حجم القوات البالغ ١٣٠,٠٠٠ فرد. وقد جرى تكليف بعض الوحدات الاحتياط بمهام تفوق طاقاتها وإمكاناتها مما أدى إلى فشلها بسبب تدني كفاءتها القتالية. ومثال ذلك تخصيص اللواء ١٢٤ مشاه احتياط للدفاع عن خط المضايق الاستراتيجي (خط الدفاع الأول عن الدولة)، وتخصيص اللواء ١٢١ مشاه احتياط للدفاع عن العريش. يتضح من ذلك أن جبهة سيناء كانت تحتاج إلى القوات المصرية في اليمن البالغ عددها نحو ثلاثين ألف فرد. وحيث إنه تقرر في عام ١٩٦٧/٦٦ الاقتصاد في الإنفاق على القوات المسلحة بحيث

---

[1] حوالي ١٧,٠٠٠ فرد طبقا لمرتب الحرب

تصل النفقات إلى أدنى حد ممكن تعويضا للمصروفات على اليمن فقد نجم عن ذلك خفض درجة استعداد القوات المسلحة وتدني كفاءتها القتالية. وبذلك يكون لحرب اليمن أثر غير مباشر على هزيمة يونيه ١٩٦٧.

كما كانت لخبرة القتال في اليمن آثار سلبية ضخمة على القوات المصرية التي حاربت في اليمن وكان عليها أن تواجه القوات الإسرائيلية. لقد اختلفت تلك ا لخبرة جذريا عن الخبرة المطلوبة لمواجهة الجيش الإسرائيلي. فكانت القوات المصرية تواجه في اليمن أفرادا وجماعات وقوات محدودة تمارس أساليب حرب العصابات ولا تدعمها أية طائرة من أي نوع، مما أتاح الفرصة للقوات الجوية المصرية لتحقيق السيادة الجوية المطلقة بالإضافة إلى حرمان القوات البرية المصرية من اتخاذ إجراءات الوقاية والدفاع ضد العدو الجوي. وكانت خبرة القتال المستمدة من حرب اليمن ذات آثار مدمرة على قوات تستعد لقتال جيش عصري متطور هو الجيش الإسرائيلي، إذا لم يكتسب الأفراد في حرب اليمن أية مهارات ميدانية واقعية.

أما عن الآثار الاستراتيجية الإيجابية فكانت تتمثل في سيطرة القوى الثورية العربية على باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، منذ عام ١٩٦٦، كما أنه ليس هناك خلاف حول الأهمية الحاسمة للتدخل المصري في اليمن كأحد عوامل الاستقلال في جنوب اليمن مما زاد من أبعاد تأمين جنوب البحر الأحمر بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية. ولا يخفى علينا الأهمية الحيوية لمضيق باب المندب سواء للأمن القومي المصري أو من منظور الصراع العربي الإسرائيلي. وقد تمكنت مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ من إغلاق مضيق باب المندب بالتعاون مع حكومة اليمن الجنوبي وبذلك سقطت نظرية الأمن الإسرائيلي. كما أدى إغلاق المدخل الجنوبي للبحر الأحمر إلى حرمان إسرائيل من الفوائد الناشئة عن استخدام البحر الأحمر كطريق ملاحي للتجارة الإسرائيلية. لقد فوجئت إسرائيل بهذا البعد الجديد و لم تستطع اتخاذ أي إجراء فوري سوى السعي لدى الدول الكبرى لمعاونتها في رفع الحصار المضروب حول باب المندب، الذي استخدم كورقة مساومة ناجحة في مفاوضات فض الاشتباك على الجبهة المصرية في أعقاب حرب أكتوبر. وهنا يطرح

هذا السؤال نفسه هل تساوي هذه الآثار الاستراتيجية الإيجابية ما قدمته مصر من تضحيات بشرية ومادية؟ لقد فقدت مصر أكثر من عشرة آلاف من شبابها في اليمن وتدهورت أوضاعها الاقتصادية نتيجة الإنفاق الضخم على حرب اليمن، وانعكس ذلك على معيشة شعبها وخطط التنمية فيها، كما أثر سلبيا على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة مما شكل أحد أسباب هزيمة يونيه ١٩٦٧.

الفصل السادس

النــــزعة الديكتاتورية في قرارات مايو ١٩٦٧

تمهيد:

كان من نتائج حرب العدوان الثلاثي على مصر ســـنة ١٩٥٦ أن اكتســـبت إسرائيل حرية الملاحة في مياه خليج العقبة مع وجود قوات طوارئ دولية تحمي مرور السفن وتمنع مصر ثانية من إغلاق الخليج. كما أصبح عبد الناصر زعيم العالم العـــربي دون منازع ورمزاً للسيادة والتحرر، واعتبره الرأي العام العربي بطلاً قومياً فذاً نجح في قهر القوى الاستعمارية. وكانت الهالة الكبيرة التي نسجت حول انتصارات مصر على دول العدوان الثلاثي مما عجل بالوحدة بين مصر وسوريا وجعلها تتـــم في صـــورة اندماجية وليست فيدرالية كما كان مقرراً في الأصل. وكانت الوحدة تجربة فريـــدة من نوعها ولكن وقع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وقد مثل هزيمة لعبد النـــاصر وإخفاقاً لسياسته الخارجية، ومن هنا كان تأثيره الضار في تفكير عبـــد النـــاصر في المرحلة القادمة.

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن وأعلن قادتها قيام الجمهورية، وانزلق جمال عبد الناصر إلى مهاوي التدخل العسكري في اليمن. وعلى الجـــانب المضـــاد اتفقت السعودية مع الأردن على معارضة النظام الجديد. وقد استطاع الأمير فيصـــل بن عبد العزيز في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٢ الحصول بصفة شخصية على تعـــهد ســـري مكتوب من الرئيس الأمريكي جون كيندي بحماية المملكة العربية الســـعودية. وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أطاح انقلاب عسكري في العراق بنظام حكم عبد الكريم قاســـم وانتقل الحكم إلى ائتلاف من الناصريين والبعثيين. وبعد مرور أقل من شـــهر علـــى الانقـــلاب العراقـــي وقـــع انقـــلاب عســـكري في دمشـــق أتـــى بـــالبعثيين إلى السلطة.

وفي أواخر عام ١٩٦٣ بدأت القضية الفلسطينية تبرز ثانية حيث كانت إسرائيل ماضية في تحويل مجرى نهر الأردن وعلى وشك الانتهاء من مشروعات التحويل. وقد أدى تشغيل خط أنابيب المياه الإسرائيلي إلى أن يوجه جمال بعد الناصر نداء في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ إلى رؤساء الدول العربية لكي يلتقوا ويتدارسوا الأمر لمواجهة المشروعات الإسرائيلية. وقد اجتمع مؤتمر القمة الأول في القاهرة فيما بين ١٣، ١٧ يناير سنة ١٩٦٤ والثاني في الإسكندرية في الفترة من ٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤، والثالث في الدار البيضاء في الفترة من ١٣-١٧ سبتمبر ١٩٦٥. ويعزو البعض دوافع جمال عبد الناصر لإحياء سياسة مؤتمرات القمة إلى رغبته في إنهاء الحرب في اليمن التي استمرت فترة أطول مما كان متوقعاً، وبالتالي كلفت خزانة ج.ع.م أكثر مما تستطيع تحمله مما أفضي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي هددت فعالية وتطور خطط النظام الحاكم في الجمهورية العربية المتحدة. كما أن العناصر الثورية في العالم العربي كانت تتهم عبد الناصر بإهمال القضية الفلسطينية، كذلك كان في حاجة إلى مهلة لتدعيم موقفه ومواجهة المشكلات الملحة أو بمعنى آخر كان يريد نوعاً من المهادنة مع خصومه العرب ليلتقط أنفاسه ويعيد حساباته استعداداً للمعارك القادمة. وعموماً فقد كانت مؤتمرات القمة غير قادرة غالباً على اتخاذ القرارات الصحيحة، وإذا حدث واتخذها فإن الرؤساء والملوك كانوا غير قادرين على تنفيذها.

وفي مصر كان هناك صراع خفي بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بدأ في أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر وذلك عندما نسبت إلى عبد الحكيم عامر أخطاء في القيادة العسكرية، ثم سويت المسألة بينه وبين جمال عبد الناصر الذي كان «يظهر الحب للمشير وفي نفس الوقت كان راغباً في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء أولاً متعاوناً مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب»[1]. ثم كان الخلاف الثاني عندما وقع الانفصال السوري في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، فقد كان عبد الحكيم عامر مسئولاً عن شئون سوريا في عهد

[1] محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٣٤.

الوحدة ولكنه أخفق في هده التجربة إذ دبر الانفصال من داخل مكتبة، وعندما وقع فإنه أخفق تماماً في مواجهته. وفي أعقاب الانفصال جرت محاولة جادة من عبد الناصر لتحديد سلطة عبد الحكيم عامر. حيث أعد مشروع قرار بتحديد اختصاصات عامر عرض على مجلس الرياسة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ووافق عليه، وتبع ذلك استقالة عبد الحكيم عامر التي صاحبتها تحركات معارضة في القوات المسلحة واجتماع بعض كبار القادة في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث أصروا على عودة عبد الحكيم عامر إلى موقعه وقد أدى ذلك إلى تراجع جمال عبد الناصر وإقناع عبد الحكيم عامر بالعدول عن استقالته وعاد عبد الحكيم عامر أقوى مما كان.

تجمد الخلاف بين عبد الناصر وعامر بسبب حرب اليمن وتم تشكيل مجلس الدفاع الوطني برياسة جمال عبد الناصر كجهاز يقوم بالتخطيط، بينما تكون وزارة الحربية مسئولة عن المتابعة. وقد نتج عن توزيع السلطة داخل القوات المسلحة تفتيت أجهزة القيادة وازدواج السيطرة، فالمشير عامر مسئول عن تدريب القوات والعمليات الحربية، ووزير الحربية شمس بدران مسئول عن الأفراد والشئون العامة والتوجيه المعنوي وتغطية ما يتعلق بالقوات المسلحة في مجلس الأمة. كان الموضوع الرئيس الذي يشغل تفكير جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر هو أمن القوات المسلحة وليس الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. وقد انعكست هذه الأمور على معظم القادة العسكريين، فكان شغلهم الشاغل بلوغ مآربهم الشخصية، ومن ثم لم يحظ التدريب واستعداد القوات للقتال إلا بالنذر اليسير من الاهتمام. وقد أفضى ذلك إلى عدم تحديد استراتيجية واضحة للدولة سواء سياسية أو عسكرية.

الخلفية السياسية العسكرية في المنطقة العربية قبل حرب يونيه ١٩٦٧:

أولا: الأوضاع السياسية في العالم العربي:

اتسمت فترة ما بعد مؤتمرات القمة الثلاثة بتوتر العلاقات بين الدول العربية، فقد شنت الأردن هجوما إعلاميا على الجمهورية العربية المتحدة كما توترت العلاقات بين سوريا والأردن إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. وأخذ جمال

عبد الناصر يهاجم الرجعية العربية، فقال إن الرجعية العربية ترى في النظم التقدمية خطراً أشد عليها من إسرائيل، ولذا فهي تستعد لمواجهتنا فقط، وتحت هذا الشعار اشتعلت الحرب الباردة بين الحكومات العربية وأصبحت العلاقات العربية في تلك الفترة تعاني أسوأ حالات الانفصام والضعف، بالإضافة إلى أن الأوضاع الداخلية في البلاد العربية لم تكن تسمح مطلقاً بالوصول إلى حالة الحرب مع إسرائيل.

ففي الجمهورية العربية المتحدة اتبع جمال عبد الناصر سياسة التشدد الشفوي والسلبية في التنفيذ حيث كان منشغلاً بمعالجة الأوضاع الداخلية ومنها تصفية المعارضين للتدخل المصري في اليمن، في حين كان النظام الأردني منشغلاً بالقضاء على القوى الوطنية وقياداتها. وفي ظل هذا التوتر السائد في المنطقة العربية وصلت معلومات مؤكدة عن صفقات سلاح ضخمة زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل، فطلبت بعض الدول العربية عرض الأمر على مجلس الجامعة العربية لمجابهة هذا التهديد الذي ينذر بأفدح العواقب. وزادت الأوضاع تفاقماً بمقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث سقوط طائرة هليكوبتر، وبسوء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية إذ عارض الملك حسين تدريب وحدات من المنظمة في الأردن لكي تقوم بإغارات على أهداف إسرائيلية. ولم يلق موقف الملك حسين قبولاً عند أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فشن حملة ضارية على الملك من إذاعة فلسطين بالقاهرة. أما في سوريا فقد وقع انقلاب عسكري في فبراير سنة ١٩٦٦ أعتبر نجاحاً للقيادة القطرية ضد القومية ولليساريين ضد المعتدلين، واختير د. نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية، ود. يوسف زعين رئيساً للوزراء، ود. إبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية. وقد أقرت القيادة البعثية الجديدة بأن الماركسية أحد المصادر الفكرية لحزب البعث كما أختير أحد الأعضاء الشيوعيين وزيراً في حكومة د. يوسف زعين.

أدت هذه التطورات إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي الذي توسط بين مصر وسوريا في أكتوبر ١٩٦٦ لعقد معاهدة دفاع مشترك بينهما، وقد كانت هذه المعاهدة التي وقعت في ٤ نوفمبر ١٩٦٦ بداية مرحلة خطيرة في الصراع العربي

الإسرائيلي، تلك التي انتهت بحرب يونيو ١٩٦٧. وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية «تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح على أية دولة منهما أو قواتهما اعتداء عليهما، وعملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدي عليها وبأن تتخذا على الفور جميع التدابير وتستخدما جميع ما لديهما من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء».

غير أنه لم تكن لهذه الاتفاقية الثنائية قوة عسكرية تذكر، فالتنسيق الذي تم بين مصر وسوريا في ذلك الوقت كان تنسيقاً سياسياً أكثر منه عسكرياً. لذلك لم تعبأ إسرائيل بهذه الاتفاقية واستمرت حالة التوتر قائمة على الحدود السورية الإسرائيلية. وبينما كانت الأمم المتحدة مشغولة بهذه الحالة قامت إسرائيل في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بهجوم وحشي واسع النطاق على قرية السموع الأردنية المأهولة بفلسطينيين مستخدمة قوات مدرعة وميكانيكية. وقد بدأ الهجوم في الخامسة والنصف صباحاً واستمر نحو أربع ساعات وأسفر عن مصرع خمسة عشر جندياً أردنياً وجرح تسعة وثلاثين وقتل عدد من المدنيين وتدمير ستة وأربعين منزلاً بالإضافة إلى مستشفى السموع. وقد أفضى هذا الهجوم إلى زيادة التوتر وتصاعد حوادث الحدود. وتعد هذه الإغارة أكبر هجوم بري تشنه القوات الإسرائيلية علناً داخل أرض عربية منذ حرب السويس سنة ١٩٥٦.

وقد أدت هذه الإغارة الإسرائيلية إلى نتائج مهمة على الصعيدين العربي والدولي، فقد اجتاحت الضفة الغربية مظاهرات عنيفة تطالب بالثأر وزيادة الاستعدادات الدفاعية. ومن جهة أخرى اجتمع مجلس الدفاع العربي واقترح مرابطة قوات سعودية وعراقية لمساعدة الأردن في الدفاع عن أراضيه، إلا أن الملك حسين علق موافقته على شرطين: أولهما ألا تتدخل القوات العربية في شئون الأردن الداخلية، وثانيهما أن تسحب مصر قوات الطوارئ الدولية وبذا يمكن ردع إسرائيل إذا هاجمت الأردن. وعلى الصعيد الدولي لم يجد مجلس الأمن صعوبة في إصدار قرار يندد بإسرائيل وحدها دون الإشارة إلى الفدائيين، بل إن الولايات المتحدة وعدت

الأردن بتزويده بأسلحة جديدة لتعزيز موقف الملك حسين ومنع الأردن من التحول إلى الاتحاد السوفييتي.

تحول معظم نشاط الفدائيين بعد الإغارة الإسرائيلية على قرية السموع الأردنية إلى سوريا. وقد كان حلول الربيع وخروج سكان المستعمرات للحصاد فرصة متاحة لزيادة التوتر في المناطق منزوعة السلاح. وفي يوم ٧ أبريل سنة ١٩٦٧ تقدمت الجرارات الإسرائيلية إلى تلك المناطق ففتحت المدفعية السورية نيرانها عليها مما أدى إلى تدمير بعض الجرارات ووقوع بعض الخسائر في الأفراد فردت إسرائيل بغارة جوية على مطاري المزة والضومير فاشتبكت معها القوات الجوية السورية التي فقدت ست طائرات في المعركة.

بعد مرور ثلاثة أيام على الغارة الإسرائيلية قررت القيادة المصرية إيفاد لجنة عسكرية إلى سوريا برياسة الفريق أول محمد صدقي محمود - قائد القوات الجوية آنذاك - لتقصي الحقائق والتنسيق مع القيادة السورية لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي في المستقبل ولتأكيد التضامن مع سوريا. وزارت اللجنة مطاري المزة والضومير واجتمعت بالطيارين السوريين. وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة بوزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد، وكان أهم ما أثير في الاجتماع هو اتفاقية الدفاع المشترك. ويقول اللواء على عبد الخبير عضو اللجنة «أنني شعرت في هذه الزيارة بأن المسئولين السوريين كانوا يحاولون بجميع الوسائل جر مصر إلى الدخول في حرب ... كان كلام السوريين أن أي استفزاز من إسرائيل يجب أن يقابل بالرد من كلا الاتجاهين، من مصر وسوريا في وقت واحد». وعلى المستوى السياسي لم يظهر رد فعل مباشر من جانب مصر غير زيارة المهندس محمد صدقي سليمان رئيس وزراء مصر لسوريا تأكيداً لوقوف مصر إلى جانب سوريا.

آثار حادث ٧ أبريل مهاترات جديدة بين الحكومات العربية. وقد أثرت هذه المهاترات في تفكير عبد الناصر وأدت في النهاية إلى جره إلى التورط في حرب لم يكن مستعداً لها. وما إن حل شهر مايو ١٩٦٧ حتى تعالت التهديدات الإسرائيلية

لسوريا بما في ذلك احتلال دمشق لإسقاط الحكومة السورية التي تؤوي الفدائيين وتشجعهم على مواصلة كفاحهم.

ثانياً: التطورات السياسية والعسكرية في إسرائيل:

أخذت إسرائيل تطور جيشها وتبني لها قاعدة علمية وتقنية متطورة على ضوء الخبرات والدروس المستفادة من حرب ١٩٥٦ وعلى هدى التطورات السياسية والعسكرية التي تحدث في المنطقة العربية. وقد بدأ ذلك العمل بعد تعيين حاييم لاسكوف رئيساً للأركان الإسرائيلية خلفاً لموشي ديان، حيث قام لاسكوف بوضع برنامج أسماه «برنامج الدرع» يهدف إلى بناء وتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية وفقاً للأسبقيات الآتية:

١- بناء قوات جوية ذات حجم كبير من الطائرات القاذفة المقاتلة.

٢- تكوين قوة ضاربة مدرعة وميكانيكية وسلاح مهندسين كفء.

٣- إنشاء قوة اقتحام جوي رأسي وقوة من المظليين عالية المستوى.

وقامت استراتيجية إسرائيل العسكرية على أساس أن الهجوم هو الشكل الرئيسي للأعمال القتالية للتغلب على قلة العمق الاستراتيجي لإسرائيل وتأمين الأهداف الحيوية. وطبقاً لنظرية الهجوم الاستراتيجي التي اعتنقتها إسرائيل فقد ركزت على القوات الجوية وعلى القوات المدرعة بالتعاون مع القوات الجوية لحسم المعارك لصالحها في الجو والبر. وفي سنة ١٩٦١ وافقت فرنسا على بيع ٧٢ طائرة ميراج ٣ س وعدد من طائرات المستير لإسرائيل. وفي مايو ١٩٦٣ عقدت إسرائيل صفقة أسلحة ضخمة مع ألمانيا الغربية تشمل الطائرات والمدافع والدبابات وبلغت قيمة الصفقة ٨٠ مليون دولار. ونظراً لاحتفاظ إسرائيل بجيش عامل صغير واعتمادها على قوات الاحتياط فقد طورت نظام التعبئة العامة ونظم وأساليب التجنيد التي توفر لها إمكانية شن الحرب الشاملة الخاطفة على الدول العربية المجاورة بدون أن تضطر إلى الاعتماد السافر على حليف قوى كما حدث في حرب العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦،

ومن ثم فقد ارتفع وعاء التعبئة من ١٥٠ ألفا في سنة ١٩٥٦ إلى ٢٥٠ ألف فـرد في عام ١٩٦٢[1].

كذلك ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية أمن وسلامة إسرائيل وتجلى ذلـك في ٢ يونيو ١٩٦٤ عندما قال الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسـون لليفـي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق على باب البيت الأبيض «إن إسرائيل لهـا أن تعرف وتثق بأن لها صديقاً وفياً وحميماً في البيت الأبيض وأن سلامة وأمن إسـرائيل هما جزء لا يتجزأ من سلامة وأمن الولايات المتحدة». كما وافق جونسون على جميع طلبات إسرائيل من السلاح ورفع المعونة الأمريكيـة لهـا مـن ٤٠ مليـون دولار إلى ١٣٠ مليون دولار. وعلى الرغم من نشاطات إسرائيل السياسية والعسكرية فـإن جمال عبد الناصر كان يستبعد أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٦ بذلت إسرائيل أقصى جهودها لإنشاء تحالف إقليمي غير عربي في منطقة الشرق الأوسط ليضمن لها التفوق السياسي والعسكري. بيد أن جـهودها لم تكلل بالنجاح إلا مع إيران في عهد الشاة محمد رضا بهلوي، حيث توصل ليفـي أشكول رئيس وزراء إسرائيل مع الشاه إلى اتفاق يحدد أسس التعاون بين إسـرائيل وإيران. وكانت أبرز مظاهره تعهد إسرائيل بتدريب ٤٠٠ طيار إيراني في إسـرائيل بالإضافة إلى حصول القوات الجوية الإسرائيلية على عقود لصيانة جميـع الطـائرات الحربية الإيرانية. كما زودت إيران إسرائيل بكميات من النفط أتـاحت لإسـرائيل تكوين مخزون يفي بجميع احتياجاتها لمدة ثلاثة أشهر في حالة الطوارئ.

---

[1] طه المجدوب، هزيمة يونيو: حقائق وأسرار، القاهرة: دار الهلال، يناير ١٩٨٨، ص ٣٨.

ثالثاً: موقف القوتين العظمين في المنطقة العربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧:

١- موقف الاتحاد السوفييتي:

كان هدف الاتحاد السوفييتي نشر الشيوعية في المنطقة العربية بالتسلل إليها عن طريق كسر احتكار السلاح والمعاونة في تصنيع دولها وبذلك يضمن حاجتها إليه بصفة دائمة مع السعي الدءوب إلى تدمير علاقات دول المنطقة بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والقضاء على دعوة القومية العربية خشية ظهور قوة لها شأنها تعترض أهدافه. وكان الاتحاد السوفييتي يزود مصر بأسلحة تحقق لها القدرة الدفاعية ولكن لا تمكنها من القيام بعمليات هجومية شاملة على إسرائيل حتى تظل حاجتها إليه مستمرة، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفييتي ليس من أهدافه تدمير إسرائيل.

وقد توطدت في تلك الفترة علاقات مصر بالاتحاد السوفييتي، كما أسفرت العلاقات الدولية خلالها عن استحالة المواجهة بين الدولتين العظميين، وأدت الظروف الدولية السائدة إلى تقارب أمريكي – سوفييتي، خاصة بعد استمرار النزاع الصيني – السوفييتي. وفي نفس الوقت كان للاتحاد السوفييتي علاقات وثيقة بالنظام الحاكم في سوريا.

٢- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل الذي يغدق عليها السلاح والمعونات ويشملها بالتأييد ويستخدمها لتحقيق أهدافه في المنطقة العربية. وعلى الجانب الآخر استغلت الولايات المتحدة انفصال سوريا عن مصر وحاولت حصارها سياسياً واقتصادياً. وعندما ساعدت مصر ثورة اليمن شددت الولايات المتحدة من حصارها السياسي والاقتصادي.

ومنذ بداية عام ١٩٦٥ ازداد توتر العلاقات المصرية الأمريكية لاسيما بعد أن قام عبد الناصر بالهجوم الشخصي على ليندون جونسون وعلى سياسته الرامية إلى منع القمح عن مصر في خطابه في عيد النصر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤. وقد أوجد

خطاب عبد الناصر حالة غير مرضية في الدوائر الأمريكية غذاها الضغط الصهيوني مما أسرع بتدهور العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى نقطة اللاعودة. فقد اعتقد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أن جمال عبد الناصر يتحدى النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ويستعدي الشعوب العربية على السياسة الأمريكية. وقد أفضى ذلك إلى أن يعلن الرئيس الأمريكي مرارا أن الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل وتؤازرها وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما هوجمت الدولة الصهيونية. لذلك لم يقتصر دور الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات وبالمعلومات العسكرية الدقيقة عن القوات المصرية والسورية فحسب بل عمد جونسون في الفترة التحضيرية لحرب يونيو ١٩٦٧ إلى الإسهام في خداع مصر ليهيئ لإسرائيل الفرصة المواتية لكسب الحرب من خلال توفير عنصر المبادأة لها ومنع مصر من شن ضربة وقائية بعد أن أكد لعبد الناصر أن الولايات المتحدة تقف ضد أي عدوان. كما استغل جونسون يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة في عملية الخداع فضلا عن الاتحاد السوفييتي عن طريق المقابلة التي أجراها السفير السوفييتي في القاهرة مع عبد الناصر في الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ والتي طلب فيها عدم بدء مصر بالهجوم. وفي يوم ٢٦ مايو أمر جونسون بإرسال شحنات كبيرة من الأسلحة على وجه السرعة لإسرائيل من المخزون الاستراتيجي للولايات المتحدة. كذلك أصدر جونسون أمرا بأن يتجه الأسطول السادس إلى شرق البحر المتوسط وتقف باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» أمام السواحل المصرية في سيناء للتجسس على تحركات القوات المصرية والتشويش على أجهزة اتصالاتها. وقد تضمنت المساعدات الأمريكية لإسرائيل حماية سمائها أثناء توجيه الطائرات الإسرائيلية ضربتها المركزة إلى القواعد والمطارات المصرية بواسطة حاملة الطائرات ساراتوجا التي وقفت أمام ميناء أسدود الجنوبي وحاملة الطائرات أمريكا التي وقفت شمال ميناء حيفا.

هل كانت القوات المسلحة المصرية مستعدة للقتال في يونيو ١٩٦٧؟

بلغت القوات المسلحة المصرية في الفترة من سنة ١٩٥٩ إلى نهاية سنة ١٩٦٢ درجة عالية من الكفاءة القتالية تحت قيادات واعية ومدربة. ومن مظاهر ذلك تحرك وحشد ثلاث فرق مصرية إحداها مدرعة في سيناء في فبراير سنة ١٩٦٠ دون أن تكتشفها المخابرات الإسرائيلية التي فوجئت بوجودها في سيناء. وقد شكلت القوات المصرية رادعاً لإسرائيل منعها من الهجوم على سوريا. ولكن تراجعت كفاءة القوات المصرية في حملة اليمن بسبب خفض مستوى التدريب ودخولها في معارك وهمية حيث استهلكت طاقة الجنود في حرب عصابات لم يألفوها وفي مسرح عمليات جبلي لم يعهدوه من قبل بالإضافة إلى الإسراف في استهلاك الأسلحة والمعدات والذخيرة وبخاصة عندما بلغ حجم القوات نحو ٧٠,٠٠٠ مقاتل في أغسطس سنة ١٩٦٥. كما تدهورت الحالة الفنية للأسلحة والمعدات بسبب سوء الأحوال الجوية والظروف الطبوغرافية لمسرح عمليات اليمن مما أثر في الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. كذلك تدني مستوى الانضباط العسكري وتفشي الانحلال بين الأفراد، وانتشرت الوساطة والمحسوبية من أجل الحصول على مزايا المرتب الكبير والثروة والخدمات التي تؤدي لمن يخدم باليمن، كما برزت اللامبالاة والاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال[1]. وكان من الآثار الخطيرة لحرب اليمن إهمال القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية لمسرح العمليات الرئيسي في سيناء حيث لم يجر إعداد أو تدريب القوات المصرية على أساليب قتال القوات الإسرائيلية كما لم يتم التجهيز الهندسي الكامل للنطاقات والخطوط الدفاعية في سيناء لعدم توافر القوات والإمكانات المالية. وقد نجم عن التأثير الخطير لحملة اليمن في القوات المسلحة المصرية إقحامها في حرب يونيو ١٩٦٧ دون إعدادها لمواجهة متطلبات الحرب الحديثة بالإضافة إلى افتقادها الانضباط العسكري وتدني مستوى كفاءة أسلحتها ومعداتها. كما أكد الفريق أول

---

[1] محمد فوزي، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

عبد المحسن كامل مرتجي قائد جبهة سيناء في حرب يونيو ١٩٦٧ أن حالة القوات المصرية في ذلك الوقت كانت في الحضيض والدفاعات في سيناء لم تكن مستكملة.

كانت القوات المصرية قبل حرب يونيو ١٩٦٧ في حالة «مرتبات سلم منخفضة». وكانت نسبة النقص بوجه عام في الأفراد والأسلحة والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/٥/١٩٦٧ مقارنة بمرتبات الحرب كالآتي:[١] الأفراد ٤٠% – الأسلحة الصغيرة ٣٠% – المدفعية ٢٤% – الدبابات ٤٥% – والمركبات ٧٠%. أما القوات الجوية فقد عانت نقصاً شديداً في عدد الطيارين المقاتلين والطيارين المهندسين، وكان هذا النقص وحده يفرض على مصر عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كلياً. كما كان عدد الطائرات الصالحة للقتال يوم ٤ يونيو مائتي طائرات قتال (٢٠٠ طائرة) بينما لم يكن يتوافر لقيادتها سوى ١٥٠ طياراً، في حين كان للعدو من ٢ : ٣ طيارين لكل طائرة، وكان يمتلك ٣٧٦ طائرة قتال.

وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى خفض مستوى التدريب في القوات المسلحة عموماً وإلغاء معظم المشروعات التدريبية والمناورات من أجل توفير الاعتمادات المالية والوقود، وتم تأجيل إنشاء مطارات جديدة لتحقيق انتشار الطائرات وبالتالي تقليل احتمالات تدميرها، كما خفضت ساعات تدريب الطيارين، ورفض جمال عبد الناصر طلب قيادة القوات الجوية عام ١٩٦٤/١٩٦٥ إنشاء دشم للطائرات وعقب على الطلب بقوله «أعمل مخابئ للطائرات أم اشتري قمح للشعب». أما قوات الاحتياط فلم يتم استدعاؤها للتدريب توفيراً للنفقات، وبالتالي أصبحت عديمة الكفاءة القتالية ورصيداً فاسداً، بل أنها شكلت عبئاً ثقيلاً عند التعبئة العامة وحشد القوات في سيناء.

كان كل ذلك من تأثير حرب اليمن التي شكلت ضغطاً اقتصادياً شديداً على مصر واستنزافاً لميزانية القوات المسلحة بعد أن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسئولة عن اليمن أرضاً وشعباً. وقد نجم عن ذلك اضطرار مصر إلى إرسال الدعم

---

[١] نفس المرجع، ص ٦٦.

المالي والاقتصادي والمعونات الغذائية إلى اليمن، بالإضافة إلى إمداد القبائل بـالأموال والأسلحة من أجل كسب ولائها أو درء خطرها على الأقل. وفي ظل هذه الظروف الصعبة أعلن عبد الناصر رسمياً[1] وفي اجتماعاته[2] تأجيل المواجهة مع إسرائيل وفقاً للحساب المصرية، حيث اعترف في أول مايو ١٩٦٥ بأنه لا يمكن تحرير فلسطين في المستقبل القريب، لوجود خمسين ألف مقاتل مصري في اليمن. وفي شهادته المنشورة في روز اليوسف في ١٠/١٠/١٩٧٧ أفصح الفريق أول عبد المحسن مرتجي أن عبد الناصر أكد له نفس المعنى السابق. وبالإضافة إلى ما سبق فقد استنزفت حملة اليمن الاقتصاد المصري ومعظم الزيادة في الدخل القومي[3].

وبوجه عام فقد ترك مسرح العمليات في اليمن آثاراً سيئة على القوات المسلحة المصرية. فعلى امتداد نحو خمس سنوات ومسرح اليمن يستدرج قواتنا إليه ويستنزف القدر الأكبر من قدراتنا العسكرية البرية والبحرية والجوية وطاقاتنا الاقتصادية والسياسية بينما تتأهب إسرائيل وتستعد لجولة فاصلة وتتحين لها الظروف المواتية والوقت المناسب وتعد لها القوات المجهزة بأحدث الأسلحة. لقد استترف مسرح اليمن لفترة طويلة ثلاثة عشر لواء مشاة ومدرع وعدداً من كتائب الصاعقة والمظلات، وشكل هذا الرقم نحو ثلثي القوات العاملة النظامية المتوافرة حينذاك لدى

---

[1] محمد السيد سليم، "إعلان عبد الناصر في أول مايو ١٩٦٥"، **التحليل السياسي الناصري**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٨١.

[2] وجيه أبو ذكري، **مذبحة الأبرياء في ٥ يونيو**، ص ٣٨٣. حيث أكد عبد الناصر ذلك في اجتماعه بقيادات المجلس الفلسطيني في وجود أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السابق.

[3] وقد أكد ذلك د. عبد المنعم القسيوني نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية الأسبق حيث قال: "لقد اوضحت للسيد الرئيس عبد الناصر أن الزيادة في إنفاقنا العسكري على حرب اليمن وصل إلى ٢٦٠% أي أنه ارتفع بمعدل يقترب من ستة أضعاف النمو من الدخل القومي خلال السنوات من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥. لذا فإن الإنفاق العسكري يستوعب معظم الزيادة في الدخل التي تجمعت عن كل الجهود المبذولة لتنفيذ الخطة. عبد المنعم القسيوني، "مذكرات - حرب اليمن كانت بداية المتاعب للاقتصاد المصري". الحلقة الأولى. جريدة الأخبار. ١٦ يناير ١٩٨٧، ص ٩.

الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى معظم القوات البحرية والجوية، بينما كان الثلث الباقي يقضي فترة راحة واستجمام ويسعى إلى الحصول على منافع شخصية.

لقد كانت الخدمة في اليمن مجالاً لبلوغ الأماني الشخصية بطريقة سهلة رخصية وأسهمت في إفساد الانضباط العسكري ثم فتحت أبواب الوساطة والمنفعة المتبادلة بما أضر بتقاليد القوات المسلحة وأثر بشدة في مستوى الكفاءة القتالية. واستمرت خدمة معظم الأفراد في اليمن مدداً تتراوح بين السنتين والثلاث سنوات لم يكتسبوا خلالها أية مهارات ميدانية واقعية، فلما انتقل الفرد إلى خدمة الاحتياط بعد ذلك كان رصيداً فاسداً، إذ أنه لم ير طوال هذه المدة أية دبابة أو طائرة معادية، بل كان يقاتل عدواً وهمياً.

وخلاصة القول إن مسرح اليمن شكل عبئاً على الاستراتيجية المصرية لم تكن قادرة على النهوض به على المستوى المناسب مما أدى إلى عدم الاهتمام بجبهة سيناء، بالإضافة إلى إهمال تدريب القوات وعدم توفير احتياجاتها نتيجة ضغط المصروفات لمقابلة الاستنزاف الذي سببه مسرح اليمن، فضلاً عن اختلاف أسلوب القتال بمسرح اليمن عن أسلوب القتال بجبهة سيناء.

وفيما يختص بالدفاع عن جبهة سيناء فقد وضعت الخطة الدفاعية (قاهر) في عام ١٩٦٦ وتم اعتمادها في أول ديسمبر من نفس العام. وكانت مهمة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية في هذه الخطة تنص على تركيز المجهود الرئيسي للقوات المسلحة المصرية للدفاع عن سيناء وإيقاع أشد الخسائر بالعدو المهاجم ثم خلق الظروف المناسبة للتحول إلى الهجوم العام ونقل المعركة إلى أرض العدو، في حين تقوم قوات عين جالوت (قوات فلسطينية) بالدفاع عن قطاع غزة. وقد وفرت الخطة تجميعاً مناسباً من القوات للدفاع عن جبهة سيناء، غير أن الخطة اتسمت بالسلبية لتفريطها في المبادأة باتخاذ أوضاع الدفاع وقبول تلقي الضربة الأولى. وعلى الرغم من ذلك فإن القوات المصرية لم تستكمل تجهيز مواقعها في جبهة سيناء كما أن عدم احتلال القوات لمواقعها الدفاعية حرم تلك القوات وقياداتها من ممارسة تطبيق الخطة عملياً

للوقوف على مدى كفاءة القوات وتسيق التعاون بيها ومعالجة بواحي الصعف والقصور. وقد ظهرت العيوب وجوانب النقص عندما دفعت القوات المصرية إلى سيناء اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٦٧، إذ وصل نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ تقرير عمليات من قائد المنطقة العسكرية الشرقية يؤكد فيه عدم إمكان تنفيد الخطة الدفاعية (قاهر) لأن التجهيز الهندسي للنطاقات الدفاعية الأمامية يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر لاستكماله بينما يحتاج النطاق الدفاعي الثاني إلى أربعة أشهر على الأقل مع ضرورة توفير الإمكانات اللازمة حتى يتسنى لقوات المنطقة القيام بمهامها الدفاعية[1].

يتضح مما سبق أن القوات المسلحة، المصرية لم تكن مستعدة للدفاع ولا للهجوم، وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: هل كان عبد الناصر على علم بتدني مستوى كفاءة القوات المسلحة المصرية وبتدهور الأوضاع الاقتصادية؟

من الثابت أن عبد الناصر قام بالزيارة الأولى لليمن في أبريل ١٩٦٤ ووقف بنفسه على حالة القوات المصرية هناك وعلى طبيعة قتالها في مسرح اليمن الجبلي الذي يختلف جذرياً عن مسرح سيناء الصحراوي وتيقن من أن القوات المصرية تقاتل عدواً وهمياً يستخدم أساليب حرب العصابات. كما رأى ضرورة الإسراع بحسم الحرب لتأثيرها الضار في قدرات مصر العسكرية والاقتصادية، ولذلك ارتفع حجم القوات من خمسين ألف إلى سبعين ألف مقاتل. ولكن تفاقم تورط مصر في اليمن فاضطر عبد الناصر إلى توقيع اتفاقية جدة مع الملك فيصل، ملك السعودية، في جدة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ لإنهاء الحرب في اليمن وسحب القوات المصرية، وفي سبيل ذلك قدم عبد الناصر تنازلات مهمة حيث لم تشترط الاتفاقية عدم اشتراك الإمام المخلوع أو أسرته في الحكومة القادمة في اليمن كما لم تحدد شكل الحكم في المستقبل الذي من الممكن أن يكون جمهوريا أو ملكيا أو إماميا.

---

[1] دار المحفوظات المركزية للقوات المسلحة. وثائق حرب ١٩٦٧ (ملف رقم ٢ ١ د ١ / ٥ بعنوان العملية (فهد))

وكان رأي عبد الناصر ضرورة إعادة تنظيم وتسليح وتدريب القوات بعد سحبها من اليمن حتى تستعيد كفاءتها القتالية قبل التفكير في مواجهة إسرائيل.

وبالإضافة إلى معرفته الشخصية بموقف القوات في اليمن فقد سبق أن أحيط عبد الناصر علما بالوضع في اليمن عندما قابل الفريق أنور القاضي – قائد القوات المصرية في اليمن – في نهاية مايو عام ١٩٦٣ حيث شرح لعبد الناصر الصورة الحقيقية للموقف هناك واقترح ضرورة سحب القوات المصرية من اليمن بأسرع ما يمكن لتدهور الموقف اليمني في السيطرة على القبائل... ولكن جمال عبد الناصر قال له: «الانسحاب بقواتنا مش ممكن.. فمعنى كده انهيار ثورة اليمن.. والعملية سياسية أكثر منها عسكرية.. أنا باعتبر إننا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال في سوريا ولا يمكن أن نترك اليمن..» [١].

وهذا يبين مدى ديكتاتورية عبد الناصر واستبداده بالرأي على حساب مصلحة الوطن وفي سبيل تحقيق هدف شخصي هو توجيه ضربة مضادة لضربة الانفصال في سوريا التي تركت جرحا عميقا في هيبته الشخصية. وهذا يتفق مع شخصية جمال عبد الناصر التي كانت تغالي في تقدير قيمتها وتعتقد اعتقادا راسخا في تميزها وتفردها، وتعتبر أي اعتراض أو مساس سلبي بسياستها أو أهدافها مساسا بكبريائها وكرامتها مما يستوجب مواجهته بعنف.

ويؤكد محمد فائق – وزير الإعلام الأسبق – أن عبد الناصر كان يقرأ كل ما يصل إليه من معلومات سواء عن طريق الأجهزة الرسمية مثل المخابرات وأجهزة الأمن ووزارتي الخارجية والداخلية والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أو من الأجهزة غير الرسمية مثل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، وكانت كل هذه المعلومات تصب في سكرتارية الرئيس للمعلومات ثم تعرض عليه للإطلاع عليها[٢].

---

[١] حديث الفريق أنور القاضي لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة بمناسبة مرور ٢١ عاما على حرب يونيو ١٩٦٧، القاهرة: مجلة آخر ساعة، ٨ يونيو ١٩٨٨، ص ٢٤.

[٢] محمد فائق من حديث معه في مجلة الشباب، العدد رقم ١٧٢، نوفمبر ١٩٩١، ص ٢٣.

كما كان عبد الناصر على علم بحجم الإنفاق العسكري الضخم في حرب اليمن الذي استنزف الميزانية المصرية وأثر سلبيا في قدرات مصر الاقتصادية. فنتيجة لحرب اليمن ارتفع عجز الميزانية من ٦٦،١ مليون جنيه في عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٣٥٦ مليون جنيه في عام ٦٤/١٩٦٥. وقد أدى هذا العجز في الميزانية إلى اللجوء إلى القروض، وازدادت الأحوال الاقتصادية سوءا بزيادة الإنفاق في حرب اليمن مما أفضى إلى توقف العمل بالخطة الخمسية الثانية وبدء العمل بخطط سنوية.

وطبقا لما جاء في ملفات ثورة يوليو قال أمين شاكر: «أنا كنت سفير مصر في بروكسل في ذلك الوقت وكانت قيادة حلف الأطلنطي قد تم نقلها إلى هناك، ومن بين التقارير التي حصلت عليها وأرسلتها إلى عبد الناصر تقرير يحدد كفاءة الجيش المصري في ذلك الوقت بـ ٣٤% في مقابل ٨٦% للجيش الإسرائيلي»[1].

ويروى محسن عبد الخالق (سفير سابق) أنه كان في لندن واستدعاه السفير الأردني وقال له: «إن وزارة الخارجية البريطانية استدعته يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧ لتبليغه بأن الحرب مع إسرائيل ستقوم يوم ٥ يونيو فنرجو إبلاغ الملك حسين لإبلاغ عبد الناصر. قلت للسفير الأردني: ألم تسأل الخارجية البريطانية عن سبب إبلاغنا بذلك.. قال سألت فقالوا لي لأنكم ستهزمون وستقولون إن الغرب هو المسئول ونحن لنا مصالح معكم حريصون عليها ونريد أن نبصركم»[2].

كذلك كان عبد الناصر يعلم مؤامرة توريط مصر في حرب لم يكن مستعدا لها. ففي يوم ٢٨ أبريل ١٩٦٧ تلقي الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القيادة العربية الموحدة رسالة من الملك حسين تستدعيه لمقابلة الملك في أسرع وقت ممكن. وقد تم اللقاء في الأردن في أول مايو حيث سلم الملك حسين الفريق رياض رسالة عاجلة لمصر تتلخص في «... أن هناك مؤامرة لاستدراج مصر أو توريطها بحيث يمكن ضربها وأن سوريا هي طعم الاستدراج أو التوريط وأن موعد التنفيذ قريب،

---

[1] صلاح منتصر "مجرد رأي: الشهود يتكلمون"، جريدة الأهرام، ٨ يونيه ٢٠٠٠، ص ١١.

[2] نفس المرجع، ص ١١.

وأن الملك حسين برغم كل الاعتبارات والخلافات مع القاهرة قرر أن يحذر مصر لسبب رئيس هو خشيته من أن تصل المخاطر إلى مملكته لصعوبة حصر ألسنة النار إذا اشتعلت في المنطقة»[1]. وفور وصول الفريق عبد المنعم رياض إلى مصر عائدا من الأردن كتب تقريرا إلى عبد الناصر يشمل كل المعلومات وأرسله إلى المشير عبد الحكيم عامر طالبا تسليمه إلى مكتب رئيس الجمهورية، وحتى يوم ١٣ مايو لم يكن التقرير قد وصل إلى يد جمال عبد الناصر، ولم يعلم به عبد الناصر إلا من. محمد حسنين هيكل، فطلبه وقرأه ظهر يوم ١٤ مايو[2].

لو كان عبد الناصر قد أخذ الأمر مأخذ الجد وأراد عدم تصعيد الموقف لألغى قراره بدفع القوات المصرية إلى سيناء حيث بدأ دفع هذه القوات ابتداء من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧. ولكن عبد الناصر كان له هدف شخصي سيتضح فيما بعد.

يتبين لنا من العرض السابق أن جمال عبد الناصر كان يعلم مستوى كفاءة القوات المسلحة المصرية وأن مؤامرة كانت تحاك لتوريط أو استدراج مصر إلى حرب غير مستعدة لها. ومن هنا تصبح عبارة «برقبتي يا ريس» – التي يدعى أن عبد الحكيم عامر قالها لعبد الناصر – تبريرا ساذجا لقرارات عبد الناصر الخاطئة لا ينطلي إلا على الحمقى والنوكى.

قصة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية:

أخذت الأوضاع تتدهور على الجبهة السورية بعد المعركة الجوية التي وقعت يوم ٧ أبريل ١٩٦٧ فوق الأراضي السورية. ومنذ أوائل مايو ١٩٦٧ أخذ المسئولون الإسرائيليون يطلقون تهديداتهم بغزو الأراضي السورية واحتلال دمشق. ويوم ٩ مايو منحت لجنة شئون الأمن في الكنيست سلطات كاملة للحكومة للقيام بعمليات

---

[1] محمد حسنين هيكل، لمصر.. لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٢/٢، ص ١٣٦.

[2] محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص ٤٤

عسكرية ضد سوريا[1]. وفي لقاء صحفي يوم ١١ مايو مع رئيس وزراء إسرائيل أعلن أن «إسرائيل قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات ضد سوريا لا تقل في عنفها عن الإجراءات التي اتخذت يوم ٧ أبريل بل أعنف»[2].

وابتداء من يوم ١٣ مايو أخذت المعلومات تتوالى من عدة مصادر حول الموقف الإسرائيلي من سوريا. ففي ذلك اليوم كان أنور السادات - رئيس مجلس الأمة - عائدا من كوريا الشمالية عن طريق موسكو وكان يرافقه إلى المطار سيمنوف نائب وزير الخارجية السوفييتي ومعه رئيس البرلمان السوفييتي، ودار الحديث حول موقف سوريا وعن حشد إسرائيل عشرة ألوية على الحدود السورية وقال سيمنوف إن الاتحاد السوفييتي سيساعد سوريا. وفي نفس اليوم توجه مندوب المخابرات السوفييتي سيرجى، الذي كان يعمل مستشارا بالسفارة السوفيتية بالقاهرة، إلى مقابلة عاجلة مع صلاح نصر مدير المخابرات العامة لينقل إليه رسالة من موسكو مفادها أن هنالك حشودا إسرائيلية حجمها أحد عشر لواء تتجمع أمام الجبهة السورية[3]. وفي ١٣ مايو أيضا استدعت وزارة الخارجية السورية ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأبلغتهم أن إسرائيل تنوي شن هجوم على سوريا بحجة أنها مسئولة عن نشاط الفدائيين. وفي مساء نفس اليوم تلقى عبد الناصر برقية من موسكو تحوي ملخص ما سمعه أنور السادات عن الموقف على الحدود السورية. كما عقد السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٣ مايو مؤتمرا في نيويورك صرح فيه بأنه قلق من الأنباء الواردة من إسرائيل عن تفكيرها في استخدام القوة ضد سوريا. وناشد السكرتير العام جميع الأطراف الالتزام بضبط النفس واحترام اتفاقيات الهدنة. واقترح السوفييت عدم اتخاذ إجراء ما كما حذروا من تصعيد الموقف.

---

[1] طه المجدوب، مرجع سابق، ص ٧٢.

[2] صموئيل سيجيف، إسرائيل والعرب والدول الكبرى ١٩٦٣-١٩٦٨، ترجمة المخابرات العامة، ١٩٦٩، ص ٧٠.

[3] ناداف سفران، من حرب إلى حرب: الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، ترجمة المخابرات العامة، ص ٥٧٥.

وفي مساء ١٣ مايو تدارس عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الموقف الطـارئ واتفقا على أن تكون الجمهورية العربية المتحدة مستعدة لجميع الاحتمـالات، ثم قررا دعوة هيئة أركان الحرب القوات المسلحة إلى اجتماع طارئ صباح يـوم ١٤ مايو لبحث الإجراءات العسكرية التي يمكن اتخاذها. كما قررا إيفاد الفريـق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان الحرب يوم ١٤ مايو إلى دمشـق للتحقـق ومعرفة مدى صحة المعلومات عن الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، بعـد أن وصلت معلومات تؤكد الحشود الإسرائيلية وأنها موزعة على جبهتين: جبهـة جنوب طبرية وجبهة شمال طبرية وذلك بهدف اختراق الجبهة السورية وتهديـد العاصمة دمشق.

وجاء رد الفعل المصري يوم ١٤ مايو متمثلا في إصدار المشير محمد عبـد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة تعليمات حربية رقـم ٦٧/١ بشأن متابعة مواقف التهديد الإسرائيلي العلني لسوريا باستخدام القوة ضدهـا بهدف إسقاط الحكم السوري واستبدال حكم عميل بـه. «وتحقيقـا لأمـن الجمهورية العربية المتحدة يتم فورا إعلان حالة الطوارئ بـالقوات المسـلحة وانتقالها إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال طبقا للخطة المقـررة اعتبـارا مـن الساعة ١٤٣٠ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧». كما أعلن نـائب القـائد الأعلـى في توجيهاته التي صدرت في الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم أنـه تقـرر تدخـل الجمهورية العربية المتحدة ضد إسرائيل إذا هاجمت سوريا بهدف احتلال الأرض أو تدمير القوات الجوية السورية. كذلك أصدر أمر قتال رقم (١) موجـها إلى ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة يتضمن وجود حشود إسـرائيلية ضخمة على حدود سوريا، الغرض منها القيام بعملية هجومية على الأراضـي السورية بهدف إسقاط الحكم التحرري العربي وإحلال حكم رجعي عميل.

ولهذا فقد أصدر نائب القائد الأعلى الأوامر التالية:

١- تعبئة القوات المسلحة المصرية.

٢- رفع درجة استعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل للقتال اعتبارا من الساعة ١٤٣٠ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧.

٣- الاستعداد الكامل للقوات المسلحة لتنفيذ مهام القتال على جبهة إسرائيل.

وقد كلف نائب القائد الأعلى في نفس يوم ١٤ مايو الفريق أول محمد فوزي بالسفر إلى سوريا للتأكد من وجود الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية والتنسيق بين القيادتين المصرية والسورية لتوحيد الجهود العسكرية، إلا أن التنسيق لم يكن جديا لفقدان الثقة بين الطرفين.

وصل الفريق أول محمد فوزي إلى سوريا يوم ١٤ مايو ومكث بها ٢٤ ساعة أجرى خلالها استطلاعا جويا بواسطة طائرة هيلكوبتر كما شاهد الأفلام والصور الجوية واطلع على آخر تقارير الاستطلاع وسأل بنفسه عناصر الاستطلاع والمعلومات السورية بالإضافة إلى المسئولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة السورية فلم تتبين له حقيقة واحدة تؤكد هذه الحشود الإسرائيلية. وقد رفع تقريرا بذلك يوم ١٥ مايو إلى المشير عبد الحكيم عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. غير أن الفريق أول محمد فوزي لم يلاحظ أية ردود فعل لدى المشير عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، «ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سببا وحيدا أو رئيسيا في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذها مصر بهذه السرعة[1]».

وفي مساء يوم ١٤ مايو رفعت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلا للموقف إلى القيادة العليا للقوات المسلحة انتهت فيه إلى احتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة

---

[1] محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٧٢.

مفتعلة ونصحت بالتريث انتظارا لمعلومات مؤكدة. كما وردت إشارات يومية من رئيس الأركان السوري إلى القيادة العربية الموحدة اعتبارا من ١٥ مايو إلى ٣١ مايو ١٩٦٧ تؤكد عدم وجود حشود معادية على الجبهة السورية. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تدفق القوات المصرية إلى سيناء.

وابتداء من يوم ١٥ مايو أخذت المعلومات تتوالى عن عدم وجود حشود إسرائيلية أمام جبهة سوريا، إذ وردت برقية شفرية من السفارة المصرية بواشنطن تؤكد أن قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية يؤكد رسميا أن إسرائيل لم تقم بالتعبئة أو تصدر أوامر لقواتها بالاستعداد[1]. كما أعلن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة في التقرير السنوي عن أعمال المنطقة الذي قدمه إلى مجلس الأمن يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ أن التقارير الواردة من مراقبي هيئة الأمم لمراقبة الهدنة أكدت عدم وجود حشود أو تحركات رئيسية على جانبي خط الهدنة.

وقد ذكر الفريق صلاح الحديدي في كتاب «شاهد على حرب ٦٧» أن أجهزة الحصول على المعلومات المصرية قامت بواجبها في نفي أنباء الحشود الإسرائيلية لغزو سوريا. كما توصل الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القيادة العربية الموحدة إلى عدم وجود ذلك الحشد الكبير من القوات الإسرائيلية.

كما صرح جمال عبد الناصر بأنه حين كان الوفد البرلماني المصري برياسة أنور السادات يزور موسكو في مطلع شهر مايو «أخطره أصدقاؤنا في الاتحاد السوفييتي بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا وأن غزو سوريا وشيك».

أما عن رواية شمس بدران، وزير الحربية الأسبق، عن قصة الحشود فتقول: «إن الروس أبلغوا السوريين بوجود حشود إسرائيلية على حدودهم، فأبلغت سوريا مصر بهذه الحشود، كما قام الروس بإبلاغ مصر». كما ذكر الملك حسين أن

---

[1] برقية شفرية رقم ٢٠٥٨/١٥١ في ١٩٦٧/٥/١٥ مرسلة من مصطفى كامل سفير مصر في واشنطن إلى سامي شرف.

المعلومات السوفيتية كانت تتضمن أن إسرائيل اختارت يوم ١٧ مايو لتشن هجومها على سوريا.

ويرى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي، قائد جبهة سيناء أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، أن الاتحاد السوفييتي كان يعلم تماما عدم وجود مثل هذه الحشود، ويستدل على ذلك برفض السفير السوفييتي في إسرائيل دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي لمصاحبته في جولة في مناطق الحدود ليرى بنفسه أنه ليست هناك أية حشود للقوات الإسرائيلية. ويعزو الفريق أول مرتجى افتعال السوفييت هذه المعلومات إلى خشيتهم من قيام إسرائيل بعمليات انتقامية ضد سوريا، ردا على الاستفزازات السورية على الحدود، قد تطيح بحكومة سوريا فرأوا في إشراك مصر في الموقف نوعا من الردع لإسرائيل.

وطالما ثبت أنه لا توجد حشود إسرائيلية فلماذا الاستمرار في التعبئة والحشد والتصرف المطلق الذي قاد إلى الهزيمة؟ ومن المسئول عن استمرار سير الأحداث في هذا الاتجاه على الرغم من عدم اهتمام سوريا، وتحذير السوفييت من تصعيد الموقف؟

إن السبب في ذلك هو رغبة جمال عبد الناصر في الاستفادة من هذا الموقف في استعادة حق مصر في السيطرة على مضايق تيران وحرمان إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة – مع أنه كان يعلم أن ذلك يعني الحرب – وهذا ما يؤكده خطاب عبد الناصر يوم ٤ يونيه ١٩٦٧حيث قال: «إن ما حدث هو أننا استعدنا حقنا في خليج العقبة. فلقد كانت الأمور في خليج العقبة سنة ١٩٥٦ كما هي الآن، ولكن نتيجة للعدوان البريطاني الفرنسي سحبنا قواتنا من سيناء، وحضرت قوات الطوارئ الدولية، وبهذا كان علينا أن نستعد لمعركة فاصلة مع العدو، وعندما شعرنا بأننا على استعداد، استعدنا حقنا: خرجت قوات الطوارئ الدولية، ثم عدنا إلى خليج العقبة، ثم أغلقنا خليج العقبة». ومن هنا يتضح أن الدافع الحقيقي يكمن في رغبة جمال عبد الناصر في محو إحدى نتائج حرب عام ١٩٥٦ التي أجبر على قبولها، فقد كان مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران يمثل جرحا غائرا في نفسه خاصة بعد أن استغلت وسائل

الإعلام السعودية والأردنية هذه الحقيقة ضده وأخذت ترميه بأنه يدق طبول الحرب بينما هو يحتمي خلف قوات الطوارئ الدولية ويسمح لإسرائيل بالملاحة في خليج العقبة دون علم الشعب المصري.

لقد كان لهذه الحملات الإعلامية تأثير كبير في تفكير عبد الناصر وهذا يتفق مع أبعاد شخصيته. فقد كان عبد الناصر يفرط في الاعتزاز بنفسه ويسرف في اعتقاده في تميزه وتفرده، وكان يعتبر أي هجوم على شخصه أو على سياسته أو على أي شيء يمثله، أو أية معارضة لنهجه أو أفكاره جريمة تستحق العقاب الصارم. ففي داخل مصر تعقب كل من يخالفونه في الرأي وألقى بهم في السجون. وعندما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عرضها بتمويل السد العالي بدعوى سوء موقف مصر الاقتصادي اعتبر ذلك إهانة شخصية له تستوجب الرد عليها بأعنف منها. وكان شعور عبد الناصر بالإهانة وبالإساءة إلى كبريائه السبب الرئيس في إقدامه على تأميم شركة قناة السويس كما رأينا سلفا. وقد كانت الإهانة التي لحقت به من هجوم بعض وسائل الإعلام العربية السبب الرئيسي في الاندفاع دون روية أو تبصر لإزالة سبب الهجوم عليه عن طريق قرارات خاطئة أفضت إلى الهزيمة. لقد كان يعلم تماما عدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية ولكنه اعتبرها فرصة سانحة يجب اغتنامها لإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية حتى يخرس وسائل الإعلام التي تهاجمه دون النظر إلى كفاءة القوات المسلحة الحقيقية وإلى الظروف السائدة محليا وعربيا وعالميا.

قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية

اتخذ جمال عبد الناصر أربعة قرارات سياسية خلال شهر مايو ١٩٦٧ هي: قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية، وقرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وقرار الدفاع عن قطاع غزة. وقد أدت هذه القرارات الخاطئة إلى وقوع الهزيمة العسكرية في يونيو ١٩٦٧. ونبدأ بدراسة قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية.

عقد جمال عبد الناصر مساء يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ اجتماعا طارئا مع عبد الحكيم عامر لبحث الموقف العسكري بعد وصول معلومات عن حشد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وأثناء الاجتماع اتخذ عبد الناصر قرار حشد القوات المسلحة في سيناء، غير أن موضوع وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء فرض نفسه عند بحث الخطط اللازمة لمساندة سوريا. وكان قرار عبد الناصر أن تطلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من مواقعها على خط الحدود الدولية مع فلسطين عام ١٩٤٨. وفي الاجتماع الذي عقد في صباح يوم ١٤ مايو أبلغ عبد الحكيم عامر رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة بهذا القرار عند بحث خطة تحرك وحشد القوات المسلحة في سيناء.

وفيما يختص بحشد القوات المسلحة في سيناء فقد صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٤ مايو باحتمال قيام إسرائيل بالعدوان على سوريا وبعزم مصر على التدخل بقواها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا. وتنفيذا لذلك يتم حشد قوات مناسبة في جبهة سيناء لصد أي عدوان والتأهب للقيام بضربة داخل إسرائيل ذات مهام محدودة في اتجاهي العوجة وإيلات مع بذل العناية الزائدة لتأمين منطقة شرم الشيخ، كما نصت التوجيهات على بدء تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات البحرية وتجهيز خطة بحرية هجومية لقفل خليج العقبة.

وقد بدئ في حشد القوات المسلحة في سيناء اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٧ دون دراسة الكفاءة القتالية لهذه القوات، بل إن قرار حشد القوات المسلحة في سيناء قد فرض عليها فرضا دون مناقشة أو إعطاء الفرصة لإبداء الرأي في إمكانية تنفيذ خطط العمليات قبل البدء في عملية الحشد. وهكذا نجحت الإمبريالية والصهيونية في استدراج القوات المسلحة المصرية إلى سيناء بعد تصوير حشود إسرائيلية زائفة على الحدود السورية.

لقد اتخذ عبد الناصر قراره بحشد القوات المسلحة في سيناء دون دراسة الموضوع مع مجلس الدفاع الوطني ودون الاستماع إلى آراء مستشاريه العسكريين

والسياسيين بينما كان يعلم أن الدولة غير معدة للحرب وأن القوات المسلحة غير مستعدة للقتال.

وقد تحركت القوات المصرية على طريق السويس وطريق الإسماعيلية الصحراوي مارة بشوارع القاهرة وأمام السفارات الأجنبية في شكل مظاهرة عسكرية تعطل فيها الكثير من العربات ثم عبرت، قناة السويس مندفعة شرقا إلى داخل صحراء سيناء. وقد أتاح تدفق القوات المصرية، في وضع النهار وفي علانية كاملة، لعناصر الاستطلاع المعادية رصد كل تفاصيل الفتح التعبوي المصري.

ودون أية دراسة أخذت القيادة العليا للقوات المسلحة في إصدار توجيهات متتالية اعتبارا من يوم ١٧ مايو بتعبئة وإنشاء وحدات جديدة لم يسبق التخطيط لها في خطة التعبئة المعتمدة.

وقد بدأت إجراءات الفتح التعبوي لمقابلة الأوضاع السياسية والعسكرية الطارئة واستمرت هذه الإجراءات لمدة ٢٢ يوما استمر خلالها تغيير الخطط وتعديل الأوضاع التعبوية والتكتيكية وزيادة التحركات الطولية والعرضية مما زاد من غموض المهام وإنهاك القوات واستهلاك المعدات. وكان أبرز ما حدث خلال مرحلة الفتح التعبوي هو دفع كل القوات البرية المتيسرة إلى سيناء دون توفير احتياطات استراتيجية خارجها قادرة على مجابهة أية مواقف طارئة مما أدى إلى عدم اتزان الأوضاع للقوات المسلحة بالدولة من وجهة النظر الاستراتيجية. أما القوات البحرية فقد كان أبرز ما حدث لها هو نقل المجهود الرئيس للوحدات البحرية الرئيسية إلى البحر الأحمر، ولم يبق في البحر المتوسط إلا بعض القطع الغير صالحة للعمل. وبالنسبة للقوات الجوية فقد اتسمت بالسلبية والجمود وظلت في أوضاعها التي كانت عليها وقت السلم.

وحتى بدء الحرب يوم ٥ يونيو كان حجم الاستدعاء والتعبئة والإنشاء قد وصل بقوات الاحتياط التي دفعت إلى جبهة سيناء إلى نحو ٦٢% من عدد الأفراد بالجبهة. فقد بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٣٠٩ ضابطا، و ٨٠٦٥٠ من الصف والجنود من إجمالي ١٣٠,٠٠٠ فرد تم حشدهم في سيناء.

ومس هنا يتضح أن قرار دفع القوات المسلحة وحشدها في سيناء لم يكن بنيـــة الحرب، إنما اتخذ وجهة إعلامية وشكل مظاهرة عسكرية كالتي حدثت في فبراير سـنة ١٩٦٠ إلا أن الأخيرة خططت ونفذت جيدا بالإضافـــة إلى اختــلاف الظـــروف السياسية والعسكرية. وفي حديثه لإبراهيم ماخوس، وزير خارجية سوريا حينــــذاك اعترف عبد الناصر بذلك حيث قال «إننا بحشد قواتنا في سيناء أردنا أن نقوم بمظاهرة كبيرة، ولكي يكون من هذه المظاهرة رسالة لإسرائيل تجعلها تفكر مرة ثانية».

أما موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية فلم يكن وليد تلك الأحداث بـــل كان موضوعا استقر عليه عبد الناصر منذ عام ١٩٦٤ بسبب الحملات التي شـــنتها وسائل إعلام بعض الدول العربية على مصر وبخاصة السعودية والأردن بدعـــوى أن وجود تلك القوات ينتقص من سيادة مصر على أراضيها ويبعد مصر عن الصـــراع العربي الإسرائيلي. وقد بدأ التفكير في سحب هذه القوات في ســـنة ١٩٦٤ وأثنـــاء الاستعداد لمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، ثم تجدد ثانية في أواخـــر ســـنة ١٩٦٦ بناء على اقتراح عبد الحكيم عامر بسبب حملات التشهير المتزايدة ضد مصـــر ثم عاد إلى الظهور مرة ثالثة عندما أريد طمأنة الملك حسين للتعاون مع خطط القيـادة العربية الموحدة في ربيع ١٩٦٧[1].

وفي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ أرسل رئيس هيئة أركان حرب القوات المســلحة - بناء على تكليف من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - خطابا إلى الجنرال ريكـي قائد قوات الطوارئ الدولية في مقره في غزة يحيطه علمـــا بصـــدور التعليمـــات إلى القوات المسلحة المصرية لتكون مستعدة للعمل ضد إسرائيل إذا قامت بعمل عـــدواني ضد أية دولة عربية، وأن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر، وضمانا لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتـــداد هذه الحدود فإنه يطلب إصدار أوامره بسحب قواته فوزا.

[1] محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٤٥٧.

وفي ١٩٦٧/٥/١٧ جاء رد الجنرال ريكي بأن هذا الموضوع سياسي يخص السكرتير العام للأمم المتحدة، وبناء على ذلك حول الخطاب إلى وزارة الخارجية المصرية التي تولت الطلب. وكان مفهوم طلب مصر أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية من نقط المراقبة على الحدود الشرقية لمصر مع عدم انسحاب قوات الطوارئ الدولية الأخرى المتمركزة في قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ.

وقد كانت نقطة الخلاف التي أثارها السكرتير العام للأمم المتحدة هي إما أن يسحب جميع القوات الدولية أو لا يسحبها ككل. وفي يوم ١٧ مايو أرسل السفير محمد عوض القوني مندوب مصر في الأمم المتحدة برقية إلى وزارة الخارجية المصرية تحوي عدة نقاط منها أنه عند إثارة موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا عاد الدكتور رالف بانش، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، ليؤكد بناء على المعلومات التي تلقاها من الجنرال أودبول كبير مراقبي الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، أنه لا توجد هناك حشود إسرائيلية. ومنها اقتراح من السفير محمد عوض القوني بأنه إذا ما استقر الرأي على طلب السحب الكلي لقوات الطوارئ الدولية فيستحسن تأجيل هذا الطلب إلى ما بعد انتهاء الدورة الخاصة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى لا يثار ذلك الموضوع أمامها. وبعد أن اطلع عبد الناصر على نص البرقية كان قراره السحب الكامل لقوات الطوارئ الدولية وعدم قبول اقتراح السفير محمد عوض القوني بإرجاء طلب سحب تلك القوات لحين انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة بدعوى أن ذلك الطلب لا يحتمل التأخير لوجود الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية وللوفاء بالتزامات مصر تجاه سوريا وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك بين الدولتين.

لقد اتخذ عبد الناصر هذا القرار الفردي على الرغم من علمه بعدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية بعد أن أكدت مصادر المعلومات المختلفة هذه الحقيقة. ثم استبد برأيه ولم يحاول دراسة اقتراح السفير محمد عوض القوني. ولو كان عبد الناصر وافق على اقتراح السفير القوني لما وقعت حرب يونيو ١٩٦٧، فقد كانت هناك محاولة من مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا لإقناع السكرتير العام

بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية، وكان عبد الناصر يريد أن يفوت الفرصة على الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان من رأي السكرتير العام للأمم المتحدة إخطار الجمعية العامة للحصول على موافقتها على سحب قوات الطوارئ الدولية وإن كان قد عدل عن رأيه بعد اعتراض السفير محمد عوض القوني واقتناع يوثانت بوجهة نظره. كان تأجيل طلب السحب الكلي لقوات الطوارئ الدولية لحين انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة يتيح فسحه من الوقت لإعادة النظر ولدراسة الموضوع من جميع جوانبه والوصول إلى حل سياسي بدلا من الاندفاع على طريق الحرب.

وبناء على قرار عبد الناصر وافقت مصر على طلب يوثانت بسحب قوات الطوارئ الدولية كلها من جميع مراكزها. ومن ثم استجاب يوثانت لطلب مصر وأصدر أوامره بسحب قوات الطوارئ الدولية بكاملها من جنوب سيناء وشرقها وقطاع غزة على الرغم من الضغط المتزايد عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وإسرائيل.

وقد أبلغ السكرتير العام الأمم المتحدة يوم ١٩ مايو بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وإنهاء وجودها على خطوط الهدنة المصرية – الإسرائيلية، وقال إنه تصرف بهذا الشكل لأنه وضع في اعتباره سلطة الجمهورية العربية المتحدة في سيادتها على أرضها. وبعد مضي ساعات على إتمام انسحاب قوات الطوارئ الدولية صدرت توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة بتجهيز قوة من المظليين لاحتلال شرم الشيخ فورا. وفي اعتقاد الفريق أول محمد فوزي أن سحب قوات الطوارئ الدولية «لا يعود على مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت بأي فائدة وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسيا وعسكريا، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجا للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة»[1].

---

[1] محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٧٧.

قرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية:

نتج عن انسحاب قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر الشرقية مع إسـرائيل إزالة آثار العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وأصبحت الظروف مهيأة أمام مصر لاستعادة سيطرتها وتحكمها في مضيق تيران – مدخل خليج العقبة الجنوبي إلى ميناء إيلات الإسرائيلي – وممارسة حقها المشروع في تفتيش مياهها الإقليمية. كما أصبح الطريق مفتوحا لإعادة التمركز في شرم الشيخ. وكان موضوع التمركز في منطقة شرم الشيخ مثار جدل في عام ١٩٦٦. ففي ديسمبر من ذلك العام قام المشير عبد الحكيم عامر برحلة إلى باكستان وبصحبته شمس بدران وصلاح نصر. وأثناء وجوده بها أرسل برقية إلى جمال عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية واحتلال قواتنا منطقة شرم الشيخ. وكان رأي المشير أن نحتل الخليج ولا نقفله «وذلك كنصف حل لإيقاف الحملة المسعورة في ذلك الوقت عن مكاسب إسرائيل في حرب ١٩٥٦ وحرية الملاحة في خليج العقبة، وأن مرور البضائع الإسرائيلية يسيء إلى سمعة مصر». ويقول شمس بدران «وقد أرسلت إشارة للريس، ولكن لم يحصل رد عليها لأنه لم يقتنع وقتها. وأنا قلت للمشير: "أنا فكرت في موضوع ثاني، لأننا إذا سحبنا القوات الدولية من شرم الشيخ فسيستتبعها قفل الخليج ويمكن تقوم حرب ! فقال: لا، أنا موش قصدي منع الملاحة وإنما احتلال شرم الشيخ حتى لا نعطي حجة لأي واحدة يتكلم، فقلت له: الكلام عندئذ حيبقي عن قفل الخليج وإلا فإن الحملة المسعورة هتزيد».

وبعد تنفيذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية من مواقعها أصبحت المشكلة الرئيسية هي مشكلة مضيق تيران، إذ لن يجد عبد الناصر ذريعة تمنعه من احتلال شرم الشيخ التي تشرف على المضيق كما برزت المشكلة الثانية وهي مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمرور البريء في المضيق.

وفي ١٧ مايو ١٩٦٧ شكلت لجنة عسكرية برياسة رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لدراسة الموقف العسكري في سيناء ولبحث إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ. لتحل محل قوة الطوارئ الدولية المنسحبة. ورأت اللجنة عدم ضرورة

بإرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ، وعدم جدوى غلق الخليج حيث لا تتوافر قوات إضافية ولتفادي اتساع المواجهة على القوات المصرية باعتبار أن سيطرة قواتنا على وسط وشرق سيناء تكفي لحماية شرم الشيخ ذاتها[1]. ولاشك في أن قرار اللجنة العسكرية كان يجنب مصر التعرض للأزمة الدولية التي نجمت عن صدور القرار السياسي بإغلاق الخليج بالإضافة إلى اضطرارها إلى إرسال قوات مصرية للتمركز في منطقة شرم الشيخ. وفي يوم ١٨ مايو أخطر رئيس اللجنة المشير عبد الحكيم بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة العسكرية ومبرراته ولكن المشير رد قائلا: «لقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات».

أصدر عبد الناصر القرار السياسي بإغلاق خليج العقبة في اجتماع حضره أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي والمهندس محمد صدقي سليمان رئيس الوزراء آنذاك. وقد وافق الجميع على قرار عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذي عارض القرار وأكد أنه يعني الحرب[2]. ويلاحظ أن عبد الناصر لم يطرح موضوع إغلاق خليج العقبة على بساط البحث والمناقشة إنما استبد برأيه واتخذ القرار منفردا و لم يكن أمام الحاضرين - الذين يعرفون أسلوب عبد الناصر الديكتاتوري - إلا الإذعان والموافقة على القرار الذي كانوا يدركون خطأه وخطورته ولكنهم آثروا اتقاء غضب الحاكم على مصلحة الوطن. وكان الوحيد الذي حركه حسه الوطني فاجترأ وعارض قرار عبد الناصر هو المهندس محمد صدقي سليمان.. رئيس الوزراء الوطني الشجاع. كان رأي المهندس صدقي سليمان وآخر لم يعرف إسمه فصل إعادة التمركز في شرم الشيخ عن موضوع قفل الخليج، إذ كانا يفضلان العمل بكل الوسائل المتاحة لتجنب الحرب، غير أن عبد الناصر لم يأخذ برأيهما لأنه كانا عازما على تنفيذ ما استقر عليه رأيه منذ عام

---

[1] نفس المرجع، ص ٧٨.

[2] محضر اجتماع، دار المحفوظات المركزية للقوات المسلحة، وثائق حرب ١٩٦٧، (ملف رقم ٥/١٥٨/١٩ بعنوان مجموعة أوراق رئاسة الجمهورية حول تطورات أزمة ١٩٦٧، ص ص ١١٠-١١٦).

١٩٦٤، كما كان يعتقد أن الفرصة قد سنحت وأنه لابد من أن يغتنمها دون التبصر في العواقب الوخيمة. كما أن عبد الناصر لم يستشر مجلس الدفاع الوطني أو المخابرات الحربية قبل اتخاذ هذا القرار الخطير[1]. لقد كانت الاتهامات السعودية والأردنية العامل الأساسي في اتخاذ القرار، وكان عبد الناصر يهدف إلى إسكات تلك الاتهامات بأنه سمح لإسرائيل بالمرور في مضيق تيران.

اقترح المشير عبد الحكيم عامر على رئيس الجمهورية أن يعلن الرئيس بنفسه قرار إغلاق الخليج في أحد مواقع القوات المسلحة واتفقا على أن يتم ذلك بعد ظهر يوم ٢٢ مايو في قاعدة أبو صوير الجوية. وطلب الرئيس أن يرسل إليه المشير نص التعليمات التي ستصدر منه إلى القوات بالإجراءات التي سوف تتخذ في الخليج لكي يراجعها بنفسه. وفي صباح يوم ٢٢ مايو صدق عبد الناصر على تعليمات القيادة العسكرية بشأن أسلوب وميعاد وطريقة إغلاق مدخل خليج العقبة.

وقد وصلت قوة مصرية يوم ٢٠ مايو إلى منطقة شرم الشيخ لتعيد سيطرة الدولة على مدخل خليج العقبة باعتبارها مياها إقليمية وفقا لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٧/١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ ثم دعمها في الأيام التالية مع إرسال قوة بحرية إلى خليج العقبة.

وفي يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ عقد جمال عبد الناصر مؤتمرا في قاعدة أبو صوير الجوية حضرة المشير عبد الحكيم عامر والفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد الجبهة والفريق صلاح الدين محسن قائد الجيش الميداني واللواء يحي فؤاد قائد الدفاع الجوي واللواء طيار عبد الحميد دغيدي قائد المنطقة الجوية الشرقية وعدد كبير من الطيارين وضباط الجيش، وحضره من السياسيين السادة زكريا محي الدين وحسين الشافعي وعلى صبري ومحمد حسنين هيكل. وقد استهل عبد الناصر المؤتمر بشرح الموقف السياسي والعسكري ثم أعلن أن

---

[1] صلاح نصر، عملاء الخيانة وأحاديث الإفك، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٠١.

مصر لن تحارب إسرائيل حتى لا تضطر إلى محاربة أمريكا، وأن إسرائيل بدورها لـــن تحارب بدعوى أن إسرائيل سبق أن أنذرت أنها ستشن الحرب إذا ما حدثت حالة من الحالات الأربع التالية:

١- سحب قوة الطوارئ الدولية من مواقعها في سيناء وقطاع غزة.

٢- تصعيد أعمال الفدائيين الفلسطينيين داخل إسرائيل.

٣- قيام مصر بحشد قواتها المسلحة في سيناء.

٤- إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية.

وأعلن عبد الناصر على الرغم من وقوع الحالات الثلاث الأولى فإن إسرائيل لم تحارب، ثم فجر قنبلة بإعلان إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية ونـاقلات البترول المتجهة إلى إيلات على اختلاف جنسياتها اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يـوم ٢٣ مايو. وهنا قال أحد الطيارين إن هذا الإجراء سيؤذي إلى تدخل الأسطول الســادس الأمريكي، فرد المشير عبد الحكيم عامر قائلا: «إحنا عندنا اللي يسكته». وقد اختـار عبد الناصر يوم ٢٣ مايو لإغلاق خليج العقبة حتى يضع يوثانت، الذي كان قادمـا للقائه يوم ٢٤ مايو، أمام الأمر الواقع.

ثم أخذ عبد الناصر يطلق عبارات الإثارة والتحدي حيث قال بالنص: «دلوقت القوات المسلحة أخذت المسئولية واحتلت امبارح شرم الشيخ وبعدين ما هو معـنى احتلال القوات المسلحة لشرم الشيخ.. معناه تأكيد حقوقنا وتأكيد سـيادتنا علـى خليج العقبة.. خليج العقبة يمثل المياه الإقليمية بتاعتنا المصرية ولا يمكن بأي حال مـن الأحوال إن إحنا نسمح للعلم الإسرائيلي أن يمر في خليج العقبة.. اليـهود بيـهددوا بالحرب.. بنقول لهم أهلا وسهلا إحنا مستعدين للحرب، قواتنا المسلحة وشعبنا كلنـا مستعدين للحرب ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتنازل عن حـق مـن حقوقنا، هذه المياه هي المياه بتاعتنا. وقد تكون الحرب فرصة علشان اليهود وعلشـان إسرائيل وعلشان رابين (اسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي حينـذاك) يختـبروا قواتهم مع قواتنا ويشوفوا أن الكلام اللي كتبوه عن معركة ١٩٥٦ واحتلال سـيناء كان كله كلام هجص في هجص وكلام تخريف في تخريف».

ويروي الفريق أول صدقي محمود أن الرئيس عبد الناصر عندما سأل الحاضرين عن طرح أية أسئلة أو استفسارات طلب ملازم طيار الإذن بالكلام ثم قال للرئيس «أنت أعلنت إغلاق خليج العقبة.. ده معناه حرب.. إحنا دلوقتي جاهزين فتصدر لنا أوامرك أن إحنا نعمل أي حاجة»: ورد عبد الناصر قائلا: «مفيش حرب الموضوع سياسي وحيتحل سياسي».

ثم صدرت في مساء ٢٢ مايو توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ. بإغلاق مدخل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وفرض عملية التفتيش البحري اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣ مايو. كما صدرت في نفس المساء تعليمات إغلاق مدخل خليج العقبة التي تتضمن ما يلي:

١- يقفل مدخل خليج العقبة .اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ أمام جميع السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذا ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات.

٢- يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

٣- يقوم لنش طوربيد هارا والسفينة رشيد ليلا بمعارضة السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتجهة إلى إيلات في المنطقة جنوب خليج العقبة لتحذيرها من دخول الخليج.

٤- إذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش الطوربيد هارا أو السفينة رشيد ليلا يقوم لنش الطوربيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منطقة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران.

٥- عند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة وتحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية ويصير تكرار الضرب والتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجب للطلقة الأولى.

٦- إذا لم تستجب السفينة إلى طلقتي الإنذار يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولا ثم إغراقها إذا لم تمتثل بعد ذلك.

٧- يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية (حتى ولو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي).

وكان معنى هذه التعليمات هو السماح للعلم الإسرائيلي بالمرور أمام القوة العسكرية المصرية بعد أن كان مروره أمام قوة الطوارئ الدولية.

أما بالنسبة لرد فعل القرار على الجانب الإسرائيلي فقد ارتفعت الأصوات بأن «قرار الجمهورية العربية بشأن إغلاق مضيق تيران يعتبر كإعلان حرب على حكومة إسرائيل». وأعلن ليفي أشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن الحكومة الإسرائيلية «قد أعلنت أكثر من مرة عن قرارها باستخدام حقها في حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج إيلات والدفاع عنها وقت الحاجة. وأن موقف إسرائيل التي تعتبر إغلاق المضيق عملا عدوانيا ضدها لا يزال ساري المفعول بنطاقه الكامل». وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إغلاق مضيق تيران عملا من أعمال الحرب وأبلغت ليفي أشكول أن الإقدام على عمل فوزي قد أصبح أمرا لا مفر منه.

ومما لا ريب فيه أن فكرة الحرب في إسرائيل قد بدأت يوم إعلان جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. فقد أكد المسئولون الإسرائيليون مرارا أن إسرائيل تدخل الحرب حتما إذا ما تعرضت ملاحتها في خليج العقبة للحصار البحري، وتردد ذلك جليا في يوميات معركة سيناء للجنرال موشي ديان وفي تصريحات وكتابات بن جوريون. لذا فإن إغلاق خليج العقبة قد أعطى إسرائيل الذريعة والمبرر أمام الرأي العام العالمي لشن العدوان في الوقت الذي لم نكن فيه مستعدين لصد هذا العدوان.

ولم يقف جمال عبد الناصر عند حد إغلاق خليج العقبة بل تجاوزه إلى ترديد عبارات الاستفزاز، ومنها «إذا صعدنا أعمال الفدائيين ستقوم إسرائيل بحرب وقائية (ولم يحدث)، وقد حشدنا قواتنا في سيناء (ولم تفعل إسرائيل شيئا)، وقد أغلقنا الملاحة البحرية في خليج العقبة (ولن تحاربنا إسرائيل)»[1]. وقد قرن عبد الناصر هذه الاستفزازات بدعم قوات شرم الشيخ.

قرار الدفاع عن قطاع غزة:

في مساء يوم ٢٥ مايو عقد رئيس الجمهورية مؤتمرا في القيادة العليا للقوات المسلحة حضرة المشير عبد الحكيم عامر ورئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميداني ومدير المخابرات الحربية كما حضره زكريا محي الدين وأنور السادات. وأكد الرئيس احتمال نشوب الحرب مع إسرائيل بنسبة ٦٠ بالمائة، وقال إن العدو سيحاول أن يفتح خليج العقبة للملاحة بالقوة أو يهاجم القطاع الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ردا على إغلاق مضيق تيران. وركز عبد الناصر على زيادة إجراءات تأمين شرم الشيخ وعلى أهمية قطاع غزة وأعلن أن سقوطه سيؤثر في الهيبة العربية باعتبار أن القطاع أضعف نقطة في النظام الدفاعي، ثم بين أن وضع القوة الخفيفة رقم ١ بين رفح والشيخ زويد على المحور الشمالي لن يثني عزم إسرائيل عن الهجوم على قطاع غزة. ومن هنا جاء تركيزه على ضرورة الاحتفاظ بقطاع غزة وعدم السماح بسقوطه في يد العدو لما يترتب على ذلك من تأثير سيئ على الروح المعنوية ولأهميته السياسية. وطالب عبد الناصر القيادة العسكرية بتعزيز الدفاع عن القطاع إلى الحد الذي لا يجعل إسرائيل تفكر في الهجوم على القطاع. ولما كان الحد الأمامي للدفاعات المصرية يقع غرب رفح بمسافة ٣٨ كيلو مترا فقد اقتضى تنفيذ توجيهات الرئيس السياسية امتداد خط الدفاعات المصرية شرقا إلى مدينة رفح التي تبعد ٤٥ كيلوا مترا عن العريش.

---

[1] أقوال شمس بدران أمام محكمة الثورة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢، مذكرة رقم ١، ص ٢١.

وتنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بدعم الدفاع عن قطاع غزة قرر المشير عبد الحكيم عامر دفع الفرقة السابعة مشاة (الألوية ١١، ١٦، ١١٢ مشاة) المدعمة باللواء ١٤ المدرع إلى منطقة رفح - كم ٣٨ لزيادة كثافة القوات على الاتجاه التعبوي الساحلي ولتأمين قطاع غزة. ثم أصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة يوم ٢٦ مايو تعليمات عمليات إلى قائد الجيش الميداني لتأمين منطقة رفح بواسطة اللواء ١١ مشاه مع الاستعداد للقيام بأعمال تعرضية ضد أية قوات جنوب رفح وفي اتجاه الخلصة. وهكذا أخلى اللواء ١١ مشاة مواقعه المجهزة، التي كان يحتلها في منطقة العريش للدفاع عنها طبقا للخطة (قاهر)، بعد أن تم غياره باللواء ١٢١ مشاه احتياط ضعيف الكفاءة القتالية وغير المدرب على مهمة الدفاع عن منطقة العريش. وقد تحرك اللواء ١١ مشاة يوم ٢٩ مايو إلى منطقة تجمع في رفح حيث قام بتجهيز دفاعات جديدة ابتداء من ٣٠ مايو على الخط جوزة أبو رعد - الماسورة - الجرونتين، ولكن لم يسعفه الوقت لإتمام تجهيزها مما أتاح للعدو إمكانية اختراقها بسهولة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. وكما فشل اللواء ١١ مشاه في الدفاع عن منطقة رفح فشل أيضا اللواء ١٢١ احتياط في الدفاع عن منطقة العريش التي تعتبر محور الاتجاه التعبوي الساحلي (الشمالي). كما فشلت الفرقة السابعة مشاة في تأمين منطقة رفح - الكيلو متر ٣٨.

وهكذا فقد سببت رغبة عبد الناصر في الحفاظ على الهيبة العربية وتحقيق أهداف سياسية تحولا حادا عن الخطة الدفاعية (قاهر) نتيجة الاهتمام الزائد - الذي لا يستند إلى أسس عسكرية - بتأمين منطقة رفح وقطاع عزة. وقد حدث ذلك على الرغم من التصديق على الخطة الدفاعية (قاهر) في ديسمبر ١٩٦٦. وما كان ينبغي لرئيس الجمهورية أن يتدخل في الأمور العسكرية البحتة التي هي من اختصاص القيادة العسكرية. وقد كان لقرار عبد الناصر الدفاع عن قطاع غزة ورفح تأثير خطير على تطور الأحدث وعلى نتائج حرب يونيو ١٩٦٧. ولكنها النزعة الديكتاتورية لجمال عبد الناصر الذي أتاحت له شخصيته الكاريزمية أن ينفرد بالقرار.

وقد زاد الأمر سوءا اقتناع المشير عبد الحكيم عامر برأي الفريق عبد المنعم رياض الذي بناه على تصور خاطئ. ففي منتصف نهار يوم ٢٧ مايو كان الفريق عبد

المنعم رياض في مكتب الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وطرح عليه هذا السؤال: لو أن العدو تمكن من حشد أربعة ألوية مدرعة وميكانيكية وتقدم عبر أودية لصان والمعين ألا يستطيع أن يطوق قواتنا في الحسنة والقسيمة؟ فقال له الفريق أول محمد فوزي «والله المشير في مكتبه، وهو ما عندوش حد وتقدر تروح تكلمه». وتوجه الفريق عبد المنعم رياض إلى المشير حيث أقنعه بوجهة نظره. وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيير جذري في فكرة وهيكل الدفاع عن سيناء. وأول هذه التغييرات صدور قرار نائب القائد الأعلى بإنشاء ستارة مضادة للدبابات في منطقة خرم – المطلة بقوة لواء مشاة وكتيبة دبابات متوسطة وكتيبة دبابات ثقيلة ومدفعية مضادة للدبابات، ثم أيد هذا القرار بتوجيهاته رقم ٦٧/٢٠ في ٣٠ مايو ١٩٦٧. وثانيها وأخطرها تحريك اللواء ١٤ مدرع من الشيخ زويد (بين رفح والعريش) إلى الحسنة (على الاتجاه الأوسط). وبذلك أصبح الطريق ممهدا أمام الهجوم الإسرائيلي إذ أن موشى ديان لم يسمح بالهجوم مع وجود اللواء ١٤ مدرع في الشيخ زويد.

لقد حدث ذلك على الرغم من أن أودية لصان والمعين لا تتسع لتحرك أكثر من كتيبة دبابات (وليست أربعة ألوية) وهي قوة ليست بذات شأن. وحاول ضباط مكتب المشير إقناعه بذلك لدرجة أنهم أحضروا قائد كتيبة استطلاع مدرعة كان يخدم في تلك المنطقة فأفاد بأنه لا يمكن أن يتقدم ذلك الحشد الكبير من الدبابات من خلال تلك الأدوية غير أن المشير أصر على رأيه. وفي نفس الوقت كلف المشير مدير مكتبه والفريق مرسي عبد الباقي – مدير سلاح المهندسين – باستطلاع منطقة خرم لتقرير مدى صلاحيتها لعمل المدرعات. وبعد أن أجريا استطلاع المنطقة رفعا تقريرا إلى المشير بعدم صلاحيتها لتقدم الدبابات أو المشاة بدون تمهيد طرق أو مدقات إلا أن المشير لم يأبه بهذا التقرير واستمر في تنفيذ قراره.

ثم توالت الأحداث بسرعة في اتجاه الحرب. ففي ٣٠ مايو وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن. وقد نجم عن هذا التغيير الحاد في الموقف السياسي الاستراتيجي في صالح الدول العربية تشكيل وزارة حرب إسرائيلية

وفرض التعبئة العامة في إسرائيل في أول يونيو ١٩٦٧. وصدق مجلس الحرب الإسرائيلي على الأهداف السياسية والعسكرية للحرب القادمة ووافق عليها مجلس الوزراء مساء نفس اليوم. كذلك وقعت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية دفاع مشترك مع العراق يوم ٤ يونيو. وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان التنسيق الاستراتيجي على الجبهات العربية شديد الضعف. وقد تجلى التساند العربي بوصول عناصر عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية وليبية إلى الجمهورية العربية المتحدة.

مجلس الأمة يكرس الديكتاتورية:

في يوم ٢١ مايو ١٩٦٧ اجتمع مجلس الأمة برياسة أنور السادات وقرر الموافقة بالإجماع على قرارات القيادتين السياسية والعسكرية لمواجهة العدو الإسرائيلي، كذلك أعلن تأييده للقوات المسلحة المصرية والسورية[١]. وكان هذا يعني أن الأمة توافق على قرارات جمال عبد الناصر التي اتخذها وأنها تفوضه في الاستمرار في اتخاذ ما يراه مناسبا لمواجهة التهديد الإسرائيلي. وفي يوم ٢٨ مايو سارع مجلس الأمة برياسة أنور السادات بالموافقة على اقتراح قانون ينص على «تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في جميع الموضوعات التي تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكاناتها البشرية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني»[٢]. ويمثل هذا التفويض موافقة ضمنية من مجلس الأمة على كل قرارات عبد الناصر خلال الأزمة، وبالتالي فإنه يعطيه جميع الصلاحيات لخوض الحرب.

وهكذا تخلى مجلس الأمة عن حقه الأصيل في الرقابة على السلطة التنفيذية. كما أن الواقع يقرر أنه تخاذل وتنازل عن سلطته التشريعية طوعا لرئيس الدولة. ومن ثم فقد خان الأمانة التي حملها الشعب إياه. لقد قامر مجلس الأمة بمقدرات ومستقبل مصر بل والأمة العربية من أجل مصانعة الحاكم والتزلف إليه وكسب رضائه. ولا

---

(١) مجلس الأمة، مضبطة الجلسة السادسة والعشرين من الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الرابع، يوم الأحد ٢١ من مايو ١٩٦٧، ص ص ١، ٢.

(٢) أمين هويدي، الفرص الضائعة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٨.

غرو فإن بعض شعوب الدول النامية تستعذب عبادة الفرد وتأليه الحاكم والانقياد لأهوائه ثم تعاني مغبة تفريطها في مصيرها.

لقد تنازل مجلس الشعب عن سلطته الأصلية في التشريع وعن حقه الدستوري وفوض رئيس الدولة إصدار قرارات فردية لها قوة القانون، وهو بذلك يقوض صرح الديمقراطية ويحطم مبدأ الشورى ويكرس ديكتاتورية الفرد. إن الفرد مهما بلغ ذكاؤه واتسعت مداركه وخبراته لا يستطيع وحده أن يتصدى لاتخاذ قرارات استراتيجية مصيرية في هذا العصر المتطور الذي تتداخل فيه أمور السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها حيث لابد أن تكون القرارات ناشئة عن دراسة جماعية مبنية على أسس علمية.

لقد أعرض مجلس الأمة عن مبدأ الشورى ومكن الحاكم من الانفراد بالرأي وهو ما لا يتفق مع شريعة الإسلام. فقد أمر الله عز وجل رسوله الكريم بأن يشاور المسلمين ﴿وشاورهم في الأمر﴾. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور المسلمين ويستمع إلى آرائهم، وكان يترل على رأي المسلم العادي إذا كان صحيحاً، ومثال ذلك ما حدث في غزوة بدر وغزوة الخندق.

قرار قبول تلقي الضربة الجوية الأولى:

في مساء يوم ٢ يونيه ١٩٦٧ عقد مؤتمر بمقر القيادة العليا للقوات المسلحة حضره جمال عبد الناصر وعبد الحكم عامر وزكريا محي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعلى صبري وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسية ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ورئيس هيئة العمليات ومساعده ومدير المخابرات الحربية ومديرو مكتب المشير، وذلك لاستعراض الموقف السياسي والعسكري. وقد بدأ رئيس الجمهورية المؤتمر[1] بتقدير الموقف السياسي على المستوى العالمي وداخل

---

[1] أقوال كل من: الفريق أول محمد فوزي، والفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى، والفريق أول محمد صدقي محمود.

إسرائيل وأعلن أنه ارتبط بأن مصر لن تبدأ الهجوم وأن احتمال الحرب أصبح بنسبة ١٠٠%، وانتهي التحليل إلى أنه من المنتظر قيام إسرائيل بالحرب الوقائية خلال ٤٨-٧٢ ساعة وأن إسرائيل ستبدأ عدوانها بضربة جوية مركزة ضد القوات الجوية والدفاع الجوي وأكد ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الجوية الأولى المنتظرة والعمل على امتصاصها وتجاوزها والرد بضربة مضادة. وقال إن إسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وأن معركتها قصيرة.

وهنا اعترض الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية على تسليم المبادأة للعدو وتركه يوجه الضربة الجوية الأولى إلى قواتنا الجوية وقال «إن هذه العملية ستكسح قواتنا الجوية أساسا وأن الخسائر المنتظرة في قواتنا الجوية هي ٢٠% وقد تصل إلى ٤٠% أو أكثر، وأنا استصوب أن نكون البادئين بالضربة الجوية لانتزاع السيطرة الجوية منهم». فرد عليه المشير عبد الحكيم عامر «تحب تضرب الضربة الجوية الأولى وتواجه أمريكا». وتطورت المناقشة إلى استحسان تلقي الضربة الجوية الأولى بدلا من فقد عطف العالم وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يحتم ضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية للتقليل من آثارها.

وعلى الرغم من استماع قائد القوات الجوية إلى توجيهات رئيس الجمهورية بالعمل على تفادي الضربة الجوية الأولى للعدو فإنه لم يتم إعادة فتح القوات الجوية تعبويا لتتخذ الأوضاع التي تلائم تلقي الضربة الجوية المفاجئة بسبب تراكم أخطاء تحليل قدرات العدو الجوي وسرعة تغيير الخطط التعبوية والانفصال بين قيادات القوات البرية والبحرية والجوية. ولم يتخذ قائد القوات الجوية من تدابير سوى إعادة تمركز بعض طائرات القتال من المطارات الأمامية في سيناء إلى مطار كبريت في منطقة القناة اعتمادا على فكرة خاطئة فحواها أن مدى عمل طائرات العدو لا يوفر لها القدرة على الوصول إلى مطاراتنا التي هي أبعد من منطقة القناة، وبالتالي لم يتم إعادة تمركز الطائرات في مطارات الجمهورية البعيدة وهي: مطارات المنيا - دراو - أسوان - الوادي الجديد - رأس بناس مع أنها كانت أصلح المطارات سواء من ناحية المدى أو من ناحية الإخفاء والتمويه لتخفيف آثار الضربة الجوية المركزة للعدو. كما أن

المشير عامر لم يصدر توجيهات تتضمن تحذير رئيس الجمهورية ولما سئل فيما بعد عن سبب عدم الأخذ برأي عبد الناصر في ميعاد نشوب القتال قال: «إنه لا يعرف في عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحي يترل عليه، أو عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقا بالأحداث». غير أنه أرسل كتابا إلى قائد القوات الجوية يأمره فيه بعمل دشم للطائرات في المطارات الأمامية في سيناء ومطار الغردقة ومطار أبي صوير قبل آخر ضوء يوم ٣ يونيه. وقد تمركزت جميع الطائرات في عشر قواعد ومطارات رئيسية معظمها ذو ممر واحد فقط مما سهل على العدو مهاجمتها وتدمير معظمها في وقت قصير.

كان قرار تسليم المبادأة للعدو وقبول تلقي الضربة الجوية الأولى أحد الأسباب الرئيسية في إلحاق الهزيمة الكاملة بالقوات المسلحة المصرية. إن عمق جبهة سيناء لا يتجاوز ٢٠٠ كم، وهو لا يتيح فرصة إجراء مناورات عميقة، فهو لا يسمح إلا بإجراء ارتداد واحد إلى خط المضايق قبل الارتداد إلى الدلتا. لذلك فإن من يبدأ الهجوم ويوجه الضربة الجوية الأولى يكسب نصف المعركة.. وأن قرار عبد الناصر تسليم المبادأة للعدو وقبول تلقي الضربة الجوية الأولى كان نصف الطريق إلى الهزيمة من قبل أن يبدأ القتال.

لقد كانت القوات البرية المصرية في سيناء تحتاج إلى عدة أشهر لإنشاء مواقع دفاعية مجهزة ولكن لم يسعفها الوقت فأصبحت صيدا سهلا للطائرات والمدرعات الإسرائيلية. كما أن الطائرات المصرية كانت في أوضاع هجومية حيث تركزت في عشر مطارات وقواعد جوية مما سهل عملية تدميرها. ولكن لم تكن القوات المسلحة المصرية مؤهلة – إذا ما بدأت الهجوم – لتحقيق نصر حاسم على القوات الإسرائيلية، بيد أنها لم تكن لتمنى بتلك الهزيمة الساحقة التي حاقت بها في يونيو ١٩٦٧.

وعلى الرغم من تأكيده نشوب الحرب فإن عبد الناصر لم يأخذ الأمور بجدية بدليل أنه سمح للوفد العراقي برياسة طاهر يحي رئيس وزراء العراق ومعه حسين الشافعي بالسفر في طائرتين من مطار القاهرة إلى مطار فايد في صباح يوم ٥ يونيو.

وهذا يتفق أيضا مع تصريح عبد الناصر بأنه لن تكون هناك حرب شاملة مع إسرائيل لأن مصر لم تكن الهدف الرئيسي[1]. لقد كان عبد الناصر آنذاك «مقتنعا بأن الإسرائيليين ليسوا مستعدين لدخول الحرب على جبهتين بمفردهم، على الأقل بسبب تخوفهم من السلاح الجوي المصري»[2]. هذا ما تبينه ناتنج من مناقشة طويلة أجراها مع عبد الناصر قبل ساعات من نشوب حرب يونيو ١٩٦٧. فقد دخل في روع عبد الناصر أن إسرائيل لن تقدم على مخاطرة كبيرة إلا إذا ضمنت تأييد دولة واحدة كبرى على الأقل. ويقرر أحد الباحثين «أن الخطأ في تقدير الموقف كان في ذاته جزءا من طبيعة العقائد الناصرية، وبالذات العقائد المتعلقة بتقديره لمنهج إسرائيل في قبول وضبط المخاطرة السياسية»[3].

أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧:

بسبب طموحات جمال عبد الناصر تعددت مجالات السياسة المصرية على المستويين العالمي والعربي مما أفضى إلى كبر حجم الأهداف الاستراتيجية السياسية للدولة بدرجة تفوق القدرات الحقيقية لمصر وبخاصة في المجال العسكري. فقد حددت ثورة يوليو مبادئ سياسية على المستوى العالمي مثل مناصرة الحركات التحررية في دول العالم الثالث. وكان يجب على القيادة العسكرية المصرية أن تسير في مجال التخطيط الاستراتيجي بوضع الخطط الاستراتيجية التي تحقق الأهداف السياسية للدولة، غير أن التحركات على المستوى العسكري كانت غير مدروسة من حيث أبعادها وإمكان تحقيقها في إطار تخطيط استراتيجي عسكري سليم، وقد نتج عن ذلك سلسلة متعاقبة من القصور العسكري خلال الحرب مع إسرائيل.

لقد حدثت هزيمة يونيو نتيجة أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وكانت أهم الأسباب المباشرة هي: قرارا حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات

---

[1] أكد عبد الناصر ذلك في خطابة يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧..

[2] Anthony Nutting, Nasser, New York: Dutton, 1972, p. 388.

[3] محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مصدر سابق، ص ٣٤٦.

الطوارئ الدولية، وقرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وقرار الدفاع عن قطاع غزة، وقرار قبول تلقي الضربة الجوية الأولي أو بمعني أخر إثــارة الأزمــة السياسية العسكرية على أساس خاطئ وبتصعيدها إلى حالة الحرب الفعلية، ثم إصـدار أمر الانسحاب العام بعد نحو ٣٢ ساعة منذ بدء القتال.

أما الأسباب غير المباشرة فقد بدأت تفرض آثارها قبل إثــارة الأزمــة بعــدة سنوات واستمر البعض يفرض أثاره خلال المرحلة التحضيرية مــن ١٤ مــايو إلى ٤ يونيو ١٩٦٧، بينما ظهرت الآثار الأخرى أثناء سير أعمال القتال.

أولا: إثارة الأزمة السياسية العسكرية:

١- الهدف السياسي العسكرى:

فوجئت القوات المسلحة في الساعة الحادية عشره في صباح يوم ١٤ مــايو بإعلان حالة الطوارئ كنص تعليمات العمليات الحربية رقم ١/٦٧ لنقــل القــوات المسلحة من حالة الاستعداد الدائم إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال بحيــث تتخــذ جميع القوات حالة الاستعداد الكامل للقتال في الساعة الثانية والنصــف مســاء. ثم صدرت توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة في الساعة الثانية عشرة ظهرا بتعبئــة القوات المسلحة المقرر حشدها في سيناء طبقا للخطة "قاهر". وقد بدأ حشد القــوات في سيناء اعتبارا من ١٥ مايو دون إبلاغ أجهزة القيادة العليا للقوات المسلحة مســبقا لكي يتم التحضير المنظم لتنفيذ هذه المهمة، على الرغم من أن دوافع هذا العمل بدأت منذ صيف عام ١٩٦٦ بالتحرشات الإسرائيلية بسوريا، والتي ترتب عليها عقد اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في ٤ نوفمبر ١٩٦٦. وقــد أدي قصر فترة التحضير للحشد إلى تحرك القوات المصرية إلى جبهة سيناء بمرتبات الســلم المنخفضة، كما نتج عن اتخاذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية دون إخطار أجهزة القيادة العليا به مسبقا حدوث فراغ في بعض أجزاء جبهة سيناء مثل منطقة أم بسيس والصابحة.

ونتيجة لصدور القرار السياسي بإغلاق خليج العقبة دون التجهيز المسبق لـه من الوجهة العسكرية فقد تم دفع قوة من المظليين جوا إلى شرم الشيخ ودعمـها في الأيام التالية، في حين كان اللواء الرابع مشاه معدا طبقا للخطة "قاهر" لتأمين منطقـة شرم الشيخ وعلى الرغم من استمرار الهدف السياسي للدولة دون تغيير، وهو التدخل ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا، فإن القرارات الإستراتيجية العسكرية بـدأت تتحول اعتبارا من ٢٣ مايو إلى طابع متناقض يجمع بين التخطيط الهجومى (العمليات فجر، غسق، سهم، ثم سليمان) والتخطيط الدفاعي غير المتكامل، ثم التخطيط الـذي يجمع بين الهجوم والدفاع معا، مما أدي إلى غموض المـهام المحـددة للتشـكيلات والوحدات، وضياع وقت ثمين في تخطيط عمليات لا جدوى منها.

كما تم حشد قوات ضخمة في أوضاع لا تلبي متطلبـات خطـة منسـقة واضحة المعالم مما أضاع ثلاثة أسابيع في إجراءات وجهود مضنية لم تؤد إلى نتيجـة إيجابية. وفي ٢ يونيو تحولت القوات المسلحة في سيناء - بعد قرار رئيس الجمهوريـة بقبول تلقي الضربة الجوية الأولي- إلى اتباع خطة دفاعية بحتة، كما حدث تراجـع في مفهوم إغلاق الملاحة في خليج العقبة، وأصبح واضحا للعيان أن الغرض الحقيقـي من حشد القوات هو **القيام بمظاهرة عسكرية على غرار ما حدث في فبراير عـام** ١٩٦٠.

وقد أدى غموض الهدف الاستراتيجي السياسي إلى عدم وضوح الرؤية أمام أجهزة القيادة العليا المسئولة عن التخطيط والإعداد والتنسيق للعملية الحربية مما نجـم عنه عدم تحقيق اتزان الأوضاع الدفاعية في جهة سيناء لصد وتدمير هجـوم معـاد رئيس. بل وصل الأمر إلى عدم أخذ رأي هيئة عمليات القوات المسـلحة بالنسـبة للكفاءة القتالية للقوات المسلحة، كما لم يطلب منها رأي بشأن تحديد الكفاءة القتالية لأية قوة قبل دفعها إلى الجبهة، و لم تؤخذ نصيحتها في أنسب المهام التي تلائم قـدرات أية وحدة أو تشكيل تقرر دفعه إلى الجبهة، بالإضافة إلى عدم معرفة القيادة السياسـية لقدرات العدو وأعماله المنتظرة والأسلوب المنتظر لإدارة الصراع المسلح، علاوة علـى ما وصلت إليه قواتنا من سوء التخطيط والتنظيم والنقص في معظم الأسلحة.

وعلى الرغم من أن هيئة عمليات القوات المسلحة كانت قد أجرت تقدير موقف عسكرى في نهاية عام ١٩٦٦ وسلمت صورته إلى المشير عبد الحكيم عامر عند سفره إلى باكستان وخلص إلى توصية فحواها "أنه لا يجوز التورط في عملية مع إسرائيل طالما أن لنا حجما كبيرا من القوات في اليمن"، فإن هذه التوصية لم تؤخذ في الحسبان عند اتخذا قرار الحرب.. فقد كان لنا في اليمن في ذلك الوقت ستة ألوية مشاه ولواء مدرع أي ثلث القوات البرية لجمهورية مصر العربية.

٢- القرار السياسي الاستراتيجي:

بدأ الحشد استناد إلى معلومات خاطئة عن وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية بغرض القيام بأعمال هجومية ضد إسرائيل في حالة عدوانها على سوريا، وتم اتخاذ أوضاع القوات المسلحة طبقا لذلك، ثم رؤى - بعد دراسة الموقف بالتفصيل - اتخاذ أوضاع دفاعية، إلا أن ذلك لم يتحقق كاملا، ومن ثم أصبحت أوضاع القوات غير متماسكة لأنها كانت دفاعية هجومية معا. واتخذت القيادة السياسية قرار إغلاق خليج العقبة دون دراسة فاحصة متأنية ودون النظر إلى العواقب الوخيمة المترتبة على هذا القرار. فقد داوم المسئولون الإسرائيليون على التأكيد بأن إسرائيل تدخل الحرب حتما إذا ما تعرضت ملاحتها في خليج العقبة للحصار البحرى. لذا فإن إغلاق خليج العقبة قد أعطي إسرائيل الحجة والمبرر أمام الرأي العام العالمي لشن العدوان في الوقت الذي لم نكن نحن فيه مستعدين لصد هذا العدوان وردع المعتدى. ويؤكد ذلك تصريح ليفي أشكوك رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست ليلة ٢٣ مايو ١٩٦٧ بأنه يعتبر إغلاق خليج العقبة عدوانا على إسرائيل. ان توقيت إغلاق خليج العقبة كان سابقا لأوانه وقرارا سياسيا عاطفيا لم يضع في حسبانه قدرات القوات المسلحة الحقيقة الخفية لا الظاهرية المعلنة.

نخلص مما سبق إلى أننا كنا متأكدين من أن إسرائيل لابد وأن تبدأ العدوان فجأة، ولا شك في أن الذي يبدأ العدوان فجأة يحقق مكاسب كثيرة خاصة إذا كانت الدولة المعتدى عليها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة باستبعاد المفاجأة، ولكننا لم نفعل

شيئا فلم يحدث أن خططنا لكي نسبق إسرائيل بالهجوم الشامل و لم نستطلع أرض العدو وقواته، كما أننا لم نحصل على صورة جوية لمطاراته ودفاعاته ومنشآته. ان القرار السياسي الاستراتيجي بالتدخل وحشد القوات المسلحة في سيناء لم يقف عند حد تصعيد الأزمة إلى حالة الحرب الفعلية فحسب، بل إنه لم يضع في اعتباره أيضا حالة القوات المسلحة الفعلية ومدى ما تركه مسرح اليمن فيها من آثار.

أن جذور هزيمة يونيو التي نجمت عن القرار السياسي الاستراتيجي بدفع القوات المسلحة وحشدها في سيناء ترتبت بدورها على الخروج عن الأسلوب العلمي لاتخاذ القرار.فالتصدى للمشاكل في هذا العصر التقني المتطور يحتم أن تكون القرارات وليدة دراسة مستفيضة ترتكز على أسلوب البحث العلمي والدراسة الجماعية لا على الفكر الفردى والأماني الشخصية.

ثانيا: إصدار أمر الانسحاب العام:

لم يكن الموقف في سيناء قد وصل بعد إلى ما يبرر قرار الانسحاب من سيناء ثم إصدار أمر الانسحاب العام عصر يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، حيث كانت الأوضاع الفعلية بالجبهة لا تدعو إلى التفكير في الانسحاب. فعلي الاتجاه الأوسط تقدم رتل من المدرعات والمشاه الميكانيكية الإسرائيلية نحو تقاطع علامة الكيلو متر ١٦١، بينما كان يواجه لواء مدرع مصري وثلاثة ألوية مشاه وخلفها فرقة مدرعة كاملة، في حين لم يكن للعدو نشاط ذا شان على الاتجاه الجنوبي.. أما على الاتجاه الشمالي فلم يكن هناك سوى مفرزة متقدمة في اتجاه مضيق المزار. وبتحليل الأوضاع القتالية مساء يوم ٦ يونيو تظهر مدى ملاءمة الموقف العام بالجبهة لاستمرار القتال العنيد بهدف انتزاع المبادأة البرية من العدو أو لإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لفرض وقف إطلاق النار منعا للهزيمة الكاملة.

لقد كان الموقف يفرض اتخاذ الإجراءات المضادة لإبادة قوات العدو المحدودة التي توغلت في أعماق دفاعتنا من خلال شن الضربة المضادة لتدمير العدو الذي أحرز نجاحا محدودا. وقد أثبتت الأحداث أن أمر الانسحاب العام كان السبب الرئيس في

انهيار الموقف بالجبهة، وأشد العوامل التي عجلت بوقوع الهزيمة. ولا ريب في أن وراء قرار الانسحاب أسباب تبرره، ومما لاشك فيه أن هذه الأسباب لابد وأن تكون سياسية "لا عسكرية" حيث إن الموقف العسكرى لم يكن يستوجب اتخاذ هذا القرار في ذلك الوقت. وقد وافق عبد الناصر على قرارا عبد الحكيم عامر بانسحاب القوات من سيناء إلى الضفة الغربية للقناة.

الأسباب غير المباشرة

١- غياب الديمقراطية.

قام النظام السياسي في عهد عبد الناصر على زعامته الفردية المطلقة وعلى التنظيم السياسي الواحد بدءا بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي العربي بعد حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣، وحظر قيام أحزاب جديدة. وفي ظل النظام الناصرى طغت السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية مما أفضى إلى إضعافهما، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث كان منعدما من الناحية العملية. كذلك منعت بيروقراطية التنظيم الواحد قاعدة التنظيم السياسي من أداء دورها في الرقابة وأسكتت المعارضة وتعقبت كل من يجرؤ على النقد وكممت الأفواه. واحتكر النظام السياسي السلطة و لم يسمح بتداولها كما توقف دوران النخبة الحاكمة، ووقف النظام بالمرصاد لحرية التعبير ومحاولات المشاركة في اتخاذ القرارات، ومن ثم لم يوفر النظام إمكانية تصحيح مساره، وغابت شمس الديمقراطية ليحل محلها ظلام الديكتاتورية والقهر السياسي. لقد ألغي النظام الناصري دور الجماهير في الممارسة السياسية واكتفي بجعلها تابعا سلبيا للزعيم يهلل ويصفق له، كما أنه قيد حركتها الحرة داخل إطار سياسي أمني عنيف. وقد أتاح ذلك للزعيم السلطوى الأوحد اتخاذ قرارات فردية. وكانت عملية صنع القرار في إطار غير ديمقراطي أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧. كما يجب ألا نغفل سلبية قطاعات عريضة من الشعب. وبعد الهزيمة طلب عبد الناصر إلى عبد الحكيم عامر أن يستقيلا ويتركا القيادة لجيل آخر حيث إنهما أخفقا في إعداد جيل وطني.

٢- خلل البناء القيادي للقوات المسلحة:

كان خلل البناء القيادي للقوات المسلحة أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة يونيو، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تعدد مستويات القيادة في القوات المسلحة سيما على مستوى القيادة العليا والقيادة العامة للقوات البرية والبحرية والجوية. فقد أدي تعارض الاختصاصات وتعدد مراكز القيادة على المستوى الواحد إلى الحد من فاعلية مراكز القيادة والسيطرة واستتراف الإمكانات دون مبرر حيث كانت السيطرة على القوات المسلحة من خلال القيادة العليا ورياسة الأركان ووزارة الحربية.

وقد كان تولية المناصب لأهل الولاء والثقة، وليس لأهل الكفاءة والخبرة أحد أسباب عدم اهتمام الضباط بالأخذ بالعمل الحديث والتدريب لرفع مستواهم العلمي، فضلا عن تفشي اللامبالاة على جميع المستويات القيادية. كما أدي تولية المناصب الرئيسية على أساس المحسوبية والشللية إلى فتح المجال أمام غير الأكفاء لكل يستغلوا أوضاع الصراع بين المجموعات المختلفة المنتشرة آنذاك في صفوف القوات المسلحة للوصول إلى المناصب العليا، وفي التحكم بالتالي في تولي القيادات الأدنى مما كان له أكبر الأثر في خفض الروح المعنوية وتحطيم روح الولاء والإخلاص عند الضباط والقادة الذين تمسكوا بمبادئهم.

ولم يكن النصر الذي أحرزته القوات الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ نتيجة لكفاءتها العسكرية الفذة بل كان نتيجة للخلل الذي أصاب القوات المسلحة المصرية وافتقادها القدرة على القتال. فقد كانت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة تعج بالفساد، وقد امتد هذا الفساد إلى القوات المسلحة. وكان سبب ذلك هو عدم تفرغ قيادة القوات المسلحة لمهامها الأصلية وسعيها وراء أهداف ومطامع شخصية، وبذا لم يحظ التدريب واستعداد القوات للقتال إلا بأهمية محدودة من القادة على مختلف المستويات ولو دربت القوات المسلحة الوقت الكافي على مهام العمليات لما حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧ (كان هذا هو تعليق الجنرال الروسي لا شنكوف).

٣- التباطؤ في تحليل نتائج حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

أدي التباطؤ في تحليل نتائج حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والخروج منها بالدروس وخبرات القتال للإفادة منها على مستوى القوات المسلحة إلى عدم تدارك الأخطاء التي وقعت أثناء الحرب. كما كان عبد الناصر متأثرا بما حدث في حرب عام ١٩٥٦ وبخبرات أزمة فبراير ١٩٦٠ التي نجحت فيها مصر في كبح جماح إسرائيل ومنعها من الاعتداء على سوريا بمجرد حشد ثلاث فرق في سيناء. لذلك تصور عبد الناصر أن بإمكانه إدارة الأزمة دون الوصول إلى المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وأنه يستطيع أن يصل إلى حل سياسي للأزمة ووضع قيود على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة.

٤- عدم الاهتمام بإعداد وتعبئة مؤسسات الدولة وقواها المسلحة للحرب:

لم تهتم القيادة السياسية والقيادة العسكرية بإعداد وتعبئة مؤسسات الدولة المختلفة وقواها المسلحة للحرب، بالإضافة إلى عدم مراعاة الأسلوب العلمي الذي يوفر إمكانية النصر. كذلك أثر عدم استكمال تجهيز مسرح العمليات في كفاءة القوات المسلحة في تنفيذ خطط الدفاع عن الدولة. ففي مجال القوات البرية تم تجهيز النطاق الدفاعي الأول هندسيا، وأدي عدم استكمال تجهيز النطاق الدفاعي الثاني ودفاعات المضايق الجبلية إلى عدم إمكان الارتكاز عليها فيما بعد.

٥- إهمال إعداد القوات الجوية والدفاع الجوى للحرب.

في مجال القوات الجوية والدفاع الجوى لم يتم إنشاء دشم خرسانية توفر الوقاية للطائرات ولا ممرات تبادلية، مع إهمال رفع الكفاءة الفنية لخدمة الطائرات وتنظيم الدفاع الكفء عنها. فقد كانت هناك ثغرة في الكشف الراداري على الارتفاعات المنخفضة والمنخفضة جدا لقوات الدفاع الجوى مع عدم وجود أسلحة يمكنها التعامل مع الطائرات المعادية على تلك الارتفاعات.

٦- افتقاد القوات المسلحة المعلومات العسكرية الدقيقة والموقوتة.

افتقدت القوات المسلحة المعلومات العسكرية الدقيقة عـــن قـــوة العـــدو وحجمها وتوزيعها وبيان القوات العاملة وقوات الاحتياط وعدد ونوعية المدرعـــات والطائرات، إذا لم تتمكن عناصر الاستطلاع الميدانية ولا أجهزة المخابرات الحربية من تحديد صورة واضحة واقعية عن العدو وبخاصة أساليب قتاله وأهدافه المحتملة، وعـــاد كل ذلك بأثره السئ على تقدير الموقف الاستراتيجي. وقد اعترفت إدارة المخـــابرات الحربية بتقديراتها الخاطئة في تقرير صدر منها يوم ١٩٦٧/٧/٢٧. ومن أمثلة ذلك أنها قدرت قوة العدو بأقل من الحقيقة بنسبة ٤٠-٥٠%، وأنها أكدت أن إسرائيل لـــن تقوم بهجوم شامل خشية الصلابة العربية والحشد والتنسيق العربي.

لقد حملت هذه السطور القليلة من ملخص المخابرات رقم ١٩ بتـــاريخ ١ يونية الكثير من أسباب ما حدث أيام ٥،٦،٧ يونيو ١٩٦٧:

«من المرجح أن تعود إسرائيل إلى أسلوبها المعروف في استخدام المدرعات في حشـــد قوى كقوة ضاربة رئيسية ودفعها للعمل في أصلح المناطق المناسبة لقتال مدرعاتنـــا في الخلف وذلك تمشيا مع عقائدها في نقل المعركة إلى خارج أراضيها».

بينما أعترفت إدارة المخابرات الحربية بأن العدو لم يستخدم مدرعاته كقـــوة ضاربة رئيسية وذلك في تقريرها الدورى رقم ٢٧ الصادر في يوليو ١٩٦٧، إذ جـــاء فيه ما يأتي:

«أن معظم العمليات والاختراقات تمت بواسطة قوات مدرعة وميكانيكيـــة صغيرة في تجميع خاص.. كتيبة دبابات + كتيبة مشاه ميكانيكية + عنـــاصر دعـــم محدودة كحد أقصى».

٧- التغيير المستمر لفكرة العملية الدفاعية ولمهمة الجيش الميداني.

تغيرت فكرة العملية الدفاعية عن سيناء تغييرا جذريا تمثل في تغيـــير مـــهام القوات ودورها في الدفاع بالإضافة إلى تغيير وتعديل أوضاعها، وقـــد أدي التغيـــير

المستمر لفكرة العملية إلى كثرة التحركات. ومن أمثلة تغيير أوضاع الوحـــدات مـــا حدث للواء ١١ مشاه الذي كان مخصصا للدفاع عن العريش طبقا للخطة "قـــاهر" وأتم التدريب عليها لمدة عام كامل. فقد دفع هذا اللواء فجأة ليحتل يوم ٣٠ مـــايو قطاعا دفاعيا جديدا في منطقة رفح ضمن تجميع الفرقة السابعة مشاة، في حين دفـــع اللواء ١٢١ مشاة الاحتياط لغياره واحتلال قطاعه الدفاعي في العريش. كما دفعـــت الفرقة السادسة مشاة عدا اللواء الأول مشاة، التي كانت مدربة على احتلال دفاعـات النطاق الدفاعي الثاني، إلى الاتجاه الجنوبي لتأمينه. كذلك تغيرت مهمة الجيش الميـداني في سيناء أكثر من مرة خلال ثلاثة أسابيع. فقد كانت في بداية حشد القوات الدفـاع عن سيناء في إطار الخطة "قاهر" ثم أصبحت الدفاع مع القيام بأعمال هجومية تعرضية داخل إسرائيل ثم أصبحت الدفاع عن سيناء وصد وتدمير العدو مـــع قبـــول تلقـــي الضربة الجوية الأولى. وقد أدت كثرة التحركات إلى إنهاك القوات والمعدات وزعزعة الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات بالإضافة إلى المساعدة على غموض المهام.

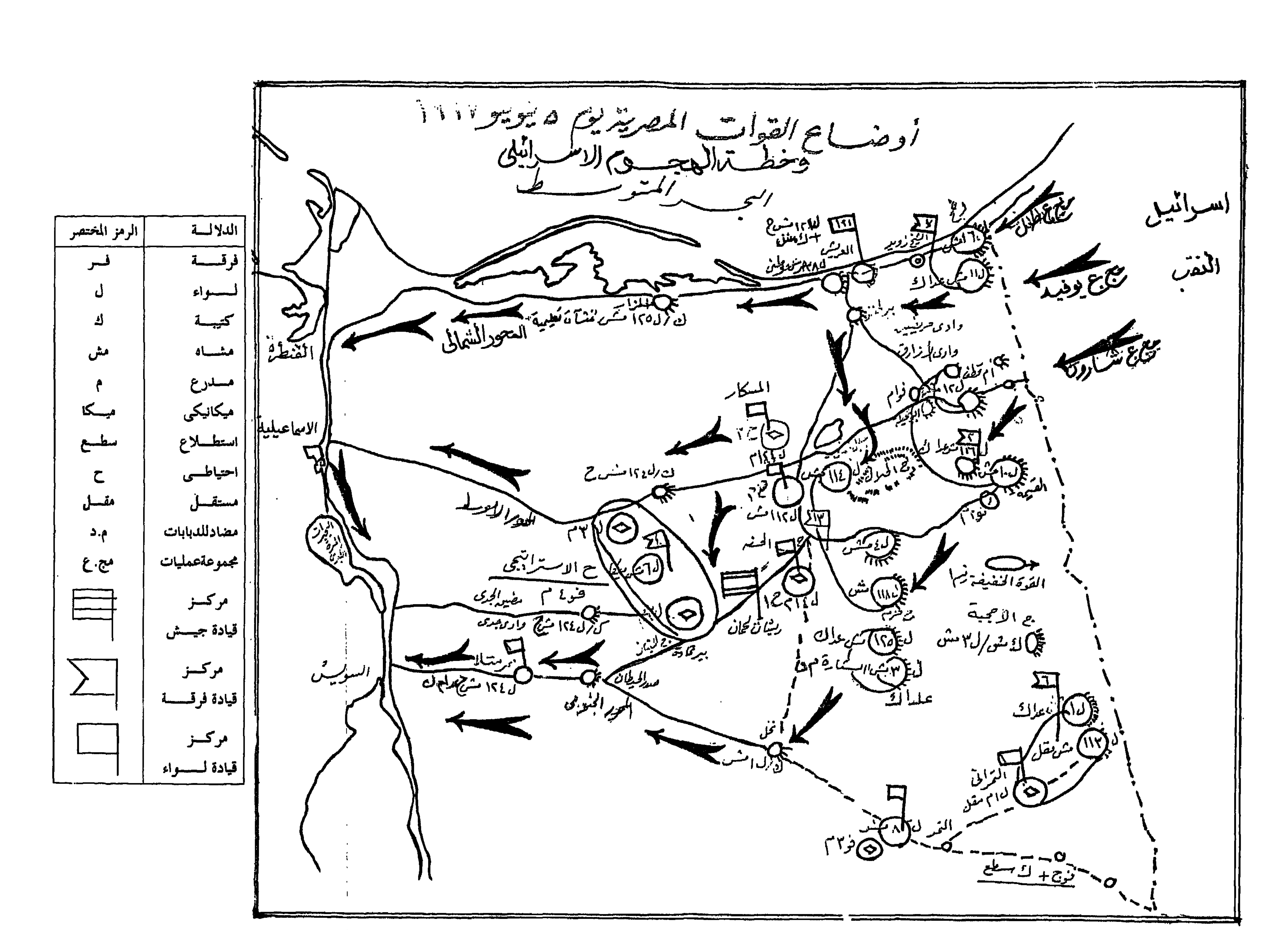
وزاد الأمر سوءا قصور نظام التعبئة، وتركزت مظاهر الخلل في خطة التعبئـة في عدم استكمال النقص الموجود في التخصصات وعدم تجانس الوحدات الجـــارى تشكيلها علاوة على نقص الأسلحة والاحتياجات المختلفـــة. كمـــا تم في الفـــترة التحضيرية قبيل بدء العمليات تغيير بعض قادة الفرق والألوية، وكان لهـــذا التغيـــير المفاجئ آثار سيئة على سير القتال.

٨- إهمال الدفاع عن خط مضايق سيناء الاستراتيجي.

كان من الأخطاء الجسيمة إهمال الدفاع عن خط المضايق الاســـتراتيجي، إذ خصص للدفاع عنه اللواء ١٢٤ مشاة وكتيبة من اللواء ١٢٥ مشاة المشـــكل مـــن المنشآت التعليمية، وترتب على ذلك عدم قدرة هذه القوات على تحقيـــق مهامـــها لانخفاض مستوى كفاءتها القتالية. هذا بالإضافة إلى إغفال تطبيق مبـــادئ الحـــرب وأهمها المبادأة، والمفاجأة، والسرية والأمن، والمحافظة على الغـــرض، والاقتصـــاد في القوى.

وقد تمثلت أوجه القصور أثناء سير العمليات في ضعف السيطرة على القوات نتيجة شلل فكر جهاز القيادة بسبب نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية وخروج القـوات الجوية المصرية من المعركة لعدم التخطيط لتفادي آثار الضربة الجوية، ثم لعجز وسـائل الاتصال وانتقال قيادتي الجبهة والجيش الميداني في وقت واحد فضـلا عـن عجـز القيادات المختلفة عن اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أعمال العدو وسـرعة تدهـور الموقف في ظل قصور المعلومات وسوء استخدام القوات.





الدلالة | الرمز المختصر
فرقة | فر
لواء | ل
كتيبة | ك
مشاه | مش
مدرع | م
ميكانيكى | ميكا
استطلاع | سطع
احتياطى | ح
مستقل | مقل
مضاد للدبابات | م.د
مجموعة عمليات | مج.ع
مركز قيادة جيش
مركز قيادة فرقة
مركز قيادة لواء
أوضاع القوات المصرية يوم ٥ يونيو
وخطة الهجوم الاسرائيلى
البحر المتوسط
اسرائيل
النقب
القنطرة
الاسماعيلية
السويس
المحور الشمالى
المحور الأوسط
المحور الجنوبى
العريش
نخل
مج ع يوفيه
مج ع شارون



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل السابع

الديمقراطية السليمة بين الوهم والحقيقة

كان الهدف السادس من أهداف ثورة يوليو ١٩٥٢ إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وتحدث عبد الناصر كثيراً في خطبة وتصريحاته عن الديمقراطية. كما أفرد الباب الخامس من الميثاق الوطني الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٢ للحديث عن الديمقراطية السليمة. فهل كانت الديمقراطية السليمة تشغل فكر عبد الناصر؟ وهل سعى بإخلاص إلى تطبيق النظام الديمقراطي في مصر أم كانت الديمقراطية السليمة مجرد شعار أطلقه عبد الناصر ليخدر به الجماهير ثم بددته رياح الديكتاتورية حتى صار وهماً وسراباً؟

لقد زخرت أقوال عبد الناصر بكلمات براقة عن عزمه على إقامة حياة ديمقراطية سليمة نقتطف منها ما يلي:

١- "سنعمل على إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحياة اجتماعية نظيفة، ولذلك قضينا على الحزبية البغيضة"[(١)].

٢- "اننا نريد إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ديمقراطية تعبر عن الشعب، هي من الشعب وإلى الشعب"[(٢)].

٣- "الديمقراطية... لابد لها من قيام تنظيم شعبي يقود حركة الجماهير محتشدة مجتمعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها.. هذا التنظيم يجب أن ينبع ديمقراطياً من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذي لا طريق غيره إلى إعادة تشكيل المجتمع، ويجب أن يعبر ديمقراطياً عن إرادة الجماهير، ويجب أن يوجه ديمقراطياً جميع خطط العمل الوطني وأساليبه بما يحقق مصلحة هذه الجماهير...".

ويبلور الباب الخامس من الميثاق مفهوم الديمقراطية فيما يلي:

١- "ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً".

---

(١) من خطبة في وفد أبناء الشرقية بالقاهرة في ٢١ يناير ١٩٥٦.

(٢) من خطبة في الاحتفال بالعيد الأول لقيام ج.ع.م في بلدة سلنطة بسوريا في ٣ مارس ١٩٥٩.

٢- "ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه".

٣- "ان الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين إنهما جناحا الحرية الحقيقية".

ولعل العبارات التالية توضح بداية علاقة ثوار يوليو بالديمقراطية:

"فبرغم أننا ومنذ الأيام الأولى لمحاولة بناء تنظيم "الضباط الأحرار" كنا نعتقد ونعلن ونتمسك بالديمقراطية كمخرج للوطن وللشعب، لكننا نسينا في غمرة حماسنا ونحن ضباط عاديون أن الديمقراطية تعني في الأساس تداول السلطة، فما إن أصبحنا حكاماً حتى نسى البعض ما تعاهدنا عليه وتمسك بالسلطة"[1].

وقد سبق أن ذكرنا أن جوهر الديمقراطية السياسية هو احترام السلطة السياسية للحريات المدنية والسياسية للمواطنين وتحقيق العدالة القانونية والقضائية ومشاركة جمهرة المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها. فهل تحققت الديمقراطية السياسية في مسيرة الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠؟ وحتى يتيسر تقويم الديمقراطية السياسية في مصر فقد رأينا تقسيم تلك الحقبة إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الانتقالية (٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ٢٥ يونيه ١٩٥٦)، والمرحلة الناصرية (٢٥ يونيه ١٩٥٦ — ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠).

أولاً: الديمقراطية السياسية في الفترة الانتقالية (١٩٥٢ — ١٩٥٦):

العصف بقيم الحرية:

قامت حركة الجيش والأحكام العرفية معلنة منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢، ولم تبادر حركة الجيش إلى إلغائها حيث وجدت فيها غطاء قانونياً لإخفاء انحرافاتها. فالأحكام العرفية تعطي السلطة حق اعتقال الأشخاص دون إذن قضائي ودون إحالتهم إلى القضاء العادي. كما أن العمل في ظل الأحكام العرفية يحرم السلطة القضائية من حقها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وكان هدف عبد الناصر من استمرار

---

(١) خالد محي الدين، والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٢١٤.

الأحكام العرفية التخلص من القوى السياسية والانتقام من شخصيات بعينها، وبعد أن استتب له الأمر قام بإلغائها في ٢٠ يونيه ١٩٥٦. لقد حاز "أمن الثورة" قصب السبق وأصبح في طليعة الأولويات واتخذ عبد الناصر إجراءات تعصف بحرية الأفراد والجماعات متذرعاً بمقتضيات تأمين الثورة. فبعد أقل من خمسين يوماً من تاريخ الإفراج عن المعتقلين بمناسبة نجاح حركة الجيش عادت الحركة إلى الاعتقالات في أعقاب تشكيل وزارة محمد نجيب في ٧ سبتمبر ١٩٥٢. وفي ١٥ يناير ١٩٥٣ تم اعتقال ٣٥ ضابطاً من سلاح المدفعية. وفي اليوم التالي امتدت حركة الاعتقالات لتشمل ١٠١ من القيادات السياسية. وفي مارس ١٩٥٤ جرت حركة اعتقالات ضخمة للقوى المعارضة لديكتاتورية مجلس الثورة ولمؤيدي محمد نجيب من المدنيين والعسكريين. وفي أعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٤ ألقى القبض على عدد كبير من الإخوان المسلمين وزج بهم في السجون. وفي كتابه **البحث عن الذات** يؤكد أنور السادات ما حل بالإنسان المصري من تعذيب وامتهان لكرامته فيقول في السنوات الأربع الأولى وهي حكم بمجلس قيادة الثورة كانت هناك أخطاء وانتهاكات في حق الإنسان المصري، وعندما كان الشعب يتململ من هذا كان يفسر تململه على أنه ثورة مضادة فتقع الحراسات والاعتقالات وكل هذا هو التطبيق الفعلي لامتهان كرامة الإنسان. كما يقرر أن أكبر خطأ ارتكب في حق الإنسان المصري كان زرع الخوف، والخوف هو أخر ما يهدم كيان الفرد أو الشعب، فقد كانت أرزاق الناس كلها ملكاً للحاكم إن شاء منح وإن شاء منع. وكان المنع مصحوباً في معظم الأحيان بمصادرة حرية الفرد واعتقاله ثم فصل جميع أهله من وظائفهم مع اتخاذ إجراءات ضدهم. وهكذا أصبح الناس دمي في يد الحاكم يفعل بهم ما يشاء. فلم يعد مسموحاً للناس بالسفر أو بأن يقولوا كلمة تختلف عما يقوله الحاكم وإلا اعتقلوا أو صودروا في أرزاقهم.

وفي مجال تقييد الحريات العامة فقد صدر يوم ١٤ أبريل ١٩٥٤ قرار يقضي بأن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن جميع الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولي الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان منتمياً إلى الوفد أو حزب الأحرار

الدستوريين أو الحزب السعدي أما من لم يكن فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة[1].

إلغاء الأحزاب وقيام هيئة التحرير:

رأينا أن حركة الجيش بقيادة جمال عبد الناصر لم تحترم الحريات المدنية، واتساقاً مع اتجاهها الديكتاتوري فإنها لم تحترم أيضاً الحريات السياسية. فقد صدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ قرار حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها وحظر تكوين أحزاب جديدة. وتمهيداً لصدور هذا القرار بدأ عبد الناصر إنشاء هيئة التحرير في أواخر عام ١٩٥٢ . وفي ١٥ يناير ١٩٥٣ أذيع أول بيان عن ميثاق الهيئة شاملاً أهدافها الداخلية والخارجية. وقد أعلن ميلاد هيئة التحرير رسمياً في ٢٣ يناير ١٩٥٣، غير أن هيئة التحرير لم تكن سوى أداة من أدوات النظام الجديد الذي كان يسعى إلى اكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى السياسية والحزبية المعادية له. وقد أثبتت الأحداث والممارسات أنها لم تكن قناة للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، إنما كانت أداة لتعبئة الجماهير من أجل مؤازرة الثورة وحمايتها. وهكذا لم يستطع مجلس قيادة الثورة أن يصب التأييد الشعبي الذي تمتعت به ثورة يوليو في كيان سياسي منظم. وصفوة القول إن هيئة التحرير لم تنجح في أداء دورها كحزب جماهيري ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اعتمادها على مجموعة من الضباط الذين يفتقدون الخبرة السياسية ويعتمدون على النفوذ والسلطة الإدارية. وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم الغرض الحقيقي من إنشاء هيئة التحرير فإنه عمد إلى خداع الجماهير حين قال:

لقد قامت هيئة التحرير لتغرس في النفوس أن الناس جميعاً قد خلقوا متساوين وأن الخالق سبحانه وتعالى قد منحهم حقوقاً لا تنتزع ولتأمين هذه الحقوق تتكون من الناس حكومة تستمد سلطانها من رضا الشعب المحكوم [2].

---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجيش في السلطة، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٢) من خطاب لجمال عبد الناصر في الاحتفال بافتتاح هيئة التحرير بشبين الكوم في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

وقد استمرت هيئة التحرير حتى تم إلغاؤها رسمياً في ٢ ديسمبر ١٩٥٧ وتمت تصفيتها ونقل ملكية فروعها في المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومي. وعموماً لم تستطع هيئة التحرير أن تملأ فراغ الأحزاب.

التحكم الاستبدادي في الصحافة:

استخدم عبد الناصر الوسائل الآتية لتحقيق السيطرة المستبدة على الصحافة وإخضاعها لمشيئته:

١- الرقابة المسبقة على النشر:

فرضت حركة الجيش منذ قيامها رقابة عسكرية إلى جانب الرقابة المدنية التي كانت مفروضة منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢، ففي ٢٥ يوليو ١٩٥٢ صدر الأمر رقم (١) من الرقيب الحربي مبيناً ما يتبع في رقابة الأنباء العسكرية، وأن أي مخالفة لما يشير به الرقيب الحربي تعرض الجريدة للمصادرة فى أول مخالفة ثم للتعطيل فى المخالفات التالية لمدة تتناسب مع درجة المخالفة. ويوضح رمزى ميخائيل طبيعة الرقابة والغرض منها حين يقول: "إن الرقابة كانت تسيطر على المواد الصحفية بهدف تحقيق أغراض الحاكم وحمايته هو وكبار المسئولين من النقد، وكذلك تشكيل ثقافة القارئ، وإعداد الرأى العام بالشكل الذى يضمن خضوع الشعب للحاكم، فكانت مهمة الرقابة متعددة الأوجه والأهداف تشمل أولا: منع نشر المواد المعارضة لاتجاه الحاكم ورأيه. ثانيا: فرض نشر أخبار وتوجيهات معينة تخدم سياسة الحاكم وتمهد لقراراته وتبرر تصرفاته. ثالثا: رفع المواد المحذوفة إلى الزعيم ليعرف اتجاه كاتبها،ويقرر بنفسه أسلوب معاقبته وإخضاعه وإذلاله"(١).

وقد ألغيت الرقابة العسكرية فعلا في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ بالأمر العسكري رقم ٣٩ نتيجة لاحتجاج الصحفيين. بيد أنه فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ أصدر مجلس القيادة الأمر العسكري رقم ٥٢ وهو يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام

---

(١) رمزى ميخائيل جيد، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية ١٩٥٢ - ١٩٨٤. القاهرة: مكتب مدبولى، ١٩٨٤، ص ٢٨٦.

أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها وعلى الرسائل التلغرافية المتعلقة بهذه الصحيفة. وجدير بالذكر أن هذين الأمرين العسكريين يخصان الرقابة العسكرية فقط، أما الرقابة المدنية فقد ظلت مفروضة طوال هذه الفترة. وقد رفعت هذه الرقابة لأول مرة بمقتضى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤، ولكن على الرغم من رفع الرقابة فإن الأحكام العرفية المفروضة كانت تتيح للسلطة أن تفرض هذه الرقابة وقتما تشاء وعلى من تشاء، وما إن انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ وألغيت قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى عادت الرقابة على الصحف من جديد ثم رفعت جزئيا فى ٢١ مارس ١٩٥٥. ثم صدر قرار إلغاء الرقابة فى ٢٠ يونيه ١٩٥٦ بمناسبة الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية.

٢- الرقابة بعد النشر:

فى كثير من الحالات جرى تطبيق رقابة تالية على النشر سواء قبل التوزيع أو بعده. فقبل التوزيع لجأت حركة الجيش إلى مصادرة الصحف كما حدث لجريدة الزمان المسائية فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ كما قامت بتعطيل الصحف لمدد غير محددة. وزادت سطوة حركة الجيش بإلغاء الصحف بحجة عدم الانتظام فى الصدور مستخدمة فى ذلك نصوص قانون المطبوعات.

٣- إرهاب الصحفيين:

مارست حركة الجيش إرهاب الصحفيين من خلال الاعتقال والمحاكمات والفصل من العمل والاستبعاد من مهنة الصحافة.

٤- حل مجلس نقابة الصحفيين:

أصدر مجلس نقابة الصحفيين بيانا فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ تضمن المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية من أجل إزالة القيود المفروضة على الحريات، كذا إلغاء الأحكام الصادرة عن غير طريق القضاء العادي، والإفراج الناجز عن المعتقلين، وتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة. فضج منها مجلس قيادة الثورة وأصدر قراراً في ١٥ أبريل ١٩٥٤ بحل مجلس نقابة الصحفيين.

العبث باختصاصات واستقلال القضاء:

١- الحد من اختصاصات القضاء الإداري:

وقد جرى ذلك من خلال تحصين قرارات مجلس قيادة الثورة ضد رقابة القضاء الإداري حيث نص القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ على أنه "يعتبر من أعمال السيادة وفقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها، إذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تجاوز ستة أشهر من ذلك التاريخ". وقد جددت هذه المدة ستة أشهر أخرى بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٨ يناير ١٩٥٣. وعندما قضى القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٠ يونيه ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية نص على تحصين قرارات سلطات الأحكام العرفية ضد رقابة القضاء[1].

٢- عزل بعض رجال القضاء:

امتدت حركة التطهير إلى القضاء بعد أن رأي مجلس قيادة الثورة ضرورة التخلص من رجال القضاء الموالين للنظام القديم بعزلهم دون حاجة إلى موافقة مجلس القضاء الأعلى ودون منح رجال القضاء المعزولين الحق فى الطعن فى قرارات العزل أمام محكمة النقض أو محكمة القضاء الإدارى. لذلك نص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ على تشكيل لجنة مؤقتة للنظر فى أمر القضاة وأعضاء النيابة ويجوز لها إصدار قرارات بالعزل. وقد أضيفت إلى هذا القانون مادة جديدة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ نصت على عدم جواز الطعن فى قرارات العزل. وطبق نفس الشئ على رجال القضاء الشرعى بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ وعلى أعضاء مجلس الدولة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ وظلت هذه القوانين سارية المفعول حتى صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص قانون نظام القضاء.

---

(١) الوقائع المصرية، ١٩٥٦/٦/٢٠.

٣- إنشاء بعض المحاكم الاستثنائية:

بالإضافة إلى المجالس العسكرية فقد تم إنشاء محكمة الغدر ومحكمة الثورة ومحكمة الشعب وقد انعقد أول مجلس عسكرى فى أغسطس ١٩٥٢ لمحاكمة المتهمين فى مظاهرة الاحتجاج التى قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى يومى ١٢،١٣ أغسطس ١٩٥٢ للمطالبة ببعض الحقوق العمالية حيث اعتبرت حركة الجيش هذه المظاهرات بداية أعمال مضادة للحركة. وقضى المجلس بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى، كما صدرت أحكام بالسجن على باقى المتهمين، وقد أثارت محاكمة كفر الدوار عاصفة شديدة من النقد على المستوى العالمى. أما محكمة الغدر فقد أنشأها القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢. وقد تضمن القانون تشكيل المحكمة وصفة مرتكبى جريمة الغدر والأفعال التى تندرج تحت جريمة الغدر، كذا العقوبات على جريمة الغدر وطريقة رفع الدعوى إلى محكمة الغدر. وقد بلغت العقوبات درجة كبيرة من الشدة، إذ جاءت كما يلى: (أ) العزل من الوظائف العامة. (ب) سقوط العضوية فى مجلس البرلمان وفى المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات. (ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأى مجلس من المجالس سالفة الذكر لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (د) الحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم . (هـ) الحرمان من الانتماء إلى أى حزب سياسى لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (و) الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (ز) الحرمان من المعاش كله أو بعضه ، ويجوز أيضا الحكم بإسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما يجوز الحكم برد ما أفاده من غدره.

ثم كانت محكمة الثورة التى صدر أمر مجلس قيادة الثورة بتشكيلها فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٣، وهى تختص "بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل أو الخارج، وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة، وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية

أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن.. كما تختص المحكمة بالنظر فيما يـــرى مجلس قيادة الثورة عرضه من القضايا أيا كان نوعها حتى لو كانت منظـــورة أمـــام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضى الأخرى مادام لم يصدر فيها حكم...".
أما عن العقوبات التى تصدرها المحكمة فهى عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبـــدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس بالمدة التى تقدرها المحكمة. وقد نصت المادة الثامنة من أمر تشكيل المحكمة على أن "أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأى طريق من الطرق أو أى جهة من الجهات، وكذلك لا يجوز الطعـــن فى إجـــراءات المحاكمـــة والتنفيذ".

أما محكمة الشعب فكانت رابع نوع من المحاكم تشكله ثورة يوليو. ففـــي أول نوفمبر ١٩٥٤ شكل مجلس قيادة الثورة محكمة خاصة باسم محكمة الشـــعب كمـــا شكلت لها ثلاث دوائر فرعية وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشـــعب ٨٦٧ شخصا. وصدر الحكم في قضية محاولة اغتيال "جمال عبد الناصر" بإعدام خمسة مـــن أهم زعماء جماعة الأخوان المسلمين بالإضافة إلى المتهم وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ثمانية.

٤- حل مجلس نقابة المحامين:

في ٢٦ مارس ١٩٥٤ تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لنقابـــة المحـــامين وقررت ما يلي:

أ - ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين مهما كانت آراؤهم وعقائدهم.

ب - ضرورة زوال آثار الإجراءات والمحاكمات الاستثنائية.

ج - ضرورة إلغاء الأحكام العرفية فورا.

د - ضرورة عودة الحياة النيابية على أن تكون سليمة ونظيفة.

هـ - ضرورة انتهاء مهمة مجلس قيادة الثورة فورا.

و - إسناد الأمور إلى وزارة مدنية من المحايدين حتى تشرف على الانتخابات.

ز - يقوم مجلس النقابة بالاشتراك مع بعض المحامين الذين يختارهم بإعداد مشـــروع قومي ترتبط به البلاد.

ح - الامتناع عن العمل يوما واحدا احتجاجا على حوادث الاعتداء على المعتقلين.

واجه مجلس قيادة الثورة موقف نقابة المحامين بحلها. ففى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ متضمنا حل مجلس نقابة المحامين الحالى على أن يقوم بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها فى القانون مجلس مؤقت يصدر بتشكيله قرار من وزير العدل.

وجدير بالذكر أنه بعد صدور الإعلان الدستوري في ١٠ فبراير ١٩٥٣ تولى مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد أثر هذا الدمج فى استقلال القضاء إذ أن استقلال القضاء ينشأ ويضمنه أن تكون سلطة التنفيذ غير سلطة التشريع التي تمتد وجودها المستقل من الحركة الشعبية والرأي العام السياسي الذي يشكلها بواسطة الانتخابات. وفى الواقع فإن سيطرة السلطة التنفيذية على وظيفة التشريع يعني استيعابها للجهاز القضائي واحتوائه.

المشاركة:

انفرد مجلس قيادة الثورة بالسلطة ولم يبادر إلى خلق نظام يكفل المشاركة والرقابة الشعبية، بل أقام نظاما يستند إلى الديكتاتورية العسكرية، ولم يكن في نيته إجراء انتخابات لإحساسه بضعفه وقمافته في مواجهة الأحزاب. لذلك صدر الإعلان الدستورى فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ناصا على أن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة. وبعد أن عصفت الثورة بمؤسسات المجتمع المدنى ممثلة فى الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والجمعيات الأهلية غابت المشاركة الشعبية فى الحكم وصنع السياسة العامة للدولة وقرارتها. وقد استقر هذا الوضع ورسخ باستمرار حالة الأحكام العرفية التى أعطت مجلس قيادة الثورة سلطات استثنائية فى التشريع والقضاء. وقصارى القول إن الثورة وجدت فى تعبئة الجماهير وحشدها حول الأهداف القومية بديلا للمشاركة السياسية. وقد نجم عن ذلك غياب التنظيمات التى تسمح بالمشاركة السياسية الحقيقية وتمثيل التيارات السياسية المختلفة. وهكذا خضع الإنسان المصرى لنظام حكم لم يتح له أن يشارك فى اختياره أو إقراره حيث استأثرت بالسلطة قلة ثم فرد واحد.

ثانياً: الديمقراطية السياسية فى الفترة الناصرية (١٩٥٦-١٩٧٠)

العصف بقيم الحرية:

على الرغم من إلغاء الأحكام العرفية فى ٢٠ يونيه ١٩٥٦ ثم انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية في ٢٥ يونيه فقد استؤنفت حركة الاعتقالات بدعوى حماية النظام ومقتضيات الأمن القومي. وفى أعقاب انفصال سوريا عن مصر، الذي سدد ضربة فى الصميم إلى طموح عبد الناصر وأمله فى تحقيق الوحدة العربية، أعتقل آلاف المصريين وألقى بهم في غياهب السجون والمعتقلات بأوامر إدارية لا سند لها من القانون، كما زج في السجون بكل معارضي التدخل العسكري المصري في اليمن.

وعلى الرغم من صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ من أجل مصلحة الجماهير، فإن الجماهير كانت تفتقد شيئا مهما هو الحرية، غير أن عبد الناصر لم يدرك هذه الحقيقة. ففي أعقاب الانفصال كانت مصر تعاني كبت الحريات وغياب الديمقراطية مما أحدث شرخا عميقا فى المجتمع. وقد شجعت تلك الأحوال المتردية العناصر المعارضة والغير راضية عن الأوضاع السائدة فى الوطن على التحرك خاصة بعد أن زاد استياء الشعب وقلقه. وتصور عبد الناصر أو صور له أن كل ذلك ثورة مضادة وبناء عليه فرضت الحراسات على السياسيين القدامى، وصودرت أموال بعض من أطلق عليهم عبد الناصر " أعداء الثورة ".

وفى عام ١٩٦٥ قيل إن هناك مؤامرة دبرها الإخوان المسلمون لقلب نظام الحكم، فقبض على الآلاف منهم وألقى بهم فى السجون التى كانت تئن من كثرة عددهم. وتولت الشرطة العسكرية وشمس بدران، مدير مكتب عبد الحكيم عامر، وحمزة البسيونى، مدير السجن الحربى، أمر أولئك السجناء التعساء وجرعوهم كؤوس التعذيب الوحشى والإهانات وصنوف امتهان كرامة الإنسان، فهتكت أعراض الرجال أمام نسائهم وأعراض النساء أمام رجالهن. وقد اتبع عبد الناصر أسلوبا مشينا مع أسر المعتقلين من الإخوان المسلمين إذ منع الناس من تقديم العون إلى تلك الأسر. وكانت الأحوال السيئة لتلك الأسر مما استدر عطف بعض المصريين فبادروا إلى التبرع لتلك الأسر فأغضب ذلك عبد الناصر وأمر بالقبض على كل من يساعد أية أسرة من أسر المعتقلين. وقدم المقبوض عليهم لمحاكمات عسكرية سرية لم يحضرها محامون أو

شهود وصدرت ضدهم أحكام تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن مع الشغل لمدة خمس سنوات[1].

ويقرر أنور السادات في البحث عن الذات أن عبد الناصر كان يعتبر أي اعتراض أو نقد أو احتجاج أو حتى أي محاولة لتقصي الحقائق ومناقشتها ثورة مضادة مما يستوجب اتخاذ إجراءات لمواجهتها. وقد رأي عبد الناصر، بعد عملية الإخوان المسلمين، أنه لابد من إجراء مضاد. وكان هذا الإجراء أعنف وأقسى ما شهدته مصر في تاريخها. فقد شكلوا لجنة سموها لجنة تصفية الإقطاع. وكانت لجنة تصفية الإقطاع قمة الإرهاب والكبت والإذلال، فقد حدث اعتداء وامتهان لكرامة الإنسان. ويضيف السادات أنه قد وضع تحت نظره في ذلك الوقت عدة حالات تدل على ما كانوا يفعلونه ولكنه لم يصدق لبشاعتها إلى أن رأى ذلك بنفسه. كما سمع بعد ذلك قصصاً أليمة ورهيبة تدل على مدى امتهان السلطة للإنسان المصري وللقيم التي نشأ عليها. ومثال ذلك أنهم كانوا يقتحمون البيوت ليلاً ويطردون النساء فيخرجن مع أطفالهن في الطرقات والشوارع يبحثن عن مأوى يسترهن. وتفاقمت الأمور في لجنة تصفية الإقطاع حين اتجهت إلى تصفية العائلات، وكانت أشد صنوف الإذلال والاعتداء على كرامة الإنسان.

الديمقراطية والدساتير المؤقتة:

صدر في الفترة ١٩٥٦ —١٩٧٠ ثلاثة دساتير مؤقتة هي دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ المعدل عام ١٩٦٢، ودستور ١٩٦٤. وقد صدر دستور يناير ١٩٥٦ وتمت الموافقة الشعبية على الدستور عن طريق الاستفتاء. وكان دستور ١٩٢٣ يعطي البرلمان حق سحب الثقة من الوزارة لإسقاطها، ولكن دستور ١٩٥٦ سلبه منه هذا الحق واكتفى بأن يعتزل الوزير الوزارة إذا ما قرر مجلس الأمة عدم الثقة به. ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد توجيه استجواب إليه، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرة أعضاء بالمجلس ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس. وقد أسقط نص المادة ١٩٢ من الدستور إمكانية تكوين الأحزاب وأصبحت الجماهير خاضعة لسلطة الاتحاد القومي النابعة أساساً من تفكير ورؤية رئيس

---

(١) أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٤١١.

الجمهورية. ونصت المادة ١٩٢ على أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحشد الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ويتعين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية. وهكذا رأي عبد الناصر أن من الممكن ممارسة الديمقراطية في إطار التنظيم الواحد وهو مالاً يتفق مع المبادئ الديمقراطية، فلا ديمقراطية بلا أحزاب.

وتكشف دستور ١٩٥٦ عن مبدأ تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية، وهو بذلك يكون قد ضحى بمبدأ توزيع السلطة بين مؤسسات متميزة ذات وظائف واختصاصات واضحة ومحددة، كما ضحى بالإيجابيات وجوانب التقدم التي أنجزها دستور ١٩٢٣، وكان من الممكن تنميتها لو خلصت نية عبد الناصر. كما كان الاتحاد القومي كياناً سلطوياً وتنظيماً بعيداً عن الديمقراطية، إذ كان وسيلة لإقامة تنظيم شعبي تسيطر عليه السلطة التنفيذية. ولهذا فإنه لم يقم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة. لقد كان الاتحاد القومي أداة عبد الناصر التي تتيح له اتخاذ الإجراءات السياسية التي يراها مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة إلى الاتحاد القومي مما يجنبه الاتهام بالسيطرة على وسائل توجيه الرأي العام. وقد سيطر الاتحاد القومي على عملية الترشيح للمجلس النيابي سيطرة تامة من خلال إخضاع الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن. واعترض الاتحاد القومي على ترشيح ١١٨٨ من ٢٥٠٨ مرشحاً وأغلقت ٤٣ دائرة على أشخاص معينين. وتوقف العمل بدستور ١٩٥٦ في فبراير ١٩٥٨. ويعتبر دستور ١٩٥٦ ارتداداً عن الديمقراطية حيث ركز السلطات في يد رئيس الجمهورية وربط بين الدستور والاتحاد القومي.

ثم صدر دستور مارس ١٩٥٨ بقرار من رئيس الجمهورية. وقد منح هذا الدستور عبد الناصر سلطة كبيرة على الهيئة التشريعية، إذ نص الدستور في المادة ١٣ على أن "يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية..." وهكذا أصبح من حقوق رئيس الجمهورية تحديد عدد نواب المجلس واختيار أسمائهم.. تمهيداً لخلق زعامة فردية مطلقة. وفي ٢٧

سبتمبر ١٩٦٢ صدر إعلان دستوري ينظم السلطات العليا في الدولة ويشكل مجلساً للرياسة. وعلى الرغم من صدور هذا الإعلان الدستوري بعد الانفصال عن سوريا فإن عبد الناصر لم يغير نهجه، إذ احتفظ الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية بكل سلطاته الفردية، وعاشت مصر بعد ذلك بدون حياة برلمانية حيث استمر غياب الحياة البرلمانية حتى صدور دستور ١٩٦٤. وقد صدر دستور ١٩٦٤ بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم وحيد. وقد منح دستور ١٩٦٤ رئيس الجمهورية اختصاصات تنفيذية واختصاصات تشريعية. وبشأن الاختصاصات التنفيذية فقد نص دستور ١٩٦٤ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وأن يقوم بالاشتراك مع الحكومة بوضع السياسية العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويشرف على تنفيذها، ورئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه كما يقوم بتعيين الوزراء. أما الاختصاصات التشريعية فأهمها حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها ولرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية — بناء على تفويض من مجلس الأمة — أن يصدر قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض لمدة محددة. ولرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة والتحكم في اجتماعاته غير العادية. كما أصبحت الوزارة والوزراء هيئة تنفذ توجيهات رئيس الجمهورية كما جاء في المادة ١٣١ من الدستور. وعن اختصاصات مجلس الأمة فقد نص دستور ١٩٦٤ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة مع مراعاة حق رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في بعض الحالات. ولمجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو الوزير. ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب يوجه إلى الحكومة أو الوزير، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو الوزير بأغلبية أعضاء المجلس، ويجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها، وإذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

وقد أصبحت الديمقراطية بعد دستور ١٩٦٤ تدور في فلك الاتحاد الاشتراكي العربي وفي حدود الصحافة التي صدر قانون تنظيمها في عام ١٩٦٠ ثم ألحقت بالاتحاد الاشتراكي الذي لم يكن مؤسسة سياسية مستقلة، وغالباً ما اقتصر دوره على حمل توجيهات وأوامر عبد الناصر إلى الجماهير دون أن يحمل بالضرورة رغبات

ومشكلات الجماهير إلى القيادة السياسية. وقد أعطى دستور ١٩٦٤ الاتحاد الاشتراكي العربي حق استبعاد المرشحين لعضوية مجلس الأمة وفقاً لأسباب معينة. وافتقد الاتحاد الاشتراكي روح الحوار والنقد والمعارضة التي تتبلور حولها الاتجاهات المختلفة بسبب تبعيته للسلطة التنفيذية التي يجلس على قمتها جمال عبد الناصر. لقد حدث ذلك على الرغم من أن الباب الخامس من الميثاق يعتبر سلطة المجالس الشعبية فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

ضآلة دور مجلس الأمة في صنع السياسية العامة للدولة:

استطاع عبد الناصر أن يجعل مجلس الأمة امتداداً للسلطة التنفيذية حيث طغت شخصيته على المجلس. وقد جرى ذلك من خلال تحكم السلطة السياسية في كل من يستطيع أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة وتوجيهها للأعضاء من خلال علاقة التنظيم السياسي الواحد بالمجلس. ويعتبر البعض مجلس الأمة في الفترة الناصرية فرعاً من فروع الحكومة تم تشكيله لخلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذي لم يكن بدون مراقبة[1]. وقد أعد أحمد فارس عبد المنعم إحصائية — من خلال النشرة التشريعية — بعدد القرارات بقوانين التي أصدرها عبد الناصر دون مشاركة مجلس الأمة فوجد أن نسبتها تبلغ ٨٢,١ % من إجمالي عدد التشريعات التي صدرت في الفترة من ١٩٥٦/٦/٢٥ إلى ١٩٧٠/٩/٢٨. وبالتالي فإن الدور التشريعي لمجلس الأمة في الفترة الناصرية شارك في صنع ١٧,٩% فقط من إجمالي عدد التشريعات، وهذا يدل على ضآلة الدور الذي قام به مجلس الأمة في صنع السياسة العامة للدولة.

العزل السياسي وافتقاد حرية التصويت:

شمل العزل السياسي ذوى المصالح المضروبة فأصبحوا محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، وقد أعلن عن ذلك مع تكوين الاتحاد الإشتراكي، وهم في نظر عبد الناصر أعداء الشعب الذي يجب ألا يتمتعوا أيضاً بالحرية وفقاً لمقولته الشهيرة "الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب". ثم اشترط البيان الدستوري لسنة ١٩٦٩ ضرورة حيازة عضوية الاتحاد الاشتراكي كشرط صلاحية وكشرط

---

(١) أسعد عبد الرحمن، الناصرية — البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١، ص ص ٨٩–٩٠.

استمرار لعضوية مجلس الأمة ولأي من التنظيمات الشعبية، وكذلك اشترطت القوانين الخاصة بالنقابات والجمعيات والهيئات المنتخبة. وقد ارتبط الاتحاد الاشتراكي كالتنظيمين السابقين بالقيادة السياسية للدولة، ولم يكن له ولا للتنظيمات الشعبية دور يذكر في القرارات الاستراتيجية السياسية التي اتخذها عبد الناصر مثل قرار تأميم شركة قناة السويس وقرار التدخل العسكري في اليمن.

أما عن حرية التصويت فقد تضمن الباب الخامس من الميثاق الوطني "أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية، أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته". وذكر الميثاق أنه "بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها". ومن أقوال عبد الناصر في حرية التصويت "أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها وأصبحت خديعة مضللة للشعب". ولكن كيف تتحرر لقمة العيش بينما عبد الناصر يتحكم في لقمة العيش؟ يمنح من يرضى عنه ويمنع من لا يحظى برضاه. وكيف يتخلص المواطن من القلق وهو يعيش في قلق دائم بعد أن زرع الزعيم الخوف في قلبه؟ إذا عبر المواطن عن رأي يخالف رأي عبد الناصر اعتبره من أعداء الشعب وزج به في السجن. وإذا شاء الله له أن يخرج من السجن وجد أبواب الرزق موصدة بعد طرده من عمله في الأجهزة والمؤسسات التابعة للسلطة. وإذا أراد أن يعمل في القطاع الخاص فلابد له من أن يحصل على تصريح من التنظيم السياسي الذي لا يعطيه له فيتضور المواطن وأسرته جوعاً.

تأكيد السيطرة المستبدة على الصحافة:

وعن حرية النقد وحرية الصحافة فقد ورد في الميثاق "أن حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضياع حرية الصحافة... أن سلطة الدولة والتشريع استعملت أولاً في إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سداً حائلاً دون الحقيقة". ولكن هل تغير الحال في الحقبة الناصرية؟ لقد أعيد فرض الرقابة على الصحف مرة أخرى نتيجة لإعلان الأحكام العرفية في

أول نوفمبر ١٩٥٦ بسبب العدوان الثلاثي على مصر حتى تم رفعها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠. ثم بدأت محاولات ربط الصحف بالاتحاد القومي منذ عام ١٩٥٨ حيث صدر القرار الجمهوري رقم (٨) لسنة ١٩٥٨ ناصاً على أن يقصر حق الترشيح لعضوية النقابات المهنية على أعضاء الاتحاد القومي. ولا شك في أن هذا القرار يفضي إلى سيطرة الاتحاد القومي على نقابة الصحفيين. كما تقرر في ٥ يونيه ١٩٥٨ تكوين لجنة للصحافة في الاتحاد القومي تضم رؤساء تحرير الصحف من أجل توفير التعاون بين الصحافة والتشكيلات العليا للاتحاد القومي. ثم كان التمهيد لعملية تنظيم الصحافة وتملكيها للاتحاد القومي. وعن تنظيم الصحافة أو تأميمها يقول جلال الدين الحمامصي: "أن هدف عبد الناصر الأول كان إخضاع الصحافة لإرادته ولعله كان يبحث عن صيغة لذلك تجعل الصحافة ملكاً لشخصه في الواقع وملكاً للشعب في الظاهر"[1]. ويروي محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر كان يريد تأميم الصحف وأن هيكل أقنعه باستبعاد منطق التأميم وتم التوصل إلى صيغة تسمح بمرونة مما أتاح تنظيم الصحافة وليس تأميمها من خلال صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠. ويرى البعض أن أهم ما نشأ عن قانون تنظيم الصحافة أن رئيس الجمهورية نفسه أو وزير الإعلام هو الذي يباشر المهام التي يتعين على التنظيم السياسي القيام بها وفقاً للقانون، وقد ساعد ذلك على فرض الرقابة الصارمة على الصحف. وقد نصت المادة (٦) من قانون تنظيم الصحافة أن يقوم الاتحاد القومي بتشكيل مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها، وأن يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة. وثبت أن اختصاصات تعيين وحل مجالس الإدارة كان يقوم بها رئيس الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، الذي هو رئيس الجمهورية في الوقت نفسه. ولما كان رئيس الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي، هو رئيس السلطة التنفيذية فإن قراراته سوف تكون في صالح السلطة التنفيذية. غير أن صدور هذه القرارات من رئيس أي من هذين التنظيمين السياسيين يجعلها خارجة عن سلطة مجلس الدولة في الرقابة عليها باعتبارها صادرة من رئيس تنظيم سياسي وليس من الإدارة وبالتالي فهي ليست قرارات إدارية.

---

(١) جلال الدين الحمامصي، حوار وراء الأسوار، القاهرة: المكتب المصري، ١٩٧٦، ص ٩٤.

وبصدور قانون تنظيم الصحافة تكون السلطة السياسية قد نجحت في احتــواء الصحافة لصالحها مثلما استوعبت السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيــس الجمهورية من خلال الدستور الذي منح رئيس الجمهورية سلطة حل مجلــس الأمــة كما أنه لا يمكن الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا عن طريق التنظيم السياسي. وبذلك يتضح أن ملكية الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي هي في الواقــع ملكيــة إسمية صورية وتبرير للسيطرة على الصحافة في حين كانت الملكية الواقعية لرئيس الســلطة التنفيذية. بيد أن قانون تنظيم الصحافة لم يحدد اختصاصات لمجالس إدارة الصحــف ومن ثم فإن اختصاصات هذه المجالس ووظائفها وسلطاتها لا تستمد مباشــرة مــن القانون، وهذا يعني إمكانية تحكم رئيس الجمهورية، الذي يعين هذه المجالس، في تلـك الوظائف والسلطات. كما يعين رئيس الجمهورية رؤساء وأعضــاء مجــالس إدارات المجالس الصحفية، ويتوقف استمرارهم في وظائفهم على مدى رضاء رئيس الجمهورية عن قراراتهم وأعمالهم. ثم أصدر جمال عبد الناصر قراراً يعطي الاتحاد القومي ســلطة منح تراخيص إصدار الصحف. ولم تكتف السلطة التنفيذية بالسيطرة على الصحــف القائمة وحظر إنشاء صحف جديدة إلا بعد الحصول على رخصة من الاتحاد القومــي بل قامت بالسيطرة على الصحفيين أنفسهم من خلال المادة الثانية من قانون تنظيــم الصحافة التي حظرت العمل بالصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحــاد القومي. ووفقاً لنص المادة ١١ من قانون تنظيم الصحافة فإن الصحفي الذي يمــارس العمل الصحفي بدون الحصول على رخصة من الاتحاد القومي (الاشتراكي) يمكن أن يتعرض لعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما أن إعطاء التنظيم السياسي سلطة منح رخص للصحفيين يجعــل السلطة التنفيذية خارجة عن رقابة القضاء الإداري.

وعلى الرغم من تكبيل الصحافة بكل هذه القيود فقد جاء الميثاق يقول عنــها: "أن ملكية الشعب للصحافة، التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لهـا في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم، قد انتزعت للشعب أقــوى الضمانات لقدرتها على النقد". إن الصحافة في ظل قانون التنظيم وتعيين مجالس إدارة المؤسسات الصحفية بقرارات من رئيس الاتحاد القومي ثم رئيس الاتحاد الاشــتراكي،

الذي هو رئيس الجمهورية في نفس الوقت، قد أصبحت أداة طيعة في يد السلطة وخاضعة لسياساتها.

الاعتداء على استقلال القضاء وحصانته:

اتخذ عبد الناصر إجراءات استبدادية أحدثت صدعاً في استقلال القضاء وحصانته أهمها حل مجلس إدارة نادي القضاة عامي ١٩٦٣، ١٩٦٩ وإلغاء مجلس القضاء الأعلى ومذبحة القضاء عام ١٩٦٩.

١- حل مجلس إدارة نادي القضاة عامي ١٩٦٣، ١٩٦٩:

على الرغم من أن نادي القضاة لا يشكل جزءاً من السلطة القضائية فإن استقلاله يعد أحد الضمانات الاجتماعية والنفسية لاستقلال القضاء. وقد شهد الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٩ نشأة نادي القضاة. وطبقاً لنظامه الأساسي فإن الغرض من النادي توثيق رابطة الإخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ورعاية مصالحهم وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم وإنشاء صندوق للتعاون والادخار لصالح الأعضاء ومساعدة أسر من يفقدهم النادي من أعضائه العاملين. وانطلاقاً من رسالة النادي فقد اعترض مجلس إدارته برياسة المستشار ممتاز نصار في أوائل عام ١٩٦٣ على مشروع القانون الذي شرع في إعداده وزير العدل آنذاك والذي كان يتوخى زيادة سيطرة وزارة العدل على هيئات القضاء بدرجة تحد من استقلالها. وأرسل مجلس إدارة النادي برقيات احتجاج إلى رئيس الجمهورية على ما اعتزمه وزير العدل، مما أثار ثائرته. ووجد عوناً في رئيس الجمهورية الذي أصدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ في ١٢ أغسطس ١٩٦٣ الذي تم بموجبه حل مجلس الإدارة المنتخب لنادي القضاة. ثم ألغى قانون الحل تلقائياً بصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الخاصة والجمعيات. وفي عام ١٩٦٩ أبدى نادي القضاة برياسة المستشار ممتاز نصار معارضته للسلطة السياسية وتجلي هذا الرفض بخاصة في رفضه انضمام القضاة إلى الاتحاد الاشتراكي وفصل النيابة العامة عن السلطة القضائية. ولمواجهة هذا الموقف صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ في ٣١ أغسطس ١٩٦٩ بحل مجلس إدارة النادي وتعيين مجلس آخر من رئيس

وأعضاء بحكم مناصبهم. لقد كان قانون الحل استبداداً من السلطة إذ لم يكن له أي أساس من الشرعية أو سند من القانون، وذلك ما أكدته محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧.

٢- إلغاء مجلس القضاء الأعلى:

كانت نشأة مجلس القضاء الأعلى بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ثم توالت القوانين بشأن استقلال القضاء وكان آخرها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر في يوليو ١٩٦٥. وعلى الرغم من هزيمة يونيه ١٩٦٧، التي كان من المتوقع أن تحد من دكتاتورية عبد الناصر، فقد جاء القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩ ليلغي وجود مجلس القضاء الأعلى ويستبدل به ما سمي بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية. ويقول المستشار يحيى الرفاعي إن هذا القرار قد صدر جزاء للقضاة لرفضهم الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي محافظة منهم على حيدتهم ولأنه استهدف الإطاحة باستقلال القضاء وتنظيم الاعتداء عليه وإخضاع شئون القضاة لسيطرة السلطة السياسية وشهواتها واغتصاب سلطة التشريع في مسائل تتصل – على ما جرى به قضاء النقض – بحقوق القضاة وحصاناتهم وباستقلال القضاء مما لا يجوز تنظيمه بقرار بقانون.

٣- مذبحة القضاء: (مثال ديكتاتورية ما بعد النكسة)

بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ أتيحت فرصة تاريخية لعبد الناصر لكي يحقق الديمقراطية، ولكنه لم يغتنم تلك الفرصة لأن إقامة النظام الديمقراطي يقتضي بالضرورة أن يقدم الحاكم تنازلات للشعب لم يكن عبد الناصر مستعداً لها، بل زاد عبد الناصر من سلطاته حيث جمع بين رياسة الجمهورية ورياسة الوزارة وأمانة الاتحاد الاشتراكي، كما استرد سيطرته على القوات المسلحة.

أما مذبحة القضاء فهي تعبير أطلق على عملية فصل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و١٥ مستشاراً بها وأعضاء مجلس إدارة نادي القضاة. وجرى ذلك تحت ستار إعادة تشكيل الهيئات القضائية وفقاً للقرار الجمهوري رقم

٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩[1]. وقد نص في مادته الأولى على أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية المنظمة بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون. وقد أغفل قانون التشكيل القضاة سالفي الذكر، واعتبر من لم تشملهم قرارات إعادة تشكيل الهيئات القضائية محالين إلى المعاش بحكم القانون وتسوي معاشاتهم أو مكافآتهم على أساس آخر مرتب.

وقد بدأت المشكلة عندما سعت السلطة السياسية إلى تحويل القضاء المصري من سلطة مستقلة إلى جهاز تابع للاتحاد الاشتراكي العربي وجر القضاء إلى مهاوي السياسة. فقد رفض عدد كبير من القضاة فكرة العضوية في الاتحاد الاشتراكي حيث رأوا أنها ستحطم قداسة القضاء ومقتضيات هيبة القضاء وسيادة القانون في المجتمع. وبسبب ذلك تولد إحساس بأن هناك جفوة بين الثورة ومفاهيمها وعدد من رجال القضاء، عبرت عنه تسع مقالات نشرت في جريدة الجمهورية ابتداء من ١٨ مارس ١٩٦٧، وكانت موقعة باسم على صبري، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت. وقد تناول فيها وجهة النظر التي تطالب بضرورة ربط القضاء بالتنظيم السياسي. وكانت تلك المقالات دعوة صريحة لكي ينضم القضاة إلى الاتحاد الاشتراكي من أجل أن يكونوا أكثر تفاعلاً مع المجتمع.

نسبت جريدة الأخبار حديثاً إلى محمد أبو نصير، عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، جاء فيه أنه يرى استقلال النيابة وتمتعها بالحصانات وتبعيتها لرئيس الجمهورية أو أن تكون النيابة تابعة للاتحاد الاشتراكي. وعلى الرغم من تنصل محمد أبو نصير من هذا الحديث وإصراره على عدم إدلائه به فإن ذلك لم يمنع رجال القضاء من اتخاذ موقف منه بمظنة أن أبا نصير يعد مشروعاً في الخفاء يهدف إلى فصل النيابة وجعلها تابعة للاتحاد الاشتراكي. ثم تغيرت الوزارة وأصبح محمد أبو نصير وزيراً للعدل. وكان محمد أبو نصير يرفض نظرية الفصل بين السلطات، بل إنه وصف القضاء أمام مجلس الأمة بأنه مرفق مما أدى إلى استياء رجال القضاء الذين يرون أن

---

(١) عبد الله إمام، مذبحة القضاء. القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت، ص ص ١٥-١٦.

القضاء سلطة مستقلة وليس مرفقاً. وكان رأي أعضاء مجلس نادي القضاة، الذي أقروه بعد مناقشات مستفيضة، أنه لابد من الإبقاء على مبدأ الفصل بين السلطات بل ودعمه لأنه سبيل الديمقراطية الوحيد.. وأن نظرية الفصل بين السلطات لم تسقط.. بل مازالت قائمة. وينطلق هذا الرأي من ضرورة الإبقاء والحفاظ على القضاء "كسلطة". وقد أجرى المستشار ممتاز نصار دراسة طويلة عبرت عن هذا الرأي.

كان جمال عبد الناصر ضد مبدأ الفصل بين السلطات. وقد أبدى وجهة نظره في هذا الشأن حين قال: "أنا اعتبر أن عملية فصل السلطات خدعة كبرى ليه.. لأن الحقيقة مفيش حاجة اسمها فصل السلطات لأن اللي عنده الأغلبية في البرلمان هو اللي بياخد السلطة التنفيذية.. والتشريعية". ثم استطرد قائلاً: "إذن القيادة السياسية اللي عندها الأغلبية يبقى في إيدها حاجتين.. السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وإذا أصبح في إيدها السلطة التشريعية بالتالي أصبح في إيدها السلطة القضائية لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا إنها مستقلة". ويذكر سامي شرف في شهادته عن مذبحة القضاء أن فكرة تشكيل التنظيم الطليعي السري في الهيئات القضائية بدأت بأمر من جمال عبد الناصر، وأن تشكيل التنظيم بدأ بالسيد محمد أبو نصير كمسئول عن التنظيم وكان يتصل في هذا الشأن بالسيد شعراوي جمعة باعتباره أميناً للتنظيم الطليعي وأحياناً كان يتصل بسامي شرف فيما يرى عرضه على جمال عبد الناصر. وكانت مهمة التنظيم الطليعي السري القضائي الحصول على معلومات عن مواقف رجال القضاء والترشيح للمناصب الوزارية في وزارة العدل أو الاعتراض على بعض الأسماء، كذلك إعطاء صورة عما يجري في الهيئات القضائية. ولا ريب في أن هذا التنظيم السري قد شق طريقه إلى صفوف رجال القضاء، وأن عدداً من القضاة والمستشارين كانوا أعضاء في هذه التنظيم.

اجتمعت الجمعية العمومية لنادي القضاة في ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأصدرت في نفس اليوم بياناً. ويقول المستشار ممتاز نصار: "وقد شجع النادي في إصدار هذا البيان أن بعض مراكز القوى وقتها تغاضت عن البحث فيا يخص البلاد من آثار النكبة الكبرى، وراحوا يملأون أعمدة الصحف بمقالات عن القضاء ووجوب خضوعه

للرقابة الشعبية وانتمائه للتنظيمات السياسية"[1]. ومما جاء في البيان أن "صلابة الجبهة الداخلية تقتضي إزالة كافة المعوقات التي اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين، ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن، في الرأي والكلمة، والاجتماع، وفي النقد والحوار، والاقتراح والإحساس بالمسئولية والقدرة على التعبير الحر، ولا يكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذي يعني في الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على سواء". ورفض البيان منح "سلطة الحكم إلى غير القضاة المتخصصين المتفرغين"، كما تضمن البيان ضرورة بقاء النيابة كجزء لا يتجزأ من السلطة القضائية. وأرسل القضاة بيانهم إلى جميع الصحف إلا أنه منع من النشر. وعلى الرغم من ذلك فقد صدر البيان في كتيب صغير وزع في الداخل والخارج على نطاق واسع. ثم حان ميعاد انتخابات نادي القضاة في ٢١ مارس ١٩٦٩. ويقول المستشار ممتاز نصار إن المعركة الانتخابية دارت بين قائمتين: قائمة أعدت باسم الحكومة وقائمة أعدها هو مع المؤمنين بمبادئ بيان ٢٨ مارس. وفازت القائمة التي يتزعمها المستشار ممتاز نصار. واعتبرت نتيجة الانتخابات انتصاراً كبيراً على الحكومة.

ويذكر سيد مرعي أن بداية الأزمة نشأت عندما نوقشت في مجلس الوزراء تقارير فحواها أن بعض القضاة يوجهون انتقادات أساسية لنظام الحكم ولجمال عبد الناصر شخصياً داخل نادي القضاة. وطلب عبد الناصر من محمد أبو نصير وزير العدل أن يبحث ذلك وأن يوافي مجلس الوزراء في اجتماعه التالي بتقرير عن هذا الموضوع. وفي الاجتماع التالي تلا أبو نصير تقريراً أشار فيه إلى وجود نشاط معاد لنظام الحكم يجري في نادي القضاة، وأنه أخفق في التفاهم مع متزعمي هذا النشاط، وانتهى تقريره بطلب فصلهم من القضاء بالإضافة إلى حل مجلس إدارة نادي القضاة. وقد أيد شعراوي جمعة، وزير الداخلية حينذاك، المعلومات التي وردت في بيان وزير العدل محذراً من استمرار هذا الاتجاه يهدد بعواقب جسيمة، وزاعماً أن أولئك القضاة يحاولون إشاعة روح التذمر في السلك القضائي كله ضد نظام الحكم وضد جمال عبد

---

(١) ممتاز نصار، معركة العدالة. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤، ص ٥٩.

الناصر وضد القوانين الاشتراكية. وعقب عبد الناصر بأنه لابد من إجراءات سريعة لنقل هؤلاء القضاة إلى وظائف أخرى خارج السلك القضائي. ويقول سيد مرعي إنه كان واضحاً أن عبد الناصر يصدق تماماً بيانات محمد أبو نصير وشعراوي جمعة. وأنه قرر فعلاً اتخاذ إجراء عنيف ضد هؤلاء القضاة. ويروي أيضاً أن جمال عبد الناصر كلف محمد حسنين هيكل بالتعرف على وجهة نظره. وقد عبر سيد مرعي عن رأيه بقوله "أنا استمعت لوجهة نظر محمد أبو نصير أمس.. ولكنني أعرف أيضاً وجهة النظر الأخرى ضده وأرى أنها أكثر إقناعاً.. ومبدأ فصل القضاة الذي طرحه محمد أبو نصير أمس هو مبدأ خطير أرجو ألا يتم الانسياق إليه بتأثير البيانات الخاطئة التي قدمها وزير العدل وأيده فيها وزير الداخلية"[1]. وقد أبلغ هيكل جمال عبد الناصر وجهة نظر سيد مرعي كاملة، ولكن عبد الناصر أصر على تنفيذ "المذبحة".

وفي ٣١ أغسطس ١٩٦٩ أصدر عبد الناصر عدداً من القوانين منها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي ينص على إعادة تشكيل الهيئات القضائية. وقد حلت بموجبة جميع الهيئات القضائية وأعيد تشكيلها من جديد دون أن تشمل ١٨٩ من رجال القضاء ثم عزلهم، لأنهم رأوا غير ما رأى الزعيم الذي يقول بالنص: "وأنا الحقيقة رأيي أن القضاة يجب أن يشتركوا في العمل القومي.. لأنه لو عملنا حزبين، الحقيقة كان القضاء يبقى ملهمش دعوة، ولا يدخلوش في العملية، لكن الحقيقة طالما وأنا ما بقولش الاتحاد الاشتراكي حزب، لأنه لا يمثل الحقيقة طبقة أو فئة أو مصلحة، وهو تحالف قوى الشعب كلها، فإذن الحقيقة القضاء يجب أن يكون موجود".

ومن المؤكد أن قرارات فصل رجال القضاء كانت انتهاكاً لمبدأ حصانة القضاء ضد العزل واعتداء على مبدأ استقلال القضاء، وهو ما تأكد في الحكم الذي أصدرته محكمة النقض في ٢١ ديسمبر ١٩٧٢، الذي انتهى إلى أن "القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الأثر". واستناداً إلى هذا الحكم كان من حق القضاة الذين

(١) سيد مرعي، أوراق سياسية، جـ٣، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩، ص ص ٦٠١-٦٠٣.

أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى أن يعودوا إلى القضاء بأحكام مماثلـــة. وقد أصدر أنور السادات قانوناً بجواز إعادة رجال القضاء الذين خرجوا سنة ١٩٦٩، وهو ما يعني أنه سيعود البعض ولا يعود البعض الآخر. وشكلت لجنة لبحث تنفيـــذ القانون بإعادة بعض رجال القضاء، وقسمت اللجنة القضاة إلى ثلاثة أقسام: القســـم الأول أعيد إلى القضاء والقسم الثاني أحيل إلى وظائف أخرى والقسم الثالث لم يتـــم إعادته، ومنه المستشار ممتاز نصار. وبعد ذلك صدر قانون من مجلس الشعب ينـــص على إعادة جميع القضاة.

والآن يحق لنا أن نطرح هذا السؤال: هل كان هدف إقامة حيـــاة ديمقراطيـــة سليمة مما يتفق مع شخصية عبد الناصر؟ كان عبد الناصر عاشقاً للســـلطة، ولوعـــا بحيازة القوة والمحافظة عليها والقتال في سبيلها. لذلك أقـــام بنيـــة نظـــام سياســـي ديكتاتوري لا يسمح بالمشاركة الشعبية ويتيح له الانفراد بـــالقرار وتوجيـــه وعـــي المواطن. لقد عصف عبد الناصر بالحريات المدنية والسياسية للشعب وأحدث صدعـــاً في استقلال القضاء، ولم يكن في نيته أن يقيم الحياة الديمقراطية السليمة على الرغـــم من خطبه وتصريحاته لأنه لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات للشعب بدعـــوى حمايـــة الثورة من أعدائها[1].

(١) يذكر خالد محمد خالد في مذاكرته قصتي مع الحياة، ص ٤١٦ أنه أكد لعبد الناصر في بداية عـــام ١٩٥٦ أن الديمقراطية وحدها هي القادرة على حماية الثورة فرد عبد الناصر: "واحنا مستعجلين علـى إيه.. إحنا قاعدين في الحكم عشرين سنة. ولما الثورة تثبت أقدامها وتنتهي مـــن أعدائـــها نعمـــل الديمقراطية".

عنوان الكتاب : عبد الناصر و أزمة الديمقراطية

المؤلف : الدكتور عاطف السيد

رقم الإيداع :١٥١٧٧/ ٢٠٠١

سنة النشر :٢٠٠٢

طباعة : فلمنج للطباعة

٩ شارع أ بسطوليدس - فلمنج

الإسكندرية - ج.م.ع

تليفون : ٥٧٤٣٥٣١ (٠٣)



هذا الكتاب

يتنـاول دور جمال عبد الناصر فى أزمـة الديمقراطيـة فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ويبـدأ بـدراسـة التنشيئـة الاجتماعيـة والثقافيـة لجمال عبـد الناصر مركزاً على أبـرز المـؤثرات فى حياتـه قبـل الثـورة ومحـدداً أبعـاد شخصيته وأهمها عشقه للسلـطة وولعـه بحيـازة القـوة والمحـافظـة عليـها وأعتقـاده فى تميـزه وتفـرده ، ثم يتتبع مسيـرة الدميقراطيـة السياسيـة قبـل ثـورة يـوليـو ، ثم قيام الثورة وبداية أنحرافها مع عـرض وتحـليـل خطط عبـد النـاصر للأنفـراد بالسلطـة ، كـذلك يستعرض الكتـاب ويحـلل دور التنظيـم السياسـى الـواحد والدساتير المؤقتـة فى تحقيـق الزعـامة المطلقة لجمال عبـد الناصر وتأثيرهـا فى حركـة الدميقراطيـة ، حيث أتـاحت لـه اتخاذ قرارات فـردية استراتيجيـة كـان لمعظمتـها آثـار مدمـرة على حـاضر مصر ومستقبلها مثل قرار التدخل العسكرى فى اليمـن وقـرارات مايو ١٩٦٧ ، ثـم يجيب الكتاب بالتفصيل عن هذا السـؤال : هـل أحـ عبـد الناصر قيـم الحريـة أم أنـه صادر الحريات والممتلكات ، لقمة العيش وملأ المعتقلات والسجـون بآلاف المـواطنيـن وقـ القـوى السياسية وتحكـم فى الصحافـة وأعتدى على أستقلا



د . عاطف السيد